جامعة الجزائر 03

كلية العلوم السياسية

قسم التنظيم السياسي و الإداري

إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات الطائفية

دراسة حالة لبنان(1990-2008)

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسات سياسية مقارنة

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

بلخير سليمة د. معروفي احمد

لجنة المناقشة:

د.فاضل أمال ....رئيسا

د.معروفي أحمد........مشرفا

د.بوعيسى سمير.......مناقشا

د.سالمي العيفة........مناقشا

السنة الجامعية:2014-2015


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطائه،وله أسجد سجود الحامدين الشاكرين

لأنه وفقني لإتمام مشواري الدراسي،ولإتمام هذا العمل.

وعملا بقوله عليه الصلاة والسلام " **من لم يشكر الناس لم يشكر الله** "

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "**أستاذ معروفي أحمد**"

لتواضعه وسمو أخلاقه وأشكره على ما قدمه لي من يد المساعدة والعون

لإنجاز هذا العمل ، عبر تشجيعه لي ومن خلال توجيهاته فخالص شكري وعرفاني لك أستاذي.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا عليا بالنصيحة

وعلى رأسهم هرم كلية العلوم السياسية الأستاذة الكريمة"**دامية سكينة**"

وإلى أستاذ "**زغدار حسن**" **وغبغوب وحيد**" وكل الأساتذة الذي ساعدوني جزاهم الله عني كل جزاء

فكل الشكر والاحترام لكم أساتذتي.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني في مشوار بحثي وأخص بالذكر عمال الملحقة الإدارية لمجلس

الشعبي الوطني وبالخصوص السيدة "**يسرية**" فألف شكر وعرفان.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في مشواري التعليمي.

فشكرا لكم جميعا

الإهداء

إلى طيب القلب والروح، إلى رمز الأخلاق والقيم، إلى الذي ينير دربي بدعواته إلى من علمني أنّ الحياة معركة المنتصر فيها المتمسك بأخلاقه ودينه إلى من أحبه كثيرا....**جدي** أطال الله عمره.

إلى من أمر الرحمن ببرهما، قرة عيني "**أمي الحبيبة**"، تاج رأسي "**والدي العزيز**" أسأل الله أن يبارك فيكما وأن يطيل عمركما وان يرزقكما الصحة والعافية.

إلى من لا يبخل عني بأي شيء إلى أخي العزيز "**محمد**" وكل أخوتي.

إلى كل أفراد أسرتي من قريب ومن بعيد.

إلى صديقات وحبيبات العمر من "الألف إلى الياء" وكل الرفقة الطيبة التي عرفتها طول حياتي.

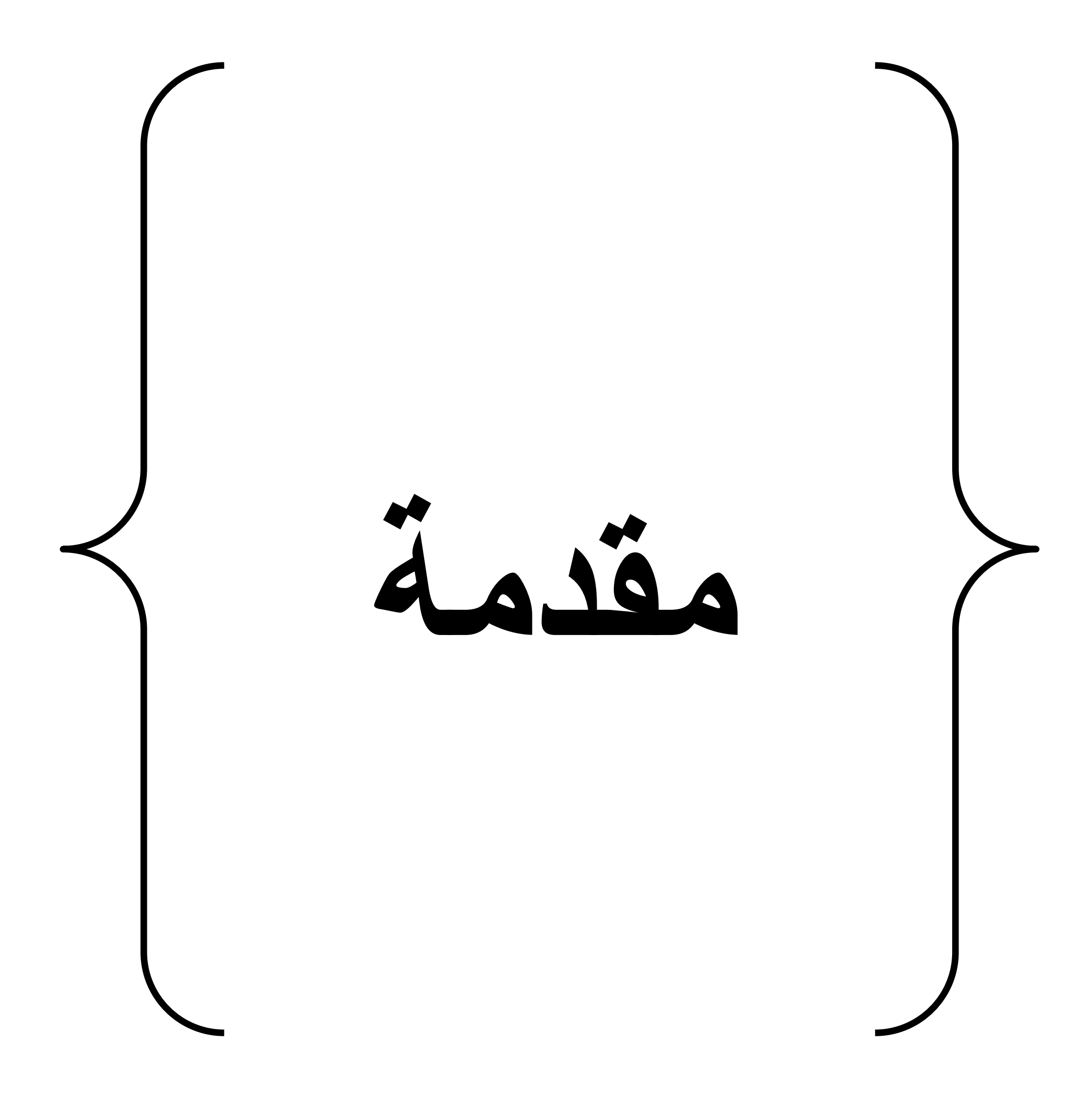
إلى كل زملائي أخوتي في الله وأخص بالذكر "**سلمان حسام**" و"**يونس مسعودي**" وشكرا على كل المساعدة.

إلى جميع الذين كانوا عونًا لي وتشجيعًا.

إلى كل من لم يذكرهم قلمي ولكن يعلمون أن القلب لم ينساهم.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

بلخير سليمة



مقدمة

مقدمة

أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني في مجال نظام الحكم هو الديمقراطية، فلقد أصبحت بما تحمله من مفاهيم كمسألة حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، التداول على السلطة حرية الرأي والتعبير، المجتمع المدني...إلخ من أهم الانشغالات لدى حكومات وشعوب العالم الثالث ومن بينه العالم العربي، فصارت ومع مرور الوقت وكأنها ضرورة حتمية لكي يستطيع أي نظام سياسي المحافظة على بقائه، لكن نظرا لاختلافات الموجودة بين الدول من الناحية التاريخية والجغرافية والإجتماعية نتيجة التنوع العرقي والديني الذي طالما كان أساس مشكلة الحروب الأهلية والتي شكلت معضلة تواجه دول العالم بغض النظر على درجة تقدمها أو تخلفها أو حجمها السكاني، حاولت الشعوب المتعددة اجتماعيا تبني نظام ديمقراطي يتوافق ومعطيات بيئتها الداخلية والخارجية ،لخلق أطر مؤسساتية وآليات للعمل السياسي وتوزيع السلطة بما يتماشى وطبيعة التنوع المجتمعي ويحقق إطارا عاما ووطنيا يضمن حقوق ومصالح الطوائف المختلفة ويؤسس لحالة من الإنسجام بين مختلف التكوينات الإجتماعية، انطلاقا من قناعة أن المسار الديمقراطي محكوم بخطيين أساسين :خط اجتماعي وتمثله الخصوصيات الثقافية والدينية والتاريخية، وآخر سياسي يقوم على قاعدة إفساح المجال للحريات العامة والمشاركة السياسية، فكان نموذج الديمقراطية التوافقية هو النموذج الأبرز الذي اعتبرته هذه المجتمعات التعددية الأصلح لخصوصياتها والخطوة الأساسية نحو تحقيق الإستقرار السياسي.

بلغ من هنا النموذج الديمقراطي التوافقي صداه العالمي وكثرت تجارب تبنيه ابتداء من التجارب الأوروبية الغربية وصولا إلى تجارب العالم الثالث، وتشكل لبنان التجربة الأبرز في تطبيق هذا النموذج في العالم العربي إذ تعد لبنان واحدة من ابرز نماذج الديمقراطية التوافقية في العالم خارج قارة أوروبا لعدة اعتبارات فهي البلد الوحيد الذي يطبق هذا النظام السياسي في الوطن العربي والشرق الأوسط واستمر بذلك لعدة عقود من دون أن ينهار على الرغم مما تتخلله من حروب ونزاعات وتعطيل للحكومة لفترات طويلة ولمرات عديدة انطلاقا من حقيقة طبيعته الطائفية، فالطائفة في لبنان لا تعني انقسام المواطنين إلى طائفتين أساسيتين المسيحية والإسلامية ثم انقسام كل منهما إلى عدد من المذاهب، بل تتجاوز ذلك إلى كل ما تعلق بالتأثير الكبير لها إجتماعيا وإقتصاديا وسياسيا، بالإضافة إلى أن ما يميز العملية السياسية في لبنان هو تأثرها الكبير –والى حد الخضوع أحيانا– بتدخلات القوى الخارجية العربية والغير العربية التي تستغل تعددية المجتمع اللبناني وتناحر مكوناته واختلافاته وخلافاته السياسية لفرض أجندتها، وهذا ما شكل طبيعة النظام السياسي اللبناني.

وهو ما يدعونا إلى البحث في هذه التجربة فعلى كثرة الدراسات الخاصة بلبنان إلا أن طبيعة تصنيف النظام السياسي اللبناني دائما ما كان رهين كلمة الطائفي دون إبراز خصوصية ذلك، وعليه سنحاول وضع إطار مرجعي يمكننا على أساسه تصنيف النظام السياسي اللبناني، باعتباره نظام يستمد شرعيته من خصوصية المجتمع الدينية المتميز في إطاره العربي، من خلال البحث في طبيعة النموذج اللبناني التوافقي الذي تبنته منذ استقلالها في إطار ما سمي بالميثاق الوطني وصولا إلى ترسيخه أكثر بموجب ميثاق جديد المجسد في الاتفاق الوطني.

لكن خصوصية النموذج التوافقي اللبناني ونتيجة تطور الأحداث جعلت الديمقراطية التوافقية معها تحت رحمة هذه الأحداث والتطورات، فإذا كانت المواثيق التوافقية في لبنان قد تم وضع مبادئهما على أساس أن المشكلة اللبنانية هي بين المسيحيين والمسلمين فقط، بينما نرى اليوم المشهد اللبناني منقسما انقساما كبيرا حتى داخل كل مجموعة انقساما مذهبيا لدى المسلمين وسياسيا لدى المسيحيين، في ظل التدخل الخارجي الكبير فالسعودية والدعم المالي الخليجي جعلها تتزعم الدور العربي(السني)ضمن خارطة التدخل الخارجي وتقدم كل أشكال الدعم المطلوب للحكومة المجسدة لطائفة السنية من منطلق أن جزءا من للبنان يمثل البعد الاستراتيجي السياسي والمذهبي للمحيط العربي السني ، بينما تمثل سوريا وإيران البعد الاستراتيجي السياسي للمعارضة اللبنانية بدعمها للطائفة الشيعة. وبهذا الدعم الإقليمي للمكونات والقوى اللبنانية (بالإضافة إلى التبعية إلى الغرب نتيجة الإرث الاستعماري) جعل لبنان ساحة لصراع الدول الداعمة ووفر المبررات لأطراف النزاع لتتبادل الاتهامات وتدخل في موجات من العنف السياسي ،وهو ما يدفعنا إلى البحث عن أسباب عدم الاستقرار السياسي في لبنان بالرغم من تطبيق النموذج التوافقي، ولماذا تعثرت الديمقراطية التوافقية اللبنانية؟ بالرغم من نجاح دول كثيرة تبنت هذا النموذج وتمكنت من تحقيق الاستقرار السياسي سواء في دول العالم الأول أو حتى في الدول النامية .

وعليه فهذه الدراسة تطمح إلى تقديم تأصيلا نظريا لمفهوم الديمقراطية التوافقية في ظل التعددية الاجتماعية في وجهها الطائفي، وذلك بوضعه في الإطار التطبيقي ومحاولات استجلاء تأثيراته على التجربة العربية ذات الخصوصية الطائفية، خصوصا في ظل الرهانات النظرية والقيمة العلمية التي اكتسبها مفهوم الديمقراطية على ضوء التغيرات والتحولات الكبرى التي شهدها العالم ، والتداول الكبير لمفهوم "التوافق" في ظل التحول الديمقراطي موازاة مع التحولات التنموية والتحديثية الخاصة في المجال السياسي.

مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات اختيار هذا الموضوع في:

1-المبررات الذاتية :

الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دراسة المواضيع الخاصة بمفهوم الديمقراطية نظرا لحيويته البحثية وذلك بمنحه رؤية جديدة وتحليل خاص بإطار جديد في تصنيف النظم السياسية التي لا تشبه أخرى في طبيعتها وخصوصيتها الاجتماعية والثقافية وهي الشعوب الطائفية.

2-المبررات الموضوعية :

-التحولات الديمقراطية التي شهدها العالم وما أثارته من نقاش حول أشكال جديدة للديمقراطية، حيث أصبحت الديمقراطية التقليدية لا تشكل الأساس الكافي لتحقيق الاستقرار السياسي في ظل التنوع الاجتماعي .

-زيادة الاهتمام بمفهوم جديد في الدراسات السياسية هو مفهوم الديمقراطية التوافقية التي تهدف إلى إيجاد بنية تحاورية بين مختلف مكونات المجتمع في إطار خصوصية وطنية،بعد أن أصبح الحديث عن التنوع الاجتماعي هو جوهر الحديث والعمل السياسي وأحد المداخل الكبيرة لمختلفة التطورات السياسية العالمية نتيجة ما افرزه التنوع من مسائل تتعلق بالاستقرار السياسي وبالهوية وبناء الدولة والتوزيع العادل للثروات، وتأثيره على الحياة السياسية .

-التطور الكبير الحاصل في الوضع اللبناني الداخلي والمرتبط بالأزمة الحالية يدور حول خصوصية التجربة التوافقية اللبنانية المرتبطة أساسا بخصوصية طائفية الأكثر تعقيدا من تجارب أخرى.

أهمية الدراسة:

أصبحت الديمقراطية حقيقة عالمية والدليل على ذلك هو موجة التحولات الديمقراطية، حيث تسعى الشعوب الطائفية في ظل هذه التحولات إلى أن يكون لها نصيب من التحول العالمي نحو الديمقراطية -لكن- دون أن تتخلى عن ثقافتها أو بما يتلائم و طبيعتها الإجتماعية، فأصبحت التوافقية هي آلية لتحقيق السلم الاجتماعي والإستقرار السياسي، باعتبارها آلية من آليات الممارسة الديمقراطية الرافضة لأي إقصاء، ومن هنا كان لابد من الاهتمام بدراسة هذا النموذج من الديمقراطية، فعلى سعة انتشاره في الدراسات الأجنبية والعربية على قلته في الجزائر.حيث تطور هذا المفهوم تطورا كبيرا الأمر

الذي يدفعنا إلى إعادة النظر في التصنيفات والتفسيرات الخاصة بالنظم السياسية الطائفية عامة والنظام السياسي اللبناني خصوصا.

وتم اختيار لبنان كحالة للدراسة، باعتبار أن لبنان هو بلد الطائفية الأول في العالم العربي حيث يتكون من 18 طائفة وكل طائفة لها خصوصيتها الخاصة والمميزة لها عن الطوائف الأخرى ،كما انه –و في ظل هذا التنوع الطائفي– سعت كل طائفة من خلال مرجعيتها إلى العمل على البروز والسيطرة في الساحة السياسية، و لهذا عملت الدولة اللبنانية من خلال النخبة السياسية إلى تبني نظام يمكّن كل طائفة من التأثير في العملية السياسية على أسس التوافق ودون تهميش.

ولذلك تبرز أهمية هذه الدراسة في جانبين:

1- **الجانب النظري:** من خلال التعريف بمفهوم الديمقراطية التوافقية،وتحديد خصائصها ومميزاتها ومتطلباتها، فعلى كثرة الدراسات في الديمقراطية وعلى كثرة الكتابات في التوافق السياسي، فان الديمقراطية التوافقية لم تحظى بذلك الاهتمام الكبير من قبل الدارسين والباحثين في موضوع الديمقراطية وخصوصا في بلدنا الجزائر.

2- **الأهمية التطبيقية من خلال دراسة النموذج اللبناني:** حيث على سعة الدراسات والكتابات عن النظام السياسي في لبنان فإنه دائما يصعب وضعه في إطار تصنيف خاص به، يتوافق وطبيعة مجتمعه فهو ليس مجتمعا اندماجيا ولا إسلاميا كليا ولا مسيحيا كليا ولا حتى علمانيا، فدائما ما كان يجري تصنيف النظام السياسي اللبناني تبعا لتصنيفات كلاسيكية–برلماني– في حين أنه وعلى كثرة التصنيفات الكلاسيكية فهو لا ينتمي إليها فهو نظام فريد من نوعه، وهذا لا يعني أنه شاذ عن التصنيفات الكلاسيكية وإنما له طبيعته الخاصة به في ظل هذه التصنيفات.

كذلك ارتباط تصنيفات علم الاجتماع السياسي للنظام السياسي اللبناني بمصطلح الطائفية دون إبراز خصوصية هذه الطائفية وتأثريها على طبيعة بناء النظام، ومن هنا و من خلال هذا الطرح سنتعرف على طبيعة التصنيف الخاص بالنظام السياسي اللبناني وذلك بمناقشة طبيعته التوافقية وطبيعته الاجتماعية والسياسية وهذا ما سيمكننا من التعرف على أبعاد الأزمة اللبنانية وتأثيراتها على النموذج التوافقي وتأثير هذا الأخير على الحياة السياسية اللبنانية.

أهداف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو مجرد مساهمة متواضعة نحو مناقشة مسألة تشغل إهتمام الجميع، الساسة والمفكرين، علماء وأحزاب مواطنين ومسؤولين حكاما ومحكومين، مسألة تاريخية وحديثة

في آن واحد ، إنها الطائفية وما هي الآلية للسعي ليس لتجاوزها كحقيقة واقعية وإنما على الأقل التعامل معها وتطويعها وفق توافق وطني على أسس ديمقراطية.

لذلك فإن هذه الدراسة في حقيقتها تهدف إلى التعريف بمفهوم الديمقراطية التوافقية، وذلك باعتبارها آلية جديدة في الحكم وطريقة لوضع أولى الخطوات لتحقيق الوحدة الوطنية في المجتمعات الطائفية .

كما أنه هنالك هدف آخر يتجسد في تحقيق فائدة عملية إلى جانب التأصيل المعرفي، فمن خلال هذه الدراسة يمكننا إظهار أنه يمكن للشعوب الطائفية التي تهدف إلى تحقيق بناء ديمقراطي تستطيع ذلك بما يتلاءم وخصوصياتها العرقية والثقافية دون تهميش أقلية أو اضطهادها أو حصول انقسام أو انفصال ولكن بواسطة أرضية اتفاق تؤسس للوحدة والاستقرار السياسي وتعزز آليات التمثيل السياسي الكلي .

أدبيات الدراسة:

تعددت الكتابات في موضوع الطائفية والإشكاليات المترتبة عنها ولكن ما يلاحظ على كثير من الكتابات هو غلبة الطابع الديني في طرحها، مع قلة التحليل السياسي لهذه الظاهرة ،أما عن الكتابات في موضوع التوافقية فان اتفقت الكتابات الكثيرة على الفروع الأساسية في بناء النموذج فإنه كان هنالك إختلافات كبيرة فيما تعلق بإشكاليات طرحها في ظل شكوك حول قدرة هذه الديمقراطية في تجاوز الطائفية وتحقيق الإستقرار السياسي، ومن بين هذه الدراسات التي تندرج ضمن هذه الأدبيات نجد مجموعة من الدراسات والمقالات منها:

1-كتاب "**آرنت ليبهارت**" حول "**الديمقراطية التوافقية في المجتمع المتعدد**"[1]، وسيتم الاعتماد على هذا الكتاب وكتابات آرنت العديدة باعتباره الأب الروحي لهذه النظرية والواضع الأول لإرهاصاتها حيث يرى أن تبني نموذج الديمقراطية التوافقية هو الذي يفسر تمتع المجتمعات الأوروبية بالاستقرار السياسي والديمقراطي بالرغم من التعددية الاجتماعية والثقافية ، وهذا ما سنحاول استجلاء صحته في التجربة اللبنانية .

[1]- ارنت ليبهارت،**الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، (ترجمة حسني زينه)،بيروت: معهد الدراسات الإستراتجية ، 2006 .

2-كتاب "**أنطوان نصري مسرة**" بعنوان **:النموذج السياسي اللبناني واستمراريته البحث في التوافقية وتنظيمها**"[1] ، بالإضافة إلى مجموعة من المقالات له، حيث يعتبر المنظر الأول في لبنان حول طبيعة النظام السياسي اللبناني ونموذجه التوافقي .فهو أول من أثار هذا المفهوم في العالم العربي عموما و لبنان خصوصا حيث تعتبر دراساته من بين أهم الدراسات في هذا المجال، وفي هذا الكتاب الذي جاء بعد ثماني سنوات من الحرب (1975-1983) تبدل خلالها الكثير من المعطيات في العمل السياسي. لذلك حاول إعادة النظر في المفاهيم وفي تفسير النظام السياسي اللبناني وبأخص تصنيفه، من خلال طرح مفهوم طبيعة الديمقراطية التوافقية، وطبيعة التوافقية في لبنان.

3-كتابات **جورج قرم** ،من كتابات ومقالات أخرها كتاب صدر عن دار الفارابي في سنة 2013 تحت عنوان "**نظرة بديلة لمشكلات لبنان السياسية والاقتصادية**"[2]، قسم كتابه في جزأين الأول يبحث في لبنان والسياسة من خلال طرح مشكلات لبنان السياسية بدأها من عهد الاستقلال وصولا إلى مرحلة ما بعد 2005 وصولا إلى طرح حلول للبناء السياسي المستقبلي للبنان، أما الجزء الثاني فبحث في لبنان والاقتصاد من خلال البحث في مكونات الأزمة الاقتصادية وكيفية الخروج منها وطريقة الإصلاح الاقتصادي.

4-ومن بين الدراسات التي تناولت موضوع الطائفية وأصبحت مرجعية في كثير من الدراسات، تلك الصادرة عن دار الفارابي ببيروت في طبعتها الأولى سنة 1986 بعنوان **في الدولة الطائفية**[3]، لمؤلفها الكاتب اللبناني **مهدي عامل** الذي أصدر طبعتين إضافيتين لهذا الكتاب كان آخرها سنة 2003 وقد حاول الكاتب في الطبعات الثلاث الوقوف على كل الجوانب المتعلقة بالدولة والطوائف في لبنان ابتداء من الإحاطة بكثير من التفصيل بالإطار المفاهيمي لكل من الدولة والطائفة وعلاقة كل منها بالدين والطبقة، ثم عرج على النظام التوافقي المعتمد في لبنان بطريقة نقدية.

5-ومن المقالات الكثيرة التي ناقشت موضوع الطائفية، مقال **برهان غليون** تحت عنوان "**نقد مفهوم الطائفية**" المنشور في مجلة الآداب تحدث فيه الكاتب على مفهوم الطائفية وحمّل النخب السياسية مسؤولية الجانب السلبي للطائفية، رافضا تحميلها للتنوع الديني والمذهبي.

---

[1] – أنطوان نصري مسرة:**النموذج السياسي اللبناني و استمراريته،بحث في التوافقية و تنظيمها**،بيروت :منشورات الجامعة اللبنانية،توزيع المكتبة اللبنانية، 1983.

[2] –جورج قرم،**نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية والاقتصادية**، بيروت: دار الفارابي ،2013.

[3] –مهدي عامل، **في الدولة الطائفية**، بيروت: دار الفارابي، 2003.

6-مجموعة من الدراسات من بينها دراسة مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية ، حيث يركز هذا المركز على دراسة المواضيع الخاصة بأزمة النظام السياسي اللبناني وتطور الحياة العامة والتداخل الحاصل بين الوضع اللبناني والأوضاع الإقليمية ومن بين تلك الدراسات والملتقيات التي أقيمت نذكر ملتقى تحت عنوان "**الديمقراطية اللبنانية بين النظاميين الأكثري و التوافقي**" في فيفري 2009 ،حيث من خلال هذا المؤتمر الذي دعا إليه المركز كان يهدف إلى تحديد طبيعة النظام السياسي اللبناني إن كان هو توافقي أم أكثري وقد توصل من خلال مجموعة من المناقشات ومجموعة من المؤشرات إلى أن طبيعة النظام السياسي اللبناني هي تتمازج بين النظامين، غير أن أسس النموذج التوافقي تتقدم على ركائز النظام الأكثري في التركيب النظام السياسي للبنان خصوصا بعد اتفاق الطائف ، والذي أرسى أسس العيش المشترك .

7-دراسة الدكتور "**الطيب زين العابيدين**"حول "**الديمقراطية التوافقية طريقنا إلى الاستقرار**" بمركز البحث مأمون البحيري حيث من خلال هذه الورقة طرح الدكتور الديمقراطية التوافقية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في السودان، معتبرا إياها الآلية الناجعة لطبيعة المجتمع السوداني مستشهدا ببعض التجارب منها التجربة اللبنانية والتي اعتبرها تجربة ناجحة وهذا ما سنحاول استجلاء صحته، وهو هل صحيح أن التجربة اللبنانية في مجال التوافقية هي تجربة يمكن أن يحتذى بها أم العكس؟ .

أما فيما يخص الرسائل والمذكرات، فان مجمل الدراسات عن لبنان كانت متعلقة بالطائفية أما فيما يتعلق بنموذجها التوافقي فلم يحظى بالاهتمام الكبير في الجزائر. ومن بين تلك الدراسات:

8-**حسان بن نوي** : "تأثير الأقليات على استقرار الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط .دراسة حالة لبنان" ، **مذكرة ماجيستر**، جامعة بسكرة .2009-2010، حيث قام الباحث بدراسة موضوع الأقليات وتأثيرها على الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط، المنطقة المعروفة بنزاعاتها الداخلية ذات الصبغة الطائفية والعرقية في ظل اهتمام دولي كبير بها، مع التركيز على حالة لبنان كحالة صاحبة خصوصية في المنطقة وحالة اللاستقرار التي تعيشها،حيث حمل الطائفية مسؤولية ما تتخبط به ليصل في الأخير إلى نتيجة مفادها انه لخروج لبنان ومن ورائها بلدان الشرق الأوسط من حالة اللاستقرار التي تعيش فيها لابد من التدرج من المجتمع الأهلي إلى بناء مجتمع مدني قوي يقوم على أسس ديمقراطية صحيحة بعيدا عن التجاذبات الإقليمية والدولية.

9-**يوسف بن يزة:** "الدولة والطائفية في عصر العولمة –دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة – لبنان نموذجا–"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة باتنة، الجزائر .2012-

2013، تناول الباحث بالتحليل الحالة اللبنانية بوصفها مثال عن ضعف الدولة العربية بسبب خصوصيتها الطائفية، وذلك من خلال تشريح الواقع الاجتماعي والسياسي لهذا البلد والإحاطة بمختلف الفواعل الداخلية التي تساهم في تكريس ضعف الدولة بسبب قوتها أو قوة العامل الخارجي الذي ساهم في زعزعة إستقرار مؤسسات الدولة في هذا البلد باعتبارها منطقة تقاطع العديد من المصالح الدولية، وفي الأخير قدم الباحث نموذج الديمقراطية التوافقية كمخرج من حالة التشرذم والتشظي التي تعيشها الدولة العربية الحديثة، خاصة في الدول التي تعيش تباينات مجتمعية كبيرة وتعددا في الإنقسامات وتنوعا في التكوينات الطائفية.

أما فيما يخص الدراسات العربية فقد تم تناول هذا الموضوع في جامعة القاهرة من طرف:

10-**محمد زين العابدين السيد محمد**:تحت عنوان "الديمقراطية التوافقية وأثرها في الحياة السياسية دراسة حالة لبنان"،**أطروحة ماجيستر** كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2009-2010. وتسعى الدراسة إلى اختبار مدى صحة النظرية التوافقية، كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي من خلال الحالة اللبنانية التي شهدت العديد من الحروب و النزاعات الطائفية وتوصلت الدراسة إلى أنه طبقًا للنظرية التوافقية فإنه يصعب تحقيق الاستقرار السياسي في لبنان على الرغم من انتهاجه للنموذج التوافقي نظرًا لعدة عوامل منها غياب النخبة الجامعة بين مختلف الطوائف والتدخل الخارجي الكبير في لبنان.

الإشكالية:

في سبيل التعرف على الديمقراطية التوافقية بإعتبارها آلية تحاول أن تحرك المجتمع الطائفي من مرحلة الصراع إلى مرحلة قوامها بناء بنية مؤسساتية عقلانية أساسها فهم التعددية الدينية التي تسود المجتمع نحو تحقيق الاستقرار السياسي، وكمحاولة إستجلاء صحة ذلك على الحالة اللبنانية نتساءل:

هل الديمقراطية التوافقية بنماذجها العملية تقدم حلا للمجتمعات الطائفية باتجاه تحقيق الإستقرار السياسي ؟

وانطلاقا من الإشكالية أعلاه، نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1-ماذا نقصد بمفهوم الديمقراطية التوافقية ؟

2-هل النموذج التوافقي نموذج كامل وصالح لمختلف المجتمعات المتعددة أم انه تشوبه نقائص كبيرة تجعله غير مثالي لكل مجتمع طائفي؟

3-ما هي خصوصية التجربة التوافقية في لبنان في ظل التنوع الطائفي الداخلي؟

4–لماذا فشل النظام السياسي اللبناني في تحقيق الاستقرار السياسي بالرغم من تبني نموذج الديمقراطية التوافقية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية وما تفرع عنها سنضع مجموعة من الفرضيات للإختبار:

النموذج التوافقي هو محصلة تفاعل بين مكونات النظام السياسي الطائفي حول تقاسم السلطة في الدولة ومنع هيمنة مجموعة واحدة على العملية السياسية.

وتفرع عن الفرضية الرئيسية، مجموع الفرضيات الجزئية، وهي على النحو التالي:

–كلما تعددت مكونات النظام السياسي الطائفي كلما صارت الديمقراطية التوافقية الأصلح لإدارته.

– كلما زاد التماسك الطائفي الداخلي كلما نجحت الديمقراطية التوافقية في لبنان في تجاوز حالة اللاستقرار السياسي .

– كلما كانت الديمقراطية التوافقية اللبنانية جزء من الصراعات الخارجية كلما كانت ناجحة أكثر.

حدود إشكالية الدراسة:

للإشكالية حدود نظرية ومكانية وأخرى زمنية تتحدد في:

الإطار النظري: يتعلق بالمفاهيم حول الطائفية وآلية إدارتها من خلال الديمقراطية التوافقية وحول خصوصية هذا الطرح مع التعرف على شروطها، وما هي ردود الفعل إتجاه هذا الطرح.

الإطار المكاني: يرتبط بالنموذج المطروح لدراسة الديمقراطية التوافقية في المجتمعات الطائفية وهو النموذج اللبناني.

الإطار الزماني: يتحدد الإطار الزماني في الفترة الممتدة من اتفاق الطائف 1990 إلى غاية اتفاق الدوحة 2008 وتأثيراته على الحياة السياسية اللبنانية ونموذجها التوافقي.

منهجية الدراسة:

ولمعالجة الموضوع إرتأينا إستخدام وتوظيف مجموعة من الإقترابات والمناهج التي نراها ملائمة للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا :

أولا:المناهج

تستدعي طبيعة الموضوع استخدام مجموعة من مناهج البحث العلمي التي تساعد في عملية التوصيف والتحليل والمقارنة منها:

1-المنهج التاريخي:هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن إفتراضها خلف تلك التطورات،.و المنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر واندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تتحكم فيها[1]، والمقصد من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في هذه الدراسة ابتداء من النظرية الديمقراطية التوافقية بشكل عام والنموذج اللبناني بشكل خاص، حيث أن نموذج الديمقراطية التوافقية سواء بمفهومها العام أو في الحالة اللبنانية هو وليد تجارب معينة في مراحل تاريخية معينة هذا من جهة ومن جهة أخرى فهو لم يبقى رهين تلك المراحل، بل تطور بفعل تراكمات تاريخية وهو ما كان له تأثيرات كبيرة، وهذا ما سنحاول البحث فيه .

2-المنهج المقارن يحظى المنهج المقارن بأهمية كبيرة في الدراسات السياسية باعتبار أن كل دراسة مهما كانت لن تستطيع التخلي عن المقارنة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك اعتمدنا على المنهج المقارن لمقارنة أولا بين مفهوم وطبيعة الديمقراطية التوافقية مع أشكال الديمقراطية الأخرى من اجل البحث فيما يميزها، كذلك مقارنة النموذج المطروح للدراسة في مختلف حقبه التاريخية التي شكلت طبيعة النظام السياسي اللبناني التوافقي.

3-منهج دراسة الحالة: لغرض جعل دراستنا أكثر صلة بالواقع ونابعة منه إرتأينا أيضا ربطها بواقع المجتمعات العربية ومن زاوية سعيها لتحقيق التوافق الوطني وفق أسس وطنية، ودوره في تحقيق الإستقرار السياسي من عدمه، من خلال دراسة لبنان كحالة بإعتبارها بلد الطائفية الأول في العالم العربي، وذلك بجمع البيانات العلمية المتعلقة بالوحدة محل الدراسة ومعرفة مختلف المراحل التي مر بها هذا النموذج التوافقي وطريقة بنائه وإطاره القانوني، لكن هذا المنهج يتطلب الإستعانة بأدوات تحليلية لجمع البيانات حول حالة الدراسة والتقرب أكثر من نموذجها التوافقي من خلال الاعتماد على منهج تحليل المضمون.

4-منهج تحليل المضمون :يعد هذا المنهج من أساليب البحث التي تستخدم في تحليل البيانات وهو واعتمدت عليه هذه الدراسة لتحليل مضامين المواثيق الرسمية المرتبطة بموضوع الدراسة وأثرها في بناء وحركية النموذج اللبناني ، ليس من خلال الوصف النوعي لها فقط بل من أجل الوصول أيضا إلى استنتاجات لدور هذه المواثيق في بناء الديمقراطية التوافقية اللبنانية، وذلك باعتبار أن النقاط المفصلية

[1]- محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم المناهج الاقترابات، الأدوات)** الجزائر: دار هومة لطباعة والنشر، 2002 ص 56

في الحياة السياسية اللبنانية كانت وراءها مجموعة من النصوص ومواثيق بداية من الميثاق الوطني إلى اتفاق الطائف وإتفاق الدوحة، وهو الشيء الذي يستدعي منا الإعتماد عليه.

ثانيا:الاقترابات

1-**إقتراب تحليل الجماعة** :يستند هذا الإقتراب إلى بروز أهمية الجماعة في الحياة السياسية ودورها الأساسي الذي يفسر التفاعلات السياسية في حالات كثيرة، بل وقد تصبح الجماعة هي مفتاح وتشخيص وتفسير الظواهر، وتتنوع هذه الجماعات فمنها مثلا جماعات تقليدية أو جماعات المصالح والأفكار والهدف الواحد، وتثير دراسة الجماعات العديد من المقولات، فإلى جانب أساس تكوين هذه الجماعات تبرز أهمية الطابع الرسمي أو غير الرسمي للجماعة، قدرة الجماعة على التماسك والتكيف والإستمرار، نشاط الجماعة وتكنيكاتها وأدواتها الحركية، مساندتها أو معارضتها للنظام، تأثيرها ودورها السياسي، تأثيرها على أعضائها وعلى الجماعات الأخرى وعلى النظام السياسي والاجتماعي عامة [1].وسيتم الاستفادة من هذا الإقتراب في تفسير ظاهرة الطائفية في المجتمع اللبناني من خلال دراسة الجماعات اللبنانية من حيث معرفة قدراتها التنظيمية وتوزيع قوتها ومعرفة تأثيرها ودورها السياسي وتوجهاتها السياسية باعتبار أن النموذج التوافقي هو في أول الأمر ونهايته اتفاق بين جماعات متباينة لغويا،دينيا،أو عرقيا.

2-**الاقتراب السلوكي:** يرى هذا الإقتراب أن السياسة هي نتاج دور الأفراد والقيم وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي للعملية السياسية، ولهذا فدراسة السلوكيات المعبرة داخل النظام السياسي اللبناني سواء سلوكيات طوائف داخل النموذج أو سلوك نخبوي وطني، من أهم المميزات للتعبير عن هذا النموذج التوافقي، خاصة إذا علمنا بأن لبنان ليس بلد طائفة واحدة أو اثنتين وانما هو بلد يضم 18 طائفة، وبالتالي فإن لكل طائفة اتجاه تعبر عنه بسلوك معين يجعلها مميزة ومؤثرة عن الأخرى .

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع من كتب ودوريات في الجزائر تتناول الطرح التوافقي للتجربة اللبنانية.
- تشعب الرؤى حول مفهوم الطائفية وفي تحميلها مختلف الظواهر السياسية السلبية،خصوصا في العالم العربي دون محاولة أو سعي على الأقل ليس لتجاوزها وإنما تكيفها باعتبارها حقيقة تاريخية وواقعية.

[1] -عبد الغفار رشاد القصبي ، **مناهج البحث في علم السياسة** ، الطبعة الأولى ،القاهرة: مكتبة الآداب2004 .

- أما فيما يخص الكتابات اللبنانية فان كان يحسب للبنانين كثرة الكتابات حول دولتهم سواء في طابعها السياسي أو الإجتماعي، فإنه يأخذ على الكثير منهم عدم الإلتزام بالحياد في التحليل والطرح السياسي في دراسة الواقع اللبناني المتشعب طائفيا، فكل طرف يحمل الطرف الآخر في التحليل أسباب المشاكل التي تتخبط فيها لبنان بحكم انتمائهم الطائفي.

-هيكلة الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة وإختبار فرضيتها قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة:

الفصل الأول: يمثل الإطار النظري للدراسة حاولنا من خلاله ضبط تصور لمفهوم الطائفية والإشكالية المترتبة عنها، وطرحنا الآلية التي اعتمدتها الكثير من التجارب لتجاوز مركب اللاستقرار الذي طرحته الطائفية من خلال النموذج التوافقي بالوقوف على تعريفه وتتبع مراحل تطوره وبنائه النظري في إطار السعي لبناء أركان معينة تقوم على مجموعة عوامل مساعدة لتحقيق البناء التوافقي، غير أن هذا لا يمنع من أن يكون هنالك مجموعة من الإشكاليات التي ستترتب عنها انتقادات من خلال ما تظهره التجارب الواقعية.

الفصل الثاني: خصصناه لدراسة الحالة اللبنانية انطلاقا من البحث في طبيعة الطوائف اللبنانية التي بني على أساسها نموذج الديمقراطية التوافقية،كما بحثنا في التطور التاريخي لمفهوم التوافق اللبناني، إلى غاية سقوطه خلال الحرب الأهلية وإعادة بنائه في اتفاق الطائف الذي أرسى الأسس المؤسساتية للتوافقية اللبنانية، وصولا إلى محاولة إسقاط نموذج ليبهارت على الطبيعة اللبنانية باعتبار أن هذا النموذج ينطلق ليس من حقيقة ثابتة وإنما من حقيقة ومسلمات اجتماعية ذات خصوصية معينة.

الفصل الثالث: خصص لمناقشة تداعيات أزمة 2005 التي شكلت أثرا كبيرا على الإستقرار السياسي اللبناني الذي بناه اتفاق الطائف، وما انجر عنه من عنف طائفي وتداعياته على واقع الحياة السياسية والحزبية، وصولا إلى اتفاق الدوحة الذي حاول إعادة تحقيق الاستقرار السياسي والخروج من الأزمة،وختمناه بالبحث في مستقبل التوافق اللبناني في ظل الرهان الداخلي والتحدي الخارجي.

وفي الأخير **الخاتمة** وهي جملة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تعد الديمقراطية التوافقية من بين الأطروحات المهمة التي قدمت إلى الشعوب التعددية المتميزة بخصوصية اجتماعية معينة، من اجل تحقيق الاستقرار السياسي وضمان تفعيل المشاركة السياسية في ظل عجز الديمقراطية التقليدية عن ضمان فرص التمثيل والمشاركة في صنع القرار لكافة مكونات المجتمع دون تهميش أو إقصاء ، وقد أصبحت هذه الديمقراطية من أكثر المفاهيم التي لاقت اهتماما واسعا ليس فقط على المستوى الأكاديمي بل تجاوزت ذلك إلى المستوى السياسي والاجتماعي، فالتوافقية صارت مثالا للنموذج السياسي الذي تحرر من إطار الأكاديمي ليصبح إيديولوجية سياسية لها فعلها في المنظومة الفكرية للمجتمع.

ولهذا سنحاول في هذا الفصل التعرف على الإطار المفاهيمي للديمقراطية التوافقية من خلال طرح المفاهيم المختلفة المتعلقة بها، وتعيين أوصافها، وتمييزها عن غيرها من الديمقراطيات، وتحديد أهمّ خصائصها وعوامل نجاحها ،مع التركيز بدرجة اكبر على كتابات" **ارنت ليبهارت***[1] " **Lijphart Arend** باعتباره الأب الروحي لهذه النظرية وواضع إرهاصاتها الأولى.

ولدراسة هذا الفصل قسّمناه إلى ثالث مباحث كالآتي:

-المبحث الأول: الديمقراطية التوافقية كآلية لتجاوز الطائفية

-المبحث الثاني: تطور الديمقراطية التوافقية وبناء أركانها

-المبحث الثالث: عوامل نجاح الديمقراطية التوافقية وإشكاليات تطبيقها

***آرنت ليبهارت Lijphart Arend** ولد في عام 1937 هولندي الأصل أمريكي الجنسية أستاذ في العلوم السياسية تخصص في السياسات المقارنة ألف العديد من الكتب والمقالات أهمها كتاب "الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد" حيث اعتمد على تشريح دقيق لمجموعة من المجتمعات ضمن فترات زمنية معينة واستطاع بفضل ذلك بناء ما يشبه النظرية حول هذا النوع من الديمقراطيات ، كما انه انتخب عام 1989 عضوا في الأكاديمية الوطنية للعلوم و الفنون ، وترأس بين عام 1995-1996 الجمعية العامة للعلوم السياسية ، كما انه نال العديد من الجوائز تقديرا للبحوث التي قام بها في مجال السياسة المقارنة والانتخابات وأنظمة التصويت والإثنيات ...الخ منها جائزة جوهان أسكايت (Johan Skytte) المتميزة في العلوم السياسية عام 1997م. شاكر الانباري، **الديمقراطية التوافقية مفهومها و نماذجها**، ط1، بغداد: معهد الدراسات الإستراتجية، 2007.ص04.

المبحث الأول: الديمقراطية التوافقية كآلية لتجاوز الطائفية

ضمانا لتحقيق الإستقرار السياسي في إطار ديمقراطي يسعى إلى تغليب الولاء الوطني على الولاءات والانتماءات الضيقة سواء كانت لغوية أو عرقية أو طائفية وإحلال ثقافة التعايش المشترك داخل المجتمعات التعددية تطلب إيجاد آلية لذلك، فكانت الديمقراطية التوافقية هي إحدى هذه الآليات لتحقيق هذا في إطار لعبة سياسية ترضي الجميع ولا تستطيع أن تنفي الأخر أو تهمشه، وهو ما سنبحث فيه في هذا المبحث من خلال تحديد مفهوم المشكلة والمركب الناتج عنها في المطلب الأول، والمطلب الثاني سوف نبحث فيه مفهوم الآلية التي طرحت لمعالجة هذه الإشكالية.

المطلب الأول: الطائفية ومركب اللاستقرار

عرف معجم المصطلحات السياسية التعددية بأنها: «من الناحية الاجتماعية تعني وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر، يكون لها اهتمامات دينية واقتصادية وإثنية وثقافية متنوعة، والتعددية من الناحية السياسية تكون القوة فيها موزعة بصورة واسعة على جماعات متعددة مرتبة في أنماط متنوعة للصراع أو المنافسة أو التعاون»[1].

ويعرفها "**ارنت ليبهارت**" "Lijphart Arend" بأنها:«المجتمع المنقسم وفقا لما أطلق عليه "**هاري إكشتاين**" Harry Eckstein " الانقسامات الإقطاعية " والانقسامات الإقطاعية يمكن أن تكون ذات طبيعة دينية، إيديولوجية، لغوية، إقليمية، ثقافية، عرقية وإثنية»[2].

أما "**ج.س.فرنيفال**"J.S.Furnivall" عرف المجتمع التعددي على أنه «المجتمع الذي فيه اختلاط جغرافي واجتناب اجتماعي متبادل"،وبالمعنى الأدق هو مجتمع يغيب فيه التضامن والاندماج الداخلي»[3].

وهنا يجب التأكيد على أن مفهوم المجتمع التعددي مفهوم واسع ويتضمن الكثير من التعقيدات والتنوع ويختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر حسب خصوصية كل مجتمع.

والطائفية كأحد صور هذا التعدد الاجتماعي فان مفهومها من المفاهيم التي شهدت نوعا من الخلط المفاهيمي والتداخل في المعاني، أين اتخذت المغالطة على المفهوم مسارات عدة، منها ما هو نتاج سياسي وتحميل الطائفية تبيعات التخلف والجهل نتيجة التراكم التاريخي بين الطوائف، ومنها ما هو نتاج الثقافة السلبية لمعنى الطائفة والطائفية بين ما يفهمه ويعتقده الغربيون ونتاج تجربتهم، وبين ما يفهمه

---

[1]– محمد عاشور مهدي،**التعددية الإثنية وإدارة الصراعات واستراتجيات التسوية**،عمان : المركز العلمي لدراسات السياسية،2002.ص 21

[2]– ارنت ليبهارت،**الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، (ترجمة حسني زينه)،بيروت: معهد الدراسات الإستراتجية ، 2006 ص15.

[3]–**المرجع نفسه**، ص 35.

ويعتقده العرب نتاج تجاربهم، لهذا تحول كل ما يشير إلى الطائفية مذموم، لكن الطائفية ليست ولم تكن في أي وقت موضوعا صراعيا بذاتها، أي ليست مادة بذاتها ولذاتها، إنما هي موضوع قابل لتوظيف والتحويل إلى أداة صراع سياسي، وهذا التباين يشكل في حد ذاته عائقا في التحليل العلمي لذلك هنا لابد من تجاوز عقدة المحللين من مفهوم الطائفية من أجل الوصول إلى تشخيص وتفسير تام لظاهرة .

وبالرجوع إلى التعريف اللغوي نجد أن الطائفية كلمة أصلها الطائفة وهي جزء من الشيء، وفي التنزيل العزيز ورد قوله تعالى"**وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين** "[1]،والطائفة الرجل الواحد من الألف، وقيل الرجل الواحد فما فوقه، ويقال طائفة من الناس، وطائفة من الليل،وطائفة جماعة من الناس[2]، ومفهوم الطائفة مشتق من جذر متحرك، فهو مأخوذ من طاف يطوف طوفاً فهو طائف، فالبناء اللغوي يحمل معنى التحرك الجزء من الكل، دون أن ينفصل عنه، بل يتحرك في إطاره وربما لصالحه، كما أن هذا المفهوم يحمل في جوهره فكرة "الأقلية" العددية الصغيرة المتحركة في إطار الكل المشدود إليه بغض النظر عن دينها أو عرقها أو لغتها، فهو مفهوم كمي عددي لا غير[3]، ولكن هنالك اتجاه يفرق بين مفهوم الطائفة والأقلية حيث أعتبر أن اعتبار الطائفة أقلية خلط مفاهيمي وسبب ذلك راجع إلى أنه لا يمكن القول بأقلية الطائفية أو بأن من صفاتها أن تكون أقلية، فالطائفة تقال لأكثرية ولأقلية أيضا، المسلمون طائفة في مقابل طوائف أخرى كمسيحيين واليهود...بغض النظر عن عددهم، وفي داخل هذه الطوائف ينقسم التابعون إلى طوائف أيضا، سواء كانت أكثرية أو أقلية، فالمسيحيون يشتملون على طوائف الأرثوذكسية والكاثوليكية والطائفة البروتستانتية...،والمسلمون ينقسمون إلى مجموعة من الطوائف كالسنة والشيعة ونفس الشيء بالنسبة إلى الديانات الأخرى السماوية وغير السماوية[4].

ويجب الإشارة هنا أن الدين كأحد المتغيرات الأساسية في المجتمع البشري، و في المجتمعات المتعددة كأحد معايير التباين، التنوع فيه لا يكتسب نفس الأهمية سياسية إلا إذا ترتب عليه تنافس أو صراع في مجالات القيم أو الثروة أو السلطة، وعلى هذا يفرق الكثير من الفقهاء بين الطائفة والطائفية، فالأولى تشير فقط إلى ذلك التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الأفراد والمجموعات التي يتكون منها المجتمع، أما المفهوم الثاني فهو يشير إلى استخدام هذا التنوع الديني من طرف النخبة لتحقيق

[1]–سورة النور الآية02 .

[2]–ابن منظور،**لسان العرب**، القاهرة: دار المعارف 1981.ص 12723.

[3]–طه جابر العلواني،**الانقسامات الطائفية وأثارها السياسية**، http://www.alwihdah.com/fikr/adab-ikhtilaf تاريخ التصفح 2014/02/14.

[4]–كاظم شبيب،**المسألة الطائفية–تعدد الهويات في الدولة الواحدة**– ط1،بيروت، دار التنوير لنشر والتوزيع ، 2011.ص ص(35-37).

أهداف سياسية فئوية[1]، لهذا كثرت التعريفات الاصطلاحية المقدمة لمفهوم الطائفية لكن يمكن إجمالها في اتجاهين :

الاتجاه الأول: يتخذ من الاختلاف الديني أو المذهبي منطلقا أساسيا في تعريف الطائفية، حيث يستخدم التنوع الديني لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، ومن هنا الطائفية هي مجموعة ذات خلفية دينية لها دور فعال في المجتمع، وتستغل الدين من أجل أداء دور سياسي في المجتمع والدولة[2].

الاتجاه الثاني:وهذا الاتجاه يستخدم مفهوم الطائفية للإشارة إلى جماعات صغيرة العدد تتبنى توجهات معينة تتمايز عن المجتمع الديني الذي توجد فيه، وقد ميز كل من **كارل ماكس**" Karl Marx"**وفريديريك انجلز** " Friedrich Engls" الطائفية كمفهوم ديني ومفهوم سياسي، حيث نظرا إلى الطائفية السياسية على أنها شكل جديد من الطائفية وتتمثل في وجود جماعة صغيرة تقف في مواجهة المجتمع الأكبر رافضون التعاون أو المساومة، وعليه تعتبر الطائفية الإستراتجية المرتبطة بالنخبة الاجتماعية المتنافسة في حقل السياسة من أجل السيطرة واكتساب مواقع سواء كان ذلك داخل الدولة أو على صعيد توزيع السلطة الاجتماعية بالدرجة الأولى[3].

ويرجع الأستاذ "**برهان غليون**" صعوبة تحديد فهم واضح لمفهوم الطائفية، إلى الخلط بين الطائفية كمفهوم وكظاهرة اجتماعية المعبر عن التعددية الدينية، والطائفية كتوظيف سياسي لها، وقد رأى أن الطائفية تمتد إلى ميدان السياسة وتشكل خطا موازيا للسياسة أكثر مما تعكس إرادة القيم والمبادئ الدينية لجماعة معينة مبرر هذا الطرح بأربع فرضيات رئيسية:

- إن الطائفية في الواقع لا علاقة لها بالتعدد الديني، فمن الممكن أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية أو الإثنية من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفة على الحياة السياسية، وبالتالي الولاء الطائفي على الولاء لدولة.
- إن الطائفية لا توجد في المجتمعات التقليدية التي تفتقر إلى فكرة الوطنية باعتبارها قائمة على العصبية الدينية أو القبلية، كضمان لوحدتها واستمرارها بل العكس،فهذا المفهوم لم يستخدم إلا في ظل الدولة الحديثة التي اعتبرت أن استخدام الولاءات الجزئية داخل الدولة الحديثة التي تقوم على فلسفة العقد الاجتماعي بين الأفراد أحرار تجمعهم مبادئ مشتركة هو من يحقق الوحدة الوطنية.

---

[1]– إبراهيم فرهاد ،**الطائفية والسياسة في العالم العربي"نموذج الشيعة في العراق"**، ط1،مصر: مكتبة المدبولي، 1996.ص 24.

[2]–شيماء عبد السلام، **الطائفية** ، مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية،2010 ، ص.11.

[3]–**المرجع نفسه**،ص 14.

- إن الطائفية ترتبط بمشاعر القرابة والتضامن بين أفراد العقيدة الواحدة وهي ليست حتمية لمجرد وجود هذه الصلة، وإنما هي إستراتجية سياسية من قبل النخبة المتنافسة في حقل السياسة من أجل السيطرة، وبكلام أخر إنها خطة لاستفادة من تلك العلاقات الرمزية والتقليدية بين الأفراد لتحقيق أهداف سياسية ليس لها علاقة بأسباب القرابة المعنوية والدينة ولا بغاياتها.

ومن هنا عرف الطائفية على أنها مجموعة الظواهر التي تعبر عن استخدام العصبيات ما قبل السياسة، الدينية منها والاثنية والزبائينية في سبيل الالتفاف حول القانون أو تحويل الدولة من إطار لخلق الإرادة العامة والمصلحة الكلية إلى أداة لتحقيق مصالح خاصة وجزئية.[1]

وتحت هذا التأثير المتبادل للطائفية كظاهرة اجتماعية وكتوظيف سياسي يجب التميز بين الفكر الطائفي والممارسة الطائفية، إذ يعتبر الأول حقا إنسانيا كفلته جميع الأديان والمواثيق، بينما الثاني في معناه السياسي قد تنجر عنه عواقب وخيمة على الاستقرار السياسي نتيجة التوظيف المصلحي للطائفة كحقيقة واقعية، حينما تتبلور الجماعات في صورة أقطاب متباينة المصالح ومختلفة فيما بينها من ناحية المطلب والأسلوب في طرح هذه المصالح، ويختلف هذا بحسب درجة وعي الطائفة بمصالحها،وذلك أن السلوك في سعي نحو مصالح الطائفة قد يأخذ شكل التعصب الطائفي وسلوك عدواني ضد الطوائف، وهو ما يكون له ردة فعل لدى الطوائف الأخرى نتيجة شعورها بالاضطهاد مما يولد لديها انفجار قد يأخذ شكل الصدام الأهلي،[2]هذا الأمر الذي شكل على الدوام معادلة صعبة لتحقيق الاستقرار السياسي،خاصة عندما تتحول كل الطائفة إلى ميليشيا تسعى لتحقيق مصالح خاصة بحكم توجهاتها، دون مراعاة تأثير ذلك على الصالح العام.

وهنالك ثلاث اتجاهات ترى بأنه قد تتحول الطائفية إلى مركب يهدد استقرار الدولة:

الاتجاه الأول:اعتبارها خلافا دينيا بحتا سببه الوحيد أو الرئيسي هو شعور كل طرف بأن مذهبه هو الحق وأن الآخر هو المنحرف عن طريق المستقيم، وتترتب على هذه الفرضية شعور كل طرف بمسؤوليته عن هداية الطرف الآخر إلى الحق – الذي يؤمن به– حتى ولو افترض ذلك اللجوء إلى العنف.

الاتجاه الثاني: اعتبارها خلافا اجتماعيا ناتجا عن تراكم بين دائرتي مصالحهم المتمايزة، ويظهر هذا خصوصا حين يخترق أحد الطرفين المجال الاجتماعي الخاص بالطرف الثاني من خلال التبشير أو الاستقطاب الثقافي.

[1]–برهان غليون،**نقد مفهوم الطائفية**، مجلة الآداب ص ص(82–83).
[2]–شيماء عبد السلام ،**مرجع سابق**.ص 15.

الاتجاه الثالث: اعتبارها رد فعل على ظلم وانعدام العدالة في كل المستويات، ويظهر ذلك في المجتمعات التي تفتقر إلى ضمانات دستورية لحقوق الطوائف، أو تطبق نظاما لا يعكس الواقع الاجتماعي ولا يضمن المساواة والعدالة في توزيع الموارد والفرص والالتزامات بين مختلف الطوائف الاجتماعية، وطبيعة رد فعل الطوائف على كل هذا تتخذ شكل تمرد الجماعي على الواقع وعلى النظام السياسي[1]، و لكن الواقع يثبت أن التنازع الطائفي لا يأخذ اتجاه واحد فقط بطبيعته وأسبابه بل في الحقيقة يأخذ الاتجاهات الثلاث، وان كان الاتجاه الأول خفت حدته كثيرا في فترة من الفترات ولكنه عاد بقوة نتيجة عودة الجماعات الدينية ذات التوجه الرديكالي والتي تبنت أسلوب العنف.

ولا يحتاج الدارس إلى الكثير من القرائن والدلائل الواقعية على ظاهرة الصراع الطائفي،مثال ذلك العراق، اليمن، مصر، السودان، الهند، أفغانستان وباكستان، ولبنان كحالة دراسة تحوم بها الصراعات الطائفية في كل مرة منذرة بأخطار حرب أهلية، نتيجة أوضاع داخلية واضحة المعالم والأسباب، وكل هذه الأمثلة وغيرها من الصراعات الطائفية تتشابه في عموم الأسباب التي تؤدي إلى قيام حروب ذات صبغة طائفية منها:

- ارتباط المجتمعات سلبا بالموروث التاريخي مما يجعلها حبيسة ظروف تاريخية معينة بل من الممكن أن تحتكم إلى وقائع حدثت منذ سنين في حل خلافات اجتماعية وسياسية قائمة، كما أن شعور بعض الطوائف بوجود تاريخ من الظلم المتراكم عليها نتيجة التهميش أو الإقصاء الحاد والمتعمد لطبيعة دينهم أو ثقافتهم الاجتماعية، هذا الظلم أو الإقصاء يتراكم مع الزمن ليصل في فترة من الفترات إلى قناعة بضرورة رد اعتبارهم مما يجعلهم يصطدمون بالآخر في سبيل تحقيق ذلك.
- غياب ثقافة التعددية الفكرية وثقافة التوافق السياسي، وتراجع دور المجتمع المدني ومنظماته في مقابل تنامي دور جماعات المصالح المستقوية بالعصبيات الدينية والمذهبية[2].
- التدين المغلوط، وهنا الإشكال ليس في الدين والمذاهب إنما هو في انحراف من يطلقون على أنفسهم المتدينين في حين هم بعيدون كل البعد عن التدين، وهنا يجب التفريق بين خطورة انحراف شخص عادي وبين انحراف رجل الدين، لان انحراف الأفراد رغم خطورته لن يبلغ خطورة

[1]–توفيق سيف، **المسألة الطائفية بحثا عن تفسير خارج الصندوق المذهبي**، مركز الخليج لسياسات البحثية.
[2]–كاظم شبيب:**مرجع سابق**، ص 87–90.

انحراف رجل الدين، الذي بانحرافه ستنحرف المجتمع أو الأمة بكاملها وهو ما يشجع على نمو وإعادة بعث الروح الطائفية وفق عصبية مغلقة بالدين.

- التغيرات الجيوسياسية لهذا العصر والتي زادت معها المطالب بالحقوق الطائفية لدرجة أن وصف الباحثون هذا العصر بعصر "انفجار الهويات" وتقدر المجموعات التي نادت بهويتها الخاصة بعد سقوط جدار برلين فقط ب3000 هوية في مختلف أنحاء العالم بمقارنة مع 900 في فترة السبعينيات من نفس القرن،هذا بالإضافة إلى تدخل قوى إقليمية ودولية ومصالحها والتي تعمل على توطين نفسها كطرف بين الأطراف المتنافسة داخل المجتمع الواحد[1].

ومن أكبر الأمثلة على الحروب الأهلية ذات الصبغة الطائفية هي الحروب الطائفية الايرلندية بين الكاثوليك والبروتستانت، فايرلندا كانت منقسمة إلى كتلتين ما يسمى اليوم ايرلندا هم كاثوليك، وما يطلق عليهم ايرلندا الشمالية كانوا بروتستانت، وبسبب تدخل الحكومة البريطانية لرغبة في الإبقاء على ايرلندا متحدة معها وتحت سيطرتها كان هنالك صراع بين الطائفتين دخلت معه ايرلندا في حرب أهلية، والحل الذي التزمت به الحكومة البريطانية (بدخولها كطرف صراع) وطرفي النزاع من أجل القضاء على العنف هو تقديم حل في جوهره يقوم على التوافق بين الطوائف[2]، ومثال آخر على الحروب الأهلية الناتجة عن استغلال الطائفية وتحويلها إلى مركب لا استقرار سياسي داخل الدولة هو المثال اللبناني حالة الدراسة وهو ما سنتطرق إليه لاحقا.

وعلى كثرت التجارب عن اللاستقرار الناتجة عن الصراعات ذات الصبغة الطائفية في العالم إلا أن مختلف هذه التجارب استطاعت الوصول إلى حلول لصرعاتها، وعلى اختلاف هذه الحلول فانها تؤكد على أن الطائفية ليست مشكلة لا حل لها، وليست فكرة مغروسة للأبد في الأذهان والأرواح، بل العكس، فخضعت في إطار هذه المعالجة أساليب إدارة التعددية الاجتماعية لاختبارات سياسية واعتبارات إيديولوجية مختلفة أسفرت عن التنوع والاختلاف في طبيعة تلك الأساليب على نحو ألقى بضلاله على الرضا والقبول السياسي من جانب الجماعات التعددية في مجتمع معين وعلى الاستقرار الداخلي لنظام السياسي داخل هذا المجتمع[3]، ولذلك صارت المعالجة الفؤية ليس لها مكان، ، والمعالجات المفروضة من الخارج مرفوضة ما دامت تهمش الجميع أو طائفة على حساب أخرى، والمعالجة العسكرية فقدت جدواها،

---

[1]–**المرجع نفسه**،ص 105- 114.

[2]– شيماء عبد السلام ،**مرجع سابق**.ص ص (24-25).

[3]–محمد عاشور مهدي،**التعددية الإثنية وادارة الصراعات واستراتجيات التسوية**،عمان: المركز العلمي لدراسات السياسية،2002. ص 128.

وأصبحت المصداقية هي لمن تفرض نفسها على أرض الواقع لتكون المصلحة الوطنية هي الهدف في منظار جميع القوى، وهي بالتوافق الذي لا يلغي خصوصية أي شكل من أشكال خارطة التكوينات المجتمع السياسي، ومن هنا جاءت مقاربة "**أرنت ليبهارت**" من خلال دراسته لتجارب واقعية في إطار بحثها عن تحقيق الاستقرار السياسي ومواجهة الطابع الطائفي للمجتمع دون التنازل عن هذه الخصوصية، فالمجتمع المتعدد يواجه حسب **ليبهارت** ثلاثة حلول:

- اعتماد حل توافقي الذي يقبل بالانقسامات التعددية باعتبارها لبنات أساسية لبناء نظام ديمقراطي مستقر.
- إزالة الطابع التعددي للمجتمع أو تقليصه بصورة جوهرية عبر استيعاب كافة المكونات وخلق مجتمع متجانس ثقافيا ولكن إمكانية نجاح هذا الحل ضئيلة–أو معدومة كليا– خصوصا على المدى القصير فكل طائفة متمسكة بهويتها و لن تتنازل عنها بسهولة و تحت أي مسميات.
- تقليص التعدد عبر تقسيم الدولة إلى دويلات وهذا الحل ترفضه مجمل النخب الوطنية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي مع صون الوحدة الوطنية للدولة .[1]

وبما أن الاقتراحين الأخيرين قد تعرضا إلى الرفض من قبل النخب السياسية في المجتمعات المنقسمة وخصوصا الطائفية، أصبحت الديمقراطية التوافقية تشكل الحل المنطقي الذي يلائم طبيعة هذه الشعوب وخصوصا على المدى الطويل، حيث تشكل التوافقية خطوة في طريق خلق أهداف الوحدة وتعزيز الانصهار الوطني من اجل الوصول إلى بناء الوحدة الوطنية الجامعة لمختلف التكوينات الاجتماعية.[2] فقد استطاعت بنجاح خلق موازين وبنيات وآليات أكثر قدرة وفعالية على بلورة الحقيقة،حقيقة الوحدة والمصالح العامة وحقيقة الاختلاف والصراع بين مختلف المصالح الجزئية، وان ترفع الصراع الاجتماعي من الصراع بين العصبيات إلى صراع بين تيارات واتجاهات سياسية، تفتح مجالات أرحب لتفتح الفرد ورغبته على جميع المستويات في تطوير المصالح العامة. وهو ما سنبحث فيه في المطلب الثاني من خلال محاولة دراسة لطبيعة هذا المفهوم.

---

[1]– ارنت ليبهارت ، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مرجع سابق** .ص ص(07–08).

[2]–هناء صوفي عبد الحي، « الديمقراطية التنافسية و الديمقراطية التوافقية –الحالة لبنانية » – **مجلة العلوم السياسية** ، العدد 12 خريف 2006 ص 133 .

مطلب الثاني:مفهوم الديمقراطية التوافقية

راج مصطلح الديمقراطية التوافقية كثيرا في مجال السياسة وكثر فيها الجدل وتنوعت الآراء واختلفت فيها التطبيقات، وإذا كان المدلول اللّغوي لهذا المصطلح قد اتُّفق عليه، إلاّ أنّ الأوصاف التي أُعطيت للنظام الذي يجسّد مبادئه قد تنوّعت، واختلفت كذلك الأنظمة التي تتبنّاه، ورغم هذا تبقى هنالك سمات مشتركة تميز الديمقراطية التوافقية عن غيرها من الديمقراطيات الأخرى علميا وعمليا.

وسنحاول تحديد مفهوم الديمقراطية ومفهوم الصفة التي ألحقت بها قبل الخوض في مفهوم الديمقراطية التوافقية، فلقد اعتاد السياسيون أن يجعلوا من مبدأ معينا سببا لظهور مبدأ سياسي آخر، ونحن في هذه الدراسة أمام مبدأين أحدهما كان حلما تسعى إليه الشعوب الطائفية وهو الديمقراطية – كحقيقة عالمية– ، والثاني كان وليدا لعملية فرضتها الظروف وطبيعة الاجتماعية للدولة وهو التوافق.

تعريف الديمقراطية:

يحظى مفهوم الديمقراطية بجاذبية خاصة جعلته يولى بقدر كبير من الاهتمام الذي لم تحظى به المفاهيم السياسية الأخرى، وبذلك فقد توفر كم هائل من التراث الفكري الذي حمل إلينا آراء وأفكار متعددة ومتنوعة ناتجة إما عن تجارب مجتمعات إنسانية في مجال الحكم وممارسة السلطة وإما عن جهود فكرية علمية لمفكرين والذين حاولوا سبر أغواره، وهو ما خلق عدم إجماع حول مفهوم حقيقي لمصطلح الديمقراطية، ولهذا فضلنا في هذه الدراسة إعطاء رؤية محدودة لمفهوم الديمقراطية قبل الخوض في مفهوم الديمقراطية التوافقية فمن طبيعة هذا المصطلح انه مطاطي كثيرا يحتمل كل التعريفات والأوصاف، ومن أهم الطرق التي يمكننا الانطلاق منها هي العودة إلى أصل الكلمة نفسها. مصطلح "الديمقراطية"

الأصل اللّغوي لمصطلح "الديمقراطية"

كلمة "الديمقراطية" (Démocratie) ذات أصل إغريقي أو يوناني، وتعني حكم الشعب,أو سلطة الشعب، فهي تتكوّن في اللّغة اليونانيّة القديمة من مقطعين: (Demos) وتعني الشعب، و(Kratos) وتعني السيادة أو الحكم أو السلطة، فالديمقراطية في جوهرها نظام يمتلك الشعب فيه السلطة، وبناءا على هذا المبدأ أصبحت تُعَرف الديمقراطية [1].

[1] –باسل الجبيلي، **مبادئ علم السياسة المقارن** ،دمشق: دار الغرقد لنشر و التوزيع (بدون تاريخ نشر) ص 170.

التعريف الاصطلاحي للديمقراطية

كثرت التعريفات المقدمة للديمقراطية، ولكنها كلها انطلقت من تعريف الرئيس الأمريكي "**ابراهام لنكولن**"(Lincolin) (1809–1865م)، الذي عرّف الديمقراطية بتعريف شاع واشتهر واعتبره الكثير أفضل تعريف قدم للديمقراطية، وقد قدّمه "لنكولن" في خطابه بتاريخ 19 نوفمبر 1863م، وقال فيه إنّ الديمقراطية هي: « حكم الشعب، من قِبَل الشعب، ومن أجل الشعب ويجب أن لا تزول من على وجه الأرض »[1].

غير أن تحليل هاته المقولة وترجمتها إلى واقع، كثيرا ما اصطدم بالصعوبات الناجمة عن تحديد المقصود بالشعب الذي يفترض أن يتولى الحكم، والمراد بالشعب الذي يجب أن يكون الحكم في مصلحته، وفي هذا الصدد اختلفت المذاهب والتيارات السياسية، واجتهد كل منها في إعطاء الديمقراطية مفاهيم ومضامين من خلال توجهاته الإيديولوجية، وأهدافه السياسية.

وعكست مختلف وجهات النظر التي قامت عليها التعريفات للديمقراطية التصورات الذهنية المختلفة بشأنها جاعلة إياها في نفس الوقت نظاما سياسيا ومنهجا وأسلوب حياة وفلسفة وقيمة وأداة وهدف وممارسة وظاهرة، ويمكن أن نضع تعريفا عاما للديمقراطية من خلال ما ذهب إليه الأستاذ والباحث العربي **علي خليفة الكواري**، حيث اعتبر الديمقراطية منهجا، وليست عقيدة، فهي منهج لأنها طريقة لاتخاذ القرارات ووسيلة للتعامل بطريقة عقلانية، وليست مذهبا أو عقيدة،وجميع التيارات على اختلاف عقائدها وأفكارها وإيديولوجياتها تشترك في اتفاقها على أن الديمقراطية منهج[2]،وهو اتفاق يعكس بوضوح مدى اقتران الفكرة الديمقراطية، بالممارسة الفعلية على أرض الواقع، بحيث لا يمكن عزل سمة التطبيق أو الممارسة عنها، فبدونها لا نفهم هذه الفكرة.

نظرة تاريخية حول تطور الديمقراطية:

تعود جذور الديمقراطية الليبرالية ومؤسساتها وممارساتها إلى أثينا أو ديمقراطية المدينة، حيث تعتبر اليونان القديمة المكان الذي وضعت فيه أسس الديمقراطية تسمية ونظاما ،أين كانت الدولة لا

---

[1]– أندريه هوريو ، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ، (ترجمة: علي مقلد ،شفيق حداد، عبد الحسن سعد)،ط2،بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1977، جـ1، ص303.

[2]– علي خليفة الكواري و آخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000. ص ص(14–19).

تتجاوز حدود المدينة[1]،وقد لقي نموذج الديمقراطية في أثينا من خلال الممارسة المباشرة إعجاب الكثير من المفكرين والباحثين خاصة الذين اهتموا بمبادئ الديمقراطية وساهموا في بلورتها.

وبدأ يخلف مع بداية القرن 17 م الذي انطلق من نظام "واستفاليا النموذج اليوناني نموذج جديد،هو الديمقراطية التنافسية القائم على طبيعة المجتمعات الأوروبية فكان لبعض الأحداث التاريخيّة المهمّة، ولبعض الفلاسفة والمفكّرين السياسيين _الذين شادوا نظريات سياسيّة لا يزال أثرها بارزًا إلى اليوم_ دور فاعل في الانبعاث الديمقراطي في هذا العصر، فكانت ميزة هذا العصر تتمثّل في ذلك التطوّر الملحوظ في الفكر السياسي من خلال ظهور نظريات سياسيّة جديدة وما تحمله من أفكار ديمقراطية تدعو إلى التحرّر، كانت أولى نتائجها تلك الثورات التي ظهرت في أوروبا وأمريكا والتي كانت بداية عهد جديد من خلال ما تحمله من شعارات وما تدعو إليه من مبادئ فكان هذا العصر –بحقّ– عصر الانبعاث الديمقراطي[2].

وهنا وبفضل تطور المجتمعات وتقدم الوعي تطورت الديمقراطية وتعددت أساليبها في الحكم مع ازدياد تجارب الشعوب وتراكم خبراتها ،لكن يلاحظ أن تطورها هذا اقتصر في الغالب على الناحية الشكلية فقط لاسيما لجهة التقنيات والوسائل المستخدمة في تطبيقها العملي، وفي ضوء هذا الواقع تبنت أكثرية النظم الديمقراطية في العالم النمط الليبرالي الآخذ بمبدأ حكم الأكثرية، علما أن بعض المدارس السياسية الواقعية الحديثة ترفض تعميم ذلك معتبرة إياها لا تصلح إلا في المجتمعات المتجانسة، أما المجتمعات المركبة ذات الصفة التعددية [3] فديمقراطية الأغلبية لا توفر سقفا معقولا من التوافق، بل توفر سقفا مقبولا للحكم تحت قواعد اللعبة السياسية، لذا فهي تفسح المجال واسعا لظهور ديكتاتورية (الأغلبية) والتي حتما ستكتم حق المكونات الأخرى المشاركة في العملية السياسية، (قوميات وطوائف وأقليات سياسية).

وعليه فإن تواتر التجربة أعطى وقتا ليس بالقصير لمراجعة الهفوات، التي بدأت تترسخ وتفقد الديمقراطية أهم أساساتها في المشاركة الحرة وتقسيم السلطات تأسيساً على إشارات ميدانية بهذا الاتجاه، وإلى فكرة تخليق نوع جديد من الديمقراطية يغادر مشاكل الحكم ديمقراطية الأغلبية إلى شكل آخر يتيح مشاركة أوسع لكل مكونات الاجتماعية مع مراعاة لخصوصية هذا المجتمعات التعددية، كنوع من التحرر الليبرالي وهي الديمقراطية التوافقية، وانطلق أصحاب هذا التوجه الجديد من انه ثمة حقيقة واحدة يدركها

---

[1]–**ليبسون** لسلي، **الحضارة الديمقراطية**، (ترجمة: فؤاد مويساتي وعباس العمر)، بيروت: دار الآفاق.ص. 18

[2]– **المرجع نفسه**، ص27.

[3]–هناء صوفي عبد الحي ، **مرجع سابق**،ص ص (128–129).

العقل ويؤكدها التاريخ وهي أنه لا توجد صفة رسمية أو خريطة جاهزة يتم نسجها أو استعارتها من خارج حدود دولة ما لانجاز مشروع البناء الديمقراطي فيها، فالبناء الديمقراطي ترتسم معالمه وتكتمل مقوماته من داخل الدولة لا خارجها أي انه يتحقق من خلال قدرة وتفاعل المكونات الاجتماعية للدولة فيما بينها في إطار ما عبر عنه "**جيمس كولمان**" James Coleman "رأس المال الاجتماعي" الذي يرتبط إلى حد كبير بقدرة المواطنين على إخضاع المصلحة الشخصية لحساب المصلحة العامة[1] على أساس التوافق الذي يعتبر جوهر هذه الديمقراطية لذلك قبل المضي في تعريفها وفهمها سنقوم بالتعرف على طبيعة الصفة التي ألحقت بها_التوافق_.

ولفهم المصطلح فهما جيدا يجب العودة إلى الأصل اللغوي للكلمة.

التعريف اللغوي:

من الفعل الثلاثي" وفق "تشتق كلمات الوفاق بمعنى الموائمة ، والتوافق يعني لغة الاتفاق والتظاهر، ووفق الشيء أي لاءمه ووافقه موافقة ووفاقا واتفق معه توافق. [2]

وكما ورد في قاموس المحيط العربي من فعل "اتفق" بمعنى التقارب، والتوافق الاتفاق والموقف من جمع الكلام وهيئه، والاتفاق جعل الأمر جمعا بعد أن تفرقته، كما وردت بمعنى التقرب والتطابق والتناسب[3]

التعريف الاصطلاحي:

" التوافق " مفهوم مستمد أساسا من علم الحياة (البيولوجيا) فيشير هذا المفهوم إلى أن الكائن الحي يحاول أن يوائم نفسه وعالمه الطبيعي الذي يعيش فيه محاولة منه من أجل البقاء، ولقد استعار علماء النفس المفهوم البيولوجي للتكيف، والذي أطلق عليه علماء البيولوجيا مصطلح" موائمة "واستخدم في المجالات الاجتماعية والسياسة تحت مصطلح "التكيف أو التوافق"، فالإنسان كما يتلاءم مع البيئة الطبيعية يستطيع أن يتوافق مع الظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة به.[4]

ونجد لذلك عند علماء الاجتماع من يجمع بين مفهوم التوافق ومفهوم التكيف باعتبارهما "العملية أو السلوك" الذي يحاول به الفرد التغلب على الصعوبات التي تقف حيال تحقيق حاجة ما أو دافع ما،

---

[1]–زايد عبيد الله مصباح، «إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا :القيم و اتخاذ القرار»، **مجلة المستقبل العربي**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 403، سبتمبر 2012.ص 72.

[2]–العلامة ابن منظور، **لسان العرب المحيط ،المجلد الثالث– بيروت:** مطبعة العرب ، بدون تاريخ ص959 .

[3]– __________ ، **قاموس المحيط** ص 197.

[4]– __________، **المرجع في المصطلحات العلوم الاجتماعية** ، الإسكندرية:دار المعارف الجامعية ، (بدون تاريخ نشر) ،ص 17.

ولهذا فالتكيف يتضمن تغيرات في سلوك الإنساني يستطيع بها أن يواجه استجاباته للظروف البيئية المختلفة التي تواجهه أو يعيش في كنفها، وتلك التغيرات تتسم بالمرونة في مواجهة مطالب وظروف المجتمع المتغيرة. [1]

وانطلاقا من هذا فان الباحث الاجتماعي "**آبريل كارتر**"April Carter يعني بالتوافق " التكيف ووقائع الوضع السياسي والالتقاء بالمعارضين في منتصف الطريق وتعزيز الخير العام بالتضحية ببعض المطالب والإيثارات الشخصية ويرتبط –أيضاً– بقيم الحكمة والتسامح الليبرالية".

أما الفيلسوف الأمريكي "**جون راولر**""John Rawlr "في نظريته للعدالة عني بالتوافق هو المبادئ الضرورية التي يتوصل إليها الفاعلون في النظام السياسي عبر عملية توفيق متواصلة وممتدة بين أراء متضاربة عبر نقاش عقلاني عمومي وحر. [2]

ومن هنا فالتوافق هو حصيلة حوار ونقاش عمومي غير مقيد، ومقاصده الحيلولة دون أن تؤدي موازين ظرفية إلى تأزم الوضع السياسي والاجتماعي عبر تهميش وإقصاء الأقليات التي هي ضمان للتعددية السياسية الديمقراطية، [3] وهذا ما يعبر عن انسجام بين الإرادة الشعبية أو الرضا العام وما يحمل ذلك من وضع موضع قبول وترحيب في القطاعات المؤثرة في المجتمع، وبين النصوص أو القوانين وما تعكسه هذه النصوص أيضا من إرادة صانعيها داخل النظام السياسي، وهي إرادة تفترض أساسا أنها جزء من نظام سياسي وتمثل مختلف تكويناته.

وخلاصة القول إن كانت الديمقراطية التوافقية تجمع بين مقتضيات الديمقراطية من جهة ومتطلبات التوافق من جهة أخرى، ولكن التوافق بين من ومن؟ انه بين ممثلي المكونات الاجتماعية المختلفة، تلك المكونات المتصارعة التي تبحث عن الاستقرار السياسي وعن دور سياسي لها وتحرص على التأكيد على هويتها المستقلة نتيجة عدم وجود ثقة فيما بينها، لذلك حسب "**ليبهارت**" اعتماد الحل التوافقي الذي يقبل بالانقسامات التعددية باعتبارها حقيقة واقعية هو الحل لبناء نظام ديمقراطي.

ولكن وبالرغم من انتشار مصطلح الديمقراطية التوافقية التي يقابلها في اللغة الانجليزية مصطلح consociation، ويرجع اصل استعمالها إلى الكاتب"**يوهانس الثوسيوس** ""Johannes Althusius " في كتابه مختصر المنهج السياسي الذي طرحه في سنة 1603 أين عبر من خلال هذا المصطلح على

[1]– مجدي أحمد محمد عبد الله ، **السلوك الاجتماعي و دينامياته** ، مصر :دار المعرفة الجامعية ، 1996، ص 227.

[2]– خالد عليوي العرداوي ،**الديمقراطية التوافقية والدولة الوقفية في العراق** ، العراق : مركز الفرات للتنمية و الدراسات الإستراتجية ،ص42.

[3]– السيد ولد أباه، « الديمقراطية التوافقية وأزمات الانتقال السياسي» ، **جريدة الاتحاد الإماراتية** ، 2013/08/19.

شكل من أشكال الاتحاد السياسي،[1] خضعت الديمقراطية التوافقية إلى مسميات عديدة أين اختلف الباحثون و المختصون حول تحديده بدقة.

فا في حين أطلق "**ارنت ليبهارت**" Arend Lijphart على هذه الديمقراطية اسم "**التوافقية**" كما ورد ذلك في كتابه الديمقراطية التوافقية في المجتمع المتعدد الصادر في نسخته الأولى عام 1968.
وصفها "**جيرارد لامبروغ**"Gerhard Lehmbruch"بعبارة الديمقراطية "**النسبية**" في معرض حديثه وتحليله عن الديمقراطية في الأنظمة السياسية في سويسرا و النمسا.
-أما عالم الاجتماع "**بنغهام باول**" "Bingham Powell" فأطلق عبارة "**التجزوء الاجتماعي** " تعبيرا عن هذا النوع من الديمقراطية .
-كما أطلق عليها "**يورك شنايدر**" "Schneider York" اسم"**الاتفاق الرضائي**" في إطار مقارنته مع قاعدة الأكثرية في الديمقراطية الليبرالية .
-وأما "**فال .ر.لوروين** " "Val.R. Orwin" فقد سماها الديمقراطية الوفاقية.

بالإضافة إلى كثير من المسميات الأخرى مثل: الديمقراطية الطائفية، الديمقراطية الاتفاقية، التعاقدية، أو الديمقراطية غير المسيسة .... وغيرها من التسميات حيث عبر كل مصطلح على اتجاه فكري معين لدى كل باحث[2]، ولكن ورغم المسميات العديدة تبقى مصطلح الديمقراطية التوافقية المصطلح الأكثر انتشارا واستعمالا لذلك هذه الدراسة ستعتمد على تسمية ليبهارت "الديمقراطية التوافقية "، وعند الوقوف لمحاولة تحديد تعريف لهذه الديمقراطية، نجد نفس إشكال تحديد المصطلح فقد تعددت التعريفات في هذا الشأن.

حيث نجد "**ليبهارت**" منظرها الأول عرفها استنادا إلى أربع خصائص "ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي، والفيتو المتبادل أو حكم الأغلبية المتراضية التي تعمل كحماية إضافية لمصالح الأقلية، النسبية كمعيار لتمثيل سياسي والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية ودرجة عالية من الاستقلال لكل إقطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة" .[3]

---

[1]- ارنت ليبهارت ،**الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مرجع سابق** ، ص 12 .

[2]-رشيد عمارة، «الديمقراطية التوافقية دراسة في السلوك السياسي العراقي» ، **مجلة زانكوى سليماني**، العراق: جامعة السليمانية، العدد 30، أكتوبر 2010 ، ص 130.

[3]- Gerhard Lehmbruch : «Consociational Democracy in the Internatational System« ،**European Journal of Political Research**, 3، 1975 p 377.

وعرفها "**جيرهارد ليمبروخ**" "Gerhard Lehmbruch"بأنها "إستراتيجية في إدارة النزعات من خلال التعاون والوفاق بين النخب بدلا من التنافس واتخاذ قرارات بالأكثرية "[1] .

أما "**دفيد ابتر**" "David Apter" فقد اعتبره الكثيرون بأنه أول من أطلق هذا النوع من المفهوم وعرفها بأنها نوع النظام السياسي باعتباره جمعا لوحدات مكونة لا تفتقد هويتها عند الإدماج في شكل من أشكال الاتحاد [2]

ويشرح الأب "**جان دوريكه**"* مضمون التوافقية بأنها تمتين للوحدة الوطنية عن طريق نظام سياسي وطيد يشرك كل الطوائف في اتخاذ القرارات الوطنية ، بحيث لا تفترض أي طائفة على الأمة ما لا يناسب ولا يتلائم وتقاليد الطوائف الأخرى ، فهذا النظام لا يمكن أن يكون تحت رحمة إيديولوجية أكثرية التي لا تتناسب مع حالة بلد متنوع عرقيا أو دينيا ... ، وهذه الديمقراطية تفترض حكومة ذات ائتلاف واسع وفيتو متبادل حيال القرارات التي تتناقض مع المصالح الحيوية لإحدى الجماعات ونسبية إجمالية في توزيع الوظائف لئلا تهيمن واحدة من الجماعات على المناصب المسؤولية باسم القوة أو العدد، كما أن هذا يتطلب استقلالية ذاتية لبعض القطاعات مثل الأحوال الشخصية التي هي من صلاحيات الجماعة .[3]

ومن هنا فالديمقراطية التوافقية تقوم على خلفية واقع التباين أو التجزئة بين أبناء الشعب الواحد، بحيث يتوزع أبناء الشعب، على قوى اجتماعية وسياسية لكل منها خلفياتها وخصوصياتها التي تجعلها مختلفة أو متمايزة عن غيرها ويتم اللجوء هنا إلى التوافق في حالة انعدام الثقة المتبادلة بين هذه القوى الخائفة من بعضها البعض لذلك فقد تنجح الديمقراطية التوافقية في تطمين الجماعات المتمايزة عن بعضها البعض وتبديد مخاوفها عبر إعطائها حقوقا متساوية فيما بينها في اتخاذ قرارات.[4]

وبالتالي الديمقراطية التوافقية هي آلية تعتمد مبدأ الوفاق –أي الإجماع– بين مكونات الاجتماعية أي الطوائف في رسم السياسات والتوجهات العامة وتحديد المناصب وكيفية ملئها، وتعتمد في التنفيذ على آليات محددة من الأنظمة والقوانين لا تستبعد مبدأ الحسم من خلال الأكثرية في هيئات

---

[1]– ارنت ليبهارت ، **مرجع سابق** ،ص 17.

[2]– عبد الستار الكعبي ، **الديمقراطية التوافقية العراق نموذجا**، http://www.kitabat.com/

***راهب يسوعي** ، عالم ، تولى مهام عديدة شارك في أعمال الجمعية الخاصة لسينودس الاساقفة من أجل لبنان الذي أثمر الارشاد الرسولي " رجاء من اجل لبنان " في عام 1997 .

[3]– أحمد فنوح، «الديمقراطية التوافقية هرقطة قانونية و دستورية» ، **صحيفة النهار اللبنانية**،السبت 2006/11/04.

[4]–هناء صوفي عبد الحي ، **مرجع سابق**، ص 132.

معينة، واحترام تراتبية الطوائف في الإدارة والقضاء والقوى العسكرية والأمنية، أما في التمثيل السياسي فهو يقوم على مشاركة كافة الأطراف والجماعات الطائفية في عملية اختيار ممثلين السياسيين الذين يأخذون من خلال هذه الآلية صفة ممثلين الأمة.[1]

فالنموذج التوافقي يتميز بقدرته الفائقة على إيجاد حواجز حقيقة لا يسمح بتجاوزها من أية فئة اجتماعية على حقوق فئة أخرى لاحتكار السلطة كليا ولا حتى جزئيا، حيث ينظم الدستور جميع مقاليد وتفاصيل التوافقية التي تجعل العمل السياسي قوة اجتماعية تساعد على اختلاط الأدوار من اجل مصلحة الجميع [2]

ولكن بالرغم من تعدد التعريفات إلا أن المعنين بالديمقراطية التوافقية يركزون على تعرفين لها، فمن جهة هي توصيف حيادي لنمط معين من الأنظمة السياسية في نوع معين من المجتمعات، ومن جهة ثانية يعتبرونها النموذج الكفيل بتحقيق التوطيد والاستقرار الديمقراطي في هذه المجتمعات التعددية-عرقيا أو طائفيا- من خلال تنمية روح المساواة والإجماع بين الفئات الاجتماعية [3] أو بعبارة شاملة مجتمعات تتسم بعدم التجانس الاجتماعي، ولكن هنا يجب التأكيد على أن التعددية الاجتماعية ليست مبرر للجوء إلى الديمقراطية التوافقية ودليل ذلك هو وجود مجتمعات كثيرة متنوعة اجتماعيا ولكنها تتبع طابع الديمقراطية التنافسية ومستقرة سياسيا، لهذا التجانس الاجتماعي هو السبب والغاية في حد ذاته من وراء هذه الديمقراطية من اجل صون السلم المدني بين مختلف تكوينات المجتمع من خلال إتباع مجموعة من المبادئ تشكل السبيل نحو ذلك -وهو ما سناقشه في المبحث الثاني-

---

[1]-عدنان الأيمن ، ملحم شارول و آخرون ...: **اشكالية الدولة و التنمية و المواطنة في لبنان، بيروت:** دار الفارابي ط1 2009. ص ص (81-82).

[2]- محمد زين العابدين محمد ،« الديمقراطية التوافقية و اثرها في الحياة السياسية اللبنانية -دراسة حالة لبنان -»**اطروحة ماجيستر**، جامعة القاهرة، 2009. ص 20.

[3]-رغيد صلح، **الديمقراطية التوافقية في إطارها عالمي و لبناني**، سلسلة دراسات و معلومات مجلس النواب اللبناني ، الملف 16 جانفي 2007.ص 05 .

المبحث الثاني : تطور الديمقراطية التوافقية، وبناء أركانها

ليست الديمقراطية التوافقية بناء مصطنعًا من طرف منظّرين، أو مفكّرين سياسيين؛ إنّه نتيجة تطوّر تاريخي بعيد المدى، استُمدّت كثير من قوانينه من الأنظمة السياسية التي سادت في أوروبا، ومن التراث الحضاري الإنساني، وتحوّلت تدريجيًا حتىّ أصبحت أساسًا لنظام جديد، مستفيدة من عناصر قديمة بما يتّفق ومنطقها، فقامت على مجموعة من الأركان شكلت أبعاد هذه الديمقراطية وهذا ما سنناقشه من خلال هذا المبحث من خلال مطلبين الأول يبحث في تطور التوافقية والمطلب الثاني يبحث في أركان هذه الديمقراطية.

المطلب الأول: نشأة و تطور الديمقراطية التوافقية

مرت الديمقراطية التوافقية بمراحل مختلفة ممّا أكسبها صورة خاصّة، لذلك وفي هذا المطلب ومن أجل تتّبع مراحل تطوّر النظام الديمقراطي التوافقي حتّى وصل إلى ما هو عليه الآن، سواء تلك المراحل التي عرفت فيها الديمقراطية التوافقية انتعاشاً وازدهاراً، أم التي عرفت فيها أفولاً وتراجعاً، قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى قسمين :

أولا:النشأة:

تعد الديمقراطية التوافقية في السياق التاريخي من بين المفاهيم والنظريات الحديثة التي تعود إلى القرن العشرين عندما اكتمل بناءها في البلدان الأوروبية الغربية(بلجيكا ، النمسا، وسويسرا ، هولندا) حيث نشأت أولى المساعي التوافق في هذه البلدان الغير متجانسة ثقافيا، ولم تصدر هذه المساعي عن أي نظرية مسبقة بل كانت وليدة حاجات عملية في المجتمعات المنقسمة أي الغير متجانسة من الناحية القومية أي أنها ليست أمة متناغمة على قاعدة أن الأمم تتعين حدودها بمعيار الثقافة المتجانسة(اللغة، الدين، العرق، التاريخ....)

ولم تكن الديمقراطية التوافقية مرحلة عابرة في تطوير هذه البلدان الأوروبية الأربعة فهي ليست مجرد ظاهرة تستحق الانتباه لأهميتها التاريخية فحسب، فهذه البلدان من خلال نجاحها في تكوين أنظمة حكم مستقرة في مجتمعات شديدة الانقسام تشكل حالات شاذة، ليس على المستوى الأوروبي فقط بل حتى على الصعيد العالمي ، ففي دراسة "**لروبرت دال**" تناولت 114 نظاما سياسيا وجد أن 36% من النظم السياسية ذات تعددية معتدلة و 15% من النظم السياسية المتسمة بالتعددية الظاهرة أو المفرطة التي يمكن اعتبارها متعددة السلطات ، بينما اتسمت 58 % من هذه النظم السياسية بما يشبه تعدد السلطات،

لذلك البلدان الكثيرة المبتلاة بازدواجية الانقسام الاجتماعي وعدم الاستقرار تقدم لها التجارب الأربعة أمثلة ملموسة لقدرة الديمقراطية التوافقية على تكوين نظاما مستقرا وفعالا في آن واحد.[1]

وقد كانت هنالك كثير من الأدبيات التي تعرضت إلى تحليل المجتمعات المنقسمة ومحاولة بناء أو تحليل نظام سياسي يتلائم وطبيعة هذه المجتمعات فمنها من سبق ليبهارت ومنها من تزامن طرحه مع طرح ليبهارت واشهرها:

تفسير مفهوم التوافق للعالم الاقتصادي "**جي أس فرنيفول**" "G.S.Furnuvall" حيث عرف المجتمع التعددي على أنه المجتمع الذي تعيش فيه قطاعات المجتمع جنبا إلى جنب ولكن بانفصال داخل الوحدة السياسية، ويرجع الكثير من الباحثين أصلح هذا المفهوم إليه.

وتلا هذا محاولة أخرى للبحث في التوافقية وهي تلك التي قدمها" **ام جي سميث** "M.G.smith"حيث عرف مفهوم التعددية الثقافية على أنها تعبر عن وجود ثقافتين مختلفتين في مجتمع واحد بحيث يشكل كل منهما شكلا معينا لمؤسسات الزواج والأسرة والدين ....بمعنى ذلك أن كل جماعة تختلف في أسلوب التنظيم الجماعي والنشطات المؤسسية ولكن تخضع لحكم مؤسسة واحدة.[2]

كذلك دراسة "**كليفورد غيرتز**" "Clifford Geertz" حيث من خلال دراسته للانتماءات الطائفية عبر عنها بكلمة "الولاءات الأولية " التي تستند إلى اللغة والدين والعرق أو المنطقة أو الروابط الدموية المفترضة ، وقد رأى بان ثقافات الديمقراطية التوافقية هي أصلا بنية إيديولوجية في طبيعتها الدينية وكذلك اللغوية، لهذا اعتبرت جماعات أولية. [3]

ومن المحاولة أيضا محاولة " **اريك نوردلينغر**" "Eric Nordlinger" بناء نموذج ديمقراطي جديد قابل لتطبيق في المجتمعات عميقة الانقسامات الغربية والغير غربية من خلال ما سماه " ممارسات تنظيم الصراعات" ، ومثال آخر "**روبرت ملسون**" "Robert Mlesson" و "**هوارد ولب**""Howard pulp " من خلال تحليلهما لسياسة الطائفية أي التعددية المقطعية في البلدان النامية يريان انه :يجب إيجاد تراتبيات سياسية التي تسمح لكل الطوائف أن تلعب دورا مهما في الحياة الوطنية والتي تستطيع أن تبقي النزاع الطائفي ضمن حدود يمكن التحكم فيه، فالاستقرار المجتمعات متعددة الثقافات لا تهدده الطائفية بحد

[1]- أرنت ليبهارت، **مرجع سابق**، ص ص (06-13).

[2]- محمد زين العابدين محمد، **مرجع سابق**، ص22

[3]- ارنت ليبهارت، **مرجع سابق** ،ص 34.

ذاتها بل إخفاق المؤسسات الوطنية في الاعتراف الصريح بهذه الانقسامات والمصالح الطائفية القائمة وحسن التعامل معها.[1]

أما النقاش في العالم العربي حول موضوع التوافق فكان في الثمانينات بمبادرة من الأستاذ اللبناني "**أنطوان نصري مسرة**" ثم توسع الاهتمام ليشمل العديد من الباحثين المتأثرين بالمدارس الغربية لاسيما تلك المحاولات التي ظهرت بعد عقد مؤتمر الطائف من اجل إيجاد حل للازمة اللبنانية من خلال تطبيق أسس الديمقراطية التوافقية، وقد حاول الكثير إيجاد توصيف لهذا النوع من الديمقراطية في الإرث الإسلامي العربي من خلال ربطه بنظام "الملل العثماني" ففي ترجمة كتاب "أرنت ليبهارت" لمركز الدراسات الإستراتجية العربية في مقدمته رأى–المركز– أن العالم العربي الإسلامي كان يحمل بوادر التوافق التي تجسدت في نظام الملل الذي حافظ أو سعى إلى الحفاظ على استقلال الجماعات الدينية المتراتبة والتي يتربع المسلمون على قمتها ، وأن رواج فكرة القومية العربية أو الكردية ما هو إلا تعبير عن الانتقال من عالم الملل إلى عالم المواطن المجرد يتجاوز الانقسام الديني[2]

ورفض اتجاه آخر هذا الربط تحت مبرر انه تبعا لنظام الملل العثماني كان جميع الرعايا العثمانيين من غير المسلمين ينظمون في طوائف حسب مذاهبهم الدينية وليس حسب المكان الذي ينتمون إليه، ويرعى كل ملة رؤساؤها الذين يفضلون في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية (الإرث و الزواج...) كما يعتبرون ممثلين لأبناء طائفتهم أمام السلطات العثمانية، واعترفت الدولة العثمانية بزعماء الملل المسيحية واليهودية التي اختارتهم طوائفهم وفقا لقوانينها الخاصة[3]، لذلك اعتبر نظام الملل نوع من التسامح الديني لا أكثر وأطره العثمانيون في أطر إدارية، ومختلف تماما عن الديمقراطية التوافقية من ناحية الأسس التي تقوم عليها والتي تعبر عن حرية كل طائفة في كل مجالات والجوانب وليس الجانب الديني فحسب. [4]

ولكن بغض النظر عن الاجتهادات الفكرية والنظرية العربية فإن الحقيقة الأساسية التي تبقى هي أن الديمقراطية التوافقية كانت وليدة بيئة غربية أوروبية من خلال مجموعة من الدراسات المقارنة بين مجموعة من الدول الغير متجانسة اجتماعيا ولكن مستقرة سياسيا، وصولا إلى بناء إطار نظري قائم في

[1]– **المرجع نفسه**، ص ص(217–219).

[2]– ارنت ليبهارت ، **(مقدمة المركز الدراسات الإستراتجية العربية)** .ص ص(08–09).

[3]–د علي عبد فتوني، **تاريخ لبنان الطائفي** ، ط1، بيروت: دار الفارابي ، 2013 ، ص 24 .

[4]–رشيد عمارة ، **مرجع سابق**، ص 132–133.

حد ذاته تتخطى التفسيرات التجريدية وقائم على أسس واقعية حيث مر هذا البناء بمجموعة من المراحل للوصول إلى الصيغة النهائية التي نعرفها وهذا ما سنناقشه في النقطة الثانية.

ثانيا: تطور الديمقراطية التوافقية:

كما سبقنا القول فان التوافقية من النظريات التي خرجت من الواقع فهي وليدة التجربة وليس قبلها على يد مجموعة من المفكرين على رأسهم "**ليبهارت**" حيث يعتبر الأب الروحي لنظرية التوافقية وواضع إرهاصاتها الأولى لذلك فانه وفي محاولة تجلي تطور هذه النظرية سنركز على أعمال ليبهارت ، حيث مرت التوافقية وفق كتابات هذا الأخير بثلاث مراحل :

1- **مرحلة الإرهاصات الأولى:**

يقر "**أرنت ليبهارت**" في دراسته لتنوع الأنظمة السياسية التي وضعها ألموند أنه يوجد نوع من الحالات الشاذة عن التصنيف ألموند حيث يقول أرنت "أن تصنيف ألموند تصنيف ثري نظريا حسن التكامل وجيد الصياغة،إلا انه يشكو من عيب أساسي واحد وهو أنه لا يعالج حالة الديمقراطيات الأوروبية الصغرى معالجة مرضية"، ففي تصنيفه للأنظمة الأنجلو-أمريكي والأوروبي القاري مع خصائصها المتميزة تستثنى البلدان الإسكندنافية والبلدان الأراضي المنخفضة "هولندا" ويلغي تماما النمسا وسويسرا، حيث يرى ألموند إنها تقف في مكان ما بين النمط الأوروبي القاري والنمط الأنجلوأمريكي، كما يقول أيضا ليبهارت أنه في كتاب the civic culture "**لألموند وفيربا**" يذكران الدول الاسكندنافية إلى جانب انجلترا وبلدان الكومنولث القديم والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تمتلك ثقافة سياسية متجانسة، في حين أن الثقافة السياسية المتجانسة ليست من خصائص هذه الأنظمة المتعددة في كل من سويسرا والنمسا وهولندا فهذه البلدان تتميز بثقافات سياسية أكثر تفتتا[1].

وشرع ليبهارت انطلاقا من هذه النظرة في دراسة "دول المجتمعات الأوروبية المتعددة" من خلال مشروع أطروحته عن النظام السياسي في هولندا، ففي الدراسة الأولى ذهب ليبهارت إلى القول أن الحالة الهولندية تمثل لغزا محيرا فهي من ناحية تتسم بدرجة عالية من الانقسام الاجتماعي ومن ناحية أخرى تعتبر واحدة من ابرز النماذج الديمقراطية الناجحة في العالم والتي استطاعت تحقيق الاستقرار السياسي بالرغم من التنوع الذي تتميز به، وسر التعجب من هذه المفارقة أن المجتمع الذي ينقسم على هذه الدرجة بين الديانات (كاثوليك ، بروتستانت ، علمانيون) و طبقات (ليبراليون و اشتراكيون) مختلفة لا تخرج عن أحد الاحتمالين :

[1]-ارنت ليبهارت، **مرجع السابق**، ص 30-32 .

- إما أن يفتقد إلى الاستقرار السياسي نتيجة للعداء والتطرف المتولد عن الانقسامات المجتمعية.
- وإما أن يعيش في ظل استقرار يفرضه نظام تحتكر فيه السلطة جماعة واحدة وتحكمه بشكل غير ديمقراطي.[1]

لكن شكلت التجربة الهولندية الاستثناء فحتى وإن كانت هذه الانقسامات الدينية والاقتصادية تتقاطع فيما بينها وهو ما كان له تأثير على الحياة الاجتماعية والسياسية بهولندا فكان لكل انقسام أحزاب مستقلة ومنظمات طوعية خاصة ومدارسه وصحفه ونقاباته ووسائل إعلامه والثقافية والرياضية والخيرية والخدماتية الخاصة[2] ، كما كانت هنالك رغبة للاعتدال والتسوية فالتوافق السلمي الشامل للخلافات الداخلية مهد السبيل أمام الديمقراطية التوافقية في هولندا في سنة 1917 يوم كانت الحرب العالمية الأولى تستقر على مقربة من حدودها، من أجل صون وحدة الدولة وضمان وجودها في ظل أللاستقرار الذي كانت تعيشه أوروبا، وقد أصدر ليبهارت مقالته الأولى في عام 1929 حينها أطلق مصطلح الديمقراطية التوافقية لأول مرة واعتبرها آلية للبحث عن الاستقرار السياسي وعرفها بأنها حكومة من طرف النخبة تهدف إلى تحويل الديمقراطية من البيئة المجزأة إلى بيئة مستقرة. [3]

2-مرحلة البناء النظري:

اعتمد **أرنت ليبهارت** من خلال بحثه الموسع عن الديمقراطية التوافقية ومناقشة أراء باحثين آخرين على تشريح عميق ودقيق لمجتمعات بعينها وتجارب حدثت ضمن فترات زمنية محددة، واستطاع بفضل ذلك إقامة ما يشبه نظرية حول هذا النمط من الديمقراطيات الذي ترجمه من خلال إصدار مؤلفه الشهير بعنوان "**الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية**"، حيث يعتبر هذا الكتاب الدعامة الأولى في دراسة النظرية التوافقية فقد عرف من خلاله مفهوم الديمقراطية التوافقية ولماذا هذا النوع يصلح لطبيعة المجتمعات المنقسمة، من خلال رصده لعناصرها الأساسية ومتطلباتها وعوامل نجاحها مع طرح بعض الحالات التي تعبر عن التوافقية، وأكد من خلال كتابه على أن الديمقراطية التوافقية هي عملية تفاعلية بين مكونات المجتمع وليست وصفة جاهزة للتطبيق، بل يعتمد الأمر على عامل الزمن والبلد والمستوى

---

[1]-يوسف بن يزة ،**مرجع السابق**، ص 183.

[2]- رغيد صلح ، **مرجع السابق** ،ص 06.

[3]- Sami Deneker : the plural sociaty and consociational democray theory malysia's case ، p41

التطور الاقتصادي ومقدار الإنشطارات الفئوية في المجتمع، كما قدم في هذه المرحلة كذلك كتاب "**تقاسم السلطة في جنوب إفريقيا**" في سنة 1985.[1]

وبتالي حاول **ليبهارت** خلال هذه المرحلة صياغة نظرية تعكس خلاصة أفكاره وتكون وسيلة للمجتمعات المنقسمة باتجاه الاستقرار السياسي حيث اعتبر التوافق خطوة على طريق الوحدة وتعزيز الانصهار الوطني.

3-مرحلة الاستمرارية والتنقيح:

عرفت في هذه المرحلة -المرحلة مازلت ممتدة إلى يومنا هذا- الديمقراطية التوافقية في ظل الجدل العلمي كبير حولها، أوج انتشاراها من خلال المقالات وكتابات حول موضوع إما بالنقد أو الإثراء ومن اشهر من نظر حول هذه النظرية أو ما اصطلح العديد من الباحثين بتسميته منطق تقاسم السلطة مجموعة من الباحثين من بينهم "**دالدر**" "Daalde**r**"سنة 1971، و "**ستاينر**"" Steiner" سنة 1974، و"**لومبورش**" Lehmbruch" في سنة 1991، وكذلك سنة 1993 حيث من خلال هذه الكتابات نُظر لديمقراطية التوافقية ولكن كل واحد ونظرته الخاصة ورؤيته المحدودة في التحليل[2].

كما استمر ليبهارت في تقديم الأعمال الفكرية المتعلقة بالموضوع من أجل إثراء نظريته التوافقية في هذه المرحلة منها كتابه " أشكال الحكومات وأداؤها في 36 دولة " وكذلك مقال في سنة 1996 عن "النموذج السياسي الهندي" حيث حاول في هذا المقال أن يثبت أن الهند لا تمثل استثناء يخالف نظريته والسبب أن الهند تتمتع بنظام ديمقراطي ناجح منذ استقلالها عام 1947 على الرغم من انقسامها الاجتماعي الشديد دينيا ولغويا وعرقيا .... وذلك لأنها تقوم على نفس متطلبات التوافقية من خلال وجود ترتيبات فيدرالية تتطابق فيه حدود الطوائف اللغوية مع حدود الولايات كما في سويسرا وبلجيكا، بالإضافة إلى حق الأقلية اللغوية والدينية في إنشاء مؤسساتها الخاصة في ضل استقلال الأحول المدنية لكل طائفة[3].

وبدأت مع هذه مرحلة الانتقادات الواسعة لديمقراطية التوافقية، حيث انتقدت من حيث اعتبارها لم تنجح في تحقيق الاستقرار السياسي بالرغم من أن الغاية الرئيسية من وراء تطبيقها هو البحث عن

[1] -شاكر الانباري، **الديمقراطية التوافقية مفهومها و نماذجها**، ط1، بغداد: معهد الدراسات الإستراتجية، 2007.ص 06- 12

[2]- Nicole Bolliyer, "Consociationalism and Intergovernmental Relations– Linking Internal and External Power-Sharing in the Swiss Federal Polity" **Swiss Political Science Review** 12(2006): p. 02.

[3]- Arend Lijphart, "The Puzzle of Indian Democracy: A Consociational Interpretation," **American Political Science Review,** Vol.90 no. 2 ‹June 1996, p.258-259

تحقيق هذا الاستقرار لذلك تم اعتبار أن الصيغة التوافقية ليست صالحة لطبيعة كل المجتمعات[1]،وهنا بدأت العديد من العمليات التنقيح التي لحقت بهذه النظرية نتيجة الانهيار الكبير لعديد من النماذج التوافقية خصوصا ما تعلق بتحديد العناصر أو الطوائف التي تكون المجتمع، ذلك أن التحديد المسبق غالبا ما تكون له نزعة لتثبيت أنصبة التمثيل السياسي مما يؤدي إلى إثارة الجدل أو عدم قبول المواطنين خارج الطوائف المحددة –الذي لا ينتمي إلى اي طائفة – لذلك فالتحديد الذاتي حسب ليبهارت هو غير تميزي ومحايد ويضبط نفسه بنفسه وآلية تطبيق ذلك تتمثل في العودة إلى أسلوب التمثيل النسبي في شكله الخاص فهو لا يعطي نتائج متناسبة مع حجم الطوائف فحسب بل يسمح كذلك لطوائف بتكوين نفسها بنفسها.[2]

ومن هنا ومن خلال ما تطرقنا إليه نقول أن الديمقراطية التوافقية شهدت عملية تطورها ثلاث مراحل أساسية شكلت مسار تاريخي نحو تطور التوافقية من مرحلة الكتابات الأولية والمحاولة الفردية التي انطلقت من التجربة الهولندية إلى بناء نظري قائم على مجموعة من المحددات، وصولا إلى مرحلة التنقيح والنضوج التي تمر بها حتى الآن، لكن رغم ذلك لم تتخلى عن سماتها الأساسية التي بنيت عليها النظرية والتي جعلت منها أن تتحول في فترة من الفترات إلى إيديولوجية قائمة بحد ذاتها سعت إليها مختلف الشعوب الطائفية في سبيل سعيها إلى تحقيق بناء ديمقراطي يتماشى وخصوصيتها.

المطلب الثاني: أركان الديمقراطية التوافقية

عرف ليبهارت الديمقراطية التوافقية على أنها حكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي، بالإضافة إلى العناصر الثلاث المتمثلة في الفيتو المتبادل أو حكم الأغلبية المتراضية، والنسبية كمعيار أساسي لتمثيل السياسي وأخيرا درجة من الاستقلال الإقطاعي، وانطلاقا من هذا التعريف الذي يشكل أساس مفهوم الديمقراطية التوافقية تظهر لنا الأبعاد الأربعة الرئيسية التي تقوم عليها هذه النظرية وهي :

1- مبدأ الائتلاف الكبير – Grand coalition –

تقوم الديمقراطية التوافقية على افتراض أساسي هو إمكانية إدارة الصراعات الطائفية ديمقراطيا عن طريق تمثيل اغلب مكونات المجتمع والطوائف في آلية الائتلاف الواسع وهو ما يتيح فرصة لكل

---

[1]- Keith Graham, **The battle of democracy: conflict, consensus and the individual**, Michigan : the University of Michigan, 2008 p.30

[2]– محمد زين العابيدين محمد، **مرجع سابق**، ص 30.

الطوائف المتنازعة المشاركة في صنع القرار وتقاسم السلطة فيما بينها وتجنب بذلك الصراع الناتج عن الاحتكاك [1]، وبتالي ليس الائتلاف ترتيبا تلجأ إليه الأحزاب في الحالات الاستثنائية فقط بقدر ما هو خيار مستقر يرتبط بالرغبة في الابتعاد عن النهج الإقصائي لأي مكون وطني، لهذا فمن السمات الأولى للديمقراطية التوافقية والتي تسعى إلى تحقيقه هو الاندماج الذي يحمل معاني مختلفة، فالائتلاف يساعد على التغلب على الانقسام الديني وحماية الأقليات اللغوية من هيمنة الأغلبية وبالتالي الحد من الصراع الطبقي، وحتى التغلب على التهديدات التي تتعرض لها الدولة واستقلالها[2]، ولذلك وفي ظل هذا السياق يطرح مفهوم الائتلاف الواسع عدة قضايا أهمها :–حجم الائتلاف – شكل الائتلاف –وظيفة الائتلاف.

أ–حجم الائتلاف :

يرى التوافقيون أن الائتلاف صغير الحجم أفضل بكثير في الدول صغيرة الحجم أو في الدول التي تعرف الأطراف السياسية بعضها البعض جيدا، فصغر الحجم يسمح بوجود معارضة ديمقراطية ويُشكل بسهولة أكبر لأنه ثمة عدد قليل من وجهات النظر والمصالح المختلفة المطلوب التوفيق بينها، وهو ما يتفق مع مبدأ الحجم الذي وضعه "**وليام هريكر**" المبني على مسلمات نظرية اللعبة وينص هذا المبدأ على أن اللعبة التي يشارك فيها عدد من اللاعبين وتستلزم في النهاية رابح وخاسر وتسمح فيها بتدفقات جانبية –أي اتفاقات خاصة حول تقاسم السلطة والأرباح– ويكون فيها اللاعبون عقلانيون ويملكون فيها المعلومات الكاملة يحصلون في نهاية الأمر على أصغر الائتلافات الرابحة.

وتصبح في المقابل الائتلافات واسعة بقدر ما تكون المعلومات غير مكتملة–بين عناصر اللعبة– فمبدأ الحجم ينطبق عندما ينظر المشاركون في العملية السياسية إما باعتبارها لعبة أو حرب شاملة وهذا كله راجع إلى نوعية المجتمعات، فمجتمعات المتجانسة ذات الدرجة العالية من الإجماع تعتبر المكاسب المشتركة هي أساس التوافق والمجتمعات ذات الطبيعة الخلافية وفي نفس الوقت صراعية والتي تعتبر الحياة السياسية حرب ولابد من رابح وخاسر لذلك تتطلب ائتلاف واسع وكبير يعترف بتساوي جميع الثقافات المجتمعية [3]

وفي تصور "**ألموند**" للعبة السياسية في معرض حديثة عن الديمقراطيات الأنجلوأمريكية باعتماد على معيار الثقافة السياسية يجد ألموند أن الأنظمة التي تتمتع بالتجانس المجتمعي تكون العملية

---

[1]–يوسف بن يزة ، **مرجع سابق**، ص 184.

[2]– قولف ليندر، **الديموقراطية السويسرية –الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعددة الثقافات** ، (ترجمة هاني الشلبي)، ط1، بيروت : منشورات الجمل ، 2013. ص 209.

[3]–ارنت ليبهارت ، **مرجع سابق**، ص 48–49.

السياسية فيه تتصف بنوع من اللعبة الرياضية التي تحتمل نتيجتها الشك وتحتمل المخاطرة وبالتالي النمط التنافسي يساعده أكثر، لكن عندما تكون المجتمعات ذات طبيعة تعددية فان حجم المخاطرة كبير وبالتالي يفضل عدم التعامل معها على أساس لعبة وإنما من الأفضل اعتماد نمط الائتلاف الواسع بدلا من الحكومة ضد المعارضة [1] ،فلا يحصل فائز وحيد على كل شيء وانما يحصل الكل على بعض الشيء، ومن هنا يمكن للجماعة تجنب العزلة الناجمة عن مواقف الخسارة الدائمة أو الفوز الدائم مما يجعل من هذا النظام عاملا أساسيا في إيجاد الحلول السلمية لصراع سياسي على أساس التفاوض.

ب–شكل الائتلاف :

ليس هنالك شكل مؤسسي واحد للائتلاف الكبير متفق عليه، فان كان ليبهارت وصفها بالوسيلة التوافقية المثلى لكن في نفس الوقت لم يقدم أي ترتيب مؤسسي في شكل قالب مخصوص صالح وجاهز لتطبيق بقدر ما اعتبرها وليدة طبيعة المجتمعات المنقسمة، لذلك نجد هنالك نماذج مختلفة من التطبيق باختلاف التجارب التوافقية، فطبيعة الائتلاف تختلف بين النماذج الأربعة التي حللها ليبهارت وبين الهند وجنوب إفريقيا ....[2]

وقد أثار من جهة أخرى **ليبهارت** قضية التي تتعلق بطبيعة النظام السياسي حيث يلعب دورا مهما في عملية تشكيل نوعية وشكل الائتلاف من حيث كون هذه الطبيعة نظاما من التصنيفات التقليدية نظام برلماني في مقابل النظام الرئاسي ونظام ملكي في مقابل النظام الجمهوري، ومن حيث طبيعة التصنيف الثنائي الأول فان النظام الرئاسي الذي يعني غلبة قائد واحد فهو أقل ملائمة للحكم التوافقي وإن كان ليسا متنافيين تماما، في حين أن النظام البرلماني ذي الحكومة الجماعية الذي يمكن أن تتمثل فيها جميع القطاعات فانه أكثر ملائمة وانسجاما مع الديمقراطية التوافقية ، ولكن بالرغم من هذا فان ليبهارت قد توصل إلى صيغة من الحلول الممكنة التي تدمج بين الديمقراطية التوافقية والنظام الرئاسي منها الحل المتمثل في الائتلاف الواسع الغير متزامن وقد ضرب مثالا بكولومبيا والتي وان لم تكن مجتمعا تعدديا فان الاتفاق بين حزبيها الليبرالي والمحافظ لتناوب على السلطة لمدة 16عاما (1958–1974)يمثل حلا توافقيا ، كما أنه من الحلول أيضا هو القيام بترتيب ترتبط فيه الرئاسة بعدد من المناصب التنفيذية العليا كرئاسة الوزراء ونائب رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وهو في مجموعه يشكل ائتلافا واسعا كما في

1– Nadim Shehadi and Dana Haffarmills :**Lebanon A History of conflict and Consensus** .London centre of Lebanese studies .1988.p 230-240.

2– للمزيد حول هذه التجارب انظر ارنت ليبهارت، **مرجع سابق**،ص ص(58–59).

الحالة اللبنانية ، بإضافة إلى حل قدمه روبرت دال من خلال تقديم رئيس غير منتمي إلى أي حزب سياسي من الأحزاب الكبيرة أو حكومتها[1]

أما فيما يخص الثنائية الثانية _ملكي –جمهوري_ وإذا كان انسجام النظم الجمهورية_ سواء البرلمانية أو الرئاسية_مع الديمقراطية التوافقية يعد أمرا تم شرحه فان النظم الملكية يمكنها أيضًا أن تدعم وجود الديمقراطية التوافقية فمن أوجه الملكية في المجتمعات التعددية أن الملك أو الملكة فيها تشكل رمزا للوحدة الوطنية وبالتالي تشكل عنصر قوة واندماج للقطاعات، كما أنه من طبيعة الملكية أن توفر رئيس محايد للدولة غير منتمي لأي حزب كما في النظام الرئاسي[2]،وهذا لا يعتبر شرطا ضروريا فالدول التي تفتقر إلى قوة توحيدية التي تتجسد في الملك فإنها حتى هي يمكنها الوصول إلى صيغة توافقية تتجاوز بذلك فقدانها لهذه الصيغة التوحيدية باعتماد على قوة توحيدية أخرى تنطلق من طبيعتها الخاصة.

ج–وظيفة الائتلاف:

تتضح أهمية ووظيفة الائتلاف الواسع في وظيفتين تشكلان في حد ذاتهما الغاية من هذا الائتلاف وهما:

1–تحقيق الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية للدول فطبيعة الائتلاف التي تجمع بين مجموعة قوى حتى وإن كانت متعارضة فيما بينها تكفل بتحقيق الوحدة فطبيعة الائتلاف قد تلجأ إليه مجتمعات لاهي بتعددية ولا حتى توافقية لتعامل مع الأزمات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تشكل خطر على وجود الدولة مثال ذالك المملكة المتحدة فهي دولة متجانسة نظامها ديمقراطي تنافسي إلا أنها في مرحلة من مراحل تاريخها لجأت إلى الائتلاف كحل لأزماتها السياسية.[3]

وحتى العالم الأمريكي "**روبرت دال**" Robert Dahl اقترح في ظل الأزمة الأمريكية "وترجيت" إقامة حكومة ثنائية الحزبية تشكل فترة انتقالية بين استقالة "نيكسون" وانتخاب رئيس جديد ويكون الرئيس المؤقت شخصا لا ينتمي إلى أي من الحزبين، وكذالك توزيع الحقائب الوزارية بالتساوي بين الديمقراطيين والجمهوريين وقد برر رأيه بأنه لا طالما كانت الائتلافات تحقق الاستقرار السياسي في الدول التي مرت بفترات حرجة وذلك من خلال التوافق وتخفيف حدة الانقسامات السياسية.[4]

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص ص(60–62).

[2]– شاكر الأنباري ،**مرجع سابق**، ص 18 .

[3]– Nadim Shehadi and Dana Haffarmills :**Lebanon A History of conflict and Consensus** .London centre of Lebanese studies .1988. p229.

[4]– Robert Dahl: **democracy and Human Rights under different conditions of development** .oxford .2005.p 245–247.

2-إن التجربة الائتلافية في الحكم تمثل خطوة ضرورية على طريق توسيع المشاركة السياسية وبناء الثقة المتبادلة وتراجع الخوف من الطرف الأخر الأمر الذي يمكن من تحقيق خطوات إضافية نحو الديمقراطية أكمل في المستقبل، فالحكومات الائتلافية ستشجع الأحزاب السياسية على التعاون فيما بينها وعلى الاعتدال في طرحها السياسي وتدفع مختلف الفئات والطوائف إلى فهم الآخر وقبوله، وعلى الرغم من أن ذلك سيبطئ عملية اتخاذ القرار إلا أنه سيخلق عملية تكون فيها قرارات الحكومة أكثر تناغما مع حاجات الشعب وتوفر بمقابل دعما شعبيا أوسع لهذه الحكومة[1]فالائتلاف بما يضمن من مشاركة في الحكم يشكل حافز للاعتدال والتوفيق بين مختلف المصالح الطائفية.

2-الفيتو المتبادل (Mutual veto)

تتيح المشاركة في حكومة الائتلاف الواسع ضمانة سياسية هامة لمختلف القطاعات الأقلية في المجتمع لكنها ليست ضمانة مطلقة ولا خالية من العيوب ذلك أن اتخاذ القرارات في الائتلافات يكون وفق قاعدة الأغلبية(50+1) وبما أن تمثيل الطوائف والأقليات في الائتلافات تمنحها فرصة لتقديم اقتراحاتها بأقصى ما يمكن من القوة لشركائها في الائتلاف، لكنها قد تهزم مع ذلك أمام أصوات الأكثرية ولذلك فعندما تؤثر قرارات كهذه على المصالح الحيوية لطائفة ما تتعرض عملية التعاون بين النخب الممثلة لكل طائفة أو أقلية للخطر، لهذا كان هنا لابد من صنع مبدأ أخر يكون ضمانة سياسية لكل فئة وهو مبدأ الفيتو المتبادل [2] ، لكن هذا الفيتو قد يشكل خطرا حيث سوف يؤدي إلى استبداد الأقلية الأمر الذي يؤثر سلبا على التعاون النخبوي فضلا عما يرافقه من عيوب تتعلق بعرقلة عملية اتخاذ القرارات وصعوبة تحقيق حسم لمسائل السياسية من خلال الإجماع لكن ليبهارت أكد أنه يمكن التغلب على هذه المخاوف من خلال نقاط التالية :

- أن الفيتو هو فيتو متبادل تستطيع كافة الطوائف أن تستعمله والإفراط في استعماله من طرف أي طائفة مستبعد لأنه قد ينقلب ضد مصالحها الخاصة في أي مرة.
- إن مجرد كون الفيتو متاحا كسلاح يمنح شعورا بالأمان ويجعل استعماله بكثرة أمرا مستبعدا، حيث ستعترف كل طائفة بخطر الطريق المسدود والجمود اللذين قد يترتب على استعمال الغير

[1]- بول سالم : **صيغة الحكومات الائتلافية في الدول العربية ، دروس سويسرية** ،مقال عن دراسات مركز كارينغي للشرق الأوسط12/09/ 2010 نقلا عن موقع http://www.carnegie-mec.org تاريخ الاطلاع 2013/09/12.

[2]- د خالد عليوي العرداوي ، **مرجع سابق**، ص 46.

محدود للفيتو وما ينجر عنه من تعطيل لعمل الحكومة وهنا سيتكون لدى كل أقلية شعور بضرورة تجاوز المصالح الخاصة من أجل تحقيق مصلحة عامة.[1]

ولكن هذا المبدأ لكي يكون مكملا لمبدأ الأول وبشكل جيد يشترط أن يكون منظما بشروط ثلاثة على الأقل:

1. أن يكون التوافق حاصلا سلفا على ما يسمى المبادئ، مبادئ توجه السياسات التفصيلية في مختلف الحقول وهو ما يسمى في لبنان –حالة الدراسة– الثوابت .
2. أن يحدد تحديدا دقيقا ما يمكن أن يكون موضوعا لاستعمال حق النقض من أصناف القرارات.
3. أن يوجد منفذ معين بالنص لأي مأزق ينتهي إليه استعمال حق النقض مثلا اللجوء إلى مؤسسة الاستفتاء في سويسرا[2].

والأمر الأخير والأكثر أهمية هو أنه من حيث الشكل يجب تضمينه إما بوثيقة دستورية أو عرفية، بغية ضمان حماية أكبر لمختلف مكونات المجتمع مثال ذلك سويسرا وهولندا حيث يوجد بهما اتفاق عرفي منظم لعملية الفيتو بين مختلف التكوينات الإجتماعية[3].

3- قاعدة النسبية Proportionality :

يعرف "**يورغ شتاينر** Jurg steiner" النموذج النسبي بأنه النموذج الذي فيه تؤثر كل الجماعات في قرار ما بنسبة ما يتلاءم مع قوتها العددية، فقاعدة التمثيل النسبي هي مفتاح تقاسم السلطة كما أن قاعدة التمثيل النسبي تفتح أبوابا كثيرة للمشاركة السياسية، كما أنه يمكن استخدام معيار النسبية من قبل مجموعات جديدة ناشئة– حتى وإن كانت من رحم انقسامات أخرى– للوصول إلى السلطة، وقد ضرب ليبهارت مثالا بسويسرا حيث اعتبرها "المعادلة السحرية "[4] .

ولكن حتى وإن كان التمثيل النسبي يعتبر مكملا للحق الفيتو لتجنب قاعدة الفائز بالأغلبية الأصوات يحصل على كل شيء، أي مشاركة الكل في صنع القرار فان ذلك كله يعتمد على شرطين أساسين:

---

[1]–ارنت ليبهارت ، **مرجع سابق**، ص 64–65.

[2]–أحمد بيضون ، **لبنان الاصلاح المردود و الخراب المنشود** ،ط1، بيروت: دار الساقي ، 2012 .ص ص(67–68).

[3]–محمد مالكي : «مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب» ، ، **مجلة المستقبل العربي** ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية العدد 334 2006 .ص 99.

[4]– للمزيد حول التجربة السويسرية أنظر قولف ليندر، **مرجع سابق** ،ص ص (77–78).

أولا: الاعتراف المتبادل للنخب السياسية المختلفة بعضها ببعض الأمر الذي يفتح الأبواب اتجاه التعاون المشترك على حوار عقلاني و يمكن على هذا الأساس أن تتحول الحلول الممكنة من اللعبة صفرية المجموع إلى لعبة ايجابية المجموع و يصبح التعاون حينئذ أكثر قاعدة من عدم التعاون.

ثانيا: هو تغير تحالفات القضية الواحدة ،فان كان خصم اليوم هو نفسه شريك الغد فان كلا الطرفين يكون معتمدا جزئيا على الطرف الأخر ،الأمر الذي يعمل على ترسيخ ثقافة الاحترام المتبادل. [1]

وبتالي الائتلافات الواسعة في الديمقراطية التوافقية ومرتبطة بمعيار النسبية يجعل كل طائفة تؤثر في القرار المتخذ بما يتناسب وحجمها ، لكن إن كنا أمام قرار ذو طبيعة ثنائية أي لا تسمح سوى بقبوله أو رفضه فقط، وفي هذه الحالة ما لم يكن هناك اجماع تلقائي على رأي واحد فسوف يكون هناك فائزون وخاسرون، وبعبارة أخرى فلا مخرج من استخدام قاعدة الأغلبية أو اعتماد حق نقض للطائفة مع التذكير بما لكل من هذين الاختيارين من مخاطر وأضرار في حالة الانقسامات الاجتماعية، وفي هذه الحالة اقترح ليبهارت حلين جزئيين يمكنهما على الأقل التخفيف من حدة هذا المأزق :

-**الطريقة الأولى:** ربط عدة قضايا معا وحلها بالتزامن عبر تنازلات متبادلة .

-**الطريقة الثانية:** هي طريقة التفويض أي تفويض أصعب القرارات المصيرية إلى كبار زعماء القطاعات الذين يشكلون لجان خاصة بهذه القرارات[2]، والتفويض هنا يعني تأجيل البث السريع في القرارات، وفائدته هو أن المفاوضات السرية ستزيد من احتمالات تحقيق المزيد من الاتفاقات والحد إلى أقصى درجة ممكنة اللجوء إلى الفيتو، لذلك فمن التأثيرات الايجابية لنسبية في عملية صنع القرار بالإضافة إلى ذلك هو:

- عدم صدور قرارات ارتجالية أو مستعجلة غير مدروسة.
- منح القرارات الصادرة القبول والرضا من جميع الأطراف مما يجعل تحمل نتائجها من مسؤولية الجميع.
- تشجيع النهج المركزي والديمقراطي في الإدارة من خلال ترسيخ قيم الاعتدال وقبول الحل الوسط.

ولكن فانه كأي معيار فالنسبية قد تنجر عنها سلبيات أثناء عملية صنع القرار وفي الدولة عموما منها:

- تأخر صدور القرارات بسبب اختلافات وجهات النظر بين الأطراف.

---

[1] Andre Bàchatiger–Markus Sporndli – Marco Steenbergen –Jurg steiner، **The Deliberative Dimensions of Legislatures**، Acta politica 40–2005.p 225–238.

[2] ارنت ليبهارت، **مرجع سابق**، ص ص (68–69).

- تعطيل النصوص الدستورية فأحيانا عندما يتطلب الأمر لجوء قادة المكونات الاجتماعية إلى التفاوض والاتفاق للخروج من الأزمات بحزمة من القرارات تتلاءم ومصالح الجميع بعيدا حتى على التقييد الصارم بالنصوص الدستورية.
- قد تفرض مقتضيات التناسبية توزيع المناصب الإدارية استنادا إلى مبدأ الولاء على حساب مبدأ الكفاءة في بعض الأحيان.[1]

ولكن النسبية كغيرها من المعايير هنالك ما يحسب لها وما يحسب عليها من انعكاسات مباشرة على الحياة السياسية وخاصة على طبيعة القوى السياسية ودرجة تنظيمها وعددها والتحالفات القائمة فيما بينها تبعا لظروف المجتمع ولواقع بنيته الاجتماعية والسياسية والأهداف المتوخاة من النظام [2]، لكن الهدف الأهم من تبني هذا المعيار وفق نموذج الديمقراطية التوافقية هو السعي من ورائه إلى الوصول إلى صياغة ايجابية لأي سياسة تكون توافقية للجميع مدركة للواقع بكل تفاصيله وتشعباته.

4-الاستقلال القطاعي أو الفيدرالي __segmental Autonomy

يعتبر الاستقلال الفيدرالي كما الحال لحق الفيتو آلية مؤسساتية تهدف إلى تجاوز سياسات حكم الأكثرية،وقد عرف "**ايفو دوتشاسيك** Ivo Duchacek" أن النظام الفيدرالي بالنسبة إلى المجتمعات التي تتوق إلى إدارة شؤونها بالاستقلالية تقترب إلى السيادة هو كماء بالنسبة للأسماك ، فالنظام الفيدرالي هو الجواب السياسي من أجل توفير محيط حيوي مشترك تعيش فيه الجماعات المجزأة من المجتمع الأكبر، وهي رد فعل للاستقلالية الثقافية لغوية أو عرقية ... لدرجة تجعل هذه الثقافات تتطابق مع الحدود الجغرافية للمجتمعات الإقليمية، فالسمك الصغير الذي يعيش في الحوض نفسه مع السمك الكبير ليس محميا من أن يفترس[3] وبالتالي لابد من الفيدرالية بالإضافة إلى المعايير الأخرى للحماية في إطار خصوصية ثقافية معينة.

وتوجد صيغ متنوعة للفيدرالية تتكيف مع الطبيعة الاجتماعية لطبيعة المجتمعات المنقسمة وثلاثة منها لها علاقة مباشرة بالاستقلال الفيدرالي الذي تسعى إليه التكوينات الاجتماعية المنقسمة :

---

[1]–خالد عليوي العرداوي، **مرجع سابق**، ص ص (36–37).

[2]– عصام سليمان،«أي انتخابات لمزيد من الديمقراطية في لبنان»، **مجلة المستقبل العربي** ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 162، أوت 1992 .

[3]–ڤولف ليندر ، **مرجع سابق**، ص 271.

الفيدرالية العشوائية: ترسم الحدود الداخلية بفعل المصادفات وفقا لاعتبارات متنوعة مثل الأحداث التاريخية والحواجز الطبيعية والصراعات السياسية .

الفيدرالية الفئوية: تتطابق الحدود مع توزع الفئات الجغرافي أو حتى لتشجيع البعض منها على التجمع في كيان واحد من الكيانات التي تصنفها وتعترف بها الدولة.

الفيدرالية الشخصية: سميت بالشخصية على أساس أن الأشخاص في إمبراطورية أو دولة ما، لهم الحق في اختيار القومية أو الجماعة الإثنية التي يرغب في الانتماء إليها، وطبقت لأول مرة في النمسا خلال القرن 19 حيث اعتبر النمساويون أن الاستقلال الثقافي يقدم حلا لقضية التنوع الديني والثقافي في المجتمعات الأوروبية، وبعد تفكك يوغسلافيا أيضا كما اقتبست كرواتيا أيضا بعض مبادئ الفيدرالية الشخصية.[1]

لكن بعض المفكرين يحذرون من خطر الفيدرالية باعتبارها أنها قد تقود إلى تفكك الدولة فقيام قطاعات متمايزة إقليميا إذا ما اقترن بما تمنحه الفيدرالية من استقلال ذاتي جزئي، ربما يتح اندفاعا إضافيا للمطالبة بمزيد من الاستقلال الذاتي وعندما ترفض تلك المطالبات قد تعقبه عملية انفصال أو حتى حرب أهلية [2].

لكن يبقى النظام الفيدرالي وبشكل أساسي وباعتباره ترتيبا مؤسسيا أو حتى إطارا دستوريا يعكس مدى قدرة كل مكون من مكونات المجتمع الطائفي،على الاستقلال بإدارة شؤونه بطريقة تؤدي إلى تعزيز الديمقراطية التوافقية وفرص استمرارها، حيث يشير هذا المعيار إلى إرادة سياسية هي جزء من ثقافة سياسية لمجتمع يريد إنشاء وطن موحد مستقر سياسيا و إبقاء عليه مما يجعله مميز عن الأنظمة التي تفتقد إلى طبيعة هذه الصيغة التوافقية .

وفي الأخير نقول أن المعايير الأربعة التي طرحها ليبهارت تشكل الأسس أو الأركان التي تقوم عليها النظرية التوافقية والتي تطورت وبنيت وفق سيرورة تاريخية معينة، تطبيقها ونجاحها يتطلب وجود مجموعة من العوامل المساعدة لإنجاح العملية الديمقراطية وهذا ما سنناقشه في المبحث الثالث.

---

[1]– رغيد صلح ، **مرجع سابق**. ص ص(20–21).

[2]– شاكر الانباري، «هل يمكن لديموقراطية التوافقية أن تنجح في العالم الثالث» ، **جريدة المستقبل اللبنانية** ، الاحد 24 ديسمبر 2006.

المبحث الثالث: عوامل نجاح الديمقراطية التوافقية وإشكاليات تطبيقها

تحتاج الديمقراطية التوافقية كشكل من أشكال ممارسة السياسية في طرحها الملموس والواقعي في كثير من التجارب البلدان الطائفية إلى مجموعة من العوامل المساعدة لتحقيق البناء التوافقي، فهي لا تأتي اعتباطيا فقط أو نتيجة وجود رغبة من طرف الطوائف ، وإنما الأمر يحتاج إلى عوامل تكون من جهة مواتية لهذا الطرح ومن جهة ثانية مساعدة أكثر على تحقيقه وتحويل هذا التوافق إلى ممارسة واقعية، ولكن هذه الممارسة كغيرها تفرز نوع من الإشكاليات يتبعه انتقاد من قبل علماء السياسة،وهذا ما سنبحث فيه من خلال هذا المبحث في إطار مطلبين الأول يبحث في العوامل المساعدة على نجاح التوافقية والمطلب الثاني في إشكاليات تطبيق هذا الطرح.

المطلب الأول: العوامل المساعدة لتطبيق الديمقراطية التوافقية

يميز الديمقراطيون التوافقيون في إطار الحديث عن العوامل المساعدة لتحقيقها بين أمرين :

أولهما: بين مجموعة الخصائص التي قد تدخل في حيز الهندسة التوافقية والتي يمكن للنخب الحاكمة أن تؤثر عليها، و**ثانيهما** مجموعة العوامل المساعدة على قيام الديمقراطية التوافقية في مجتمع من المجتمعات وهذه العوامل تكون عادة من المعطيات والوقائع الموضوعة التي تكونت على مدى التاريخ أو الأسباب الخارجية.[1]

1- تقاليد التوافق عند النخبة :

عرف ليبهارت الديمقراطية التوافقية انطلاقا من أهمية دور النخب كحكومة من قبل كارتر النخبة التي تم تصميمها من اجل تحويل الثقافة السياسية المجزأة إلى ديمقراطية مستقرة بناءة، لإستعاب الصراعات السياسية من خلال إيجاد حل وسط أو اتفاق مشترك، وذلك راجع إلى إدراك النخبة للمخاطر الكامنة وراء الانقسام، وبالتالي فان الاستقرار السياسي يقع على عاتق النخبة السياسية حيث أن لنخبة كل طائفة أو جماعة عرقية تأثير هام في اعتدال أتباعهم[2]،ومن اجل أن تلعب النخبة دورا حاسما في نجاح الهندسة التوافقية حدد ليبهارت شرطين أساسين:

---

[1]- رغيد صلح ، **مرجع سابق**، ص 13.

[2]- Dr. Etta Bick:**The Limits to Consociational Democracy: Religious Politics and Political Legitimacy in Israel**، College of Judea and Samaria, Israel p02

- توصل القيادة أو الجناح المتحكم في السلطة من أجنحة النخبة نتيجة وجود معارضة قوية وعجزها عن تحديها، إلى صفقة من أجل البقاء كشريك في السلطة وهو ما حدث في الكثير من الدول التوافقية.
- امتلاك أطراف النخبة القوة الكاملة لبناء نظام ديمقراطي نتيجة وعيها الكامل للأخطار الانقسامات الاجتماعية والثقافية والتي يمكن أن تؤدي إلى حروب أهلية.

والتوافقيون إن كانوا يؤكدون على الطابع العالمي لمفهوم الديمقراطية التوافقية فهم لا يميزون بين النخب في العالم الأول والعالم الثالث [1]، ولكن مع ذلك يحدد ليبهارت مجموعة من العناصر المؤثرة على دور النخب في العالم الثالث وهي:

- التحديث العشوائي والغير متوازي، والغير عادل في التوزيع مما يدفع بعض الفئات وخصوصا تلك التي تشعر بعدم الرضا عن هذا التحديث إلى التخندق في المعارضة ،وربما اللجوء إلى العمل المسلح .
- أما العنصر الثاني فهو راجع إلى ضعف ثقافة الديمقراطية فان كان ليبهارات لم ينفي وجود لثقافة التوافق في العالم الثالث، ولكنها فقدتها لأسباب عديدة منها المرحلة الاستعمارية وما انجر عنها من تعقيدات في البناء الاجتماعي لهذه الدول.[2]

لكن في مقابل هذه العاملين فانه لا يفقد الأمل في تحقيق التوافق في هذه الدول من خلال وجد عاملين أخريين يسهلان عملية تطبيق الديمقراطية التوافقية ويوجدان مجالا مناسبا لتفاهم بين نخب المكونات الاجتماعية من اجل القضاء على أسباب الانقسام:

أولا: ذكريات الكفاح المشترك بين مختلف فئات المجتمع من اجل القضاء على الاستعمار والتي تخلق نوع من الهوية الجماعية ، حيث اعتبرت النخب السياسية أن الهوية الجماعية أو القاسم المشترك في فترة ما بعد الثورة يعتبر جزء من التراث لمختلف المكونات ويعطي نظرة اندماجية لمختلف المكونات الاجتماعية[3]

---

[1] –رغيد صلح، **مرجع سابق**، ص ص (10–12).

[2] – Lijphart Arend: **Patterns of Democracy Government Forms and Performances in Thirty-six Countries** ،New Haven Yale University Press.1999 .p 305-309.

[3] –قولف ليندر، **مرجع سابق**، ص 56.

ثانيا: الاعتماد على الشخصيات الوطنية التي لا تعتمد على بنية اجتماعية معينة والتي تعتبرها مختلف الكيانات الاجتماعية رمزا لها، مما يساهم في إحياء فكرة الثقافة المشتركة بالهوية الوطنية ويفتح بالمقابل الأبواب على تقبل فكرة التوافق.

ولكن تجدر الإشارة على أنه ومع تأكيد الديمقراطيين التوافقيين على أهمية دور النخبة إلا أنهم لا يقدمون شرحا كافيا لكيفية نشوء النخبة التي تقود إلى التوافقية، حيث ساهمت الصدف والعوامل الموضوعية والبنيوية في تكوينها ذلك أن سلوك النخب يبدو محيرا أكثر من الظواهر الاجتماعية كما أنها اقل قابلية لتعميم.

2- البنى الاجتماعية والوقائع الموضوعية:

تختصر في مجموعة من العناصر التي حددها ليبهارت من خلال مقارنته لمختلف التجارب التوافقية، واعتبرها مجموعة من العوامل التي تشكل ظروفا تساعد على تأيد وجود التوافق ومنع التشتت الوطني وتعزز الاستقرار السياسي ومن هذه العوامل :

1- توازن القوى :

معناه هو وجود العديد من التقسيمات الاجتماعية المتوازنة القوى، والقوة التي قد تكون أو لا تكون متوازية هنا تعني القوة العددية والتي يتم التعبير عنها بالقوة الانتخابية وليس المقصود منها القوة العسكرية، وحسب لليبهارت فان توازن القوى متعدد الأطراف الذي يحبذه يشمل على عنصرين أساسين:

أولا: توازن أو شبه توازن بين الطوائف من حيث الحجم.

ثانيا: وجود مجتمع يتكون من ثلاث أو أربع طوائف أفضل من مجتمع متعدد نسبيا ومن مجتمع متفتت إلى عدد كبير من الانقسامات [1]، ولكن إن اعتبرنا هذين العنصرين شرطين سيصبحان شرطين صارمين جدا فالواقع لا يعطي مثالا أو حالة توجد بها ثلاثة طوائف تمثل كل منها ثلث الحجم الكلي أو ما نسبته 33 % فهي تعتبر مثالية جدا ،ولذلك فإن الحل الأكثر واقعية هو التركيز على معيار" حجم الطائفة الأكبر من حيث كونها أغلبية أو أقلية أو 50% تقريبًا – مع إيلاء الأرجحية ،ثم استكماله بمتغيرين ثانويين هما درجة التوازن ذو الوجهين (توازن،لاتوازن) وعدد الطوائف ذو الأوجه (اثنتان،عدد قليل،عدد كبير) من الطوائف[2]،وينتج عن توليف هذه المعايير الثلاث10 احتمالات منطقية تظهر في الجدول الذي وضعه ليبهارت مرتبا ترتيبا تنازليا من حيث إسهامهما المحتمل في الديمقراطية التوافقية.

---

[1]- ارنت ليبهارت، **مرجع السابق،** ص ص(90-92).

[2] -محمد زين العابدين محمد، **مرجع السابق،** ص 43.

الجدول 1: توزيع الطوائف في النموذج التوافقي وفقًا لليبهارت

	حجم القطاع الأكبر	عدد القطاعات	الحجوم النسبية للقطاعات	أمثلة افتراضية بالنسبة المئوية	مؤشر التفتت
1	أقلية	قليل	توازن	33-33-33	0.67
2	أقلية	قليل	لا توازن	25-30-45	0.64
3	أقلية	كثير	توازن	20-20-20-20-20	0.80
4	أقلية	كثير	لا توازن	10-15-15-15-45	0.82
5	% 50	اثنان	توازن	50-50	0.50
6	%50	قليل	لا توازن	20-30-50	0.62
7	%50	كثير	لا توازن	10-10-15-15-50	0.68
8	أكثرية	اثنتان	لا توازن	40-60	0.48
9	أكثرية	قليل	لا توازن	20-20-60	0.56
10	أكثرية	كثير	لا توازن	10-10-10-10-60	0.60

المصدر : ارنت ليبهارت،الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ص 95

ويلاحظ على هذه الاحتمالات أنها تأتي في ترتيب تنازلي من حيث إسهام كل واحدة منها في إنجاح النموذج التوافقي وهذا يعني أن من يأتي في أعلى مرتبة هو أكثر مثلا يعتبر مثاليا بينما الأخير يعتبر أسوء الاحتمالات، مع اعتبار أن هذا الترتيب قائم على افتراض أن المتغير الأول يعتبر أهم المعايير يليه الثاني فالثالث ....، وبناءا على ذلك نستنتج أنه كلما زاد حجم الطائفة الأكبر في المجتمع المتعدد كان ذلك أسوء احتمال لقيام النموذج التوافقي، حيث ستميل إلى الاستبداد وإقصاء طوائف أخرى.

ويرى ليبهارت أن المثال رقم أربعة الذي يعبر عن حالة من التوازن قد يفضل على التركيب رقم ثالثة ذي العدد الكبير من الجماعات وإن كان متوازنا علاوة على أن الرقم 05 ذي التوازن الثنائي قد يكون أفضل بكثير من التركيب رقم (04) المتسم بتنوع كبير جدا،ويعرض الجدول في مقابل هذه الأمثلة الافتراضية قيمة وهو مؤشر التفتت الذي استعمل لإبراز درجة التجانس أو عدم التجانس في مختلف المجتمعات، فالقيمة الصفر تعطى لمجتمع متجانس تماما لأن احتمال الانتماء إلى مجموعات معدوم أصلا ، في مقابل الطرف الآخر وهو الوضع الذي يعبر بمؤشر قيمته واحد الذي يعبر عن درجة عالية

من التفتت في ظل مجتمع متعدد[1]، والديمقراطيات الأربعة التي تناولها **ليبهارت** من خلال دراسته تندرج ضمن فئات الخمس الأولى من الجدول لأنه لا يوجد في كل حالة قطاع أكثري سائد.

واسقط **ليبهارت** نفس الاحتمالات الجدول الأول على ما تعلق باحتمال نشوء الأحزاب السياسية، باعتبارها مظاهر سياسية منظمة وممأسسة تمثل فيها الانقسامات الاجتماعية، ففضل هنا لا يزيد عدد الأحزاب عن 4 أو 5 كحد أقصى،ولكن هذا العدد المعتدل للأحزاب يعتبر عاملا مواتي للديمقراطية التوافقية بشرطين:

- أن تكون الأحزاب كلها أحزاب إقليمية وأن لا يكون هنالك تفاوت كبير في الحجم.
- أن تمثل الأحزاب السياسية بوضوح كل القطاعات وأن يتم اختيار النظام الانتخابي الملائم الذي يكفل تحقيق ذلك وهو حسب **ليبهارت** "التمثيل النسبي"[2].

وان كانا هذين الشرطين- توازن القوى وتوازن نظام الحزبي- قد قدمهما ليبهارات كشرطين منفصلين إلا أن التوافقيون في تحليلهم ربطوا بين هذين الشرطين حيث اعتبر أن شرط توازن الأحزاب هو انعكاس لتوازن القوى المجتمعي، ولكن تعرض هذين الشرطين إلى الانتقاد حيث أن المسألة عند نقاد التوافقيين ليست مسألة وجود أقليات متوازية من ناحية الأحجام معبرة عن وجودها في إطار تحالف، بل الأمر يتعد إلى أهمية مبدأ الاعتراف بالتنوع وقبول الأخر كأمر واقع، وترتيب هذا التنوع في شكل ملموس متوافق عليه، والخلاصة أن لكل من مبدأ الاعتراف بالتنوع وترتيبات تفعل هذا المبدأ في شكل ملموس أهمية متساوية، فوجود المبدأ دون الترتيبات عديم الفائدة، ووجود الترتيبات دون المبدأ قد يطيح بها في أية لحظة[3].

2- شرط الحجم:

حسب ليبهارت إن فرص نجاح الديمقراطية التوافقية في الدول صغيرة الحجم اكبر بكثير من نجاحها في الدول الكبيرة، ومن الملاحظ أن جميع الديمقراطيات التوافقية هي من بين البلدان الصغيرة في الإقليم سويسرا النمسا وبلجيكا وهولندا تنتمي إلى أصغر ستة من27 دولة أوروبية، و في عدد السكان إلى 16 أصغر دولة، وحتى لبنان -حالة الدراسة- تعد من البلدان الأصغر مساحة وسكانا في دول شرق

[1]- ارنت ليبهارت، **مرجع سابق** . ص ص(96- 98).
[2]- **المرجع نفسه**، ص ص(100-105).
[3] -محمد زين العابدين محمد، **مرجع سابق**. ص ص(44-45).

المتوسط، لذلك توجد علاقة قوية ومعقدة بين متغير صغر الحجم وتحقيق الديمقراطية التوافقية،[1] وصغر الحجم هنا المقصود به المساحة والسكان معا، فلهذا المعيار أهمية كبرى لما له من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة داخلية وخارجية على احتمال قيام الديمقراطية التوافقية ونجاحها.

فبالنسبة إلى التأثير الداخلي المباشر أنه يعزز التعاون والتسوية بين النخب، فالنخب تكون نتيجة صغر حجم الدولة تعرف بعضها البعض جيدا –حتى بصورة شخصية– وهذا ما سيزيد من احتمال عدم اعتبارهم السياسية لعبة خاسر أو رابح وأن يختاروا بذلك أساليب التوافق من خلال تقاسم السلطة وفق ائتلاف واسع، بالإضافة إلى وجود قيادة سياسية بارزة بروزا قويا نتيجة صغر الحجم السكاني أين تكون المواهب الإنسانية قليلة وظاهرة جدا ويمكن استفادة منها، أما التأثير الغير مباشر هو أنه يجعل من السهل على سلطة السياسية لدولة حكم البلاد، أين تكون الدولة أقل تعقيدًا بمعنى أن يقل عدد الجماعات والأفراد الذين يجب أن يؤخذ رأيهم ومصالحهم في عين الاعتبار، ومن ثم تصبح عملية صنع القرارات والسياسات أكثر مرونة من الدول كبيرة الحجم [2] .

أما عن الأثر الخارجي المباشر لعامل الحجم هي أن البلدان صغيرة الحجم دائما ما تكون معرضة لتهديد الخطر الخارجي، لذلك هذا القلق يشكل حافزًا قويًا لتوحيد الجبهة الداخلية من خلال تضامن النخب والقيادات السياسية المنتمية للطوائف المختلفة وكذلك قبول الجماهير باتخاذ المزيد من إجراءات التعاون بين طوائفهم لمواجهة التهديدات الخارجية، ودليل ذلك أن كل الديمقراطيات التوافقية والتي حللها ليبهارت اتخذت خطوة نحو الديمقراطية التوافقية في ضل وجود أزمات وظروف خارجية مهددة لكيان ووجود الدولة صغيرة الحجم،[3] فهولندا مثلا كان التوافق السياسي فيها سنة 1917 يوم كانت الحرب العالمية الأولى تستعر في أوروبا، ونفس الأمر بالنسبة لتجارب الأخرى بصورة تدريجية أكثر.

أما التأثيرات الغير مباشرة، فهي التي تتعلق بأعباء صنع القرار، وهنا لابد من التفريق بين المظاهر الداخلية أو ما يتعلق بأعباء رسم السياسة الداخلية والمظاهر الخارجية أو أعباء السياسة الخارجية، فالمظاهر الداخلية الغير مباشرة هي أن البلاد صغيرة الحجم تكون أيسرا حكما لأنها تميل إلى أن تكون أقل تركيبا حيث وصفت الدول صغيرة الحجم بأنها أسلس إدارة بالمقارنة مع الدول الكبرى .

---

[1]– Gerhard Lehmbruch : «Consociational Democracyin The International System» ، **European Journal of Political Research,** 3، 1975 ،P 380.

[2] –ارنت ليبهارت، **مرجع سابق** ،ص ص (105–107).

[3]– John Mc Garry and Brendan O'Leary، **Consociational Theory, Northern Ireland's Conflict its .Part 1**: Journal compilation Government and Opposition Ltd Published by Blackwell Publishing,, Oxford, USA . 2006 .P 48.

أما ما تعلق بالتأثير الغير مباشر الخارجي فان الدولة صغيرة الحجم تكون كقوة محدودة على الساحة الدولية لذلك تميل إلى الامتناع أو تبني سياسة الحياد سواء كان اختياريا أو مفروضا باتفاق صريح أو ضمني مع الدول القوية الكبرى [1]، فالحياد السياسي من الناحية التاريخية يلعب وظيفتان أساسيتان هما الاندماج في الداخل والاستقلال عن الخارج، لذلك حمى الاندماج الناشئ عن الديمقراطية التوافقية الطوائف من أن تنقسم جراء الصراعات بين جيرانها أو من أن تنقسم على نفسها لتصبح أجزاء يعادي بعضها البعض دينيا وثقافيا،[2] نتيجة التأثر بما يجري على الساحة الإقليمية والدولية لهذا كان لعامل الحياد دورا ايجابيا في الابتعاد عن اتخاذ قرارات قد تثير مشاكل داخليا.

ولكن لا يمكننا أن نعول كثيرا على هذا الشرط ليصبح عاملا مواتيا نحو الديمقراطية التوافقية فبالنسبة للأثر المتعلق بالتقاء النخب السياسية نتيجة صغر حجم الدولة مما يؤدي إلى حدوث تقارب الذي يشكل الخطوة الأولى نحو التوافقية، قد لا يكون لعامل الحجم السبب في ذلك، فالرغبة في التوافق لا تتم عن الحجم بالدرجة الأولى بل راجعة أصلا إلى الرغبة المشتركة في التآلف وبناء صرح وطني بعيد عن الانقسام الطائفي من خلال محاولة بناء أرضية مشتركة مرضية لكافة التكوينات الاجتماعية.

3- بنية الانقسامات

عند الحديث عن الانقسامات الاجتماعية لتميز بين المجتمعات التعددية فانه يتم على أساس عدة سمات تتسم بها بنية انقساماتها منها، عدد الانقسامات، ودرجة التفتت التي بينها، مدى تقاطع الانقسامات المختلفة وتطابقها، أنواع الانقسامات وكثافتها وطبيعة التي تربط بين هذه الانقسامات مع الانقسامات السياسية، فبالنسبة لأنواع الانقسامات قد تكون طبقية أو دينية لغوية عرقية أو حتى اقتصادية[3]، وهذه الانقسامات قد تتطابق أو تتقاطع على مستوى المجتمع، فان كان المجتمع المنقسم يتكون من عدة مجموعات عرقية (بيض، سود، آسيويون....) وكل مجموعة من هؤلاء ستكون بدورها من أفراد ينتمون إلى مستويات اقتصادية اجتماعية مختلفة (طبقة غنية، متوسطة، فقيرة) كما أن هذه المجموعة بداخلها أفراد معتنقين ديانات مختلفة(مسلمين، مسيحيين، يهود...) كما أن داخل كل هذه

---

[1] – ارنت ليبهارت، **مرجع سابق**، ص ص (108 – 111).

[2] –قولف ليندر، **مرجع سابق**، ص 53.

[3] –ارنت ليبهارت ،**مرجع سابق**، ص 114.

الديانة طوائف مختلفة (سنة، شيعة...، كاثوليك، بروتستانت...) لذلك فان نوعية هذه المجتمع تجسد فكرة الانقسامات المتقاطعة[1].

أما فكرة تطابق الانقسامات فيمكن أن تكون في مجتمع تتواجد فيه مجموعات طائفية أو عرقية ولكن هذه التكوينات الاجتماعية مستقلة عن بعضها البعض فقد تشكل طبقة وحدة تنتمي إلى عرق واحد وإلى طبقة واحدة وديانة أو طائفة موحدة وبالتالي هنا ستتكون التركيبات الاجتماعية مستقلة عن بعضها البعض، ولا توجد أرضية مشتركة بينها لا عرقيا ولا دينيا ولا حتى اقتصاديا وبالتالي هنا نكون أمام تطابق انقسامي[2]،مثلا كل العرق الأسود يشكل طبقة فقيرة من ديانة إسلامية وطائفة سنية،ومع ذلك فأنه من النادر جدا ما نجد انقسامات متقاطعة تماما أو متطابقة تماما غير أن الاختلاف في درجة الانقسام مهمة جدا لسببين:

1. أن الانقسامات تؤثر في ميزان القوى وفي نسبة التمثيل وبالتالي تؤثر في إمكانية قيام الديمقراطية التوافقية.
2. المشاعر التي تولدها هذه الانقسامات بين مختلف التكوينات الاجتماعية من سخط إلى الرضا، ولهذا التقاطع سيتبعه ضغوطا تدفع باتجاه المواقف والأفعال.[3]

والتوافقيون وان كانوا يحبذون فكرة الانقسامات المتقاطعة نتيجة تأثيرها أفضل من التطابق، لكنهم لا يعتمدون عليها كتفسير أساسي للاستقرار السياسي في المجتمعات التعددية ،فهذه الانقسامات سواء كانت متساوية أو غير متساوية الحدة عوامل ذات أهمية ثانوية، و قد تكون مواتية أو غير مواتية للمنحى التوافقي، حيث يتوقف الأمر على درجة حدة هذه الانقسامات، بمعنى إلى أي حد يشعر المجتمع بوجودها وتأثيرها، وهنا يميز ليبهارت بين حالتين:

تقاطع الانقسامات متساوية الحدة: تأثير هذا النوع من الانقسامات في حظوظ الديمقراطية التوافقية كبير جدا في كون هذا الانقسام يخلق مجتمع متعدد حيث يتواجد عدد مناسب من الطوائف ولا ينفرد أي منها بأغلبية عددية وهو ما يعتبر ظرف مواتي لبناء الخيار التوافقي –شرط الحجم– ويشكل اثر ايجابي، وإن كان هذا سيخلق أثر سلبيا أخر فقد تؤدي إلى وجود مجتمع متفكك نتيجة استقلاليتها الكبيرة.

---

[1]–محمد زين العابدين محمد ،**مرجع سابق**، ص 48.

[2]– Keith Graham, **The battle of democracy: conflict, consensus, and the individual**, Michigan: the University of 80 Michigan press, 2008 p. 115

[3]–ارنت ليبهارت، **مرجع سابق**، ص ص(118-120).

تقاطع الانقسامات مختلفة الحدة: تعني وجود عدد أقل من القطاعات والغير المتجانسة تماما من الداخل (مثلا عرق سود فيه أغنياء وفقراء مسلمين ومسحيين...) الأمر الذي يسمح بوجود ظروف داخلية تساعد على تشجيع مواقف معتدلة تدفع إلى إحداث التعاون بين هذه القطاعات والطوائف والتي ستأخذها مباشرة إلى التوافق، ولكن هنا ستظهر مشكلة كيفية تمثيل الانقسامات الأقل حدة سياسيا وكيف تحل القضايا المؤثرة في هذه الانقسامات ،[1] وبالتالي فمن هنا نرى أن هذه الحالة الأخيرة تشكل الحالة المثلى لاحتمال نجاح النموذج التوافقي تبعا لفكرة تقاطع الانقسامات وحتى وإن كانت هذه الفكرة في حد ذاتها لا تخلو من كونها فكرة شديدة التعقيد ولا يمكن قياسها بمؤشرات واقعية جدا .

4- الولاءات الجامعة أو الغالبة:

يقصد بالولاءات الغالبة أو الجامعة وجود هوية عليا تجمع أفراد المجتمع الذين فرقهم عامل من عوامل الانقسام، فالمجتمع الذي فرقه العرق قد يجمعه الدين والذي فرقته الانتماءات الدينية قد تجمعه القومية الوطنية وهكذا،فوجود هذا النوع من الولاءات سيعمل على تخفيف من حدة التنوع في البلاد كما سيؤدي إلى زيادة احتمالات التقارب والتعاون بين الطوائف المجتمع المتنوعة خاصة إذا أحسنت النخب السياسية القائدة توظيف هذه الولاءات واستطاعت تفعيلها لإنجاح بناء النموذج التوافقي[2].

وفي هذا ضرب ليبهارت مثالا بالروح القومية حين اعتبراها أفضل قوة يمكن أن تكون قوة جامعة بشرط أن هذه القوة القومية تشكل الدولة في حدودها الجغرافية الحالية ومثال ذلك هولندا حيث اعتبرها الأقوى من أي بلد أخر لأنه بلد ذو تاريخ عريق كأمة مستقلة في حدودها الجغرافية الحالية[3] .

5- أنظمة الأحزاب التمثلية:

يرى الديمقراطيون التوافقيون أن الأحزاب السياسية هي الوسيلة المؤسساتية الأساسية لترجمة الانقسامات الاجتماعية في الميدان السياسي من أجل ضمان مشاركة كل فئة كطرف وشريك في صنع السياسية واتخاذ القرارات، لهذا يعبر الكثير عن هذا العامل بمصطلح تعبير الأنظمة الحزبية عن الانقسامات الاجتماعية لما للعلاقة بين انقسامات نظام الأحزاب ببقية الانقسامات الكبرى في المجتمع أهمية عظيمة، وقد تسائل ليبهارت عن ماهي أكثر النظم ملائمة لديمقراطية التوافقية وتؤدي في نهاية

---

[1]- **المرجع نفسه** ، ص ص(126-128).

[2] – محمد زين العابدين محمد، **مرجع سابق**، ص 49.

[3] –ارنت ليبهارت، **مرجع سابق**، ص ص (130-131).

الأمر إلى تحقيق الاستقرار السياسي، فرأى أن هيكلة الأحزاب السياسية يجب أن تعكس تماما تلك الانقسامات[1]، كما يجب أن يمثل كل انقسام اجتماعي بحزب واحد فقط،وذلك أن وجود حزب واحد فقط، يجعل قيادات كل طائفة أو عرق... تتمتع بقدر كبير من حرية الحركة والقدرة على اتخاذ قرارات صعبة تتعلق بالتعاون من أجل التوافق، أما إذا انقسمت القيادة بين حزبين أو أكثر_وهي الحالة الأكثر واقعية_فإن هذا لن يخدم فرص التعاون [2] .

وحسب ليبهارت تنجر عن العلاقة بين الأحزاب السياسية والانقسامات، ثلاثة أنماط واضحة انقسام ممأسس –الدين– ،وانقسام نصف ممأسس – الطبقة–، وانقسام غير ممأسس – اللغة – وتتيح الحالة البلجيكية أفضل حالة لبرهنة هذه الفكرة، ففي هذا المجتمع نجد ثلاثة أنواع من الانقسامات أحدهما مؤسس وهو الديني، والثاني شبه مؤسس وهو الطبقي، والثالث غير مؤسس بالمرة وهو الانقسام اللغوي، ويعني ذلك أن الانقسام الحزبي يتطابق تقريبًا مع الانقسام الديني بحيث أن الحزب المعبر عن ذلك هو الكاثوليك في مقابل البروتستانت ،الأمر الذي يعطي للدين في هذا المجتمع درجة عالية من المؤسسية بشكل لا يحدث بنفس القدر مع الانقسامات الأخرى كالطبقة أو اللغة التي تعتبر أقل الانقسامات مؤسسية[3].

6–الانعزال الإقطاعي:

تحتاج عملية تعزيز القيم الاجتماعية وتنمية قيم مشتركة بين الثقافات المختلفة إلى خطوط فاصلة بين تلك الانقسامات الاجتماعية، فمهما بلغ الاتفاق بين تلك الطوائف إلى أنه هنالك حدود قد يحدث صراع نتيجة الاحتكاك الزائد بينها، لهذا لابد من وجدود نظام تنظم فيه هذه الطوائف أو العرقيات وفق تنظيمات منفصلة تستلزم درجة عالية من الانعزال الإقطاعي المؤدي إلى الديمقراطية التوافقية، ذلك أن الاحتكاك يمكن أن يؤدي إلى إحداث عنف سياسي، ويميز ليبهارت بين نوعين من الانعزال الإقطاعي المؤدي إلى الديمقراطية التوافقية :

الأول: الاستقلال الجماعي معناه أن كل طائفة تعمل على تطوير شبكات تنظيمية خاصة بها ومتميزة عن بقية الطوائف الأخرى ثقافيا.

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص134.

[2] –محمد زين العابيدين محمد، **مرجع سابق**، ص 50.

[3] ارنت ليبهارت، **مرجع سابق**، ص ص (134–135).

الثاني: الانعزال وفق خطوط جغرافية وأن كان هذا النوع من الانعزال لا تخلقه الديمقراطية التوافقية بل يسبقها في الوجود وهذا الانعزال يكون وفق خطوط جغرافية معينة وهو ما يعرف بالفيدرالية [1]، غير انه هنالك من تحفظ على هذا النوع حيث رأوا انه من الممكن أن تؤدي الفيدرالية إلى تكون الرغبة الانفصالية لدى مكونات معينة نتيجة شعورها بالتفوق على مكونات أخرى مما يهدد وجود الدولة كوحدة مستقلة .

في حين أن التجربة السويسرية والتي ضرب ليبهارت بها مثالا وأطلق عليها صفة الصيغة السحرية،أثبتت أن عملية إنشاء الفيدرالية السويسرية جاءت نتيجة إتباع طريق وسط بين وضع قائم لكونفيدرالية غير مرضية، وبين نظام وحدوي غير مرحب به نتيجة التنوع الديني واللغوي، لذلك خيار إنشاء الفيدرالية كان حلا مؤسسيا وسطا بين المحافظين الذين كانوا معادين لفكرة المركزية من جهة والراديكاليين الداعمين لفكرة حكومة فيدرالية تملك من القوة ما يكفي لاتخاذ القرارات اللازمة والمتعلقة بالمصالح المشتركة من جهة أخرى [2].

وفي الأخير تجدر الإشارة هنا أن ليبهارت نظر لهذا النوع من الاستقلال السياسي والاجتماعي لكل طائفة على أنه الطريق نحو تحقيق الديمقراطية التوافقية وليس شرط مسبق لها، ونفس الشيء بالنسبة إلى العوامل الأخرى التي طرحها فهي لا تعتبر شروطا بقدر ما تعتبر عوامل مساعدة لقيام الديمقراطية التوافقية وبالتالي وجودها يعتبر عاملا مواتيا وليس ضامنا لوجود الديمقراطية التوافقية، كما انه وفي المقابل فان غيابها لا يعني استحالة قيام التوافقية فالأساس في الديمقراطية التوافقية هو الرغبة في تجاوز الانقسام والوصول إلى بناء وحدة وطنية تتجاوز كل الخلافات، لكن بالرغم من وجود هذه العوامل وتحقيق بناء أركانها على أرض الواقع فانه ينجر على تطبيق التوافقية إشكاليات كبيرة مما عرض النموذج التوافقي إلى انتقاد كبير وهذا ما سسناقشه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني:إشكاليات الديمقراطية التوافقية

بدأت الممارسة الواقعية لديمقراطية التوافقية في العديد من التجارب تطرح العديد من الإشكاليات العميقة ،مما وجه لها جملة من الانتقادات من علماء السياسة اعتبروا أن سلبيتها أكبر ما حققته من نتائج إيجابية على أرض الواقع، وهو ما سنبحث فيه من خلال هذا المطلب، وأهم الإشكاليات تنبع من متطلبات تفريد الولاء للوطن وتقديمه على الولاء لما سواه من الهويات والانتماءات الفرعية هذا من جهة، ومن جهة ثانية ما تعلق بعملية صنع السياسة ومشاركة الجميع في صنعها، لذلك هذه الدراسة ستقتصر

[1]– ارنت ليبهارت ، **مرجع سابق**، ص 140.

[2]– للمزيد حول التجربة الفيدرالية السويسرية أنظر كتاب ڤولف ليندر، **مرجع سابق**. ص ص(90– 92).

على دراسة إشكاليتين اعتبرناهما مهمتان ومؤثرتان في استمرارية الطرح التوافقي وهي: إشكالية الهوية والمواطنة، وإشكالية رسم السياسة العامة.

1 إشكالية الهوية والمواطنة.

تؤدي الديمقراطية التوافقية من خلال ترسيخها لمبدأ التنوع تحت حجة أن تغيره يهدد الكيان بالتفكك وسقوط أسس العيش المشترك بين الطوائف ،إلى ضياع والتباس الفرد بين مفهوم الوطن والانتماء إليه وبين الطائفة والانتماء إليها،مما يجعله يتخبط في تعريفه لنفسه وفي تحديد شعوره بهويته فهل هو امتداد لجماعته الأولية التي أعطت له وجوده وكيانه، أم انتماءه إلى وطن شامل يمثل به كيانه كمواطن في ظل تعدد كبير ؟ فقد نجم عن تعميم ثقافة الطائفة بدلا من ثقافة الوطن المبنية على وحدة المواطنة إلى إضعاف الترابط الشعور الوطني كجامع أساسي مشترك لكل الشعب، فتحول النظر إلى الوطن ومصلحته من منطلق مصلحة الطائفة مما جعل ولاء الفرد إلى الجماعة ورموزها أولوية قبل الوطن[1].

لهذا اعتبرت الديمقراطية التوافقية عامل تفتيت جوهري فبدلا حسب النقاد من أن يتحول حق الجماعة في الوجود وتعبير عن مكانتها ثقافيا وتأكيد حضورها جماعيا كرد فعل عن محاولة إقصائها دون أن يتحول المكون الاجتماعي إلى مكون سياسي، تحولت المكونات الاجتماعية بسبب النظرية التوافقية إلى حزب سياسي وأحزاب السياسية لها صفة اجتماعية حصرية (حزب مسيحي وحزب سني وحزب شيعي وحزب...) ومنها تميعت الحدود الفاصلة وتم إزالتها بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي، بحيث أصبحا مترادفين ومتداخلين وأحدهما معبرا عن الأخر، وهو ما اضعف الهوية الوطنية، فتم وفق هذه الرؤية التأكيد على الثقافات الفرعية بوصفها الأساس وبكونها تعبيرا سياسيا[2]، وهو ما يشكل الخطر الأكبر الذي تواجهه الدولة أين تجاوزت الخصوصيات الثقافية الطائفية حدودها فبدلا من أن تصبح عاملا معبرا عن التنوع الجزئي داخل الوحدة الكلية الشاملة بعمومياتها وثوابتها الثقافية أصبحت عاملا مهددا لوحدة البلاد.

كما تجدر الإشارة أن التوزيع الذي تطرحه التوافقية وفق نظام المحاصصة يدفع الأفراد إلى الاحتماء الشديد بالطائفة ، فيتحول عنصر الانتماء والولاء الطائفي إلى هوية يرى الفرد نفسه من خلالها لقدرتها على تحقيق حاجاته بدأ من حاجة الانتماء إلى حاجة العيش والكسب.... ولا يستطيع تحقيق ذلك

---

[1]–بوليس عاصي و كنان طه و آخرون ، **المواطنة والدولة مقاربات و اتجاهات** ،ط1،بيروت جمعية المعارف الاسلامية الثقافية ، 2010، ص 20.

[2]–ياسين سعد محمد البكري، **مرجع سابق** ، ص ص(68–69).

في إطار الديمقراطية التوافقية خارج إطار طائفته مما يعزز من مكانة الطائفة عند الفرد على حساب الانتساب الأوسع.

ولكن رد أنصار الديمقراطية التوافقية من خلال ما انتقدوا فيه وما طرحته التجارب الواقعية، جاء على أن المشكلة ليست في التوافقية في حد ذاتها وإنما مشكل راجع إلى التطبيق، حيث انه وفي ظل دولة تعاني المجموعات الفرعية من الاضطهاد من المتوقع أن تتعاظم هذه الانتماءات الفرعية على حساب الانتماء الوطني ، لكن في ظل نظام توافقي –حقيقي– يجعل جميع الفئات تشعر بأنها مشاركة في الدولة وتشعرهم بأنهم شركاء فعلين (و هو ما حصل في أوروبا في القرنين الماضيين إبان تأسيس النظام التوافقي) تتراجع معه الانتماءات الفئوية وتتحول إلى انتماءات ثانوية، لبناء الفرد المواطن بغض النظر عن الانتماء على ارض الواقع، باعتبار أن المواطنة حق، وبينة من المستلزمات والمقومات، وبينة فكرية وقيم، وبنية حقوقية ودستورية وبنية مؤسسية، وكذا بنية تتعلق بالسياسات والممارسات.

لذلك كان هنا على المواطنة في ظل الخصوصية الاجتماعية أن تتوائم مع هذه الفئوية، لا أن تلغيها لتكون المواطنة البوتقة التي تنصهر فيها كل الانتماءات، وبقدر الانسجام بين العناصر الولائية والفئوية يجد المواطن نفسه والجماعة التي ينتمي إليها مكانتهم،[1]،وهذا ما تحاول الديمقراطية التوافقية الوصول إليه إلى بناء التكامل الاجتماعي دون تنازل عن خصوصية التنوع، فهي لا تهدف إلى إزالة الانقسامات الاجتماعية أو إضعافها، بل الاعتراف بها صراحة وتحويل الانقسامات إلى عناصر بناءة لديمقراطية مستقرة، حيث جاءت التوافقية لتؤسس نوع جديد من العلاقة بين المواطنة وشكل الحكم بعد أن طفت على السطح مطالب كانت مقموعة للأقليات العرقية والدينية والسياسية، وتنامي شعور بكراهية الديمقراطية غير الملتزمة بالحقوق والمساواة والمشاركة.

واعتبرت الديمقراطية التوافقية من هذا المنطلق بأنها تناقض الأصول الفكرية لديمقراطية في جذورها التاريخية الأولى وتفرعاتها الحديثة في الديمقراطيات الليبرالية الكبرى التي تركز على الولاء للوطن وقيم المواطنة والتساوي القانوني والسياسي في الحقوق والواجبات المواطنين أمام القانون، دون النظر إلى الأصل الاجتماعي والديني والطائفي، على عكس الديمقراطية التوافقية التي تهدف إلى دمج الفرد في الجماعة الأولية التي ينتمي إليها دون أن تكون له حرية الاختيار وفضاءات حركة خارجة عن الجماعة

[1] ظاهر محسن هاني الجبوري، «مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل»، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية** ،العراق: العدد 1 ، 2010، ص 01.

التي ينتمي إليها بحدودها وتنظيماتها ومصالحها الثقافية والسياسية، فالفرد وفق هذه المقاربة لا وجود له خارج جماعته الاجتماعية، وبالتالي لا وجود مفهوم المواطنة الجامعة من الناحية الواقعية فهي تجعل من الانتماءات الفرعية مقدسة على حساب الانتماء الكلي، لدرجة أن وصف الكثيرون الديمقراطية التوافقية أنها ضد الديمقراطية الأصل، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا التي تتميز بتنوع كبير يشكل البروتستانت 70% من سكانها، تنتخب "**كينيدي**" الكاثوليكي ولا أحد يصف كينيدي تصنيفا دينيا بل ديمقراطيا، وحتى في ظل الانتخابات الأخيرة 2008 و 2012.لم يصنف "**أوباما**" على أنه من العرق الأسود أو بروتستانتي أو كاثوليكي بل صنف على انه مرشح ديمقراطي في مواجه مرشح من الحزب الجمهوري[1] .

إلا أن أنصار التوافقية يردون على هذا الطرح المنتقد ويقولون أن المقاربة الديمقراطية التنافسية، تحاول أن تختزل الفرد في الوطن والوطن في الحزب أو إيديولوجية أو حاكم.... دون أن يكون للفرد وللجماعات التي ينتمي إليها والتي أعطت له كيانه ووجوده وجود، كما أن أنصار التوافقية يرون أن ولاء الفرد إلى الأسرة أو العشيرة أو الدين أو العرق والذي يعتبره الكثير عائقا في وجه سبيل تطوير المواطنة، يمكن الاستفادة منه إنسانيا واقتصاديا وسياسيا نحو تشكيل الولاء الكلي للوطن، فالمواطنة وفق هذه المقاربة التعددية يعتبر مفهوما سياسيا راسخا ولكن في إطار خصوصية الدولة على الأقل في المراحل الأولى للبحث عن تحقيق الاستقرار السياسي وبناء الوحدة الوطنية[2] .

ويمكننا القول في الأخير أنه وفي ظل الدولة المنقسمة تتداخل المفاهيم من المواطنة والطائفية والعرقية و ...الخ، حيث يمكن أن تتلاقى أو تتنافر أو أن تكون متناحرة، ولكن ذلك يعتمد على مدى التوافق على تقديم مفهوم من المفاهيم على المفاهيم الأخرى، فلو توافق أهل البلد الواحد على تقديم مفهوم المواطنة على المفاهيم الأخرى بمعنى أن الوطن مقدم على الاعتبارات الطائفية في سبيل تحقيق الاستقرار السياسي،هنا سنكون أمام ديمقراطية توافقية ناجحة حتى ولو في ظل مواطنة فئوية.

2- إشكالية رسم السياسة العامة و اتخاذ القرار

تطرح الديمقراطية التوافقية وفق الأسس التي تقوم عليها من ناحية الجانب العملي إشكالية تعطيل الحياة السياسية، في حالة عدم حصول توافق بين الكتل المشاركة في العملية السياسية باعتبار أن السياسة العامة هي محصلة تفاعل أدوار وأطراف متعددة من المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية

---

[1] ياسين سعد محمد البكري ، **مرجع سابق**، ص ص(62-63).

[2] جمال بندجمان ،**المواطنة المسؤولية دليل مفاهيم و مواضيع** ، المعهد العربي لتنمية والمواطنة ، - info@arabfdc.org

وجماعات المصالح، وكل أطراف بيئة السياسة العامة، فهي تحتوي على مجموع من الاتصالات والمساومات والضغوطات، يمارسها كل أطراف النظام السياسي، وهي بتالي تستهدف تحقيق درجة من التوازن بين كافة الأطراف، لذلك فهي تعد عملية حيوية حساسة وبالغة التعقيد خصوصا إذا كانت طبيعة المجتمع متنوعة، فتطبيق الديمقراطية التوافقية لم يشفع من وجود حساسية كبيرة في صنعها لدرجة أن البعض اعتبر التوافقية هي سبب هذه الإشكالية في حد ذاتها.

فإيجاد التوازن في القرارات السياسية قد يكون مشكلة وأمرا في غاية الصعوبة خصوصا ما إذا كانت القرارات تتعلق بجماعات معينة في ظل تنوع اجتماعي، وهنا لابد أن يأخذ في عين الاعتبار أثناء دراسة وتحليل مثل هذا النوع من النظم أن إدارة سياسة الحكم ذات صعوبة خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالمصالح، وهذا ما يشكل في الأدبيات الإستراتجية إحدى المعطيات المهمة في نشوء الأزمة والذي قد يؤدي إلى مشكلات خطيرة لا يمكن معالجتها في ضوء التهديدات المتبادلة من طرف الجماعات وقد تؤدي بها إلى حد الاصطدام الأهلي، [1] لذلك فان عملية التوافق في ظل هذه الديمقراطية صعب جدا وهو ما يؤثر على عملية صنع السياسة العامة واتخاذ القرار فالتوافقية وفق مبادئها قد تؤدي ولو بطريقة غير مباشرة إلى عملية التعطيل.

فابتدأ من الجانب التشريعي لصنع السياسة العامة يكون نظام المحاصصة عاملا معرقلا لصنع السياسة العامة، فعلى المستوى التشريعي يكون الانتخاب وفق نسبة الطائفة أي أن النائب لا يخرج اختياره عن إطار طائفته، وهنا يصبح النائب ممثلا لجماعته ولتوجهاتها وقليلا ما يشاهد نائب يطرح وجهات النظر خارج إطار موقف جماعته، لذلك التشريع هنا لا يتم وفق قاعدة الأغلبية بل يتم وفق توافقات بين قادة الجماعات والطوائف، ثم التوازنات والاستجابة لمصالح الجماعة الاجتماعية بالتصويت، خصوصا أن التنوع داخل المؤسسات التشريعية في كثير من الأحيان لا يعكس ذلك التنوع الاجتماعي بقدر ما يعكس الاختلاف بين مسؤولي اتخاذ القرار.

وهو ما ينعكس على عمليات التوازن في اتخاذ القرارات التي تعتمد على وقت أطول لتوافق حيث باتت هذه الأخيرة تعاني من أزمات في ظل هذا النظام تبدأ من عملية الصنع إلى غاية التنفيذ[2]،

---

[1] علي فارس حميد ، **الديمقراطية التوافقية رؤية في المفهوم و النشأة** ، مدونة المركز العراقي للعلوم الأمنية، Security.elaphblog.com تاريخ الإطلاع 2013/11/15.

[2] حسين تركي عمير ، «إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق –دراسة في الديمقراطية التوافقية» ،**مجلة ديالى** ، العراق:كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ديالى ، العدد 58، 2013 ، ص ص(176–177).

كما أن هذه الأخيرة–التنفيذ–قد تصطدم بضعف الجهاز البيروقراطي ذلك أنه وفي ظل نفس نظام المحاصصة عملية التعيينات في الوظائف العامة قد تكون مبنية على أساس المحاباة وليس الكفاءة وهو ما يطرح إشكالية ضعف جهاز التنفيذ الذي كان من الضروري أن يكون مبني فقط على الكفاءة بدرجة تضمن الفعالية في تنفيذ وتقويم السياسة العامة.

وتغيب كذلك في ظل التوافقية ووفق نظام المحاصصة دور المعارضة والأحزاب المعتدلة لكونها الجهاز الرقابي على عمل الحكومة وتقيم أدائها، باعتبار التوافقية صيغت على أساس التمثيل الجماعي ذو الاستقطاب العمودي وليس على أساس التمثيل السياسي الأفقي، كما أن تعطيل قد يمتد حتى السلطة التنفيذية فا في حالة عدم الوصول إلى توافق حول شخصية معينة لتولي أي منصب ،فان المنصب يبقى شاغرا إلى غاية أن تتوافق مصالح النخب وبالتالي قد تتعطل كثيرا السياسات والقرارات وهو ما تصطدم به كثيرا التجارب التوافقية[1]، وما كان له تأثيرات كبيرة وهو ما سنلاحظه في حالة الدراسة.

وتكون على أساس هذه الإشكاليات، اتجاه نقدي قوي اتجاه الديمقراطية التوافقية لدى علماء السياسة من خلال طرح مجموعة من الحجج منها ما تعلق بالجانب النظري، ومنه ما تعلق بالجانب العملي من خلال التجارب التي وقفوا عليها، فعلى مستوى الانتقادات النظرية:

1–انتقد **ليبهارت** لأنه بنى نظريته على وجود أربعة أركان أساسية على أساس تطبيقها يمكن أن نصف دولة ما بأنها حققت الديمقراطية التوافقية، في حين أن حالات وتجارب واقعية كثيرة تم وصفها بالتوافقية لا تظهر كل ملامح هذه الأسس.

2– عدم وجود شكل واضح للإتلاف الكبير المعروض في نظريته، كما لا يوجد معايير واضحة يتم من خلالها قياس وجود هذه الأركان أو لا، فليبهارت طرح أركانه وترك المجال مفتوحا لتفسير[2].

3–انتقد تفاؤل ليبهارت حول تقديم رؤساء المجموعات تنازلات للنخب السياسية خصوصا من قبل **هورويتز** Horowitz, D حيث يقول أنه ليس من السهل لقادة المجموعات تقديم تنازلات وخصوصا من

[1]ياسين سعد محمد البكري ، **مرجع سابق** ، ص ص(73–74).

[2]. Barry, B**.** «The Consociational Model and Its Dangers», **European Journal of Political Research**. 3(4), .1975p 393-412.

المجموعات العرقية إلى النخب السياسية الوطنية، ويقدم هورويتز أمثلة من لبنان وماليزيا وسورينام وجزر أنتيل الهولندية والتي شهدت تحالفات طائفية ضيقة بدلا من تحالفات كبرى في الأنظمة التوافقية كلها[1].

4-اعتبرت الديمقراطية التوافقية أنها تتنافى والمبدأ الأساسي للديمقراطية وهو مبدأ التنافس السياسي نتيجة غياب المعارضة، فالإتلاف الكبير في التوافقية لا يتيح معارضة فعالة وإنما ضعيفة أو غيابها بصورة رسمية [2].

5-وصفت التوافقية بأنها ليست نظاما شاملا لتحقيق الديمقراطية فهي لا تعدو أن تكون مجرد سلام يأتي من خلال التعايش السلمي، ولكن الواقع يثبت بالنسبة إلى المجتمعات الطائفية أن التعايش السلمي أفضل بكثير من السلام غير الديمقراطي ومن الديمقراطية غير مستقرة يمزقها الصراع بين القطاعات المنقسمة[3].

6- تحولت الديمقراطية التوافقية إلى مجرد أداة أو ستار من قبل الجماعات المهيمنة للإخفاء العمليات الحقيقية للسلطة من خلال إعطاء الأقليات فرصة للمشاركة السياسية دون أن يكون لها تأثير كبير، و مثال ذلك تعامل إسرائيل مع الأقلية العربية في الكنيست فبالرغم من إعطائها فرصة المشاركة السياسية إلا أنها تقبع تحت سيطرة القوى الصهيونية المسيطرة في الكنيست [4].

7-عجزها عن حماية الإستقرار السياسي الذي حققته من خلال الترسيخ للتنوع الاجتماعي بين مختلف التكوينات الاجتماعية وفق أسس معينة، الأمر الذي يجعل في أي لحظة مع تغير موازين القوى في البلاد إمكانية العودة إلى النزاع الأهلي أي إلى الداء الذي أرادت الصيغة التوافقية معالجته[5].

8-تحول الصراع الاجتماعي ومواطن التحسس التاريخي إلى صراع مادي بسبب نظام المحاصصة فتعطيه رسوخا تجعله بمثابة قانون حديدي أي محاولة لتجاوزه يعني عودة الصراع الطائفي ، فكما يعتقد المفكر الانجليزي "**ديفيد هيلد**" في كتابه نماذج الديمقراطية أن توزيع الحصص وفق نظام الكوتة أعطى للمكونات الاجتماعية القدرة على التمترس في خندق ضيق بدلا من الانفتاح على مشروع وطني كلي،

---

[1] Horowitz, D. **Constitutional Design: Proposals versus Processes. In A. Reynolds (Eds.),** ***The Architecture of Democracy: Constitutional Design***, *Conflict Management and Democracy* Oxford: Oxford University Press 2002.p21.

[2] رشيد عمارة ،**مرجع سابق.** ص 139.

[3] Hanspeter Kriesi, and Alexander H. Trechsel, **The Politics of Switzerland: Continuity and Change in a Consensus Democracy,**___________ p 63.

[4] ياش ياغي ، « النزاعات الإثنية و المشاركة في السلطة» ، **مجلة العدالة الالكترونية** ، المركز القانوني لحقوق الاقليات العربية في اسرائيل ، العدد 13 أيار 2005.ص 12.

[5] أحمد بيضون ، **لبنان الاصلاح المردود و الخراب المنشود،** ط1 ،بيروت ،دار الساقي. 2012 ص ص 65-66.

وهذا ما يجعل من التجربة الديمقراطية التوافقية جذرا أخر يضاف إلى سلسلة أسباب الانقسام وليس سببا للعلاج.

9-ولدت التوافقية إشكالية أهمية ودور الانتخابات في المجتمعات الطائفية نتيجة تنامي السلوك الانتخابي على أساس الانتماء الطائفي المحض بمقابل ضآلة تطور المجتمع انتخابيا على أساس الوعي السياسي، مما جعل من الانتخابات في ظل التوافقية هي مجرد فعل إجرائي لشرعنة التقسيم والمحاصصة.[1]

10- الديمقراطية التوافقية لا تشكل الضمانة فالحل السلمي في ظل طبيعة المجتمعات الطائفية يعتمد على العديد من الأمور منها الاقتصاد والموارد وعلى مدى تعرض الدولة لأطماع جيرانها والمصالح الخارجية وعلى ثقافة المجتمع وتاريخه وكذلك على المؤسسات السياسية، لهذا الرغبة في التوافق لا تكفي وحدها فهي عامل من مجموعة عوامل كثيرة.[2]

11-انتقد علماء السياسة الديمقراطيون التوافقيون فيما اعتبروه شططا في تعميم الديمقراطية التوافقية وتعظيم منافعها وتحويلها إلى نظرية كاملة، "**فجيوفاني سارتوري**" مثلا لا يرى ضيرا في اقتراح التوافقيون الأخذ بهذا النموذج في المجتمعات الطائفية والمهددة بفقدان الاستقرار السياسي والديمقراطية ولكنه يرى أن المشكل هو تأكيد الديمقراطيين التوافقيين دون مبرر علمي مقبول على ضرورة تعميم هذا النموذج على كافة المجتمعات الطائفية المنقسمة، معتبرين أنه يفضل من جميع النواحي وفي كافة الحالات على النظام الأكثري[3]، في حين أن كثير من التجارب التي تبنت التوافقية لم تكن على مستوى من النجاح مما كون مجموعة من الانتقادات على مستوى التجربة العملية جاءت على أساس دراسة تحليلية واقعية قام بها الكثير من الباحثين منهم الباحث "**داركو أنجلوف**" من خلال دراسته التي أعدها عام 2004 تحت عنوان "**مشكلات التوافقية من هولندا إلى مقدونيا**".

بدأ **انجولف** تحليله لتجارب التوافقية من تجربة هولندا والتي يقول حولها أن التوافقية في هولندا والتي اعتمدت فيها في الخمسينيات من القرن الماضي قد نجحت نجاحا لا نظير له وهو ما دفع ليبهارت إلى بلورة نظرية على حسب تجربتها، ولكن اعتبرها انجولف والكثيرين أنها كانت تتميز بمستوى منخفض نسبيا

[1] – صفاء خلف، « **الديمقراطية التوافقية (صيغة لتغذية الانقسام المواطني في ظل تشتت الهوية)** » ، دراسة نشرت في ملحق المجتمع المدني **لجريدة الصباح الرسمية**، www.alsabaah.com/articleshou

[2] –ادمون رباط،**التكوين التاريخي للبنان السياسي و الدستوري** جزء الأول،بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية ،(بدون تاريخ نشر)

[3] – رغيد صلح و جويل بطرس ، **مرجع سابق**، ص 29.

من المخاطر اللاإستقرار[1] هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنها لم تكن بذلك التنوع والتقسيم حيث كانت متجانسة من الناحية العرقية ماعدا منطقة صغيرة في شمال غرب البلاد تعرف تاريخيا باسم منطقة غريلاندا ولها لغة خاصة بها كما أن التنوع الديني بين المسيحيين والعلمانيين والذي دفعا لتبني التوافقية في الستينيات من القرن الماضي لم تعد بتلك الأهمية، وغدا المجتمع الهولندي أكثر تجانسا بداية من الثمانينات ولم يعد من الضروري الاستمرار في التوافقية، ويرى **انجلوف** أيضا أنه من أسباب نجاح التوافقية في هولندا أنها من دول الرعاية الاجتماعية نتيجة لثرائها، أما في حالة بلجيكا فالتوافقية مازالت صامدة و لكنها تعاني من مشاكل وصعوبات جمة حيث تتقاسم الأرض مجموعتين يجمعهما الدين ويفرقهما اللغة، ويقول إن التوافق على القضايا و تمرير القرارات ظل أمرا في غاية الصعوبة و يبرر تلك الصعوبة إلى حداثة دولة بلجيكا مقارنة مع الإرث الهولندي الطويل.

وعند حديثه عن التجربة القبرصية فقد اعتبرها فاشلة نظرا لانتماء المجموعتين التركية واليونانية إلى دولتين إتسمى تاريخهما بالعنف الدموي هما تركيا واليونان بالإضافة إلى الاختلاف الجذري في الدين واللغة والثقافة، أما في مقدونيا فان اعتماد التوافقية الذي كان منذ سنة 1990من خلال منح الأقليات حق النقض قد عطل التداول داخل أروقة الحكم وعطل فعالية الحكومة، كما أن نظام أنصبة المتساوية " الكوتات" أفضى إلى زيادة وتيرة تكثيف التمايز العرقي والديني، كما تبدو الأقلية الألبانية في قبرص وكأنها ترنو بصرها اتجاه كوسوفو –ذات الأغلبية الألبانية–ورافضة لانصهار مواطنها في مقدونيا، وهذا ما يشير إلى أن نظرية الديمقراطية التوافقية قد أهملت احتمال أن تكون إحدى المجتمعات العرقية أو الدينية رافضة للاندماج أو التعاطي مع مجموعات أخرى.

ووصل إلى نتيجة من خلال هذه الدراسة أن الديمقراطية التوافقية لن تكون وصفة ناجحة في كل التجارب، وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل تلعب دورا في فشل التوافق الداخلي منها العوامل الخارجية ففشل الكثير من التجارب كان بسبب ووقوعها في منطقة الصراع الأولى في العالم كمنطقة الشرق الأوسط أو منطقة البلقان التي ضلت لقرون ساحات قتال، بمقارنة مع التجارب الأوروبية التي تقع في

[1] – ______________ ، **CONSOCIATIONALISM: A REVIEW AND CRITIQUE** ،New Haven: Yale University Press،2009 p 38.

منطقة تعرف استقرار سياسيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولذلك فقد أثر الجيبوليتك إما سلبا أو إيجابا في نجاح التوافقية وهو من العوامل التي لا يجب إغفالها[1] .

ولكن في النهاية يجب التأكيد على أن الديمقراطية التوافقية كانت نتاج فكر إنساني وبالتالي لم تحمل ذلك الطابع المثالي فكان هنالك ما يحسب لها وما يحسب عليها نظريا وتجريبيا، لذا التعامل مع هذه العيوب لا يكون برفض التام لهذا النظام، ليس لأنه نظام مثالي ولكن باعتباره أفضل نظام يحترم حق الإنسان في الاختلاف دينيا وعرقيا ولغويا، ويمنحه بمقابل الفرصة المشاركة السياسة دون إقصاء، مما يحدث نوع من التضامن الاجتماعي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والذي بدوره يشكل أرضية مناسبة لإحداث التنمية الشاملة على كل الأصعدة داخل الدولة التي تطبق الديمقراطية التوافقية، في حين تؤكد التجارب الإنسانية أن تجاوز مفهوم التوافق داخل الدولة الطائفية يؤدي إلى التفتت الاجتماعي والاضطراب السياسي الذي يصل في بعض الأحيان إلى الاقتتال والاصطدام الأهلي الذي يشكل أرضية خصبة أيضا لكافة المسائل التي تقود إلى التخلف، ولكن من جهة أخرى لنجاح التوافقية لا يجب التركيز في عمليات الوفاق الوطني على التوصل إلى نتائج بعينها بل يجب التركيز على إزالة مخاوف المشاركين في التوافق أو المعنيين بأمره فربما يكون هذا هو السبيل الوحيد لتجنب وقوع فشل لعمليات التوافق بين مختلف الطوائف.

[1] – خضر هارون :ورقة د طيب زين العابدين : **الديمقراطية التوافقية أرضية للحوار الوطني –الانقسام في السودان جهوي أكثر منه عرقي**، www.Nafaj.com

خلاصة واستنتاجات:

تم التطرق في هذا الفصل إلى التأصيل النظري للدراسة من خلال توضيح مفهوم المجتمعات التعددية بالتركيز على مفهوم الطائفية كوجه من أوجه التعددية الاجتماعية والإشكالية اللاستقرار المترتبة عنها ودراسة آلية التعامل مع هذا التعدد في وجه الطائفي حيث تعرضنا إلى تحليل لمفهوم نموذج الديمقراطية التوافقية التي تجعلها مميزة عن غيرها من الديمقراطيات بتبيان خصوصيتها، ولكن رغم ذلك تبقى الديمقراطية التوافقية كغيرها لها أشياء تحسب لها بمقابل أشياء أخرى يثيرها تطبيقها مما يجعلها إشكالية أمام متبنيها وخلال هذا التأصيل المفاهيمي تم الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات.

– إن واقع الحياة في طبيعة المجتمعات الطائفية أكثر تعقيدا مما تصوره النظارات التبسيطية والنزاعات الاختزالية، فالطائفية ليس مشكلا في حد ذاتها وإنما المشكل يكمن في التطرف لدى مختلف الطوائف وهي تظهر بحدة عندما يدفع أي فريق بخياراته إلى الحدود القصوى لمحاولة ترجمتها في مشروع سياسي يلغي الآخرين بدلا من مشروع يتسع للجميع وينظم العلاقة على قواعد الشراكة الفعلية والتوازن بين مختلف المكونات.

–الديمقراطية ليست عقيدة تنافس غيرها من العقائد والأديان كما أنها ليست مجرد آلية لأية عقيدة وإنما هي منهج ونظام حكم يتأثر مضمونه بالضرورة باعتبارات المجتمعات التي تطبق الديمقراطية فيها ولهذا أصبح من الممكن لديمقراطية أن تقبل في مجتمعات تختلف فيها الأعراق والأديان والمذاهب.

–لم يتطور النموذج الديمقراطية التوافقية كنتيجة محضة لمحصلة أفكار فكرية أو فلسفية بقدر ما تطور كمحصلة لصراع اجتماعي وفي كثير من الأحيان معمدة بالتضحيات والدم من أجل الوصول إلى بناء ديمقراطي صالح لطبيعة البيئة الاجتماعية وكعملية حكم في إطار مؤسساتي و ليس كفلسفة فكرية مثالية فقط .

–التوافقيون يرون نظريتهم أنها جاءت كنوع من العلاقة التي تفترض وجود الديمقراطية في إطار توافق وطني لتغلب على ظاهرة الفوضى السياسية واللإستقرار وتجاوز ظاهرة الاختلاف باعتماد على مجموعة من الأركان وبمساعدة مجموعة من العوامل التي ستستطيع خلق حواجز لا يسمح بتجاوزها من قبل أية فئة اجتماعية لاحتكار السلطة وبالتالي الوصول إلى تحقيق الاستقرار السياسي، وهذا ما سنحاول اختبار صحته في الفصول القادمة من خلال التجربة اللبنانية والتساؤل حول هل من الممكن أن تحقق التوافقية بمجرد تطبيقها الوصول إلى تحقيق الاستقرار السياسي؟.

الفصل الثاني

الديمقراطية التوافقية في التجربة اللبنانية –من الميثاق إلى الاتفاق–

ولدت الطائفة والتوظيف السياسي لها شعورا لدى الطوائف بالخوف من جهة وبالوعي النوعي بحقوقها من جهة أخرى الأمر الذي شكل على الدوام معادلة صعبة لتحقيق الاستقرار للنظام السياسي، وعلى اعتبار أن هذه الظاهرة جزء من الواقع اللبناني الذي تسعى نخبه إلى تحقيق التوافق لشعب متميز بتنوعه وتعايش أبنائه في آن واحد، من خلال تركيبية تعتمد على مقاربة تحاول الإنعتاق من محاولة الإقصاء الديني والسياسي لبعض الطوائف، إلى محاولة الولوج إلى مقاربة التي تحاكي تلك البنى الغربية في بناء دولة بوظيفة السلطة وغاياتها وعلاقاتها بالأرض والجماعات المكونة فيها كأفراد يمثلون ذاتهم في إطار علاقتهم بالدولة دون إلغاء خصوصياتهم الثقافية والدينية التي تبقى في إطار دوائرها الاجتماعية على أساس الديمقراطية التوافقية، ومن هنا فإن الأساس المنطقي لتبني التوافقية عشية الاستقلال كان الاعتقاد انه النموذج الذي يخدم أهداف الاستقرار والديمقراطية في لبنان ويساعده على محاولة تجاوز رهان الخصوصية الداخلية في ظل التحدي الخارجي .

ولذلك سنحاول في هذا الفصل الوقوف على التجربة التوافقية اللبنانية بالتعرف على جذورها التاريخية ثم الأحداث والصراعات التي كانت دائما جزء من التاريخ اللبناني ونقطة الالتقاء الدائم في آن واحد لتحقيق التوافق، وهو ما يطرح خصوصية في السلوك السياسي التوافقي اللبناني .

لهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي :

-المبحث الأول: الطبيعة الطائفية اللبنانية وجذور التوافق.

-المبحث الثاني: الحرب الأهلية وإعادة بناء التوافق في لبنان.

-المبحث الثالث: إسقاط نموذج الديمقراطية التوافقية في السلوك السياسي اللبناني.

المبحث الأول: الطبيعة الطائفية اللبنانية وجذور التوافق

بقيت المسألة التي اسأثرت بأغلب اهتمامات النخبة السياسية في لبنان* هي مسألة البحث عن كيفية التعامل مع الطوائف بطريقة توافقية، أين شكلت هذه المسألة مسارات مختلفة في التاريخ اللبناني تفاوتت معها الظروف والأشخاص والمعطيات السياسية العربية والدولية إضافة إلى واقع وطبيعة الطوائف في لبنان، ولهذا سنناقش في هذا المبحث أهم مراحل تطور النموذج التوافقي اللبناني ودور الطوائف في بناء هذا النموذج الذي كان ومزال تتنازع فيه كل المكونات من خلال مطلبين، الأول يبحث في طبيعة هذه الطوائف أي البحث في بين من يقع هذا التوافق، والمطلب الثاني هو البحث في جذور هذا التوافق من قبل الاستقلال إلى مرحلة البناء الفعلي في عهد الاستقلال.

المطلب الأول: جغرافيا الانقسام الطائفي في لبنان

يتبادر أول سؤال في ذهن الباحث حول من هي تلك العناصر التي يجب أن يقوم بينها توازن دائم حتى يدوم لبنان؟ هذه العناصر المختلفة والمتنوعة حتى التباين هي تلك الطوائف التي شكلت وجه لبنان الحضاري البعيد والحاضر، وكانت إحدى الأركان الأساسية في بناء دولة لبنان ذات التعددية الحضارية لاسيما في الوجه الديني منها، حيث كانت الطوائف هي المدماك الأساسي للفلسفة التي قامت عليها لبنان سوءا في بعدها السياسي والاجتماعي.

ولكن قبل المضي في فهم التركيبة الاجتماعية الطائفية اللبنانية يجب الوقوف على عنصر أخر شكل إضافة إلى طبيعة التنوع الطائفي في المجتمع، أحد العوامل العديدة التي أسهمت في صياغة التوافقية، إنه الموقع الجغرافي اللبناني فكما يقول المفكر اللبناني **مهدي عامل** " لتعريف لبنان يجب الانطلاق من التعريف الطبيعي أي تعريف لبنان بجغرافيته الطبيعية، لأن الجغرافيا هي التي تصنع التاريخ وتحكم سياسة الأمم وإستراتجيتها ....وهي التي تشكل جوهر لبنان"[1] ،هذا الموقع الذي جعل من لبنان نافذة إلى المنطقة العربية وفي نفس الوقت مدخلا لتوظيف الخارجي، جاء انطلاقا من أهمية موقع المشرق العربي الشديد الارتباط بالمصلحة الإستراتجية العالمية، والدليل على ذلك العبارات التي كانت تطلق في القرن 19 وصفا لهذه المنطقة كقولهم إنها "جسر إلى أسيا" وإنها "الطريق الحيوي للإمبراطورية

*__لبنان__ مصطلح جغرافي أطلق منذ القدم على المنطقة الجبلية المحاذية لساحل بلاد الشام ومفادة لفظ لبنان هو البياض وهو للإشارة إلى بياض الثلوج التي تكسو القمم اللبنانية و لفظة لبنان لم تستعمل ببعد رسمي الا بعد إنشاء متصرفة لبنان.

[1]–مهدي عامل، **مدخل إلى نقض الفكر الطائفي (القضية الفلسطينية في إيديولوجية البرجوازية اللبنانية)**، بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية،1980، ص93.

البريطانية" وهي" الشريان الرئيسي للمواصلات بين أوروبا وآسيا"، وإن نظرنا إلى الخريطة السياسة للعالم لوجدنا هنالك عدة مناطق تعتبر جسورا ومعابر، و لكن ليست كمنطقة المشرق العربي[1]، فالموقع الجغرافي للمشرق العربي أعطاه أهمية إستراتجية وحوله إلى ميدان لصراع عالمي حوله.

وجبل لبنان أعلى سلسلة الواقعة بين جبال **طوروس** و**سيناء**، زاد في أهمية هذه البقعة وحولها إلى حجر أساسي في لعبة الشطرنج الإقليمية والدولية منذ نشوء المسألة الشرقية في القرن 19م إلى يومنا هذا، وقد كتبت جريدة تايمز اللندنية في 24 من أكتوبر عام 1943 تقول " إن مجرى الحرب بأكمله قد اظهر لنا وضوح أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى المصالح البريطانية وفضلا عن هذا فإننا قد تعلمنا أن بلدان المشرق و خاصة لبنان هي من أعظم المناطق حيوية "[2] .

واكتسبت من خلال ذلك كله لبنان موقعا استراتجيا مهما علما أن دولة لبنان بحدودها ومساحتها الحالية لم تكن معروفة بهذا الاسم قبل تاريخ 31اوت 1920 تاريخ إعلان الجنرال الفرنسي "**غورو**" عن قيام دولة لبنان الكبير، حيث ضم إلى جبل لبنان ولاية بيروت مع أقضيتها وتوابعها (صيدا ومرجعيون وطرابلس وعكار) والبقاع مع أقضيته الأربعة (بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا) فاتسعت مساحته من 3500كيلومتر مربع إلى 10452 كيلومتر مربع، أما قبل هذا التاريخ فكانت لبنان جزءا من الأراضي السورية ويطلق عليها اسم جبل لبنان وقد شكلت مع سوريا والأردن وفلسطين ما يعرف في التاريخ العربي الإسلامي ببلاد الشام[3] .

وأصبحت في هذا السياق لبنان بهذه الجغرافية دولة يحدها من الجنوب إسرائيل بحدود يبلغ طولها حوالي 72كيلومتر بينما يحدها من الشمال والشرق سوريا بطول 78كيلومتر، ليشكل البحر المتوسط من الناحية الغربية المنفذ البحري الوحيد له إذ يقدر طول ساحله بحوالي 220كيلومتر ، ونظرا لديمومة النشاط البحري من قبل مختلف الأساطيل على مدار السنة في وقت السلم والحرب أعطى ايجابيات للبلدان المطلة عليه ومنها لبنان إمكانية الاتصال بالعالم الخارجي بسهولة وخاصة أوروبا وشمال إفريقيا لقربهما منه بحرا .

---

1 –عارف العبد، **لبنان و الطائف تقاطع تاريخي و مسار غير مكتمل**، ط1 ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2001.ص ص(27–28) .

2 – **المرجع نفسه** ، ص 30.

3 – يوسف بن يزة ، **مرجع سابق.** ص 155.

أما لبنان داخليا فتنقسم إلى أربع أقاليم رئيسية متوازية مع الساحل فمن الشرق إلى الغرب نجد أولا جبال لبنان الشرقية وهي تفصل لبنان عن سوريا يليها سهل البقاع الخصيب وطوله يقدر بنحو 120 كيلومتر وعرضه يتراوح بين 8و15 كيلومتر حيث يجري في شماله نهر العاصي متجها إلى سوريا، كما يجري في جنوبها أكبر نهر في لبنان وهو الليطاني ليصب في البحر المتوسط ما بين صور وصيدا، ويلي هذا السهل جبال لبنان الغربية حيث يصل ارتفاعها إلى نحو 3000متر وفيها توجد مصايف لبنان الشهيرة لتتجه منحدراته الغربية إلى السهل الساحلي، وهو أضيق لكنه خصب تزرع فيه الحمضيات والفواكه وتقع عليه عدة موانئ أهمها ميناء بيروت طرابلس البترون ،صيدا وصور[1].(انظر الملحق رقم 01 خريطة لبنان السياسية).

ومن هنا فإن أهم الخصائص الإستراتجية للبنان هو موقعها الجغرافي الذي جلب إليها الأنظار الإقليمية والدولية باعتبارها بوابة المستجدات في منطقة الشرق الأوسط، لذا يعتبر الموقع الجغرافي من العناصر المهم التوقف عندها لمحاولة دراسة تاريخ الديمقراطية التوافقية في لبنان كأحد العناصر المؤثرة، إلى جانب التركيبة الطائفية في لبنان التي شكلت الأساس الضروري لبناء التوافق .

حيث ينقسم اللبنانيون طائفيا إلى قسمين طوائف مسلمة وطوائف مسيحية(الطائفة اليهودية صغيرة الحجم كثيرا ومنعدمة التأثير) وكل منها تضم عددا من المذاهب، ولا يتردد أي منها في إدعاء الأكثرية العددية على الرغم من أن أكثرها عددا لا يزيد عن ثلثي إجمالي عدد السكان[2]،وعدد الطوائف المعترف بها هي18 طائفة اعترف بها القرار الصادر في 13 مارس 1936م وتعديلاته كطوائف ذات نظام شخصي، وهذه الطوائف التي حدد تنظيمها ومحاكمها وشرائعها في صك تشريعي تنقسم إلى:

أولا: الطائفة الإسرائيلية: وهم الطائفة التي تعتنق الديانة اليهودية وفي لبنان هم فئة قليلة جدا معدومة التأثير في الحياة السياسية اللبنانية.

ثانيا:الطوائف المسيحية و تضم :

أ-الطوائف الكاثوليكية وهي: الطائفة المارونية، الروم الكاثوليكية الملكية، الطائفة الأرمينية الكاثوليكية، الطائفة السريانية الكاثوليكية، الطائفة الكلدانية، الطائفة اللاتينية.

---

[1]-حسين قادري، **لبنان الحرب الأهلية و التداخلات الخارجية**، ط1، باتنة : دار قانة لنشر و التوزيع ، 2008،ص.09.

[2]- مارون حداد، « طوائف لبنان18 أقليات كبرى و أقليات صغرى» ، **صحيفة الشرق الأوسط**، 25جوان2008.

ب-**الطوائف الأرثوذوكسية وهي:** الطائفة الروم الأرثوذوكسية،الطائفة الأرمينية الغريغورية- الأرثوذوكسية، الطائفة السريانية- الأرثوذوكسية، الطائفة الشرقية النسطورية، الطائفة القبطية الأرثوذوكسية.

ج-**الطائفة الانجيلية:** هي حركة دينية مسيحية تتبناها جماعات من المحافظين البروتستانت، تتميز تعاليمها بالتشديد على المعنى الحرفي لنصوص الكتاب المقدس، الذي تعتبره المصدر الوحيد للإيمان المسيحي، وموجود غالبية معتنقيها في العاصمة بيروت.

ثالثا:الطوائف الإسلامية وهي:الطائفة السنية الطائفة الشيعية والطائفة الدرزية[1]،وجرى الاعتراف بها على التوالي في السنوات التالية 1955، 1967، 1962، وقد تم مؤخرا الاعتراف بطائفتين هما الطائفة العلوية والطائفة الإسماعيلية[2].

وشكلت هذه الطوائف كما يطلق عليها في لبنان أيضا العائلات الروحية*، مصدر التنوع والخلاف في آن واحد بقيمها المذهبية ذات الحدود الصارمة، فالطائفة كوسيلة من وسائل الضغط في النظام اللبناني لا تكمن في تعدد الطوائف فحسب (إذ أن هذا التعدد سابق على قيام الدولة) وإنما هي كامنة في الأثر النفسي الذي يتركه الانتماء الطائفي داخل الجماعة الدينية والذي ينعكس على سلوكها إزاء الطوائف الأخرى، ونجم عن ذلك أن أصبحت العلاقة بين الطوائف علاقة صراع سواء معلنا أو خفيا، ومن خلال هذه الدراسة لن يتم التوقف عند كل الطوائف ببحث حول طبيعتها وإنما عند مجموعة من الطوائف ذات الوجود والتأثير في لبنان فمن الطوائف المسيحية :

المارونية: الموارنة هم الطائفة المسيحية الأكثر حضورا في لبنان تتخذ من مقر دير "**بكركي**" في لبنان مقرا لها وتنتشر في 18 دولة منها لبنان وسوريا والعراق والأردن ومصر والإمارات وقطر، وقد لعبوا دورا مهما في نشوء لبنان سياسيا وانضمام العديد من الكنائس الشرقية إلى كنيسة روما يبلغ عدد الموارنة في العالم حوالي 6ملايين نسمة حوالي 900.000 منهم يقطنون في لبنان ليشكلوا تقريبا 26% من الشعب اللبناني[3] .

1- فؤاد يوسف نهرا، خليل أنطوان صفير، **أحكام الأحوال الشخصية لدى جميع طوائف اللبنانية** ، لبنان لمنشورات صادر الحقوقية ، 2002، ص ص(25-26) .

2- غسان مخيبر، **أقلية تبحث عن موقع لها حيال النظام الطائفي في لبنان "الوضع القانوني للبنانين الغير منتمين إلى الطوائف التاريخية المعترف بها ذات الأحوال الشخصية** (ورقة بحث موجودة على شبكة الانترنت) الموقع www.ghassanmoukheiber.com/…/0000000017.doc

*- مصطلح أطلقه الرئيس شارل الحلو في سنة 1964

3-نوال بوضياف، «**إدارة الصراعات الطائفية محاولة لتفسير الحرب الأهلية في لبنان-1975-1990-** » ،**أطروحة الدكتوراه** دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2008-2009 ،ص 131.

ووقع اختلاف في تأصيل التاريخي للمارونية والانتساب إليها فكان هنالك رأيين، الأول يرى أنها نسبة إلى مدينة "مارون" الواقعة على حدود مدينة أنطاكية التركية، أما الرأي الثاني فينسبه إلى الراهب "**مار مارون** " الذي أسس ديرا في سوريا اشتهر رهبانه بالإحاطة بالعلوم الدينية وإنشاء مبدأ جديد مما جعل الناس يلتفون حولهم ويعتنقون هذا المبدأ[1].

ولعبت الهرميات الكنسية عبر قرون داخل هذه الطائفة دورا هاما في نقل حس الهوية الطائفية إلى الموارنة، كما لعبت الطائفة أيضا دورا في حلبة السياسة الزمنية ولم تتعرض تعاليمها لأي تراجع ملحوظ حتى الآن ، وقد كان البطرياك الماروني هو أول من أقام علاقة مع فرنسا الكاثوليكية كما قام فيما بعد ذلك بتدعيم العلاقات مع الكاثوليك أوروبا عندما اعترف الفاتيكان نفسه بخصوصية الطائفية المارونية ضمن الكنيسة الكاثوليكية وأقام روابط مستمرة على الصعيد المؤسسات مع هرميات الكنيسة المارونية[2] – ولهذا كانت عيون المارونية دائما تطلع إلى الغرب وهو ما كان له تأثير مستمر حتى الآن على السياسة في لبنان– ومن اشهر عائلات الطائفة المارونية ذات الوزن والتأثير نجد ، آل جميل وآل شمعون وآل إدَه وآل خوري....

الروم الأرثوذكس: هي ثاني طائفة مسيحية بعد الموارنة قوة وتأثير، وتتمثل بأربع كنائس مستقلة على الصعيد الإداري وهي القسطنطينية، أنطاكيا، إسكندرية والقدس حيث أن لكل واحدة مطرانها وأساقفتها ولكن من الناحية الطقوس فهي تعود إلى مصدر واحد يتجلى في تعاليم أباء كنيسة الإغريق وقرارات المجامع الكنسية السبع الأولى، وعليه فإن غياب الوحدة التنظيمية بين هذه الكنائس تعوضه تقاليد والطقوس المشتركة، فضلا على أن هذه الطائفة تشعر بعروبتها أكثر من الطوائف المسيحية الأخرى وخصوصا الموارنة فوجود مقر البطرياك في دمشق وطد العلاقة بينهم وبين السورين.

ومن ناحية تأثيرها في المجتمع اللبناني فهو كبير بالنظر إلى الغنى الذي تتمتع به نتيجة امتلاكها عقارات وأملاك أخرى في أماكن إستراتيجية في لبنان من جهة، وتمركزها في المدن الكبرى من جهة أخرى فهي طائفة حضرية تقاسمت المدينة مع الطائفة السنية[3].

---

[1]– ماراسطنان الدويهي (بطرياك انطاكيا و سائر المشرق) صححها رشيد الخوري الشرتوني،**تاريخ الطائفة المارونية**، بيروت: مطبوعات المطبعة الكاثوليكية ،(بدون تاريخ نشر) ،ص 12.

[2]– هيلينا كوبان،**لبنان 400سنة من الطائفية**، ترجمة سمير عطاء الله، ط1، لندن: منشورات هاي لايت ، 1985، ص 16.

[3]– نوال بوضياف، **مرجع سابق** ،ص ص(331–332).

الروم الكاثوليك: هذه الطائفة كانت جزء من طائفة الروم الأرثوذكس من حيث الأصول التي تنحدر منها، قبل أن تنفصل عنها في القرن 18م، وهم تابعون عقائديا إلى كرسي روما "الفاتيكان" وهو ما شكل نقطة الاختلاف مع الأرثوذكس، وتتميز هذه الطائفة داخل لبنان بالوضع الاقتصادي المميز حيث أن غالبية أعضاءها على درجة كبيرة من الغنى والثراء ويتمركزون في الزحلة، ويشكلون حوالي 5% من سكان لبنان.

أما بالنسبة إلى الطوائف الإسلامية فأكثرها وجودا وتأثيرا نجد :

الدروز: اسم الدروز كان ومازال مثار لنقاشات عديدة من الكتاب والمؤرخين فالمعروف أنهم لا يحبذون تسمية "الدروز" و إنما يصفون أنفسهم "بالمحمدين" ولكن رغم ذلك بقي اسم الدروز اسم الشهرة لهم، وتعود نشأة هذه الطائفة إلى أوائل القرن 11م كجزء من المذهب الشيعي، ويتصف الدروز بالتموقع على أنفسهم وعقيدتهم فقلة من درس هذه الطائفة، وسبب راجع إلى أن الدروز هم أنفسهم يحتفظون بعقائدهم الدينية في سرية تامة وكتمان شديد ولا يبحون بأسرارهم الدينية إلى غيرهم بل إلى الطبقة الخاصة من مجتمعهم[1]، ويتوزع الدروز بين لبنان وسوريا وإسرائيل، ويتمركزون جغرافيا في لبنان بين جبل لبنان والبقاع والجنوب ومن أكثر العائلات الدرزية المعروفة والأكثر تأثيرا في الحياة السياسية اللبنانية هي العائلة الجنبلاطية والتي مزال تأثيرها وقوتها مستمرة إلى يومنا هذا إلى جانب عائلة **آل رسلان** و**آل النكدي** و**آل تلحوق** [2] .

وتتمتع هذه الطائفة بقوة كبيرة على مستويات عديدة في لبنان ويرجعه الكثير إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

-تماسك الدروز الداخل مع دروز الخارج لخدمة مصلحة الطائفة العليا بالإضافة إلى انتشارهم في سوريا وإسرائيل وتوليهم وظائف مهمة سياسيا ساهم في قوتهم، فقد ساهم هذا التلاحم القوي بين أعضاء الطائفة في تكوين لوبي قوي يحسب له ألف حساب في كل دولة يقيمون فيها مما يعني أن -مجرد- التعرض إلى دروز لبنان لن يمر مرورا عاديا على الدروز في إسرائيل وسوريا وهو الأمر الذي أعطى أهمية لزعماء الدروز من الحرية في التكلم وفي الحركة.

[1]-محمد كاملا حسين، **الطائفة الدرزية تاريخها و عقائدها** ، مصر :دار المعارف،بدون تاريخ نشر، ص05.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 07.

–نزعتهم القتالية التي تعتبر من الأسباب المهمة فهم من جهة أبناء الجبال قساة الطباع ومن جهة أخرى فإن مشاركتهم في حروب عديدة سواء مع السلطة أو ضد السلطة[1] أكسبهم قوة قتالية لا يستهان بها، ولهذا تستند الطائفة إلى قيمة العمل العسكري أكثر من أي شيء أخر مما جعل الهدف الأقوى بالنسبة لهم على الصعيد السياسي هو الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من السيطرة على القوات المسلحة للبلاد أكثر من أي قطاع أخر[2] وهو ما كان له تأثير كبير على طول مراحل تاريخ لبنان .

الطائفة السنية: السنة في لبنان هي أكبر الطوائف وأكثرها قوة بالمقارنة مع الطوائف الأخرى سوءا كان مسلمة أو مسيحية، ويعود الوجود السني في لبنان إلى سنة 635م بعد دخول جيوش الفتوحات الإسلامية المنطقة ويتمركز العدد الأكبر منهم في المدن الساحلية وهي بيروت وصيدا وطرابلس[3] الشيء الذي منحهم فرصا أكبر لأخذ الدور الأول في العلاقات التجارية والاقتصادية للدولة، فبيروت شكلت مركز الأعمال الرسمية السياسية والاقتصادية والتربوية.

ويتوزع الولاء السني في لبنان على الزعامات السياسية لا على عائلات معينة كما الطوائف الأخرى، ويقول **د عبد الغني عماد*** في هذا الصدد أن تشرذم ولاءات السنة وعدم تمركزهم على مرجعية سياسية واحدة يتفقون عليها راجع إلى دار الفتوى التي عانت لسنوات طويلة من ضعف مؤسساتي شديد مادام أن دار الفتوى تعد على الصعيد القانوني الناظم والناطق بشؤون الطائفة السنية وإليها تعود تنظيم شؤون الطائفة وتعزز مؤسساتها الاجتماعية.[4]

وقد تعرضت الطائفة السنية في لبنان إلى العديد من عمليات اغتيال لرموزها السياسية والدينية من بينهم الشيخ العلامة **صبحي صلح** الذي اغتيل في عام 1986، المفتي **حسين خالد** 1989، رئيس الوزراء **رياض صلح** 1951، الرئيس **رشيد كرامي** 1987، وأخيرا رئيس الوزراء **رفيق الحريري** الذي باغتياله شهد الشرق الأوسط بكامله تحولات كبيرة منذ سنة 2005.

---

[1]–نهى قرطاجي،**طوائف لبنان والمشي فوق الألغام**، مكتبة صيد الفوائد. www.saaid.net/book/9/2516.doc

[2] – هيلينا كوبان، **مرجع سابق**، ص 20.

3– **المرجع نفسه**، ص 21.

*باحث في الشؤون اللبنانية وأستاذ في جامعة القديس يوسف.

[4]– عبد الغني عماد، **خارطة الحركات و التنظيمات الإسلامية السنية في لبنان –ضمن سلسلة كيف ينظر الإسلاميون إلى بعضهم ؟**–دبي: مركز المسبار للدراسات و البحوث ، العدد 55 أفريل 2011، ص 01.

الطائفة الشيعية: ينتمي شيعة لبنان إلى المذهب الجعفري الإثني عشر، وقد دخل المذهب الشيعي لبنان بعد الفتح الإسلامي حيث ظهروا في ظل الدولة الفاطيمية (969-1075م) أين كان المذهب الشيعي هو مذهبهم الرسمي للدولة فكثر عددهم وقوي نفوذهم المذهبي والسياسي، ويتوزع شيعة لبنان على ثلاث مناطق رئيسية المنطقة الجنوبية وتظم جبل عامل وميناء صور القديم والمنطقة الثانية تضم الأقسام الشمالية من البقاع وتضم بعلبك والهرمل، والمنطقة الثالثة هي الضواحي الجنوبية لمدينة بيروت.[1]

زادت قوة الشيعة في لبنان بدخول العلامة الإيراني "**موسى الصدر**" وقيام الثورة الإيرانية أين أصبحت الطائفة تشعر بقوتها ومكانتها أكثر من ذي قبل في منطقة لبنان والتي اكتملت بنشأة "حزب الله" الذي حمل لواء المقاومة بعد الاعتداءات الكبيرة التي أصبح يتعرض لها جنوب لبنان كثيرا منذ قيام دولة إسرائيل في سنة 1948م[2]، وشيعة لبنان كطائفة السنية ليس لها عائلات مهيمنة وذات نفوذ سياسي وطائفي كبير وإنما تتميز بهيمنة وتأثير الزعامات السياسية ومن أشهر الشخصيات الشيعية تأثيرا في لبنان نجد "أية الله محمد حسين فضل الله" الذي يعد أكثر علماء الشيعة نفوذا في لبنان وشخصية حسن نصر الله ونبيه بري.

هذه هي الطوائف اللبنانية الكبرى والأكثر حضورا في الساحة السياسية اللبنانية وقد عرفنا تلك الطوائف فقط نظرا لوزنها الديموغرافي والسياسي بين 18 طائفة شكلت الطبيعة الطائفية اللبنانية بمعنى انقسام المواطنين إلى طائفتين المسيحية والمسلمة، وانقسام كل من هاتين الطائفتين إلى عدد من الطوائف في ظل مذاهب دينية شكلت 18 طائفة اعترف بها النظام السياسي ومنحها حيزا من الحرية فشكلت في بعدها الانتمائي بعد يتجاوز البعد الديني إلى سياق سياسي واجتماعي يُشكل ولاء الفرد فيه، وتوضح الخريطة هذه الطوائف وتوزعها الجغرافي وهنا التوزع الجغرافي لا يقصد به تمركز طائفة في منطقة واحدة شكلت به حدودها عن الطوائف الأخرى وأصبحت المنطقة حركا لها بل العكس حيث يوجد تداخل بين الطوائف في مناطق جغرافية واحدة، فمن الطبيعة الطائفية في لبنان أنها في الواقع تشهد مناطق معينة تمركز طائفة واحدة فيها-وان كانت تشكل الأكثرية- ولكن في مقابل يوجد طوائف أخرى تتقاطع معها في نفس المنطقة الجغرافية.(انظر الملحق رقم02 خريطة التوزع الطائفي اللبناني)

[1] – هيلينا كوبان، **مرجع سابق**، ص 18.

[2]– نهى قرطاجي، **مرجع السابق**،ص ص(35-38).

وإجمالا يمكن تحديد مجموعة من **الخصائص التي تميز الطبيعة الطائفية في لبنان** فنذكر منها أن:

- الطوائف في لبنان هي ليست مجرد تعدد المذاهب والأديان وتوزعها على الأعراق والمناطق وإنما هي تعدد سابق لقيام الدولة في حد ذاتها.
- تتميز الطوائف في لبنان عن غيرها من الدول بمأسسة نشاطاتها من خلال بنية متماسكة ومغلقة من الأطر التنظيمية التي تمتد في مختلف جوانب الحياة والتي تقدم خدمات كثيرة مما يجعلها عوامل جذب للولاء، وبالتالي تجعل منها–الطائفة– سيدة في حدود تأثيرها، بالإضافة إلى تقسيمات فرعية تشغل حيزا مهما وهي العائلات السياسية مع مصادر دعمها الداخلية والخارجية[1].
- الاختلاف في الولاء الديني بين الطوائف قد تعمق كثيرا وأصبح الانتقال من دين إلى دين أمر شبه مستحيل بينما كان يجري في عصور سابقة بشكل دائم ومستمر تحت تأثير الاحتكاك الأديان أو في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسة معينة تجبر بعض الفئات على تغيير دينها، فهذا التحجر الديني حاليا هو نتيجة مباشرة لتفكك الاجتماعي إذ حُصنت الأديان بأسوار منيعة يصعب خرقها، بالإضافة إلى الخلاف الثقافي الذي أخذ شكل بنيات قائمة فأصبحت حرية التعليم عند الطوائف مجالا لتعميق الاختلاف الثقافي بين الطوائف[2] .

المطلب الثاني: الميثاق الوطني وجذور التوافق في لبنان

يختلف النظام اللبناني المبني على الخصوصية الطائفية في طبيعته عن باقي الأنظمة لانه متضمن عناصر من التعايش الداخلي بين مختلف الطوائف، وقد شكل الميثاق الوطني صيغة هذا التعايش والقاعدة الأساسية لبناء الديمقراطية التوافقية اللبنانية، ولكن بالرجوع إلى التاريخ اللبناني نجد أن الميثاق لم يكن الصيغة التوافقية الأولى في البناء السياسي اللبناني فقد سبقه في العهد العثماني وفي عهد الانتداب مجموعة من السياسات لتحقيق التعايش بين الطوائف اللبنانية سسناقشها في هذا المطلب.

إن دخول العثمانيين لبلاد الشام رافقه طرح لنظام الملل والذي اعتبر أول الصيغ التوافقية في لبنان لكي يتماشى والتنوع الطائفي الذي تتميز به، حيث وضع في عهد السلطان "**محمد الثاني**" كإطار توازن سياسي تمارس من خلاله الطائفة الدينية التي اعتبرت **ملة** حريتها، وتبعا لهذا النظام كان جميع رعايا العثمانيين من غير المسلمين ينتظمون في طوائف حسب مذاهبهم الدينية وليس حسب المكان الذي

---

[1]–يوسف بن يزة، **مرجع سابق** ص 168.

[2]– فؤاد شاهين، **جذور الطائفية في لبنان حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية**، ط1 بيروت: دار الحداثة، 1980، ص 142.

ينتمون إليه ويرأس كل ملة رؤساء روحانيون(البطرياك للمسيحيين والحاخام لليهود) يفصلون في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية لكل طائفة الزواج والإرث أما الدور العسكري فهو من مسؤولية القيادة السياسية العثمانية[1]

ولكن نظام الملل حتى وإن كان باب من أبواب التوافق في لبنان فانه من جهة ساعد على إبراز التمايز الطائفي لا بين المسلمين وأهل الكتاب فقط بل بين الطوائف الإسلامية نفسها حيث اعتبر العثمانيون ممثلين لطائفة السنية، والطوائف غير السنية من الدروز والشيعة تمت معاملتهم معاملة قاسية، فكثرت حركات العصيان والتمرد من جهتها[2]، كما كان نظام الملل من جهة أخرى منفذا لدول الأوروبية وتدخلاتها عبر التغلغل في إطار العلاقة مع الطوائف اللبنانية وكطرف في النزاع الداخلي الذي بدأت تعيش فيه المنطقة[3] ،والذي كانت شرارته الأولى الحرب الأهلية في 1841 بين الموارنة والدروز، فجراء ما أعقب هذه الحرب من أحداث دامية سعت فرنسا من خلال دعمها للموارنة والتي اعتبرتهم الامتداد الأوروبي المسيحي إلى توطيد قدم لها في المنطقة، كما سعت بريطانيا من خلال الوقوف وراء الدروز إلى أن يكون لبنان بوابة العبور إلى فلسطين، وهكذا وجدت الدولة العثمانية نفسها أمام تحالف أوروبي يعمل على فرض حل عليها،فاختلفت الدول الأوروبية في كيفية هذا الحل مما أدى إلى ظهور العديد من المشروعات، وبهذا تكون القضية اللبنانية قد أخذت من هنا بعدا دوليا.[4]

فجاء مشروع "**القائممقامتين**" كحل وسط بين وجهات النظر اقترحه الأمير "**كليمنس مترنيخ***" مشروع انطلق من واقعية لبنان ومن حقيقته الطائفية يقضي بتقسيم لبنان إلى منطقتين إداريتين الأولى شمالية عاصمتها "بكيفيا" يتولى إدارتها قائممقام ماروني، وجنوبية عاصمتها "بيت الدين" يتولى إدارتها قائممقام درزي على أن تكون الكلمة الأخيرة في القضايا المهمة هي لوالي "صيدا" تابع لسلطة العثمانية ، وقد لقي هذا الاقتراح تأيد وقبول من قبل فرنسا وبريطانيا ولم تجد السلطة العثمانية حلا سوى القبول بالتنفيذ وفي 1جانفي 1843، و على الرغم من ذلك فان تطبيق نظام القائممقامتين انطوى على العديد

---

[1]- يوسف بن يزة، **مرجع سابق**.ص 156.

[2]- علي عبد فتوني، **تاريخ لبنان الطائفي** ،ط1، بيروت: دار الفارابي ، 2013،ص 27.

[3]- رعد قاسم الصالح، « تداعيات الطائفة السياسية على العصبية القانونية لدولة لبنان الحديثة»، **مجلة مركز المستنصرية لدراسات العربية والدولية**، عدد 34 ، 2011،ص 07.

[4]-منير إسماعيل، **لبنان في السياسات الأوروبية 1840-1861**، بيروت: دار النشر لسياسة و التاريخ ، 2005،ص 35-42.

*رئيس وزراء نمسا آنذاك سيطر على سياسية بلاده الداخلية و الخارجية لمدة قارية 50 سنة لعب الأدوار الأولى في بلاده و في أوروبا رجل التحالفات و التحالفات المضادة ، عارض نابليون ووقف ضده إلى أن نهزم عام 1815.

من المشكلات فهذا النظام عوض أن يقضي على التناقضات الاجتماعية الداخلية بين الدروز والموارنة، زادها بجعله الدين أساسا للحكم مما ولد مشاعر الضغينة والحقد وواقع مشحون بالتناقضات[1]، وبالتالي أجواء من الحساسية بين الطوائف،والتي ستؤدي إلى مذابح الستين – 1860– بين سكان جبل لبنان ستؤدي إلى إرساء نظام جديد هو نظام عهد **المتصرفة.**

أسس هذا النظام بعد اتفاق بضواحي مدينة إسطنبول في سنة 1861م من قبل وزير الخارجية الدولة العثمانية "**فؤاد باشا**" وعضوية ممثلين خمس دول غربية هي بريطانيا وفرنسا والنمسا وبروسيا وروسيا[2] اعترف بموجبه لجبل لبنان بالاستقلال الذاتي وبنظام إداري خاص وإلغاء نظام القائممقاتيين، ويحكم جبل لبنان متصرف يعينه الباب العالي أقر أن يكون مسيحيا من خارج جبل لبنان له مطلق الصلاحيات، وتأسيس مجلس عدد أعضائه 12 عضو يمثلون مختلف الطوائف ويتوزعون حسب الطوائف إلى :اثنان مارونيان، اثنان درزيان، اثنان من الروم الأرثوذكس، اثنان من السنة واثنان من الشيعة، واثنان من الروم الكاثوليك، وقد وضع هذا بالتوافق بين مختلف الطوائف [3].

واعترض الموارنة على نظام المتصرفة وطالبت باعتماد الأكثرية العددية باعتبار أنهم يمثلون ثلثي سكان جبل لبنان وحصلت على ذلك غير أن تنامي ديموغرافية المسلمين جعل الموارنة تتنازلون على قاعدة الأكثرية العددية وراحوا يصرون على التعددية الحضارية في إطار نوع من الديمقراطية التعددية[4]،ومن هنا شكل نظام المتصرفة الذي عاش في ظله لبنان أكثر من خمسين سنة 1861–1918 نوعا من التوافق حين لم يكرس انتصارا لطائفة على حساب طائفة أخرى بل أصبحت الطوائف والمذاهب الممثلة لها هي القوى أو المجموعات التي يركب على أساسها توازن النظام في جبل لبنان لذلك اعتبره الكثيرون من التوافقيون أنه الإرهاص الأول لبناء التوافقية في لبنان وسبب ذلك راجع إلى أمرين:

1. هو قيام مجالس تمثيلية كانت مهمتها مساعدة الحكام العثمانيين في إدارة البلاد خاصة في مجال المال والقضاء .

---

[1]– علي عبد فتوني ، **مرجع سابق** ،ص 39.

[2]–رعد قاسم صالح ، **مرجع سابق**، ص 07.

[3]– لبيب عبد الستار، **التاريخ المعاصر للبنان** ، بيروت: دار المشرق،1986، ص 174.

[4]– عبد الرؤوف سنو، «لبنان حتى مطلع القرن الحادي و العشرين قراءة في تطور مقومات التعايش الطائفي و ممارسته»، **حوليات جامعة القديس يوسف** ،بيروت: العدد09 ،2007،ص03.

2. تشكيل هذه المجالس من ممثلي الطوائف الرئيسية في لبنان فأرسى نظام المتصرفة أسس التمثيل الطائفي والمذهبي في النظام اللبناني من لحظة إقراره وتمثل هذا التوازن في أعضاء الإدارة وحكام النواحي وتمثيل التركيبة في القوى العسكرية التي عكست نسب التوزيع القوى طائفيا.

وهكذا شكل نظام المتصرفة الصيغة التوافقية الأولى في جبل لبنان إلى غاية انهيار الإمبراطورية العثمانية وبداية الانتداب الفرنسي على لبنان الذي كان من المفروض أن يساعد في التقريب بين الطوائف بحكم الإدارة العصرية على أسس الثورة الفرنسية إلا أن العكس حدث، فمع تأسيس دولة لبنان الكبير عام 1921 أدى ذلك إلى خلق معضلات سياسية مع تغير البنية الطائفية للبنان وتحول في مواقف السياسية والوطنية للطوائف[1]، فمع إحصاء 1932حقق المسيحيون تفوقا عدديا طفيفا على المسلمين (51.7% مقابل 48.3% مسلمين) ومع زيادة المسلمين ظهر توتر بين الطائفتين بزيادة مخاوف المسيحيين بان يتحولوا إلى قلة وبالتالي بان يذوبوا في الثقافة الإسلامية باعتبار نصيب كل طائفة في النظام متعلق بالحجم الديموغرافي.

و في ظل هذا طالب "**إميل إده**"(**رئيس لبنان**) الانتداب الفرنسي بلبنان ضمن حدود جغرافية تضمن للمسيحيين وفي ظل التفوق العددي أن يكونوا هم المتحكمين في كل النظام السياسي، ولتحقيق هذا سار الموارنة في ظل خطة رباعية لتحقيق أهدافهم وحصلت على تأيد سلطات الانتداب الفرنسي (فقيام الانتداب الفرنسي كان دائما قائما على تقاليد حماية مسيحي لبنان)ودعمها وهي:

- الإبقاء على النظام الطائفي السياسي اللبناني والدفاع عنه.
- الاستحواذ على الامتيازات تضمن تحقيق مصالحهم السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية.
- محاولة زيادة عددهم عن طريق تجنيس المسيحيين المغتربين والعرب والأرمن.
- إيجاد هوية لبنانية تقوم على أساس ميراث ثقافي وتعدد حضاري.[2]

وبالتالي فان التهيئة الظروف لترسيخ الطائفية في لبنان الحديث كان من وراءه الانتداب الفرنسي من جهة والذي كان يحاول الإبقاء لبنان قاعدة أساسية لتوسعهم الاقتصادي والسياسي والثقافي نحو الداخل العربي، ورجال الدين المارونيين من جهة أخرى، فسياستهم عبر عنها البطرياك "**حويك**" بقوله

[1]–علي عبد فتوني، **مرجع سابق**، ص ص(68–69).
[2]– عبد الرؤوف سنو ، **مرجع سابق**، ص ص(03– 04).

"لبنان كان وسيبقى وطنا مسيحيا فليس لهم إلا هو وطن في جميع الدول الشرقية"[1] ،وهو ما كان يثير المخاوف في نفوس الطوائف المسلمة التي كانت دائما تتطلع إلى الوحدة مع سوريا وإلى المحيط العربي الإسلامي الذي كانت ترى فيه امتدادا لها، كما أن المجلس التمثيلي الذي كون في عهد الانتداب والذي كان يضم 15 عضو اعتبرته الطوائف المسلمة تكريسا للهيمنة المارونية وبشكل صريح على حساب الطوائف الأخرى حيث وزع الأعضاء على النحو التالي:

-مدينة بيروت:01أرثوذكسي،01ماروني،01سني، و01ممثل للأقليات المسيحية الأخرى.

-مدينة طرابلس ممثل سني واحد.

-متصرفة لبنان الشمالي:ممثلين أرثوذكسيين و ماروني واحد.

-متصرفة لبنان الجنوبي: 01 شيعي و 01 ماروني و 01درزي.

-متصرفة جبل لبنان: 02مارونيان و 01 شيعي و 01 كاثوليكي[2]

ومن هنا وفي ظل هذه الظروف وإلى جانب هذين الاتجاهين المتصارعين المسيحي المتمسك بضرورة التفوق في ظل الحماية الفرنسية والمسلمين الذي كانوا يطمحون إلى الوحدة مع سوريا تكون اتجاه ثالث توفيقي بين زعماء البلاد، بدأ بين المسيحيين ومن بين جماعة من المثقفين الذين تشبعوا من الفكر الغربي وأدركوا ما ألت إليه الديمقراطية الغربية من تطور وتحديث وعمران وقد تزعم هذا الاتجاه "**بشارة الخوري**" ،وما لبث أن انظم إليه "**رياض صلح**" متزعما المسلمين ويقول المؤرخ اللبناني كمال الصليبي في كتابه "تاريخ لبنان الحديث" أن بشارة الخوري وعى أهمية الوجود الإسلامي في لبنان وما يفرضه الوجود من تسوية[3]،و بدأ هذا الاتجاه في التطور في ظل الأوضاع والتطورات السياسية نذكر منها:

- دستور 1926 وما نتج عنه من مؤسسات دستورية وحياة سياسية وهو المستوحى من دستور الجمهورية الفرنسية، اعترف بشرعية وجود الطوائف اللبنانية ومنحها صلاحيات إدارية وتشريعية وقضائية[4] ولكن من جهة أخرى فان الانتداب الفرنسي وضع مجموعة من القيود على الدستور كانت تحول دون ممارسة السيادة الكاملة للبنان مما أدى إلى نشوء تيار استقلالي طالب بضرورة العمل على التخلص من الانتداب الفرنسي[5].

[1]- مسعود ظاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي1914-1926**، ط1، بيروت:دار الفارابي، 1974، ص 265.

[2]- علي عبد فتوني، **مرجع سابق**،ص 71.

[3]-فؤاد شاهين،**مرجع سابق**، ص 100.

[4]- علي عبد فتوني، **مرجع سابق** ، ص 72.

[5]-عارف العبد، **مرجع سابق** ،ص ص(83-84).

- التطورات الخارجية والإقليمية منها تطور الحركة السورية باتجاه التكيف مع الوضع الإقليمي في المنطقة والمطالبة بجمهورية سورية توحدت فيها الطوائف التي ابتدعتها إستراتجية الجنرال"**غورو**" عند إنشائه دولة لبنان الكبير ومعناه بالمقابل هو القبول بجمهورية لبنان المستقلة[1] ، الأمر الذي كان له الأثر في دفع الأطراف المسيحية وخاصة البطرياكية إلى تبني فكرة الاستقلال التام في ظل اقتناع الأوساط الإسلامية بضرورة تحقيق ذلك.

وسمحت من هنا هذه المعطيات الداخلية والخارجية بتشكيل نظام مصالح إلى حد ما يجمع بين البرجوازية المسيحية والطائفة المسلمة–السنية– ويوجه تطلعات والديناميات السياسية إلى نوع من المشاركة والتراتبية والتوافقية في إدارة الدولة ومراتبها السلطوية وهو ما عبر عنه الميثاق الوطني على يد هذه النخبة السياسية[2] التي عقدت مجموعة من الاجتماعات من اجل صياغة خطاب سياسي يرضي جميع الأطراف، ويتفق الكثير على أن البيان الوزاري الذي ألقاه "**رياض صلح**" كان بمثابة الإعلان على الميثاق ويذكر أن الميثاق قد حظي بموافقة مجلس الوزراء الذي ضم ممثلين عن مختلف الطوائف الستة الكبرى وقد شكل برنامجا سياسيا لبناء دولة الاستقلال وتضمن مجموعة من المبادئ التالية:

–الاستقلال التام والسيادة الكاملة للبنان وعدم ارتباطه بأي معاهدة تقدم أو تمنح بها دولة ما أحقية أو مركزا مميزا فيه[3] وقال **بشارة الخوري** في خطابه أمام المجلس " ...لن يكون لبنان مقرا أو ممرا، لبنان وطن عربي الوجه تتبع الخير النافع من حضارة الغرب..."[4]، ومن هنا تم التأكيد على الوجه العربي للبنان.

– تأسيسا على هذا الوفاق أنتجت الممارسة السياسية الداخلية وعلى امتداد أجيال نوعا من الديمقراطية التوافقية العرفية التي جمعت بين الضوابط الدستورية العامة المنصوص عليها بالنسبة إلى المساواة وحقوق المواطن، وبين أعراف قبلت نسبيا بمشاركة الطوائف في السلطات ومراكز اتخاذ القرار وفقا لمعطيات

---

[1]–وجيه كوثراني و أ–فاضل الربيعي، **الطائفية و الحرب**،ط1، دمشق:دار الفكر ، 2011،ص 109.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 109.

[3]–انطوان أسعد، **موقع رئيس الجمهورية ودوره في النظام السياسي اللبناني قبل وبعد اتفاق الطائف**، دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية (بدون تاريخ نشر) ص 90.

[4]–منح صلح، « **الميثاق الوطني اللبناني**» ، **جريدة الرياض**، 03ديسمبر2007.

ديموغرافية (اعتمادا على إحصاء 1932) بوصفها –الطوائف– قوة اقتصادية واجتماعية محورية في الداخل، وقوة استقطاب للقوى الإقليمية والدولية الفاعلة والمؤثرة[1].

وعلى أساس هذين المبدأين تم توزيع المناصب الرئاسية الثلاث فكان رئيس الجمهورية مارونيا ورئيس الحكومة سنيا ورئيس مجلس النواب شيعيا ونائب رئيس الحكومة ونائب رئاسة مجلس النواب أرثوذكسيا[2]،أما على مستوى مجلس النواب فقد تم توزيع وفقا لقاعدة تقتضي 6 مقاعد للمسيحيين مقابل5 للمسلمين وبالنسبة للوظائف العامة فهي توزع بصورة عادلة بين الطوائف باستثناء الوظائف التقنية التي توزع وفق لمعايير الكفاءة دون اعتبارات طائفية.

وقد طرح موضوع تخصيص رئاسة الجمهورية لطائفة المارونية جدلا واسعا فجاء رد "**رياض صلح**" في هذا المجال بقوله "مهما كان الثمن الذي نعطيه للمسيحيين حتى يطمئنوا ويوافقوا على التخلي عن الحماية الفرنسية فهذا الثمن لن يكون غاليا،[3] وما لبث المنظرون لصيغة التوافقية اللبنانية أن قدموا مسوغا يتجاوز الكثرة العددية حول أن موقع رئيس الجمهورية وتخصيصه للموارنة ليشددوا على ضرورة التوازن الإسلامي–المسيحي على مستوى المنطقة العربية عبر لبنان الذي يشكل ملتقى الحضارتين الإسلامية والمسيحية وفي هذا الصدد يقول المفكر اللبناني **انطوان نصري مسرة** "لبنان هو البلد الوحيد بين 22 دولة عربية هو رئيس الجمهورية من دين غير الإسلام وبالتالي فإن لهذا مدلوله الرمزي إلى صورة العروبة الحضارية وصورة الإسلام المعاصر ...."[4] .

وهكذا تحول الميثاق الوطني الصيغة الغير مكتوبة عند معظم اللبنانيين إلى دستور حقيقي لهم فجاء هذا الدستور ليكمل ما أراده دستور 1926 لاسيما في ما تعلق بتعزيز الطائفية لذلك اعتبر من قبل الكثير بأنه أضر بالتوافق اللبناني ولم يبنيه حيث رسخ الطائفية وهو ما كانت تهدف إليه الأطراف الاستعمارية ،فبدلا من أن يرسخ المؤسسات السياسية كأداة لتغير الوضع الطائفي، أسس قوة لتدعيمه وتكريسه مما أصاب النموذج التوافقي اللبناني بالجمود وبسببه انبثقت مصطلحات "المسيحية السياسية"و"الإسلام السياسي" بمعنى وجود نخبة من السياسيين العشائريين ترتبط مصالحهم بانقسام

---

[1]–وجيه كوثراني و أ–فاضل الربيعي، **مرجع سابق**، ص ص(110–111).

[2]–Samir Makdisi and Marcus Marktanner،**Trapped by Consociationalism:The of Lebanon** ،American University of Beirut Department of Economics and Institute of Financial Economics .Beirut, Lebanon.2009.p02.

[3] – أنطوان أسعد،**موقع رئيس الجمهورية و دوره في النظام السياسي اللبناني قبل وبعد اتفاق الطائف، مرجع سابق**، ص 98.

[4] –وجيه كوثراني و أ–فاضل الربيعي، **مرجع سابق**، ص ص(111–112).

المجتمع إلى طوائف متميزة من خلال مؤسسات سياسية قائمة.[1] حيث يقول **كريم البقدوني** القيادي السابق في حزب الكتائب توصيفا لهذا "تحول الميثاق الوطني من مشروع وطني إلى صيغة طائفية وتغلبت روح الصيغة على روح التوافق وبدلا من أن يكبر الميثاق فيصير مشروعا وطنيا ودولة، صغر فصار صبغة طائفية ونظام حكم...."

فجاءت مرحلة الاستقلال لتؤكد هذه الحقائق حيث لم تكن بتلك المرحلة والوضعية التي أرادها صناع الميثاق تتماشى وأسس التوافقية التي وضعت وبنيت عليها الثوابت في لبنان والتي استندت إلى مرتكزات تاريخية وتجلت في نصوص قانونية ودستورية، كانت تهدف إلى تحقيق الاستقرار وضمان استمرارية التوافق فيه بأسسه الديمقراطية فصناع الميثاق اعتقدوا بان توازنهم وتوافقهم صالح لكل زمان، لكن الوقائع بدأت تفرز تحولات جديدة عجز الميثاق عن حلها هددت ليس فقط التوافق اللبناني بل حتى الوجود اللبناني كوحدة وطنية ،وهذا ما سنحاول البحث فيه في المبحث الثاني .

المبحث الثاني : الحرب الأهلية وإعادة بناء التوافق في لبنان

لم يعد الميثاق الوطني اللبناني الذي أنتج توازنا داخليا قائم على تقاطع مسارات تاريخية داخلية وخارجية ودرجة معينة من التحولات الداخلية الديموغرافية والاقتصادية، يواكب التحولات والمستجدات الداخلية والخارجية في ظل سياقات جديدة حتى يستمر توازنا قائما على لعبة الديمقراطية التوافقية ليشكل سلما أهليا، بل انقلبت عناصر التوازن الداخلي إلى عناصر للصراع والصدام، ولكن هذا لم يمنع وحتى في ظل الصدام الأهلي من البحث عن صيغة جديدة لتوافق في ظل توازن جديد.ومن هنا ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين الأول يبحث في الحرب وأسباب انهيار التوافق والثاني يبحث في الصيغة الجديدة للديمقراطية التوافقية اللبنانية وتأثيرها عليها.

المطلب الأول: الحرب الأهلية وانهيار التوافق

لم يلبث الائتلاف الكبير الذي قاد معركة الاستقلال أن بدأ يتفكك تحت وطأة الكثير من الأزمات التي أدت في مجموعها إلى اندلاع الحرب الأهلية وقد ارتبطت مجموع هذه الأحداث بعوامل شكلت في مجملها الدافع الكامن وراء اندلاع الصدام الأهلي.

[1]–محمد زين العابدين محمد، **مرجع سابق**، ص 72.

ولكن قبل المضي في تحليل الحرب الأهلية اللبنانية وظروفها يجب الوقوف على ظاهرتين الأولى محلية ترتبط بتطور النخبة اللبنانية كنتيجة لتغيرات التي تتعرض لها الجماعات الأكبر في المجتمع، والثانية خارجية ترتبط بالتطورات الإقليمية والدولية والتي كانت سببا في إضطراب النموذج التوافقي بأزمة 1958.

فأولا فشل النخب في تقديم بديل يكون بقوة صناع الميثاق، فالنخبة التي هيمنة على الحياة السياسية اللبنانية حتى عام 1969 على نحو ما نخبة تقليدية تقتصر أساسا على مناطق محدودة داخل لبنان وتتوصل إلى تسويات وفاقية لنزعاتهم عبر ثقافتهم التي تعتمد على المصالح الذاتية والمقايضات مع مؤسسات الدولة[1]، نتيجة استغلال كافة المزايا التي كانت تقدمها الديمقراطية التوافقية نظرا لموقعهم المتميز، ولكن صانعي الميثاق الذين تمتعوا بمكانة مرموقة لم يكونوا يقودوا أحزابا منظمة وذات فعالية تستطيع أن تضمن الولاء المواطنين لائتلاف وسياسة حكمه، وهكذا أصيب الائتلاف بتغير كبير بعد أن غاب أركانه الأساسين إما عن الحياة أو عن الحكم.

ثانيا:هو واقع المتغيرات الإقليمية والدولية التي كان لها التأثير الأكبر على الأوضاع السياسية الداخلية في لبنان، فلطالما مناخ اللإستقرار كان ذو نفوذ خارجي مما هيئ لاضطراب النموذج التوافقي في ظل محاولة مواجهة داخلية لحماية مقومات تعايشه، واكبر دليل على ذلك هي أزمة 1958 (وإن كان الكثير يعتبرها أول حرب أهلية في لبنان لكنها لم ترقى إلى مستوى الصدام الأهلي) نتيجة ارتباطها بالأوضاع الخارجية حين تعرضت الديمقراطية التوافقية وبعد 15 سنة من الاستقلال إلى أول مشكلة والتي مهد المناخ السياسي في الخمسينات لها، خصوصا سنة 1956 وعلى اثر العدوان الثلاثي على مصر، والصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث في ظل هذه الظروف فشلت النخبة في اختيار رئيس توافقيا يكون رئيسا للجمهورية بعد نهاية ولاية الرئيس **شمعون**.

فاضطرت النخبة السياسية اللبنانية بعد أزمة 1958 وبدلا من المواجهة مواقفهم والتوصل إلى حل سلمي شامل نابع من الواقع اللبناني وبين أطراف نزاعه، التوصل إلى حل قصير المدى في إطار تفاهم أمريكي ومصري يشمل على انتخاب قائد الجيش "**فؤاد شهاب**" كرئيس لدولة اللبنانية[2]فخرجا طرفا لبنان من الصراع الذي شهدته أحداث 1958 بشعار لا غالب ولا مغلوب مع الاقتناع بضرورة العودة إلى

[1]–زياد ماجد، «لبنان نظام جامد لمجتمع متغير ...نهاية الديمقراطية» ، **مجلة الكلمة** ، لندن: الشركة السعودية للأبحاث، يوليو 2011، ص 12.
[2] – **المرجع نفسه**، ص 12.

ميثاق العيش المشترك، رغم أن القوى المسلمة تحفظت على اختيار قائد الجيش لمنصب رئاسة الجمهورية ومن خارج القوى السياسية في لبنان.

ومن هنا قامت تسوية 1958 على ركيزتين أساسيتين **الأولى** هي السعي إلى مجارة السياسة الخارجية لجمال عبد الناصر و تأثيرها الداخلي، و**الثانية** القيام بمجموعة من الخطوات الإصلاحية هدفت إلى دمج المسلمين عضويا أكثر في الكيان اللبناني بتعزيز ولاءهم للبنان بردم التفاوت الاجتماعي وتعزيز مشاركتهم في السلطة وهذا كله إحتواءا للمد الناصري حيث يقول الرئيس "**شهاب**" في حديثه مع موريس دوفرجيه في جريدة النهار 1973/04/24 "...لأنها –السياسة الناصرية– قدمت المخرج للجماهير الإسلامية التي كانت تحتمل الثقل الأساسي لتفاوت الاجتماعي..." لذلك عملت السياسة الشهابية على توسيع التمثيل السياسي بزيادة عدد مقاعد البرلمان إلى 99نائبا ووضعت قانون الانتخابات لسنة1960 ووزعت الدوائر الانتخابية بما يؤمن التوازن بين القيادات السياسية والطائفية واشتراك الطبقات الوسطى[1] حيث أصبح عدد النواب موزع على 54 مسيحيا و45مسلما موزعا على الشكل التالي:

الطائفة	عدد النواب
الموارنة	30
السنة	20
الشيعة	19
الأرثوذكس	11
الدروز	06
الروم الكاثوليك	06
الأرمن الأرثوذكس	04
الأرمن الكاثوليك	01
الأقليات	01
الأنجليين	01

مع التأكيد على بقاء قاعدة 6مقابل5في التمثيل بين المسلمين والمسيحيين[2]، وأقرت المناصفة في الإدارة بين المسيحيين والمسلمين وفتحت الكفاءة ووضعت خارج منطق الاقتسام السياسي.

[1]–سليمان تقي الدين، **اليسار اللبناني وتجربة الحرب "منظمة العمل الشيوعي اللحمة والتفكك"**، ط1، بيروت: دار الفارابي، 2013، ص 13.

[2]–عصام سليمان، **وضع البرلمان في الجمهورية اللبنانية**، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة مشروع" تعزيز حكم القانون والنزاهة في الدول العربية"، (بدون تاريخ نشر) ، ص 11.

ويمكن على هذا الأساس اعتبار أن نقطة تحول في تاريخ لبنان ما بعد الميثاق والتي أحدثت أثارا عميقة على استقرار البلاد تمثلت في أزمة 1958 وما أعقبته السياسة الشهابية من ردود عبر الاستياء الشعبي الذي بدأ بالظهور عبر المظاهرات والاضطرابات في عهد الرئيس "**شارل الحلو**" ، فا في ظل هذه الأزمة السياسية والاجتماعية وبالإضافة إلى التحولات في المنطقة العربية بنشوء المقاومة الفلسطينية وصراعها مع إسرائيل والتي بدأت تفرض نفسها على الملف اللبناني، كلها شكلت الأجواء لاندلاع الحرب الأهلية في لبنان سنة 1975 والتي شكلت نقطة اللاعودة بالنسبة للبنانين في ظل عجز الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أثر تأثيرا كبيرا على الديمقراطية في لبنان بانهيار ركائز مفاهيم التوافق.

الحرب الأهلية اللبنانية 1975 "العوامل والحلول"

شكل وجود مجموعة من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الداخلية في ظل وجود ظروف خارجية عوامل مساعدة في اندلاع الحرب التي دامت من سنة 1975 إلى 1989 إلى جانب أزمة 1958 وتهيئتها الظروف لاضطراب النموذج التوافقي في لبنان، من أهم هذه العوامل:

- عدم إنماء المناطق الداخلية الذي دفع المواطنين إلى النزوح إلى العاصمة بيروت، مما ولد أثرا وطنيا في وعي الريفيين الذين أصبحوا يقارنونا بين الوضع الذين يعيشون فيه والرخاء المبالغ فيه في بيروت العاصمة والجبل،كما أدى هذا النزوح إلى تضخم المدينة وإلى تحولات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية ضخمة وأصبح هنالك طبقة عمالية ضخمة تقارب 135.000 عامل ولم يرافق هذا الوضع أي تغير من تدابير أو قانونين تنظم وضعهم سواءا على المستوى الصحي والاجتماعي، مما دفعهم إلى التكتل في نحو 130نقابة ثم في 09 اتحادات منقسمة بين الإيديولوجيات سياسية مختلفة والتي أدت إلى العديد من المظاهرات التي وصلت إلى حد المواجهة مع رجال الأمن[1] .
- تمركز الثروة في يد شرائح معينة من المجتمع من جميع الطوائف وخصوصا المارونية، التي عملت على تركيز الثروة ورفضت إعادة التوزيع وقد أدى ذلك من منظور علم الاجتماع السياسي إلى العرقلة المستمرة لبناء دولة قوية ووصول طبقات جديدة ونخبة مثقفة إلى السلطة، بمواصلتها

[1]-أحلام بيضون، **إشكالية السيادة والدولة نموذج لبنان**، ط1، بيروت: مطابع يوسف بيضون، 2008، ص 145.

الممارسات الإقطاعية القديمة وهي من الأسباب التي حملها الكثير مسؤولية الوضع الاجتماعي وأنها سبب من عوامل عدم الاستقرار[1].

ولقيت هذه الظروف الداخلية ظروفا إقليمية ودولية في بداية السبعينيات مواتية لها ساهمت في تفجير الوضع اللبناني منها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فبعد هزيمة العرب في سنة1967 واكتمال الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ووجود الآلاف من الفلسطينيين النازحين في لبنان وظهور الحركة الفدائية الفلسطينية بين اللاجئين، انفجرت القضية الفلسطينية بعنف داخل لبنان فشكلت حادثة الرمانة حين انهال على الحافلة التي كانت تنقل فدائيين فلسطينيين برصاص مما أدى إلى قتل عدد كبير منهم، شرارة الحرب والتي حولت لبنان إلى مسرح الصراع العربي الإسرائيلي بكل تعقيداته، وتجدر الإشارة إلى أن الحرب الأهلية اللبنانية تزامنت أيضا مع المساعي الإيرانية لتصدير مفاهيم ثورة الخمينية بعد 1979 .

كل هذه الظروف الداخلية والخارجية خلقت انقسامات أعمق وسمحت بظهور النخب المتحاربة رفعت شعار توحيد طوائفهم، خاصة بين المسيحيين والشيعة لحماية ما وصفوه بأنه ضماناتهم، وقد كان الشيعة أكثر صراحة على نحو خاص بشأن حقوقهم و تحرير أراضيهم[2]، الأمر الذي أدى إلى وجود نظام حربي خاص بلبنان.[3] له مسبباته وأطرافه وأسسه ومصالحه وقياداته وامتيازاته وتحالفاته هو نظام الميليشيات، اخذ حيزا مهما في الحياة السياسية فمع انهيار مؤسسات الدولة وشلل مفاصلها وتقلص نفوذ الزعامات العائلية التقليدية إذ اعتزل بعضها واغتيل بعضها وتكيف البعض الآخر مع المنطق الميلشاوي أو تبناه، أصبح النظام الحربي للميليشيات هو سيد الحياة السياسية في لبنان[4]، وقد كان لهذا التحول ليس بالأثر القليل على نظام اللبناني وطبيعة الممارسة السياسية التي تعتمد على أسس التوافق الديمقراطي نتيجة انهيار النخبة التي بنت أسس الديمقراطية التوافقية في لبنان، ومن المظاهر الأخرى أيضا والتي كان لها تأثير هي تراجع الأحزاب الوطنية ودورها لحساب الأحزاب الطائفية وميليشياتها[5].

[1]–منير قرم، **من أجل الجمهورية الثالثة في لبنان**، ط1، بيروت: دار الفارابي، 2013.ص ص(21–22).

[2]– زياد ماجد، **مرجع سابق**، ص 12.

[3]–نوال بوضياف، **مرجع سابق**،ص 423.

[4] – Sally Nelson «Is Lebanon's confessional system sustainable? » ، **Journal of Politics & International Studies**, Vol. 9, Summer 2013، p354.

[5]– وجيه كوثراني و أ–فاضل الربيعي، **مرجع سابق**، ص 162.

وما يستخلص من الحرب الأهلية أيضا أنه كان هنالك تباعد كبير بين الفريقين الرئيسيين المسيحيين والمسلمين هذا التباعد النابع من مفاهيمهما المختلفة للوطن وعلاقته الخارجية، فإذا كانت القوى المسيحية بزعامة حزب الكتائب آنذاك تتجه إلى الانفتاح على العالم الغربي نتيجة الارتباطات التاريخية مع تحفظ على النزاع العربي_الإسرائيلي ،فان القوى الإسلامية بمختلف طوائفها أو ما كانت تسمى القوى التقدمية الوطنية بزعامة الحزب الاشتراكي تتجه بخلاف التوجه المسيحي كانت تراعي أولوية بناء لبنان مع محيطه الخارجي العربي[1]، ونظرا لتصلب الطرفين بسياستهما فانه وفي خضم التحولات السياسية سجل الاحتكام إلى العنف أقصى درجاته عندما صار القتل يتم على أساس الهوية[2]، فانهار التعايش الذي كان واستبدل بالتنافر الاجتماعي والانغلاق على الطوائف.

ولكن ورغم انهيار كل ملامح التوافق في ظل هذه الحرب، كانت هنالك مجموعة من التفاعلات والممارسات بين مجموعة من الفواعل اللبنانية لم تتوقف عن البحث عن التوافق يحقق نهاية لهذه الحرب وما خلفته من دمار على مختلف الأصعدة، فتكون اتجاهين اتفقا على تحميل المسؤولية فيما حصل على عاتق القائمين على النظام السياسي في ظل ضعف مؤسسات الدولة، واختلافا في قياس مدى الإصلاح وكيفيته على الصعيد الرسمي:

الاتجاه الأول: تزعمته الفئة التي طالبت بالتعديل في النصوص والقوانين وتشمل غالبية المسؤولين المسيحيين والتي كانت ترفض أي تنازل لصالح الطوائف الأخرى معتبرة أن كل تنازل من امتيازاتها سيعقبه مطالبات أكثر مما يفقدها وضعها المتميز، أما المسلمين فقد تمثلوا في الطبقة البرجوازية التي لم تستطع التحالف مع حليف الأمس لأنه في حرب ضد المسلمين ولم تستطع التحالف مع القوى اللبنانية الفلسطينية لأنها اعتبرتها تهديدا لمصالحها ويفقدها الكثير من نفوذها السياسي والاقتصادي، فناد هذا الاتجاه بتعديل بعض القوانين الخاصة كقانون الانتخاب وتوزيع أكثر عدالة للسلطات دون المساس بأي امتيازات لأي طرف.

الاتجاه الثاني: هم فئة المطالبين بالتغير وتتمثل في الحركة الوطنية والتقدميين (أحزاب اليسار) وحركة أمل أو أفواج المقاومة كما سماها "**موسى الصدر**" وقد طالب هؤلاء بإلغاء الطائفية السياسية تماما

---

[1]– حسين قادري، **لبنان الحرب الأهلية و التدخلات الخارجية، مرجع سابق**، ص 46.

[2]–معتصم أحمد، **أثر الصراعات المذهبية و السياسية على حاضر لبنان**، منبر الرأي 20ديسمبر 2012. www.Sudamile.com تاريخ التصفح 15جانفي 2014.

وإقامة نظام انتخابي نسبي، وتكريس مسؤولية السلطة التنفيذية أمام المجلس النيابي،وحياد الجيش والقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية وتحقيق اللامركزية الإدارية[1].

وفي سبيل تحقيق كل اتجاه لأهدافه تم عقد مجموعة من الحوارات والمؤتمرات كان الهدف من ورائهاهو محاولة إنهاء الحرب الأهلية، ومن بين مؤتمرات التسوية الوطنية التي تم عقدها نجد:

1-لجنة الحوار الوطني: التي تشكلت في 16 أيلول 1975 من عشرين شخصية تمثل مختلف الانتماءات الوطنية،زعماء تقليديون **بيار الجميل**،زعماء اليسار منهم **كمال جنبلاط** والدستوري المعروف **أدمون رباط**... وقد تناولت هذه اللجنة عدة قضايا منها الطائفية السياسة وقضية التمثيل السياسي والشعبي في السلطة الإجرائية ومراقبة الانتخابات... وغيرها من المواضيع، وتوصلت اللجنة إلى توصيات منها إلغاء المادة 95 من الدستور إلغاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلغاء الطائفية البرلمانية وتحديد سن الاقتراع ب18سنة، وقد رفضت الطائفة المارونية هذه المقترحات جملة وتفصيلا ووصفتها بأنها غير دستورية وأنها تشكل خللا في الديمقراطية القائمة.

2-**لجنة المبادرة السياسية:** تشكلت في نهاية 1975 بعد عدة محاولات ذهاب وإياب إلى دمشق تم اقتراح مشروع سوري يحتوى على خمس نقاط وهي: التمثيل العددي المساوي في المجلس النيابي بين المسلمين والمسيحيين، إلغاء الطائفية السياسية، إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي فيما يتعلق بالمناصب العليا، إنشاء محكمة عليا مختصة بمحاكمة أعضاء السلطة الإجرائية، تعيين رئيس مجلس الوزراء من قبل مجلس النواب، لكن هذه المبادرة لم يتفق عليها اللبنانيون نتيجة تدخل الرئيس "**فرنجية**" مما أدى إلى تصعد المعارك من جديد حتى أن الانقسام حول الوثيقة أحدث انقساما داخل صفوف الجيش أيضا.

3-**مؤتمر الحوار الوطني:** في جنيف 13أكتوبر1983 حضره رئيس الجمهورية "**أمين جميل**" ومن مجموعة الرجال المؤثرين في الساحة السياسية اللبنانية آنذاك "**رشيد كرامي**" "**كمال جنبلاط**" "**تبيه بري**" .... ومراقبان سوري وسعودي، وقد صدر عن هذا المؤتمر في 31 أكتوبر إعلان نهائي تضمن الاعتراف بهوية لبنان العربية والاتفاق على تكليف الرئيس "**جميل**" بالبحث عن وضع حل نهائي لاحتلال الإسرائيلي، وتقوية الجانب العسكري الرسمي لدولة، والعمل على مناقشة مختلف المشاريع الإصلاحية مع مختلف مكونات المجتمع اللبناني.

---

[1]-أحلام بيضون، **مرجع سابق**، ص ص(146-147).

4-**مؤتمر لوزان**:الذي عقد في 20أكتوبر 1984 في ظل خلاف لبناني كبير ،تم التوصل من خلاله إلى إنشاء لجنة تضع دستور جديد للبنان يتكون من 32 عضوا يتم اختيارهم من قبل رئيس الجمهورية بالتعاون مع لجنة الحوار الوطني التي تشكلت من قبل ومثلت مختلف الانتماءات في لبنان السياسية والفكرية، وهذه اللجنة التي أوصى المؤتمر بإنشائها لم ترى النور لأن الرئيس **جميل** كان مسيرا من طرف النخبة المسيحية التي لم ترغب في تعديل الدستور[1].

5-**الاتفاق الثلاثي في دمشق:** تم في 16أكتوبر 1985 بإشراف سوريا بين ممثلي ثلاث ميليشيات "**إلي حبيقة**" الجبهة اللبنانية و"**وليد جنبلاط**" الحزب التقدمي الاشتراكي و"**نبيه بري**" حركة أمل، وتضمن الاتفاق مطالب تحتويها مختلف الجهات اللبنانية ،كان يهدف إلى إنشاء توازن في التمثيل ومشاركة مختلف الطوائف في السلطة وإنشاء هيئة وطنية تعمل على إلغاء الطائفية وبشكل تدريجي وجذري من الحياة اللبنانية وتحقيق إصلاح اقتصادي واجتماعي ولكن اصطدم هذا الاتفاق الثلاثي بتحفظات كبيرة من قبل الرئيس "**أمين جميل**" ومن ورائه الكتل المسيحية خصوصا حول ما تعلق بقضية التمثيل المتوازن وقضية إلغاء الطائفية.

6-**هيئة الحوار الوطني:** حيث اجتمع الوزراء في 02 أفريل 1986 تحت اسم هيئة الحوار الوطني بعد 9 اشهر من الانقطاع واتفق الوزراء على إنشاء لجنة لكتابة ميثاق وطني جديد يأخذ بعين الاعتبار كامل اللقاءات والاتفاقات السابقة.

7-**اتفاق الطائف:** يعد اتفاق الطائف الذي انعقد بمدينة الطائف السعودية في سنة 1989وحمل اسمها حصيلة مجموع اللقاءات السابقة في إعادة إنضاج فكرة التوافق في لبنان[2] (و هذا ما سنبحث في من خلال المطلب الثاني).

وخلاصة القول حول الحرب الأهلية في لبنان بمختلف مسبباتها ومختلف أطرافها أنها كانت العامل الفاصل في تحطيم الشبكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضرب بنية المعادلة السياسية اللبنانية في تغيير الذهنيات والممارسات التي كانت سائدة في المجتمع لصالح نظام الحرب ومخلفاته الذي استبدل التعايش والتوافق بالصراع والصدام، ولكن ما يحسب على الأطراف اللبنانية أنها دائما عندما تصل إلى مرحلة من الصراع فإنها تسعى إلى تغليب الوفاق الوطني بدليل تلك المحاولات الكثيرة عبر الاجتماعات واللقاءات متعددة الأطراف والتي شكل "اتفاق الطائف" فيها ذروة الالتقاء فكان بمثابة صيغة

[1]-أحلام البيضون، **مرجع سابق**، ص ص(152-153).

[2] -عارف العبد، **مرجع سابق**، ص 163.

جديدة للبنان بعد الميثاق وهو ما سنناقشه في المطلب الثاني والوقوف على تأثيراته على بنية النظام السياسي اللبناني وأسسه التوافقية.

المطلب الثاني: اتفاق الطائف وتأثيره على النموذج الديمقراطية التوافقية في لبنان

لم يكن من السهل على لبنانيين المتصارعين بكل الأشكال وبأكثرها عنفا التوصل إلى اتفاق سياسي حول مستقبل لبنان بعد15سنة من الحرب تداخلت فيها الظروف والعوامل الداخلية والخارجية، لهذا شكلت وثيقة الوفاق الوطني التي انبثقت عن اتفاق الطائف صيغة التلاقي التي تمخضت في لحظتها نتيجة مجموعة من الأسباب منها:

- تفاقم أزمة النظام الإقليمي العربي الذي مهدت لحرب الخليج الثانية، فانهارت الحروب العربية – العربية واستنزفت قدراتها وتراجعت مقولة الصراع العربي الإسرائيلي.
- استنزاف القوى المحلية اللبنانية لقوتها في الحروب أهلية طويلة طالت كل الطوائف في لبنان، ولم يبقى من ديناميه الحرب الأهلية إلا بعض مطالب تعبير عن أزمة العلاقة التاريخية بالفريقين اللبنانيين هذه المطالب كانت ولا تزال تشكل شرطا لإعادة الحياة السياسية اللبنانية والسلم الأهلي"ضمانات بالنسبة للمسيحيين وتعزيز المشاركة السياسية بالنسبة إلى المسلمين" ،إنها مطالب التي حملها النواب إلى الطائف إلى جانب مطالب إصلاحية اجتماعية واقتصادية للواقع اللبناني.[1]

وتجدر الإشارة حول نقطة مهمة هي أن اتفاق الطائف اعتبر وفاقا وطنيا لأنه أشرك كل النواب الممثلين عن كل الطوائف اللبنانية فإذا كانت النظرة إلى الميثاق الوطني في سنة 1943 على أنه اتفاق بين السنة والموارنة فان اتفاق الطائف شاركت فيه كل الطوائف السياسية منها الشيعة والدروز والكاثوليك بالرغم من عدم حصولهم على امتيازات وحصولهم على زيادة في إدارة المؤسسات السياسية[2]لكن اعتبرت نفسها أن المشاركة في وضع الإصلاحات التي انبثق منها اتفاق الطائف تعتبر مشاركة نوعية وإقرار بدورها ومكانتها في اللعبة السياسية اللبنانية.

---

[1]– وجيه كوثراني و أ–فاضل الربيعي، **مرجع سابق**، ص ص(129–130).

[2]– جورج قرم، **نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية و الاقتصادية**،ط1،بيروت: دار الفارابي ، 2013.ص 47.

وشكل الاتفاق من هنا قاعدة جديدة للوحدة الوطنية اللبنانية وأسسها التوافقية بعد ميثاق سنة 1943 فحظيت وثيقة اتفاق الطائف بقيمة في وجهها القانوني والسياسي بدعم إقليمي ودولي استطاعت بفضلها أن تكفل إستمراريتها فهي لم تعكس إجماعا لبنانيا برلمانيا فحسب، فعلى الصعيد العالمي لقيت الوثيقة تزكية من مجلس الأمن الدولي ومن المجلس الأوروبي في دعم الشرعية اللبنانية[1].

أما على الصعيد الداخلي للبنان فقد حظي الاتفاق بموافقة مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ 5 نوفمبر 1989 وأصبح للوثيقة قيمة دستورية لا جدل فيها ومن ثم فان ما تضمنته الوثيقة من قواعد وأحكام يكون لها قيمة القواعد والأحكام التي تضمنها الدستور اللبناني، واعتبرت قواعد دستورية لأنها تعتبر من الناحية الموضوعية قواعد تمس الاتجاه الإيديولوجي والفلسفي لدولة ومن ناحية أخرى قواعد تمس نظام الحكم ومؤسسات الدولة، وكرس الدستور اللبناني هذه القوة الدستورية عندما أكد في مقدمته على أن"لا شرعية لآية سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك" [2]، على الرغم من أن هذا النص أصبح مثارا للجدل حول من يحكم ويحدد طبيعة هذا التناقض ضد الاتفاق وعلى أي أساس يوصف سلوك ما سياسي أو غيره بأنه تناقض ضد ميثاق العيش المشترك ، وهذه هي نقطة ضعف المشرع اللبناني فهو يضع المادة الدستورية ولكن لا يفسرها تفسيرا دقيقا حيث يضع المجال مفتوحا أمام التأويلات في ظل واقع طائفي متعدد إتجاهات.

وسنستعرض في هذا المطلب هذا الاتفاق الوطني الجديد من خلال البحث في ثلاث نقاط :

الأولى: المطالب والطبيعة الخاصة بالاتفاق.

الثانية:اتفاق الطائف وتغيير النظام السياسي اللبناني.

الثالث:اتفاق الطائف والإشكاليات الناتجة عن التطبيق والممارسة، وفي خضم الحديث داخل هذه النقاط سيظهر تأثير هذا الاتفاق على النموذج التوافقي في لبنان.

بالنسبة إلى **النقطة الأولى** عندما استعرضنا كل تلك المحاولات السابقة لاتفاق الطائف والتي شاركت فيها مختلف الطوائف بمطالبها التي كانت ترتكز بالدرجة الأولى على الإصلاح السياسي وتطالب

---

[1]-شفيق المصري، « الطائف عناوين الوحدة و التحديث» ،**مجلة الدفاع الوطني** ،افريل 2006. http://www.lebarmy.gov.lb .تاريخ التصفح 04مارس2014.

[2]-ابراهيم عبد العزيز شيحا،**النظم السياسية و القانون الدستوري–دراسة تحليلية لنظام الدستوري اللبناني**– ،بيروت:الدار الجامعية(بدون تاريخ نشر).ص 568.

بضرورة الإسراع في معالجة جوانب ثلاثة مهمة هي: الجانب الدستوري والجانب الاجتماعي والجانب القومي.

– الجانب الدستوري فكان البحث عن صيغة نظام يحقق التوازن بين مختلف المؤسسات الدستورية وطبيعة الطائفية اللبنانية فجاءت مختلف الإصلاحات التي غيرت من بنية النظام في لبنان.

– الجانب الاجتماعي فيشمل أمورا عدة تتعلق ببعض المناطق وانعدام التخطيط وغياب مشاريع الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، فضمنت وثيقة الطائف في هذا المجال مجموعة من الإصلاحات لتحقيق العدالة الاجتماعية بما يتوافق وتلك الخصوصية الطائفية نظرا لدور هذه المشاكل سابقا في إذكاء الحرب الأهلية نتيجة الغبن الذي كانت تعيشه بعض الطوائف وخصوصا في مناطق الجنوب[1] وهي النقطة تؤكد على حقيقة واقعية وهي أن الكثير من الصراعات في العالم عمقها اجتماعي اقتصادي أكثر منه سياسي.

–الجانب القومي فقصد به المسألة الهوية العربية للبنان التي ظلت محور شك وخوف لدى فئة من بعض الطوائف المسيحية نتيجة إصرار البعض من مجموعة التيارات الإسلامية ذات الاتجاه الراديكالي على الجمع بين العروبة والإسلام ، وبالتالي جاءت وثيقة اتفاق الطائف لتأكد على الوجه العربي للبنان هويتا وانتماءا[2] .

وبالنسبة إلى **النقطة الثانية** فيما تعلق بسياق الأسس الميثاقية للاتفاق فقد قامت على مجموعة من المبادئ جاءت في تعداد أبجدي من (أ) إلى (ي) ، هذه المبادئ التي تحولت إلى نصوص دستورية كان لها التأثير الكبير فمثلا المبادئ التي جاءت في الفقرة (أ)و(ب) (العودة إلى الملاحق و النص الكامل للاتفاق) ، حسمت جدلا طويلا عقائديا وسياسيا في لبنان منذ تأسيسه كدولة لبنان الكبير بين التيار الذي كان يدعو إلى الوحدة والتيار الذي كان يرى لبنان امتدادا لثقافة الغربية، وبالتالي الاتفاق وضع حدا لهذه الثنائية المتجادلة التي شكلت مولدات للازمات في كل مرة فجاء تطمينا لكل فريق حول تأكيد عروبة لبنان ووضع حد حول جدلية نهائية هي سيادة واستقلال.

وجاءت الفقرة (ج) لتحدد طبيعة النظام السياسي اللبناني، وهي المرة الأولى التي يتم فيها توصيف طبيعة النظام اللبناني بدقة فقبل اتفاق كان النظام يقوم على مرتكزات النظام البرلماني لكنه أقرب في تصنيفه إلى

---

[1]– شفيق المصري: **مرجع سابق.**

[2]–محمد مجذوب،**القانون الدستوري و النظام السياسي في لبنان (وأهم الأنظمة الدستورية و السياسية في العالم)**، بيروت:الدار الجامعية لطابعة والنشر والتوزيع، 2000.ص ص(226– 230).

النظام الشبه رئاسي منه إلى النظام البرلماني لأنه أعطى صلاحيات واسعة لمنصب رئاسة الجمهورية وجعله محور الحياة السياسية في لبنان[1].

وجاء اتفاق الطائف كذلك ليؤكد ويعزز الجانب التوافقي في طبيعة النظام السياسي اللبناني فمن جهة أكد الاتفاق على عدم إعادة النظر في المكون الأساسي للنظام من ناحية توزيع الرئاسات الثلاث الكبرى[2]ولكن من جهة أخرى أعطى الاتفاق ضمانات أكبر لمشاركة وتقاسم السلطة للطوائف بغض النظر على الأكثرية العددية فأبقى على المادة 9و 10 كما أبقى على المادة 95 لجهة تمثيل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارات، أما التمثيل النيابي في مجلس النواب أصبح على أساس التساوي بين المسيحيين والمسلمين في المقاعد النيابية ونسبيا بين الطوائف كل من الفئتين ونسبيا بين المناطق، وهذا كله تثبيتا للمساواة والمشاركة لكل الطوائف[3]،وهو ما كان ضمانا لعدم تجدد الحرب الأهلية في إطار تساوي قضى على هيمنة طائفة معينة على الطوائف الأخرى وهي الطائفة المارونية المهيمنة من رئاسة الجمهورية إلى السلطة العسكرية(قيادة الجيش) إلى السلطة الأمنية بواسطة مديري الأمن العام والاستخبارات إلى السلطة المالية بواسطة منصب حاكم مصرف لبنان إلى السلطة القضائية (مدعي عام التميز والرئيس الأول) إلى السلطة التوجيهية والإعلامية(رئيس الجامعة اللبنانية ومدير الإعلام)،وبإلغاء الطائف لهذه الهيمنة تم تحقيق المناصفة والمشاركة الجماعية في الحكم[4].

ومن هنا يظهر التأثير الكبير للاتفاق على النموذج التوافقي اللبناني، من أجل تثبيت ومشاركة أكبر للطوائف، خصوصا عندما نص أيضا على إلغاء الطائفية السياسة كهدف وطني أساسه تشكيل هيئة وطنية مهمتها تحقيق هذا، وقضى كذلك الاتفاق بإلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء... وغير ذلك من المؤسسات وفقا لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى التي تبقى ضمن المناصفة الطائفية[5].

---

[1]–خالد قباني،**التنافس و المشاركة** ،(**مداخلة في اطار مؤتمر حول "الديمقراطية اللبنانية بين النظامين الاكثري و التوافقي"** مركز عاصم فارس لشؤون اللبنانية، فيفري 2009). ص24.

[2]– سالم معوش، «النمط الانتخابي اللبناني بين رهان الديمقراطية وحصار الطائفية»، **دفاتر السياسة و القانون** ،الجزائر: جامعة ورقلة، العدد05 ، 2011،ص 131.

[3]– خالد قباني، **مرجع سابق** ،ص 26.

[4]–محمد زين العابدين محمد، **مرجع سابق**.ص 90.

[5]–سالم معوش، **مرجع سابق**،ص 131.

أما فيما يخص التعديلات التي طرأت على البنى الهيكلية والمؤسساتية فان اتفاق الطائف انطلق من طبيعة مجلس النواب باعتبار أن لبنان ديمقراطية برلمانية جاعلة منه مؤسسة مختلفة عن السابق من عدة جوانب فالاتفاق وان كان لم يعدل في وظيفة ومهام مجلس النواب باعتباره سلطة تشريعية لكنه منحه قوة أكبر في صلاحياته واستقلاليته، إلى جانب التعديل الأكبر فكان بزيادة عدد النواب من 99 نائب إلى 108نائب على أساس المناصفة[1]، و الدعوة إلى استحداث نظام ثنائية المجلس في النظام البرلماني اللبناني بإنشاء مجلس الشيوخ اللبناني تمثل فيه جميع العائلات الروحية–الطوائف– تمثيلا عادلا فيكون وطنيا أكثر منه طائفيا وهو ما يدعم أسس التوافقية في لبنان، لكن مجلس الشيوخ الذي تم اقتراح استحداثه وتمثيل الطوائف فيه وفق فيدرالية شخصية فإن كان يخدم النظام التوافقي حسب الأسس التي وضعها ليبهارت ولكن يصعب من جهة أخرى تحقيق ذلك، فان كان ليبهارت وضع عامل الاستقلال الإقطاعي والفيدرالي بشتى أنواعه وتحقيق التمثيل المتساوي في إطار مجتمع منقسم على 4او 5 طوائف وليس 18 طائفة ولذلك لم تجد الصيغة النور إلى يومنا هذا لأنه لم يتم التوافق على طبيعة هذا المجلس كمرحلة أولى لتجاوز الطائفية والوصول إلى تحقيق المواطنة لهذا بقيت التوافقية في لبنان أسيرة الشد والجذب بين الأعراف والطوائف.

أما السلطة التنفيذية بوجهيها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء فقد تغير تغيرا مهما وفق اتفاق الطائف، بإدخال تعديلات جوهرية على صلاحيات رئيس الجمهورية ، وعلى مجلس الوزراء فهذا الأخير كان قبل اتفاق الطائف غائب من ناحية دوره وتأثيره ولكن بعد الاتفاق أصبح له دورا محوريا في النظام السياسي اللبناني لاسيما من ناحية الصلاحيات الواسعة التي أصبح يتحلى بها رئيس الحكومة * ،ومن هنا أثر الاتفاق على صلاحيات المجلس وبالتالي على صلاحيات رئيسه بشكل نافذ على حساب رئاسة الجمهورية وإن زاد عدد النواب بشكل مناصفة بين المسلمين والمسيحيين وتمثيل الطوائف تمثيلا عادلا ، حين كرس الاتفاق رئاسة مجلس الوزراء كسلطة دستورية مستقلة[2].

وبالنتيجة فان إصلاحات وثيقة الوفاق الوطني هي تقرير لصيغة جماعية في الحكم استنادا إلى قاعدة المشاركة والعدل وتحرر من سلطة الفرد إلى سلطة المؤسسة، ومن دولة الرؤساء إلى دولة

---

[1]–منير قرم، **مرجع سابق**،ص 65.

* للمزيد حول صلاحيات رئيس مجلس الوزراء أنظر الدستور اللبناني الصادر في تاريخ 23 أيار 1926 مع جميع تعديلاته التي أقرت في مجلس النواب وفقا لوثيقة الوفاق الوطني 1991 المادة 64الصفحة 48.

[2]– منير قرم، **مرجع سابق**،ص 95.

المؤسسات، وإمعانا في الحرص على تحول الحكم إلى حكم مؤسسي وضع اتفاق الطائف قواعد الحكم الجماعي تكفل تحوله إلى حكم مؤسساتي ففرض مقرا خاصا لمجلس الوزراء وأمينا عاما له فرض عليه وضع محضر لجلساته يوقعه الرئيس، كما وضع أصولا لانعقاد جلساته واتخاذ القرارات وفق جدول أعماله وقد حدد شرط أكثرية الثلثين في الأمور الأساسية وهو ما دعم النموذج التوافقي في لبنان لأنه يكسب القرارات مبنية على أساس التوافق قوةً.

ولكن وبهذه الإصلاحات هنالك من انتقد الوفاق الوطني واعتبره انه أثر على النموذج التوافقي أكثر مما نفعه لتحقيق التوافق بين الطوائف، فتقسيم الاتفاق السلطة التنفيذية بين قطبين رئيس ماروني بصلاحيات محدودة ورئيس سني بصلاحيات واسعة إنما هو في النهاية منطق لتقوية صلاحيات الطائفة السنية على حساب الطائفة المارونية[1]، وان كان هذا –ربما– لم يكن من نية واضعي الطائف حيث كما رأينا في السابق كان يهدف إلى وضع منطق لربط السلطة التنفيذية بمجلس وزراء جماعي تمثل فيه كل الطوائف ويتم اتخاذ القرار بأكثرية توافقية ، ولكن نتيجة عدة عوامل منها ما اعتبره المنظرين اللبنانيين الكتابة الغير حذقة لدستور والتعديلات التي انجرت عن اتفاق الوطني حيث أسهمت في شخصانية منصب رئيس مجلس الوزراء، وأكبر مثال على ذلك هو فترة حكم الحريري أين كرست وضعا جديدا باختزال المجلس بشخصه، وهو ما أسهم في تضيق السلطة التنفيذية بتحويل صلاحيات مجلسه إلى رئيسه، فالممارسات لهذا المنصب منذ 1992 إضافة إلى سلطة المال والإعلام قد حولت بالمحصلة السلطة الجماعية لمجلس الوزراء التي وضعت لتكون وفاقية الطابع إلى ممارسة حصرية في يد رئيس الحكومة.[2]

وقد أدى هذا التشرذم كما أسماه اللبنانيين في توزيع الصلاحيات الدستورية وعدم توضيحها في صياغة قانونية مناسبة إلى ضرورة تدخل طرف غير لبناني في الحياة السياسية للوقوف كحكم في حل النزاعات التي لابد من أن تنشأ عند ممارسة كل قطب دستوري لصلاحيات المنوطة به، وهو الدور الذي أنيط بسوريا في ظل اتفاق الطائف فنتيجة لظروف الإقليمية منحت سوريا حق الإشراف على لبنان[3]في ظل فترة زمنية محددة فقط، ولكن سرعان ما ارتبطت لبنان بمعاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق وكذلك

---

[1]–جورج قرم،**مرجع سابق**، ص 96.

[2]– منير قرم، **مرجع سابق**، ص 100.

[3]–جورج قرم، **مرجع سابق**، ص 106.

اتفاقية الدفاع والأمن ملغية بذلك ما اتفق عليه في الطائف من خلال استمرار الوجود السوري في لبنان مما جعلها تتحول إلى نظام وصاية غير شرعي.

وهو ما أثار غضب جميع الأطراف اللبنانية نتيجة التدخل السوري الكبير الذي طال كل الميادين[1]،حيث يقول "**ألبير منصور**" وزير الإعلام اللبناني آنذاك "إن المعاهدات بين سوريا ولبنان أقرت خارج مجلس الوزراء وفرضت عليه فرضا وان الاتفاق الأمني بين سوريا ولبنان لم يسمح لمجلس الوزراء بتعديل ولو حرف منه وأن إقرار حل الميليشيات وإيجاد حل لها وإستعاب عناصرها وتعين النواب وقرار التعينات الأمنية والعسكرية وتعين السفراء وقرار مشروع الانتخابات كلها اتخذت خارج المجلس ومناقشته داخله شكلية فقط من قبل القلة الوزارية التي لم تكن في صلب تواطؤ المقررين ..."2 ، وهو ما ولد احتقان في لبنان نتيجة الاصطدام بين مختلف المواقف اتجاه الوجود السوري مما كان له تأثير كبير على النموذج التوافقي في لبنان فبسبب هذا الوجود انقسمت القوى السياسية في لبنان خاصة بعد حادثة اغتيال الحريري والذي كانت المنعطف الحاسم في طبيعة العلاقة السورية اللبنانية (سنناقشه بتفصيل اكبر في الفصل الثالث)

أما ما تعلق **بالنقطة الثالثة** في هذا الطرح وهي ما تعلق الإشكاليات الناتجة عن الممارسة وتطبيق الاتفاق الوطني، فبعد تطبيق الاتفاق بدأت تظهر مجموعة من الظواهر كانت نابعة من طبيعة السلطة وآلية ممارستها في ظل التحول الجديد وابرز هذه الظواهر هي ما عرف بالسلطة المجليسية إضافة إلى بدعة الترويكا والظاهرة الثالثة هي الإحباط المسيحي في ظل النظام التوافقي.

1.السلطة المجليسية: إذا كان اتفاق الطائف جعل من النظام اللبناني نظام برلماني فانه جعل من مجلس النواب ومن رئيسه قوة لا تحدها قوة ثانية في النظام باعتباره سلطة الرقابة على الحكومة، كما باتت سلطة المجلس منيعة وهو ما اعتبر خللا أصاب التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فبعد اتفاق الطائف لم يصبح هنالك أي قدرة في نزع الثقة من الرئيس إلا بعد مرور سنتين وبالتالي فهو ثابت في موقعه، كما أن هنالك استحالة لحل المجلس ذاته من قبل الحكومة، وفي الوقت ذاته ألغى الدستور

[1]– موسى موسى ، « مشروعية التدخل السوري في لبنان و تداعياته» ، **مذكرة ماجيستر في القانون الدولي**، جامعة الدنمارك المفتوحة ،2007.ص ص(72–73).

[2]–ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، ط1، بيروت: دار الجديد، ط1 1993،ص 189.

حق المجلس بنزع الثقة من الحكومة لهذا السبب راجت عند الدستوريين اعتبار النظام السياسي اللبناني أقرب إلى النظام المجلسي منه إلى النظام البرلماني.[1]

وفي هذا الصدد يقول ألبير منصور "أن اتفاق الطائف بالغ في حصر حالات الحل بما يهدد التوازن السلطتين التنفيذية والتشريعية ويعززه لمصلحة هذه الأخيرة... وهذه الاستقلالية للمجلس ورئيسه قد يشجع على هيمنة طائفة جديدة هي طائفة رئيس المجلس"[2].

2.بدعة الترويكا*: يقول ألبير منصور إن تركيبة الديمقراطية التوافقية في لبنان وتوزيع الرئاسات فيها على الطوائف تفرض لتحسين الأداء، تغليب التعاون والتوازن على الفصل بين السلطات، خلافا للأنظمة البرلمانية في الديمقراطيات العادية الغير مركبة، فالفصل في لبنان قد يعني التشنج الطائفي والمذهبي واحتمالات الفتنة بينما التوازن المحمي بالتعاون هو ما تصوره اتفاق الطائف وما رسمه مهندسوه، والتوازن المطلوب إلى جانب التعاون ليس صيغة حكم ثلاثية بقدر ما هي صيغة تنسيق وتعاون ثلاثية لتحسن أداء المؤسسات. وحسن الأداء في الديمقراطيات كلبنان لا يمكن أن يقوم على ما هو مفهوم عند الديمقراطيات البرلمانية فلا محاسبة المجلس للحكومة، ولا سحب الثقة منها مجتمعة، ولا مراقبة الوزراء وسحب الثقة منهم منفردين فا في لبنان في كل وضع لابد من مراعاة الطبيعة الطائفية،ولذا يفترض التعاون والتوازن بين السلطات في لبنان أكثر بكثير مما يفترض الفصل، والتعاون والتوازن هنا يحققه رئيس الجمهورية بصفته رئيس الدولة[3].

لكن هذا التبرير لقاعدة الترويكا في النظام اللبناني لم يكن يطابق الواقع الذي كان يشهد صراع ونقاش حاد حول هذه القاعدة ،حيث أتسمت العلاقة بين كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب بالتوتر الشديد بشأن تعيينات موظفي الفئة الأولى فقد تطلب الأمر شهورا من النقاش ، مما انعكس بالكثير من السلبيات على الواقع اللبناني الداخلي وصل إلى حد تعطيل عمل الدولة والمؤسسات وبالتالي التأثير على النموذج التوافقي في لبنان.

[1]–خالد القباني:**التنافس و المشاركة،** (مداخلة في اطار مؤتمر **الديمقراطية اللبنانية تنافس أو توافق؟)** مركز عصام فارس لشؤون اللبنانية، فيفري2009، ص 24.

[2]– ألبير منصور ،**مرجع سابق** ،ص 250.

***الترويكا** هي تعبير عن اشتراك ثلاثة أشخاص في شأن واحد وقد أطلقت على الحكم في لبنان بعد الحكومة الثانية التي ترأسها "**عمر الكرامي**" وكثرت فيها الخلافات و الاجتماعات الثلاثية.

1– **المرجع نفسه،** ص 91.

3.الإحباط المسيحي:بعد إقرار اتفاق الطائف وتطبيق مجموعة من الإصلاحات السياسية والدستورية ظهر شعور لدى المسيحيين بالإحباط من جراء اتفاق الطائف وخصوصا لدى الطائفة المارونية التي رأت أن الإصلاحات الممنوحة إلى رئاسة مجلس الوزراء كانت نتاجا عن نظرة إلى الطائفة المارونية أكثر من كونه يرجع إلى عيوب النظام الرئاسي[1]، كما أن الانتشار السوري في لبنان رآه المسيحيون بأنه إستقواء من المسلمين عليهم، حيث بالرجوع إلى الشارع اللبناني المسيحي نجد أن هذه النقطة الكبيرة التي كان يتخوف منها المسيحيين ويعتبرونها تهديدا لوجودهم وإمكانية تحويلهم إلى أقلية في إطار المسلمين المتمسكين بالقوة السورية[2].

إضافة إلى هذه الظواهر الثلاثة التي طرحها الاتفاق من خلال ممارسته هنالك وضعية أخرى من خلال تداخل المؤسسات والإصلاحات مع بعضها البعض إذ أن الطوائف باتت تتصرف في لبنان على أساس أن لكل طائفة حصة ما يجب الحصول عليها أو زيادة ما تم تحقيقه، فمثلا الدروز يطالبون برئاسة مجلس الشيوخ الذي استحدثته الوفاق الوطني –ولم ينشأ– وطائفة الروم الكاثوليك تطالب بأن تسند لها رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تطالب دائما الشيعة بإحدى الحقائب السيادية في مجلس الوزراء لتكريس مشاركة أكثر لها، وهو ما جعل من السلطة في لبنان تحول من دولة المؤسسات إلى دولة المذاهب وهو ما كان له تأثير سلبي على الديمقراطية التوافقية في لبنان.

ولكن رغم الظواهر الكثيرة التي نجمت عن تطبيق اتفاق الطائف فان اتفاق الطائف يضل أحد الركائز الأساسية في بناء الديمقراطية التوافقية في لبنان نتيجة قيمته الإصلاحية إلى جانب الميثاق الوطني اللذان قاما نتيجة توافق جعل من لبنان هي المطلب الأول والأخير عند أبنائه، وهو ما يجعلنا نبحث في طبيعة الفرق بين هذين الميثاقين الذين شكلا عمادا التوافقية في لبنان:

- فهما اتفقا على أن يكونا المعبران عن طبيعة التعايش في لبنان الذي تجسد في عقد اجتماعي كان أقرب ما يكون إلى عقد الطوائف مع السلطة السياسية على أن تحفظ هذه الأخيرة عبر مؤسساتها مواقع النفوذ لكل طائفة من الطوائف الأخرى، وان كان هذا يجعل الاتفاق معرضا دائما لاهتزاز عند إحساس طائفة ما بغبن نتيجة محاولة إحدى الطوائف إقصائها أو تجاوزها

[1]–منير قرم، **مرجع سابق**، ص 58.

[2]–عبد الرؤوف سنو، **مسائل واكتشافات مسائل في تاريخ لبنان المعاصر** ،(محاضرة ألقيت في اطار ندوة ": تاريخ لبنان عبر العصور" الجامعة الأمريكية للعلوم وتكنولوجيا حزيران 2013).

سياسيا واجتماعيا وتسقط حينها مقولة العيش المشترك[1] (وهو ما يجعل النموذج التوافقي معرضا لاهتزاز ومثال ذالك أحداث 1958والحرب الأهلية بعد الميثاق الوطني وأحداث العنف الطائفي بعد احداث 2005 واضطراب النموذج التوافقي في لبنان)

- الاتفاق الوطني في الطائف حقيقةً عدل صيغة تقاسم الحصص والسلطات في النظام الذي أسس له الميثاق الوطني عام 1943 إلا انه لم يمس جوهر هذا الميثاق الذي أرسى مبدأ الشراكة في الحكم كضمانة للعيش المشترك وفق أسس وقواعد الديمقراطية التوافقية[2].
- الميثاق الوطني جاء في ظل قواعد عرفية لا مكتوبة نتيجة توافق شعبي حول مبادئ معينة لها قوة القواعد الدستورية في حين اعتبر أن اتفاق الطائف وثيقة لها الطابع الدستوري وتتمتع بقوة دستورية نتيجة موافقة مجلس النواب عليها، غير أنها في الأخير لم تكن إلا ناسخة لمجموعة القواعد المعترف بها في الميثاق الوطني مع مجموعة من التعديلات تترافق وطبيعة التطور الظروف والوقائع في لبنان[3].حيث أطلق الاتفاق الوطني ديناميكية جديدة محورها الأساسي هو البناء المؤسساتي لدولة لبنان وفتح نافذة جديدة بإيجاد توافق أكبر وأكثر بين مختلف الطوائف.

ولكن مهما تعددت أوجه الاختلاف والتلاقي بين الاتفاقين تبقى حقيقة واحدة وهي أنهما من بلور الديمقراطية التوافقية في لبنان باعتبارها النظام الأصلح للطبيعة اللبنانية وهو ما يدفعنا إلى البحث حول الطبيعة التوافقية في لبنان من خلال المبحث الثالث.

المبحث الثالث:إسقاط نموذج الديمقراطية التوافقية في السلوك السياسي اللبناني

تأسست الديمقراطية التوافقية في لبنان وفق ما أسماه اللبنانيون العقد الاجتماعي من الميثاق إلى الاتفاق الوطني تأسيسا لرغبة العيش المشترك بين الطوائف حيث لا غلبة لفريق على فريق آخر وفق تجارب تاريخية كانت تدفع إلى التوافق يتجاوب وخصوصية الواقع اللبناني، فلبنان ككيان سياسي نتاج قرنين من التغير السياسي المتواصل الذي يبحث عن استيعاب متجدد لطوائف إذ يعتبر هذا من مصادر القوة الرئيسية التي ساهمت في قابلية النظام اللبناني للبقاء والاستمرار في ظل فترات من اللإستقرار التي وصلت إلى حد الصدام، لهذا التوافقية في التجربة اللبنانية خصوصية بالنسبة إلى المنظرين لديمقراطية

[1]- غسان طه ، عاصي بوليس و آخرون،**المواطنة والدولة مقاربات وإتجاهات** ، ط1، بيروت: نشر جمعية المعارف الاسلامية الثقافية، 2010، ص 63.

[2]-غراسيا بيطار،«الميثاق والطائف في مركز عصام فارس»، **جريدة السفير اللبنانية** 26 نوفمبر 2013.

[3]-ابراهيم شيحا، **مرجع سابق**.ص 570.

التوافقية ولذلك سنبحث في هذا المبحث عن هذه الخصوصية في هذه التجربة من خلال المطلبين الأول يبحث في عوامل تدعيم وجود التوافقية في لبنان، والمطلب الثاني:أركان التوافقية في السلوك السياسي اللبناني.

المطلب الأول:عوامل تدعيم وجود التوافقية في لبنان

وصل ليبهارت الذي يعتبر واضع الإرهاصات الأولى لهذه الديمقراطية التوافقية عند حديثه عن طبيعة المجتمعات التعددية في العالم الثالث الغارق في التباينات العرقية واللغوية والدينية، إلى أن هنالك أمثلة اعتمدت الديمقراطية التوافقية في العالم الثالث ومنها لبنان والتي حققت فيها التوافقية نجاحا ولو نسبيا، نتيجة وجود مجموعة من العوامل التي ساعدت على قيام التوافقية ودعمت استمرارها.

ويجب الإشارة من خلال ما تم تحليله في الفصل الأول انه عندما نتحدث على مجموعة عوامل تدعم هذا الاتجاه في التوافق فنحن لا نتحدث عن عناصر بمعزل عن عناصر أخرى أو مجرد مشروع وجد عبثا اتفق أعيانه على تقاسم السلطة وعلى إدارة شؤون الدولة، وإنما نتحدث عن شكل الدولة بمؤسساتها مبنية على قاعدة الحاصل في الداخل والخارج وفق مجموعة من المعطيات تدعم وجودها،وهنا وجدت العديد من العوامل المساعدة المنصوص عليها في النظرية التوافقية والمحققة في النموذج اللبناني والتي مهدت لمختلف صيغ التوافق التي اعتمدت على مر التاريخ اللبناني.

أولها ما تعلق بالبنى والمعطيات منها دور **النخبة** فان كان جوهر فكرة الديمقراطية التوافقية تؤكد على أن الميول الصراعية الموجودة داخل التعددية الاجتماعية تقابلها ميول تعاونية على مستوى الزعماء والمجموعات المكونة لها وإنه من شأن السلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف المجتمعي لتحقيق الاستقرار السياسي، والملاحظ على السلوك النخبوي في لبنان هو الميول الصراعية التي تتميز بشدة والعنف ودليل ذلك تلك الصراعات التي عرفها التاريخ اللبناني وأخرها وأكثرها دموية الحرب الأهلية 1975،ولكن هذا لا يمنع في مقابل من وجود ميول تعاونية لنخب السياسية الأخرى التي كانت قادرة على التحكم –نسبيا– في الميول الصراعية لطوائفها نتيجة قوتها الاجتماعية وحنكتها السياسية وإدراكها لمخاطر الانقسام المجتمعي على استقرار الدولة.

وبما أن النظام التوافقي في لبنان هو وريث الحقبة العثمانية من عهد نظام الملل إلى نظام المتصرفة فإن النخب السياسية ودورها السياسي يجد نفسه في هذا العهد، القائم على ما يسمى الزعامة حيث نشأت معه بعض السلالات الزعامية التي مازلت مستمرة إلى يومنا هذا والتي كان لها تأثير ووزن

في البناء التوافقي اللبناني ،أين لعبت هذه النخب دورا مهما في إحداث التوافق ابتدأ من العقد الاجتماعي الأول الذي جسد في الميثاق الوطني،[1] فهذه النخبة التي كانت واعية بمصالحها الاقتصادية والاجتماعية كانت تدرك أن النظام الديمقراطي بما يوفره من حكم القانون والمشاركة الشعبية يحقق مصلحتها وتستطيع من خلاله ممارسة ما يشبه الهندسة الوطنية لتذويب العوامل الطائفية، نتيجة تأثرها بالثورة الفرنسية ومبادئها وقيم الحرية والمساواة في مراحل تكوين الدولة اللبنانية[2] وقد كان "**بشارة الخوري ورياض صلح**" من أبرز شخصيات النخبة التي لعبت دورا في بناء التوافق، فكلاهما نتيجة ما يملكانه من شخصية زعامية وإرث سياسي لعبا دورا مهما في التفوق عمليا على مفاعيل العصبيات الطائفية وبناء الميثاق الوطني الذي كان له دور كبير على طول التاريخ اللبناني.

غير أن هذه النخبة السياسية ما لبثت أن بدأت تفقد هذه الخاصية أي الدور الكبير في تحقيق التوافق خاصة بعد رحيل جيل الاستقلال الأول، وبدأت تدخل إلى ميدان السياسة قيادات جديدة تنتمي إلى بنيات وثقافات سياسية مختلفة، لم تستطع أن تكون نخبة بحجم تلك التي وضعت الأساس الأول لتوافق في عهد لبنان المستقلة[3] بإستثناء الشخصية التي قيل أنها صنعت الإستثناء على الصعيد اللبناني الداخلي والخارجي الإقليمي والدولي وهو "**رفيق الحريري**".ولكن بعد وفاته لم يستطع لبنان خلق نخبة سياسية في ظل المتغيرات الداخلية والإقليمية تتجاوز موقعها الطائفي والسياسي وتحمي البناء التوافقي اللبناني.

ومن العوامل والمعطيات المساعدة على تدعيم التوافق إلى جانب النخبة ،**حجم الدولة** حيث قيل وفق النظرية التوافقية أن صغر حجم الدولة يعتبر عامل إيجابي خصوصا عندما يربط ذلك بالحياد في السياسة الخارجية فانه يخفف من الأعباء على النظام السياسي، لذلك فان حجم لبنان بمساحته الصغيرة يعتبر عاملا داعما لتوافقية اللبنانية غير أن عدم التزام الحياد من طرف صناع السياسة اللبنانية ترك التوافقية عرضة لعدم استقرار الصراعات الشرق أوسطية[4].

---

[1] - Sally Nelson ، «Is Lebanon's confessional system sustainable? » ، **Journal of Politics & International Studies,** Vol. 9, Summer 2013، p354.

[2]–رغيد كاظم صلح، **الانتقال إلى الديمقراطية تجربة سويسرا وتجربة لبنان في لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب دراسة مقارنة للدول عربية مع الدول الأخرى**، مارس 2008. www.arabsfordemocracy.org

[3]– رغيد صلح، **الديموقراطية التوافقية في إطارها العالمي و اللبناني، مرجع سابق**.ص40.

[4]–Jana Nasrallah، «The Impact of External Intervention on Power Sharing Agreements:The Case of Lebanon's Presidential Elections» ،**A thesis for the degree of Master** of Arts in International Affairs Lebanese American University .February 2011.p 11.

أما عن **خصائص الانقسام الطائفي** في لبنان فهي تشمل على أربع متغيرات أساسية يعتمد عليها ليبهارت في البناء التوافقي (كما سبق العرض في الفصل الأول) هي التوازن القوى، التباينات الواضحة وولاءات الجامعة، والانعزال الطائفي.

1. توازن القوى متعدد الأطراف:

تصطدم عملية تحديد موازين القوى في لبنان بصعوبتين عمليتين:

الأولى هي تحديد طبيعة هذه القوى إذ يتغير هذا الطابع بين الفينة والأخرى، فالتنافس في لبنان يتخذ طابعا مركبا فمن ناحية هو انقسام عام إسلامي–مسيحي ومن ناحية ثانية هو انقسام متعدد المذاهب إسلاميا (الشيعة، السنة،الدروز....) ومسيحيا (موارنة، الكاثوليك، الأرثوذكس...) ،والمتتبع لتاريخ اللبناني يرى أن الانقسام الأول كان الأكثر أهمية وتأثيرا بالنسبة إلى النموذج التوافقي اللبناني قبل الحرب الأهلية 1975وفي إطار الميثاق الوطني، بينما أصبح الانقسام الثاني أكثر أهمية بعد الحرب وفي ظل اتفاق الطائف[1].

ثانيا أن لبنان يفتقر إلى الإحصائيات الرسمية والكافية التي تحدد حجم كل طائفة بدقة حيث أن آخر إحصاء رسمي أجري في عهد الانتداب في سنة 1932 وبعهدها لم تقم السلطات اللبنانية بأي إحصاء رسمي ودقيق لسكان، وذلك راجع إلى أسباب سياسية. فالإحصاء على أساس الطائفي من شأنه أن يزيل الستار عن التناقض الموجود في توزيع المناصب السياسية والإدارية في مقابل الصورة الديموغرافية الحقيقية لدولة ما دام أن التفوق العدد يؤدي إلى مزايا سياسية وإدارية ومن ثم اقتصادية واجتماعية[2].

[1]– فاديا كيوان وسمير المقدسي، **مرجع سابق**، ص 207.

[2]–حسين قادري،**مرجع سابق**،ص 11.

الجدول رقم02:عدد الكلي لسكان لبنان مع نسبة كل طائفة وفق إحصاء 1932 أخر إحصاء رسمي

الطائفة	عدد السكان	النسبة بالترتيب
-الموارنة	226378	%29
-السنة	175925	%22
-الشيعة	145208	%19
-الأرثوذكس	76522	%10
-الدروز	53047	%7
-الكاثوليك	45999	%6
-الأرمن	31156	%4
-طوائف أخرى	22318	%3

المصدر :موسوعة المقاتل:http://www.moqatel.com/openshare/intro.html

الجدول رقم03: عدد الكلي لسكان لبنان مع نسبة كل طائفة بالتقريب لسنة 2007.

الطائفة	عدد السكان بالنسمة	النسبة
السنة	795233	26.44%
الشيعة	783903	26.06%
الدروز	169293	5.63%
العلويون	23696	0.79%
الموارنة	667556	22.19%
الأرثوذكس	236406	7.86%
الكاثوليك	156521	5.2%
الارمن الارثوذكس	90675	3.01%
الأرمن الكاثوليك	20217	0.67%
الانجليون	17409	0.58%
الاقليات	48018	1.56%
الإجمالي	3007927الف نسمة	100%

المصدر : من موقع مجلس النواب http://www.lp.gov.lb

وما يظهر من هذا خلال هذين الجدولين هو عدم وجود تفوق كبير لطائفة على حساب طائفة أخرى حيث يوجد تكافئ نسبي بين الطوائف وخصوصا الطوائف الثالث الأولى، فا في الإحصاء الرسمي لسنة 1932

كانت المارونية في مرتبة الأولى تليها السنة فالشيعة، مع وجود طوائف أخرى أقل حجما من الطوائف الثالث الأولى، وإن كان هذا المسح الذي أجري في عهد الاستعمار الفرنسي كانت عليه مأخذ كبيرة فاعتبروه أنه لم يكن يعبر عن الصورة الحقيقية للمجتمع اللبناني وإنما جاء فقط ليظهر التفوق المسيحي فقط لما سيكون لذلك التفوق من مزايا.

لكن سرعان ما بدأت تتغير النسب وبشكل سريع لصالح الطوائف الإسلامية، بالرغم من أن هذه التقارير هي تعتمد على إحصائيات تقديرية فقط نظرا لغياب الإحصاء الرسمي.

ومن خلال الجدولين نلاحظ أن المجتمع اللبناني يتسم بصغر الحجم تعداد السكان مما يشكل عاملا داعما للديمقراطية التوافقية ،وليبهارت لم يحبذ وجود طائفتين فقط قويتان تؤثران على باقي الطوائف الأخرى حيث تتعرض الدولة دائما إلى مزيد من الصراع نتيجة التنافس على السلطة وبالتالي غياب التوافق فإن لبنان قد حققت ذلك، حيث تتكون من أكثر من طائفتين تأثر تأثيرا مختلفا، وحتى وان كان هنالك من يعتبر أن الطائفة المارونية والسنة والشيعة هي الطوائف الأكثر تأثيرا فان ذلك لا يلغي دور الطوائف الأخرى التي يتكون منها المجتمع اللبناني أو أنها معدومة التأثير على الحياة السياسية، فهنالك فئات لبنانية لعبت بسبب قدرتها الاقتصادية وتماسكها أو انضباطها أو فعالية أحزابها دورا مهما استراتجيا يفوق حجمها العددي، وقد يختلف تأثير هذه الفئات مع اختلاف الظروف والمتغيرات التي يمر بها المجتمع ففي الحالات العادية تبرز أهمية الفئات المتميزة بقدرتها أو تقدم أفرادها العلمي، وفي المواسم الانتخابية تبرز أهمية الطوائف بفعالية منظماتها السياسية والمدنية، وفي المواجهات العسكرية تظهر من خلال الانضباط[1]، ومثال ذلك الطائفة الدرزية ورمزها عائلة "**جنبلاط**" فان حتى ولم تكن ممثلة في ثلاثية الهرم الرئاسية الرسمية فان لها دور كبير جدا في الحياة السياسية اللبنانية.

ومن هنا فان التراتبية في ميزان القوى والتي شكلت ثلاثية في هرم السلطة بالإضافة إلى مختلف التراتبيات في مختلف المواقع والمناصب يعني بمعيار الديمقراطية التوافقية أفضل الأحوال لتناغم الديمقراطية التوافقية حتى لا تطغى طائفة على حساب الأخرى ومن هنا فان هذا الشرط توازن القوى وفق نموذج ليبهارت محقق في الحالة اللبنانية.

[1]– رغيد صلح، **الديمقراطية التوافقية في إطارها عالمي و لبناني، مرجع سابق**، ص 37.

2. التباينات الواضحة

يرى الديمقراطيون التوافقيون أن هناك عاملين أساسيين عند الحديث عن تباين الانقسامات الطائفية **الأول** هو إلى أي مدى يتقاطع الانقسام الرئيسي في المجتمع مع الانقسام الطبقي، و**الثاني** هو درجة شعور الأفراد بحدة هذه التباينات، وان أسقطنا هذا على لبنان فان التباين الطائفي المذهبي يشكل التباين الرئيسي ،فالتباين الديني الطائفي يأخذ الوضع القانوني والسياسي الأساس في لبنان، وثمة في هذا الانتماء بعد طبقي يشبه في قوته البعد الديني حيث يشكل المذهب الديني خاصية مرادفة مع خاصية التنوع الاجتماعي والاقتصادي. فإن كان الشخص مسيحيا فهو في أغلب يكون متعلما وميسورا نسبيا وينحدر من سكان جبل لبنان أو بيروت وذا توجه سياسي غربي، وان كان مسلما سنيا يكون على الأرجح متعلما أيضا وميسور الحال ومن سكان المدن الساحلية وذا توجه عربي في السياسة، وإذا كان الشخص شيعيا فانه يكون على الأرجح غير متعلما تعليما عاليا وفي أدنى سلم الدخل ومزارعا أو عاملا وغالبا ما يقطن في المحيط الجغرافي المحيط بجبل لبنان، ويتحقق هذا الالتقاء مع المذاهب الأخرى.[1]

لكن لم يكن التباين الطبقي من العوامل التي تركت شعورا مختلفا لدى اللبنانيين مثل الانتماء الديني والذي استطاع صناع الإستقلال والتوافق الأول في تاريخ لبنان من الاستفادة منه وتحويله إلى عامل دعم و قوة ، على عكس التباين الطبقي الذي لم يكن من العوامل التوحيدية للفرقاء على المستوى الديني، ولهذا وعلى حسب نظرية ليبهارت فإن التباين المحقق في التجربة اللبنانية والذي كان من العوامل الداعمة للتوافق هو التباين الديني.

3. الولاءات الجامعة:

يذهب التوافقيون إلى أن الولاءات الجامعة تلعب دورًا هامًا على مستويين **:الأول** هو إحداث تماسك على مستوى طوائف معينة داخل المجتمع، و**الثاني** وهو الأهم أنه يساعد على تفعيل الترابط على مستوى المجتمع ككل، ومن خلال ما تم التطرق إليه من خلال المبحثين الأوليين لتطور التوافقية في لبنان تم التوصل إلى حقيقة مفادها أن الاختلافات الطائفية في لبنان هي دائما في حالة صراع سياسي بين الطوائف من أجل السلطة وفرض سيطرتها وقد نجم عن ذلك حالات صدام وصلت إلى حد الصراع المسلح (1958–1975) فالمسيحي دائم البحث عن ضمانات لتحقيق وجوده المسيحي في ظل التخوف

[1]–إليا حريق،**الثورة الاثنية والإندماج السياسي في الشرق الأوسط**، في: دانيال برومبرغ ترجمة عمر سعيد الأيوبي،**التعدد و تحديات الاختلاف المجتمعات المنقسمة وكيف تسير** ، ط1، بيروت: دار الساقي ، 1997،،ص287.

الدائم من التفوق الإسلامي، والمسلم بدوره دائم البحث عن مشاركة أكبر في ظل تلويح دائم بالتفوق العددي، لذلك ظلت التوافقية في لبنان أسيرة الشد والجذب بين هذين القطبين.[1]

ولكن وبالرغم من وجود عدة عوامل الصراع التي كانت هي نقطة الالتقاء للاتجاه إلى التوافق فانه هنالك مجموعة من العوامل الموضوعية الجامعة تساهم في تحقيق الإنتماء المشترك، كالعرق المشترك للبنانين، فاللبنانيون يتفقون على حقيقة واحدة وهي أنهم سلالة الفنقيين، واللغة المشتركة فليس هنالك حواجز لغوية بين الطوائف اللبنانية وجميعها –إلى حد ما– تقر بوجود ارتباط بالتاريخ والثقافة العربية وهكذا تشترك كل الطوائف باللغة العربية حتى وان كانت هنالك مجموعة لغات ثانية كسريانية والأرمينية إلا أنها لا تطغى على وجود اللغة العربية والتي تشكل عاملا توحيديا رئيسا[2]،بالإضافة إلى العوامل التاريخية المشتركة فلبنان ككيان سياسي نتاج قرنيين من التغير السياسي المتواصل الذي يتميز باستيعاب طوائف لشخصيات سياسية لها دور كبير حتى وان كانت من غير طائفتها وأكبر دليل على ذلك هو رجلا الاستقلال"**الخوري والصلح**" ومن ورائهما طائفتاهما، فقد كان لطموحاتهما نحو تحقيق الاستقلال الأولوية لبناء الهوية اللبنانية[3]،وهو ما اعتبره ليبهارت من أهم العوامل الجامعة لمختلف الإنقسامات نتيجة وجود هوية عليا تجمع أفراد المجتمع الذي فرقتهم العوامل الأخرى.

وساعد النظام الديني ومن ورائه رجال الدين من خلال ممارسة ثنائية الولاء والحماية الأولى شرط الثانية على بلورة هذه الولاءات في لبنان ، وبالتالي فان شرط الولاءات الجامعة كعامل داعم لتوافقية في لبنان موجود ومحقق في أكثر من مستوى ولكن يبقى الارتباط اللبناني الكبير بالخارج يقلل من قوة هذه العوامل الجامعة، حيث أن التوظيف السياسي واستغلال الاحتقان الناتج عن الشعور بالتمايز يدفع الطوائف إلى تجاوز هذه الولاءات الجامعة، إلا أنها تبقى في النهاية ملجأ لكل الطوائف اللبنانية من أجل بناء صيغة العيش المشترك وتجاوز الخلافات من أجل لبنان.

4. الانعزال الطائفي

اعتبر ليبهارت أن الانعزال الإقطاعي هو من بين العوامل المهمة لتحقيق الديمقراطية التوافقية فهو سيخلق نوع من الحدود التماس بين الطوائف تمنع الاحتقان بين مكونات المجتمع، وهذا الانعزال

[1]– وجيه كوثراني و أ–فاضل الربيعي، **مرجع سابق**، ص 137.

[2]– **المرجع نفسه**، ص287.

[3]– إليا حريق، **مرجع سابق**،ص 284.

بوجهيه الجغرافي "الفيدرالية" والانعزال بوجهه الشخصي كنوع من الاستقلال السياسي والاجتماعي لطوائف المكونة للمجتمع.

والاستقلال بوجهه **الأول** غير محقق في لبنان حيث أنه من الميثاق الوطني في سنة 1943 إلى الاتفاق الطائف في سنة1989، أكد صناع التوافق في لبنان على استقلال لبنان ووحدة ترابه وشرعية مؤسساته[1]، أما النوع **الثاني** من الاستقلال ذو الطبيعة الشخصية فهو محقق في لبنان من خلال الاستقلالية ذاتية للطوائف في الأحوال الشخصية والتربية والثقافية[2](وهو ما سناقشه بتفصيل أكثر حول طبيعة هذا الاستقلال في المطلب الثاني) ومن هنا فان عامل الاستقلال الإقطاعي الذي طرحه ليبهارت محقق في التجربة اللبنانية ولو بنوع من الشخصية اللبنانية وليست كتلك الفيدرالية الأوروبية، في ظل الانصهار الجغرافي اللبناني ولكن هنالك من اعتبر هذه الخاصية التي منحها النظام التوافقي إلى الطوائف في لبنان أنها أدت إلى مزيد من التنافر الاجتماعي بدلا من الاندماج الذي هو الغاية من تحقيق التوافق.

ومن هنا فإن خصائص الانقسام الطائفي في لبنان التي طرحها ليبهارت في بنائه النظري تتحقق في الحالة اللبنانية فهي لذلك تعتبر من العوامل التي تدعم وجود التوافقية في لبنان، إلا أنها غير كافية لأنها تحت تأثير **التحدي الخارجي** ولبنان هو الحالة النموذجية التي تبين كيف كان للاعبين الخارجيين الدور الحاسم في الانقسام السياسي في لبنان فهي من الأبعاد التي ترتبط من خلال انعدام الأمن الداخلي[3]، فإن كان ليبهارت اعتبر أن الخطر أو التهديد الخارجي من العوامل المهمة المساعدة التي تدفع النخب السياسية باتجاه التوافق بدليل الديمقراطيات التوافقية التي حللها في نظريته والتي لجأت إلى التوافق في ظل ظروف وتهديدات خارجية، فإن الواقع اللبناني يثبت العكس فكثير من الضغوطات الخارجية والتحديات الأجنبية لم تدفع النخب إلى التوافق أو تدعيم ميراث التوافق الموجود بل العكس، حيث تتحالف الطوائف مع أي طرف أجنبي من أجل تحقيق مكاسب داخلية وتعزيز مواقف دولية، ومثال ذالك أزمة 1958 أو حرب 1975 وحتى إلى يومنا هذا ،فالسلوك السياسي الداخلي دائما موجه من الخارج إما بتدخل مباشر من الدول الكبرى أو بطلب من تلك الطوائف، كما أن التنافر الإقليمي

[1]- محمد مجذوب، **مرجع سابق**،ص 234.

[2]-أنطوان نجم،«حقيقة الديمقراطية التوافقية»، **صحيفة النهار اللبنانية** 2008.

[3] -Jana Nasrallah،op. cit، p12.

(الفلسطيني–السوري–الإسرائيلي) والدولي إيران والمعسكر الغربي جعل من الطوائف اللبنانية أحجار وأوراق لعب لمفاعيل التدخل الإقليمي والدولي.

ومن هنا وحسب التجربة اللبنانية فإن التحديات الخارجية لم تكن صاحبة الأثر الايجابي والدافع إلى تحقيق وبناء التوافق بين النخب كما ذهبت إليه النظرية التوافقية، بل العكس فالتجربة التوافقية في لبنان تدل على أن تراجع الضغوطات والتحديات الخارجية في المحيط اللبناني هو من يكون له الأثر الايجابي في دفع النخب إلى حماية التوافق بين مختلف المكونات.

كما أن الديمقراطية التوافقية والتي تتقبل الانقسامات الطائفية في ظل رؤى داخلية مرتبطة بفواعل خارجية، فإن ذلك يعني وجود مصالح وحاجات عند كل فئة من الفئات التي يتكون منها المجتمع، وتأسيسا لهذه النظرة فان الديمقراطيون التوافقيون يرون أن **الأحزاب السياسية** هي الوسيلة المؤسساتية الأساسية لترجمة الانقسامات الاجتماعية في الميدان السياسي، ومن التأصيل النظري لتوافقية في الفصل الأول رأينا أن ليبهارت رأى أن النظام الحزبي المثالي هو النظام الذي يتجاوز وجود حزبين فقط، كما يجب أن تكون كل طائفة ممثلة بحزب يعبر عن توجهاتها وتطلعاتها، في ظل نظام انتخابي نسبي يحصل فيه كل حزب على عدد مقاعد يتناسب وحجم طائفته أو عدد الأصوات المحصل عليها.

ووفقا لهذه النظرية جاءت الطبيعة الحزبية اللبنانية ،فالمجتمع اللبناني وبرغم من صغر حجمه السكاني فانه يشهد تعدد حزبيا لا مثيل له في أي قطر عربي آخر ويظهر ذلك من خلال الإحصائيات الرسمية التي تشير إلى وجود أكثر من63 حزبا موزعة على كل الطوائف اللبنانية بعضها ليس طائفيا ولكنه يستند بشكل أو بآخر إلى الطوائف من خلال المنتسبين إليه، حيث أن الأحزاب كلما كانت مقتربة أكثر من الطوائف كلما كانت أكثر حضورا في الحياة السياسية اللبنانية ، وهذه الأحزاب تتميز بطابعها الفردي ونشوءها من الأوضاع العشائرية السائدة ليكون مصدر القيادة هو الوضع الأسري والانتساب إلى أسر ذات نفوذ عشائري وإقطاعي أو إقليمي قوي حيث توارثت الأسرة الواحدة قيادة الحزب **فطوني فرنجية** ابن **سليمان فرنجية وأمين الجميل** ابن **بيار الجميل** و**وليد جنبلاط** ابن **كمال جنبلاط** و**سعد الحريري** ابن **رفقيق الحريري**[1]،وهو ما كان له التأثير على العملية السياسية في لبنان وبالمقابل على النموذج التوافقي حيث خضعت العملية السياسية إلى ما يمكن يسمى الإقطاع السياسي حيث احتكرت 45 عائلة أكثر من نصف مقاعد مجلس النواب في فترة مابين العشرينيات والتسعينات تعتمد على الميراث سياسي كبير

[1]–مهدي أنيس جردات، **الأحزاب السياسية والحركات السياسية في الوطن العربي**،ط1،الأردن:دار أسامة لنشر والتوزيع ، 2006.ص 246.

والمكانة السياسية على المستوى الإقليمي والدولي مما حول مجلس النواب اللبناني إلى إطار للوراثة يضم جماعات صغيرة لنواب متكتلين فرضها الواقع الطائفي[1] .

ونستنتج أن النظام الحزبي في لبنان يحقق شرطين من الشروط الحزبية للنظرية التوافقية وهما شرطا التعددية الحزبية وشرط تعبير النظام الحزبي عن هيكل الانقسامات المجتمعية، بينما لا يتحقق الشرط الأخير الخاص بالنخب القوية نظرًا لتشعب التمثيل وارتباطه بالقوى والمؤثرات الخارجية.

ومن هنا ومن خلال استقراء خصائص العوامل الداعمة لتوافقية اللبنانية انطلاقا من خصوصية لبنان نستنتج أنه بالرغم من توفر هذه العوامل فان التوافقية في لبنان وان كانت تطابق النموذج العام للتوافقية فإنها تختلف عن التجارب الأخرى من خلال خصوصية العوامل التي تم الاستفادة منها انطلاقا من الواقع الاجتماعي اللبناني ومن حقيقة أن الطوائف في لبنان ليست مستقلة تماما ولا متجانسة تماما، وهو ما يؤكد ما توصلنا إليه في الفصل الأول أن التوافقية هي في الأخير محصلة تجارب واقعية وليست محصلة أفكار فكرية لم تخرج من صفة المثالية إلى الواقعية من خلال ما يتجلى في الممارسة لأركان التوافقية في السلوك اللبناني وهو ما سنبحث فيه من خلال المطلب الثاني.

المطلب الثاني:أركان الديمقراطية التوافقية في السلوك السياسي اللبناني

تجسد العوامل التي بنيت عليها الديمقراطية التوافقية في التجربة اللبنانية بخصوصية نابعة من الطابع الاجتماعي اللبناني، تبعتها أركان التوافقية كمحاولة لتماشي والواقع المعاش للبحث عن الاستقرار وتحقيق العيش المشترك بين مختلف الطوائف انطلاقا من مضامين الثقافة السياسية السائدة في المجتمع اللبناني ذي الوجه الطائفي، لذلك فتطبيق مبادئ الديمقراطية التوافقية في النظام اللبناني يختلف في إطار القواعد والآليات التي تحكم النظام وأداء مؤسساته الدستورية والسياسات التي يرتبط بها وتوزيع مراكز السلطة في إطار التوازن العام بين الطوائف، وأبعاد هذا التوافق في لبنان تتكون من:

1.الائتلاف الكبير:

اعتبر المنظرون لديمقراطية التوافقية أن الحلول التي اعتمدتها لبنان لتوزيع السلطات الرئاسية الثلاث على الطوائف اللبنانية الكبرى تعتبر ائتلافا واسعا إلى جانب الائتلاف الوزاري[2]، حيث رعت

---

[1]–محمد زين العابدين محمد، **مرجع سابق**،ص ص(58-59).

[2]–أرنت ليبهارت، **مرجع سابق**،ص 60.

الديمقراطية التوافقية اللبنانية في واقع ممارستها لتقاسم السلطة صيغة لا تشبه كثيرا ما هو معهود من صيغ تقاسم السلطة، فهي صيغة تراعي تماسك مستوى أعلى تتمثل عليه وحدة الدولة من جهة، ومن جهة أخرى تتولى شؤون السلطة المركزية.

وبالتالي تختلف طبيعة الائتلاف الكبير اللبناني عن النماذج التوافقية الأخرى فماليزيا مثلا في البناء التحالف فيها يكون من الأحزاب السياسية الكبرى الثلاث (المالاوية والهندية والصينية) وهو ما شكل أساس التوافق بين مختلف الأعراق[1]، في حين أن لبنان وفي ظل الطبيعة الثلاثية أو الترويكا الرئاسية، الأحزاب السياسية لا تلعب دورا فاعلا أو رئيسيا في اختيار أحد أقطاب الرئاسة، وعلى هذا الأساس اعتبر أن الائتلاف في ظل هذه التركيبة ساهم في تعزيز شرعية الولاء الطائفي ذلك أن تقاسم السلطة بالتساوي بين الطوائف الثلاثة قد عكس ترتيبا حقق نظاما أو دولة بثلاثة رؤوس تحت عنوان مؤسساتي لدرجة أن جعل الائتلاف في بعض الأحيان عديم الفعالية نتيجة الحساسية المذهبية بين زعماء الائتلاف[2].

أما ما تعلق بالائتلاف في صيغة مجلس الوزراء فقد وضع أول ائتلاف وزاري كبير في لبنان يتوافق وطبيعة لبنان والميثاق 1943حيث ضم المجلس تمثيل 5طوائف ثم في أوت 1960تم توسيع مجلس الوزراء إلى 18وزيرا وتم تحددهم ليس فقط من الطوائف الرئيسية الكبرى وإنما أعضاء لتمثيل مجموعات فرعية هي طائفة الأرمن الأرثوذكس وفي سنة1973 تم توسيع مجلس الوزراء ليصل العدد إلى 22 وزيرا[3] أما حاليا فيضم ائتلاف مجلس الوزراء 30عضوا 6موارنة و4روم أرثوذكس و3روم كاثوليك و2الأرمن الأرثوذكس و7 سنة و5 شيعة و3دروز.

وانطلاقا من الخصوصية الطوائف فان الأفراد الذين يجري اختيارهم على أساس طائفي لا يتقيدون بمبادئ الرئيسية لفكرة الائتلاف الحاكم التي تقتضي أن يمثل كل فرد مصالح وتطلعات طائفته فقط بل أن الكثير منهم ينخرطون في محاصصة ذات طابع نفعي، وهنا تبرز ظاهرة الزعامة الذين ينفردون بقيادة طوائفهم والتوافق على نحو يحقق الزبائنية[4]،ولهذا وفي ظل الواقع اللبناني نجد أن كارتل

---

[1]–محسن صالح:**النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف**،قطر:مركز الجزيرة لدراسات.يونيو 2012 http//studies.aljazeera.net ،ص03.

[2]– إليا حريق، **مرجع سابق**،ص289.

[3] Leif G. N. Nicolaysen**:** «Consociationalism and Segmented Cleavages: The Case of Lebanon» ،**Master thesis** in Political Science Department of Political Science، Faculty of Social Sciences University of Tromsø .May 2008 p 61.

[4]– ____________ملخص النقاش العام لمؤتمر مركز عصام فارس حول النظام اللبناني أكثري أو توافقي.

النخبة استخدم في كثر من الأحيان لتغير قواعد اللعبة السياسية ولتأمين مواقف خاصة بهم وهو ما ليس له علاقة له بتقاليد التوافق وفق نظام الائتلاف الكبير، الذي يتطلب حنكة سياسية حتى يتماشى والتغير في المجتمع وفق البنى والهيكلية الطائفية، في حين الائتلاف اللبناني يضم جماعات مسيسة جدا تخضع لضغط وليست مصممة لتعامل السريع لتغير المجتمع ، فأصبح من سمات الحكومات الائتلافية اللبنانية أنها تتميز بالضعف وصغر عمرها.[1]

2.النسبية:

اعتبرت النسبية أنها الوجه الآخر لتعددية النافية للمركزية التي تحتكر إرادة المجتمع عندما تحتكر تمثيله،ولبنان كمجتمع أهلي تعددي بكل مكوناته لا يصح تمثيله بعدالة إلى من خلال اعتماد النسبية بما أنها النظام الأمثل كما قال **جون ستوارت ميل** لضمان تمثيل الأقليات بصورة عادلة[2] .فأصبح تطبق النسبية في لبنان على كل المستويات ابتدأ من هرم السلطة في إسناد المناصب الرئاسية الأولى بين الطوائف الثلاث الكبرى وفق الميثاق الوطني والذي حدد أيضا توزيع مقاعد البرلمان بين المسيحيين والمسلمين على أساس نسبة5إلى 6 لصالح المجموعة المسيحية، كما نص أيضا الميثاق على توزيع المقاعد داخل الحكومة على أساس نسبي يعكس التركيبة الطائفية اللبنانية .وحتى وأن تم إعادة تفعيل الصيغة التوافق وفق اتفاق الوطني في الطائف فانه لم يتم التخلي عن قاعدة النسبية في ما يخص التمثيل في كل جوانب الحياة السياسية اللبنانية، فأصبح التمثيل البرلماني متساويا بين المسلمين والمسيحيين ونسبيا بين الطوائف والمناطق، كما تم الاحتفاظ بقاعدة التمثيل النسبي في تعيينات المناصب الكبرى في الدولة بين الطوائف[3].

ولكن ورغم ارتباط الديمقراطية التوافقية اللبنانية بالتمثيل الطائفي النسبي، فإنها خلقت عبر الزمن ليس فقط عدم المساواة بسبب التغيرات السكانية بل ألغت على درجة نفسها من الأهمية مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين بالنسبة إلى الشأن العام، ومع أن منطق النموذج التوافقي يقوم على فكرة التوافق بصورة مستمرة ودائمة فان تنفيذه في لبنان كان اعتباطيا وجامدا، فالشأن العام(المناصب الإدارية الكبرى)

---

[1] – Leif G. N. Nicolaysen ،op. cit، p61.

[2] – Suleiman Taqi al-Din**:Relative National Need** ، Maaloumat A monthly Preidical journal Pulished By the Arab Documentation center and Assafir Newspaper N96.2011.p07.

[3]–سمير المقدسي وفاديا كيوان، **مرجع سابق**،ص 206.

كانت تنقصه مؤسسات معنية لمراجعة مسألة التمثيل الطائفي واقتراح إجراءات لجعل النظام أكثر انفتاحا وعادلا[1].

كما كانت النسبية في النظام الانتخابي في لبنان دائما مجالا للجدل، فقد دعت العديد من الأطراف السياسية في لبنان إلى إعادة النظر في تبني نظام يراعي القاعدة النسبية الطائفية والانتخابية معا ليؤدي إلى تمثيل أعدل لمكونات الطائفية والأحزاب السياسية الممثلة لها، فحتى الآن يتم تطبيق نظام القائم على الأغلبية الذي بمقتضاه يأخذ الفائز الأول كل شيء، ومن الناحية العملية فان هذا النظام الانتخابي وبخاصة في ظل النظام الطائفي يؤدي إلى استبعاد إمكانية بناء معارضة قوية من شأنها أن تهدد تمسك الأغلبية بالسلطة السياسية وفرض ممارسة تداولها، ولن ندخل هنا في تفاصيل ما قد يعتبر قانونا انتخابيا ملائما بل نود أن نشدد على أن مثل هذا القانون "النسبي" يجب أن يخدم أهداف التمثيل العادل ومنع أي جهة مهما كانت من الهيمنة على الاستقرار السياسي فهذا يساعد على تطوير المؤسسات السياسية القادرة أكثر على تجاوب مع متطلبات الحكم والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي [2].

3.الفيتو المتبادل:

لا غنى للطوائف عن المشاركة في السلطة السياسية وفق ائتلاف الكبير الذي يتشكل بتناسب تقريبا مع حجمها الديموغرافي والتي تعني اتخاذ القرارات من قبل كل الطوائف معا وبدرجة متساويا تقريبا من النفوذ والشيء الذي يكفل هذا ضمانة ،حق ممارسة الفيتو الذي يجعل من كل طائفة شريكا في اتخاذ القرار، وقد كفلت لبنان هذا الحق منذ الميثاق الوطني حيث منحت مختلف المجموعات الوطنية حق الفيتو عندما تشعر أي منها بتهديد لمصالحها الحيوية وهذا الحق قد تم ترجمته من خلال آلية الأكثرية الموصوفة والتي وضعت كشرط في المجال التشريعي كما في المجال الإجرائي وفي المجالات الرئيسية التي تشكل القرارات في أي منها تهديدا لمصالح الحيوية لأية فئة من اللبنانيين، وقد طورت التعديلات الدستورية وفق اتفاق الطائف صيغة حق الفيتو وحددت بدقة المجالات التي يفترض إقرار فيها بالأكثرية موصوفة مما يسمح للفريق المعارض بالبحث عن حماية نفسه من خلال مبدأ الثلث المعطل، والمواضيع التي حددها الدستور وفق المادة 65[3].

---

[1] – **المرجع نفسه**.ص 211.

[2] –**المرجع نفسه**:ص 214.

[3] –فاديا كيوان،**ديمقراطية المشاركة،** (مداخلة في إطار مؤتمر عصام فارس لشؤون اللبنانية حول النظام اللبناني أكثري أو توافقي؟،فيفري 2009)،ص 63.

وعبر الدكتور "**غسان سلامة**" في كتابه "نحو عقد اجتماعي جديد" عن هذه النظرية المطابقة للوضع في لبنان وهي فكرة الفيتو "هي فلسفة في الحكم تؤمن التوازن في اتخاذ القرارات خصوصا في القضايا الكبرى"[1] ، ولكن بالمقابل هنالك من اعتبر هذا الحق مصدر الشلل في النظام السياسي اللبناني حيث انتشرت في لبنان مسميات الثلث المعطل والثلث الضامن وذلك حسب رؤية كل طرف لكيفية تطبيق هذا الحق في ظل جدل واسع بين القوى[2] فبعد أحداث 2008 هنالك من اعتبر أن "صيغة المثالثة" المقترحة للتداول تنسف الصيغة السابقة، وتالياً "الديمقراطية التوافقية"، لأنها تعطي الشيعة منفردين الثلث، وباقي المسلمين الثلث، وكل المسيحيين الثلث، ويصبح "الكيان اللبناني" عبارة عن ثلاث كتل طائفية، كل منها يملك حق التعطيل، شريطة اتفاق المذاهب داخل الكتلة الواحدة، المسيحية من جهة، والسنة والدروز والعلويين من جهة أخرى، بينما ينال الشيعة الثلث الصافي، وفي حال عدم الاتفاق بين المسيحيين، أو بين المسلمين من غير الشيعة، ينفرد الشيعة بحق "الفيتو" وحدهم، وفي حال تحالفهم مع طائفة أخرى، يملكون الأغلبية المطلقة، فلا "ديمقراطية توافقية" تقوم في هذه الحالة[3] خاصة بعد تحفز الطوائف الدينية بصورة خاصة إلى الاهتمام بتنمية طاقتها التعبوية وتقوية التضامن الطائفي حتى تكون أكثر قدرة على استخدام الفيتو الذي يحمي مصالحها وهو ما يشكل تحديا لتوافق وتهديد لتطور المؤسسات الدستورية نتيجة الضغط الطائفي.

4.الاستقلال الفئوي:

يقوم النظام السياسي اللبناني على مبدأ التوافق و التوازن بين المذاهب في إطار 18طائفة أو مذهبا دينيا معترفا بها، كفل للطوائف قدرا كبيرا من الاستقلالية القانونية لكل طائفة على الممارسات الثقافية والدينية والسماح لكل طائفة أن تزدهر في حدودها الثقافية والسياسية، كما أنه ونظرا لتأثر الدستور اللبناني بالدستور الفرنسي فقد اكتسب صفة من العلمانية فهو يؤكد على صفة الحرية الدينية لكل الطوائف واعتبار أن الدولة هي إطار لفرض الحكم بين الجماعات الدينية فقط.

---

[1]–طرادة حمادة، **الديمقراطية التوافقية موجودة في صلب الطائف** ، جريدة الرأي اللبنانية،أكتوبر 2009.

[2] – Elizabeth Picard: **Is the Consociational system reformable** ?‹http://halshs.archives-ouverter.fr. Jul 2012.p 12..تاريخ التصفح 15مارس 2014

[3]– فادي شامية، «قراءة في "صيغة المثالثة": مصير مجهول للكيان اللبناني عندما تنفرد طائفة بـ"الثلث الصافي»"، **جريدة المستقبل اللبنانية**. .www.saidacity.net/Upload/2007…/NewsFile

وتم تكريس هذا النوع من الاستقلالية للطوائف من خلال مجموعة من المراسيم تتعلق بإدارة كل طائفة أو كل مذهب شؤون رعاياها على مستوى الأحوال الشخصية، فشملت أولا الطوائف المسيحية بموجب قانون 1951/04/20[1]، ثم منحت الطائفة الإسلامية السنية حق التشريع في الشؤون الدينية والأوقاف الخيرية بموجب المرسوم الإشتراعي رقم 18بتاريخ 1965/1/13، وأنشئ مجلس المذهبي لطائفة الدرزية في 1962/07/13 ثم صدر قانون 1967/12/19 الذي ينظم شؤون الطائفة الإسلامية الشيعية[2].

ومنحت الطوائف حقوقا وفق هذه المراسيم حرية في مجالي الأحوال الشخصية والتعليم وقد نظم الدستور ذلك في المادة 9 فيما يخص المجال الأول والمادة 10في مجال الحق الثاني وتمنح المادة 19 في التعديل الدستوري لسنة 1990 رؤساء الطوائف الحق في مراجع المجلس الدستوري فيما يتعلق حصرا بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني.

وعند الحديث عن الاستقلال الفئوي في لبنان فانه يتحدد بمؤشرين: **الأول** يتعلق بالاستقلال التعليمي حيث استنادا إلى مجموعة من الإحصائيات تبين أن 7% من الطلاب اللبنانيون يرتادون مؤسسات التعليم العالي مختلطة دينيا وجغرافيا مقابل74% يرتادون جامعات من لون ديني غالب و19% ممن يرتادون جامعات تقع بين الطرفين مع غلبة لدين معين تتراوح بين 59%و73% ،وفرص الاختلاط هذه تكون في الجامعات الأمريكية التي تقتصر على نخبة الفئات الاجتماعية والاقتصادية فقط، بينما يتابع الجمهور الواسع منهم دروسه من الابتدائي إلى الجامعي في مؤسسات شبه مغلقة طائفيا في طلابها وأساتذتها وإدارتها[3]، وهذا راجع كله إلى الحق الذي كفلته مواثيق التوافق وتم منحه حق دستوري في حرية الطوائف في الإستقلال التعليمي عن الطوائف الأخرى فان كان من أجل حماية خصوصية الطوائف الثقافية فانه من جهة عمق الإنقسام الطائفي أكثر.

أما بالنسبة إلى **المؤشر الثاني** والمتعلق بحرية الطوائف والذي جعل من طبيعة الاستقلال الذي تتمتع به الطوائف اللبنانية استقلالا فئويا نتيجة الانغلاق الشديد لطوائف على نفسها فمثلا مشروع الزواج المدني رفض رفضا تاما من مختلف الطوائف اللبنانية نتيجة انغلاقها الشديد وتمسكها بثوابتها الدينة من جهة ،

---

[1]–أحلام بيضون، **مرجع سابق**،ص 111.

[2]–طارق زيادة،«**الدين والسياسة في لبنان**» ، **حلقة دراسية في المستقبل العربي** ،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد سنة 1993 ،ص 135.

[3]– عدنان الأيمن ، ملحم شارول و آخرون، **مرجع سابق**،ص 52.

إضافة إلى رؤى أخرى فمثلا الطائفة الدرزية ترفض أو بعبارة صريحة تمنع زواج الدرزي أو الدرزية من خارج طائفتهما انطلاقا من قناعة الحفاظ على العرق والكيان الدرزي الصافي[1].

وقد أفضى هذا الاستقلال الفئوي مع امتلاك الطوائف لمؤسسات خاصة بها إلى **أمرين، الأول** استواء الطوائف الشبه المغلقة أو الشبه متكيفة بذاتها كبدائل من تكون الأمة وهذا باستثناء حاجاتها إلى الدولة بما هي مجال لتمثيل السياسي في الخارج والانتفاع بمزايا وخدمات خاصة وعامة لا يستقيم توفرها بغير الدولة وليس بصفة آلية لتمثيل الأمة، **وثانيها** هو تعذر تكون الدولة بما هي سلطة موحدة وقوة تحكم في التجاذب الدائم الناشئ عن انقسامات المجتمع السياسي وما تعكسه من تضارب بين القوى الاجتماعية المختلفة.[2]

وكسبت الطوائف انطلاقا من هذه النقطة صفة من الفيدرالية بغض النظر على تأكيد صناع السياسة في لبنان على وحدة لبنان شعبا وأرضا،ولكن هذه الفيدرالية التي وصفت بها لبنان هي نوع يختلف عن الفيدرالية في التجارب التوافقية الأوروبية فهي فيدرالية شخصية، فالطبيعة الطائفية اللبنانية التي تتميز بالتعقيد والتنوع الكبير في آن واحد ومنتشرة على طول الأراضي اللبنانية وغير المنغلقة بمكان واحد فرضت هذا النوع من الفيدرالية، كما اعتبر التوافقيون اللبنانيون وفي ظل دفاعهم عن هذه الصيغة على أن الاستقرار السياسي الذي يرتجى من وراء هذه الديمقراطية قد يتحقق من خلال هذا النوع من الفيدرالية الشخصية في ظل التقاليد الطويلة والمرونة من الاختلاط والتعايش الذي قد يفض إلى تعزيز التوافق في ظروف مواتية أفضل من الاستقلال الإقطاعي الذي يؤدي إلى مزيد من الاحتقان المتبادل وزيادة بالتالي إمكانية الصراع ، ولذلك هي تختلف عن التجمعات الإثنية والعرقية في مناطق جغرافية محددة في كل من بلجيكا أو سويسرا ولهذا سبب لا يذوب الفرد تماما على الصعيد السياسي في طائفته التي تملي عليه إتباعا جماعيا كما هو الحال في لبنان[3].

فالفرد في لبنان منذ ولادته يكون منطويا تحت طائفة معينة مما جعله يعيش مواطنة مثلثة الأبعاد فهو في سياق الانتماء الطائفي يدين بالولاء لقيادتها المدنية والدينية ولأجهزتها القضائية ولتقديماتها الخيرية والاجتماعية، وهو أيضا يعيش مواطنة جغرافية مكانية مثقلة بالرموز والتاريخ البعيد والحديث فهو

1–محمد زين العابدين محمد، **مرجع سابق**، ص 81.

2–أحمد بيضون، **مرجع سابق**، ص 44.

3–جورج قرم، **مرجع سابق**، ص ص (43–44).

مواطن يعيش في منطقة لها خصوصياتها في التركيبة الجغرافية اللبنانية ككل، وهو أخيرا مواطن لبناني ينتمي قانونيا وحياتيا إلى الجمهورية اللبنانية ومؤسساتها الدستورية والإدارية والقانونية وهنا لابد من إبداء الملاحظة أنه قانونيا لا تعترف الجمهورية اللبنانية بالانتماء إليها بصفة مواطن لمن ليس له انتماء لطائفة أو ملة معينة معترف بها قانونا[1] وهو ما طرح إشكالية الذين لا ينتمون إلى أي طائفة من الطوائف 18 حيث لم يصدر أي نص تنظمي لمادة 14 من الدستور والتي تقر بأن الطائفة التي تنتمي للقانون العادي تنظم شؤونها وفق القانون العادي وفق ما اصطلح على تسميتها بطائفة 19 أو طائفة الحق العام، وهي الحقيقة التي تؤكد أن النظام اللبناني هو نظام فيدرالية الطوائف يجمع معا 19 عشر طائفة، 18 دينية(مسيحية–مسلمة) وواحدة ما يحبذ البعض إطلاق صفة العلمانية أي المدنية التابعة لقانون العام[2].

[1]– عدنان الأيمن ، ملحم شارول و آخرون، **مرجع سابق**،ص ص(84–85).

[2]–جوي ثابت، «إلغاء الطائفية »،**مجلة الدبلوماسية** ، لبنان: العدد16 جانفي 2013. ،ص03

خلاصة واستنتاجات

من خلال التأصيل النظري لمفهوم الديمقراطية التوافقية في الفصل الأول كمحاولة أطلقت لتجاوز الطائفية باعتبارها ظاهرة تاريخية اجتماعية ذات نتائج سياسية وباعتبار أن لبنان هو بلد الطوائف الثماني عشر اجتمعت فيه فتكون وطنا شكلت معه هويتها، كانت الديمقراطية التوافقية تعكس دائما فلسفة لبنان وما مرت به من أحداث السلم وفترات الصراع، تتعلق حول النظام القائم وحول أسسه التي يرتكز عليها النظام، وحول العلاقات بين الطوائف، وحول هوية لبنان، وحول الإصلاحات التي يسعى الفاعلون في لبنان إلى إدخالها على النظام السياسي القائم على مد كل الفترات التاريخية التي مر بها تطور هذا النظام، ومن هنا تم التوصل من خلال دراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات:

-يعود النظام التوافقي في لبنان في مظاهره وتطبيقه -إذا حصرنا الأمر في البعد الزمني- إلى الجذور التاريخية في نظام القائمقامتين ونظام المتصرفة وصولا إلى الميثاق الوطني في سنة 1943 والذي شكل ومازال يشكل روح هذا النظام لأنه أسس على تفاهم وطني من أجل بناء الدولة دون تهميش أو إقصاء وصولا إلى الاتفاق الوطني في الطائف ليؤكد على روح التوافقية في النظام السياسي اللبناني.

-إن الصراعات أو الحروب التي قامت على الأراضي اللبنانية سواءا كان المتحاربون لبنانيون أو حربا على لبنان أو صراع الآخرين على الأراضي اللبنانية فإنها في نهاية المطاف انتهت إلى تجديد وبلورة مبادئ العيش المشترك التي كرست في النهاية الديمقراطية التوافقية في لبنان من الميثاق إلى التوافق،لذلك لبنان هو بلد المواثيق والمساس بأي ميثاق هو مساس بكيان اللبناني.

-إن النظرية التوافقية من عوامل وأركان تتحقق في لبنان وفق رؤية وخصوصية هذه الأخيرة باعتبار مضمونها يتأثر بالضرورة باعتبارات المجتمعات التي تطبق فيها،لذلك فا هي محققة في لبنان ابتداء من طبيعة الحكومات الائتلافية والتمثيل النسبي لطوائف وحقهم في الحكم وفي الاعتراض على قرارات الحكومة بالإضافة إلى العمليات المؤسساتية أو الاتفاقات التي تضمن تحقيق واستمرار ذلك.

-إن المواثيق التي بنت التوافقية في لبنان ابتداء من الميثاق وصولا إلى الاتفاق، لم تستطع تحقق الغاية وراء التوافق وهو البحث عن الاستقرار السياسي فلا الأول حال دون حرب الأهلية التي دامت 15 سنة ولا الثاني حال دون ما تعاني منه لبنان من حالات اللاستقرار إلى يومنا هذا والذي كان له الأثر على طبيعة لبنان الاجتماعية والسياسة وبالتالي على الطبيعة التوافقية لدرجة أن تساءل البعض عن مستقبل هذه المواثيق وهل هي بحاجة إلى روح تجديدية أم بحاجة إلى تجاوز؟ وهذا ماسنناقشه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

تفاعلات أزمة 2005 وأثرها على الديمقراطية التوافقية في لبنان

عادت لبنان سنة 2005 لتكون مجددا مسرحا للصراع بعد فترة هدوء حذر عقب اتفاق الطائف وما تلاه من تحديثات واسعة على المستوى السياسي، حينما شكل اغتيال الحريري[1] نقطة تحول مهمة ليس على المستوى اللبناني الداخلي فقط بل حتى على مستوى منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، نظرا لقوة الموقع والدور الذي كان يلعبه الحريري في الحياة السياسية اللبنانية الوطنية والإقليمية، لذلك شهدت الحياة السياسية بعد وفاته تحولات مع انسحاب الجيش السوري من لبنان وما أعقبها من صراعات سياسية وطائفية مذهبية، أسست لمرحلة طويلة من اللإستقرار السياسي أثرت بشكل كبير على مستقبل الديمقراطية التوافقية في لبنان في ظل تنامي دور فواعل ليست بجديدة ولكنها أكثر قوة وتأثير من ذي قبل.

ولذلك ولدراسة هذا التحول في التجربة التوافقية اللبنانية بعد أزمة 2005 وما تبعها من تفاعلات قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

-المبحث الأول: تداعيات اغتيال الحريري وأثرها على الديمقراطية التوافقية اللبنانية

-المبحث الثاني:إتفاق الدوحة وأثره على الديمقراطية التوافقية في لبنان

-المبحث الثالث: الديمقراطية التوافقية اللبنانية بين الرهان الداخلي والتحدي الخارجي

---

[1] - **رفيق بهاء الدين الحريري**، ولد في صيدا في جنوب لبنان لأب مزارع في 1 نوفمبر 1944، أنهى تعليمه الثانوي عام 1964 ثم التحق بجامعة بيروت العربية ليدرس المحاسبة وفي تلك الفترة كان عضوًا نشطًا في حركة القوميين العرب والتي تصدرتها آنذاك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين،كان يعتبر من كبار رجال الأعمال في العالم، وهو يحمل الجنستين اللبنانية والسعودية' لعب دورًا مهمًا في إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية وإعمار لبنان بعدها. إغتيل في 14 فبراير 2005. http://ar.wikipedia.org/wiki/.

المبحث الأول: تداعيات اغتيال الحريري وأثرها على الديمقراطية التوافقية اللبنانية

شكل مقتل الحريري أحد الزلازل السياسية في لبنان التي أحدثت تغيرات في طبيعة الخارطة الداخلية والتي أخذت بدورها بعدا إقليميا، مما ساعد على بلورة الانقسامات السياسية الطائفية ورفع من حدة المواجهة الداخلية برغم من قيام الديمقراطية التوافقية في لبنان على أسس العيش المشترك، وهو ما اعتبره الكثير قدرا محتوما على لبنان الدخول في مزيد من الاحتقان السياسي في ظل تأثير الإنسحاب السوري، ولهذا سنبحث في هذا المبحث في اغتيال الحريري والإنسحاب السوري وأثرهما على التوافقية اللبنانية في المطلب الأول وفي المطلب الثاني يبحث في تأثير اغتيال الحريري على القوى السياسية في لبنان.

المطلب الأول:اغتيال الحريري وإنسحاب السوري وأثرهما على الديمقراطية التوافقية اللبنانية

لعب الحريري من خلال حجمه المالي الكبير أدوار سياسية مندفعة ذات أحجام ومفاعيل واسعة، فكان أول رجل سياسة يبدأ مشواره السياسي برئاسة الوزراء مباشرة، فكسب الزعامة وظفر بحجمه وأسلوبه بكل شيء، فلم تعرف الساحة السياسية اللبنانية رجل مثله (منذ وفاة النخبة التي صنعت الاستقلال) السيد في ماله وشخصيته وعمله من أجل رئاسة الوزراء لدرجة أنه جعل كل الزعامات التقليدية سواء الدينية أو السياسية في حالة ضعف أمام رجل لم يكن له وجود سياسي قبل عشر سنوات[1].

لكن كان لسياسته الداخلية ردود فعل وطنية كبيرة، فبقدر ما كان الحريري رجل التسويات كان يراهن على نجاح عملية السلام في الشرق الأوسط مع إسرائيل لإتمام مشروعه الاقتصادي والسياسي المتعلق بلبنان وهو ما جعله يصطدم بمواجهة مباشرة مع حزب الله الذي كان يقود عمليات عسكرية في الجنوب ضد إسرائيل ، كما أنه في سنة 1992 كان الحريري قد تجنب أي علاقات مع حزب الله معتبرا إياه منظمة إيرانية مثيرة للقلق، وبدوره كان حزب الله ينظر إلى الحريري على أنه سعودي، ولا يميل إلى التعاطي معه نظرا للعدائية التي بين طهران والرياض، ويذكر "**محمد رعد**" المنتمي إلى حزب الله ذلك بقوله" بدا لنا أنه كان للحريري علاقات واسعة النطاق مع الغرب، وهذا ما جعلنا محترسين لم نكن نعلم أي شيء عن طفولته، خلفيته، وحياته السياسية، كان ظهوره على الساحة السياسية اللبنانية مفاجئا".[2]

---

[1] سمر عطاء الله،**تحديات الحريري اليوم أصعب من تحديات ما بعد الحرب**.(مقال على شبكة الانترنت) www.yabeyrouth.com تاريخ التصفح 2013/04/03.

[2] – نيكولاس بلافورد ،**زلزال لبنان اغتيال الحريري وتأثيراته في الشرق الأوسط**، ط1، قاهرة: مكتبة مدبولي 2007 ،ص ص (91– 93).

كما أصبح النظام السياسي اللبناني القائم على الترويكا الرئاسية بعد دخول الحريري في حالة جمود سياسي خاصة في عهد "**إميل لحود**" (المدعوم من دمشق) ونهاية ولايته ورفض الحريري التمديد له ودعوته إلى ضرورة إقامة انتخابات رئاسية من أجل انتخاب رئيس توافقي جديد، ومن هنا بدأت التوترات مع دمشق بالرغم من العلاقات الودية السابقة (نتيجة تمسك سوريا بتمديد للحود)، خصوصا بعد اكتساب الحريري موقعا استثنائيا بحكم الواقع الوطني والدعم الدولي، كما شهدت هذه الفترة مشادات واسعة على قانون الانتخابات وعدم وجود اتفاق وطني على صبغة واحدة تعدل القانون السابق الذي تزايد الرفض له[1].

وبدأ في ظل هذه الظروف نشاط جديد في منطقة جبل لبنان رافض للوجود السوري وخصوصا في المناطق المسيحية والدرزية، بسلسلة من الاضطرابات والإعتصامات قام بها طلاب الجامعات، مع ظهور عدة شخصيات دينية وسياسية شعبية ضموا أصواتهم للمطالبة برحيل الوجود السوري، وتحت تأثير هذه الظروف الداخلية الرافضة للوجود السوري، ونهاية ولاية إميل لحود الرئاسية في 2004 والصراع الرافض لتمديد، تم اغتيال الحريري في تفجير موكبه الوزاري في بيروت في 14 فيفري2005 ، فدخلت مع وفاته لبنان مرحلة من الصراعات –مازلت تأثيراتها ممتدة إلى الآن– وجملة من التطورات بقرار تشكيل لجنة دولية لتحقيق حول الاغتيال بناء على قرار مجلس الأمن وفق مشروع أمريكي فرنسي بريطاني، وصدور القرار 1559 والقاضي بانسحاب سوريا وانتخاب رئيس توافقي للبنان بديلا لإميل لحود.[2]

وبالتالي كان الانسحاب السوري من لبنان أمرا حتميا خاصة في ظل الظروف الدولية التي مهدت لذلك قبلا، حين بلغت العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها المعسكر الغربي مستويات غير مسبوقة من العدائية خصوصا بعد سقوط نظام "**صدام حسين**" في العراق في سنة 2003، فأعادت سوريا حساباتها[3]، في ظل سياسة جديدة أمريكية لإعادة نظر جديدة لتوزيع الأدوار في المنطقة، فإن كان التدخل السوري في لبنان في سنة 1976 قائم على تفاهم ثنائي أمريكي سوري، واستمر بدعم أمريكي في عام 1990 من أجل تطبيق اتفاق الطائف، أصبح منذ اغتيال الحريري وما بعده أكثر خلافا فتحولت لبنان إلى ساحة صراع بين سوريا والولايات المتحدة، والبؤرة الثالثة الأكثر توترا بعد

---

[1]–**المرجع نفسه** ،ص 108.

[2]–نادية فاضل عباس فصلي، «التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية».**دراسات دولية**، العدد 47،ص ص(112–113).

[3]عبد الرحمن الراشد،« تداعيات الانسحاب السوري من لبنان» ،**صحيفة الشرق الأوسط**، 2005/03/03.

فلسطين والعراق، مع انضمام فرنسا في الأخير للبحث عن موطئ قدم في الشرق الأوسط عندما خسرت نفوذها في شمال إفريقيا لصالح واشنطن[1].

ولم تكن أي دولة عربية بالمقابل مستعدة في هذه الظروف لدعم سوريا في ظل وجود إجماع على ضرورة الانسحاب، خاصة بعد أن أعربت السعودية على سخطها بسبب الرسالة القاسية التي وجهت إليها نتيجة إغتيال الشخصية اللبنانية التي تملك قبولا ودعما منها، معتبرة إياه محاولة متعمدة لإضعاف نفوذ المملكة في لبنان، حتى أن إيران وهي الحليف الإقليمي لسوريا كانت تعارض الهيمنة السورية داخل لبنان، فجاء على لسان بعض المسؤولين الإيرانيين أنه لا تراجع عن دعم إيران لسوريا في مواجهة إسرائيل، ولكن إيران غير مستعدة لدعم الوجود السوري في لبنان لأن سيادة لبنان أمر هام بالنسبة إلى إيران[2]. وأمام هذه الظروف أعلن "**بشار الأسد**" في كلمة أمام البرلمان السوري عن سحب القوات السورية من لبنان في 5 من مارس 2005 بعد 24 سنة من البقاء.

واستغلت المعارضة في ظل هذا الدعم الخارجي والغليان الشعبي الداخلي الذي إتبع مقتل الحريري من كل الطوائف اللبنانية حينما شكل مقتله بعدا وطنيا لا طائفيا ولا مذهبيا، قوة الشارع للمطالبة بتفعيل الانسحاب السوري، من خلال تنظيم مظاهرة مليونية ضمت السُّنة إلى جانب قوى درزية ومسيحية في 14 مارس ردا على مظاهرة 8 من مارس التي نظمتها القوى الشيعية وعلى رئسها حزب الله لما أسموه شكر سوريا على ما فعلته من أجل لبنان، بالرغم من أن المعارضة اللبنانية لم تستغل كثيرا قوة الشارع بسبب إدراكها بأن ورقة الشارع غير مضمونة العواقب في لبنان ففي ظل أي غليان يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية جديدة، ولا شيء يمنع ذلك إن لم يتدارك الأمر خاصة في ظل التراشق السياسي بين الموالاة والمعارضة.

وفي هذا الصدد يقول وزير الإعلام السابق"**باسم السبع**" أحد المقربين من الحريري وأحد أقطاب المعارضة أن اللعبة السياسية للمعارضة هي إعادة النظام الديمقراطي، وإزالة النظام المخابراتي السوري، وتطبيق اتفاق الطائف في ظل وجود قوة معارضة غير طائفية تسمح باستغلال الوضع من أجل تطبيق كامل لإتفاق الطائف، ورفض الاتهامات القائلة أن المعارضة استغلت مقتل الحريري لأغراض سياسية

[1]–أشواق عباس،**العلاقات السورية اللبنانية**،الحوار المتمدن www.ahewar.org تاريخ التصفح 2014/04/24.
[2]– نيكولاس بلافورد،**مرجع سابق**.ص ص(193–194).

صرفة واعتبر أن المصالح السورية في لبنان تكون محمية في ظل وجود نظام ديمقراطي كفيل بتحقيق ذلك.[1]

ومن خلال كل ما تقدم من ظروف يمكن استنتاج مجموعة من الملاحظات عكست الواقع بشكل عام فقد جاء اغتيال الحريري في ظروف حساسة داخلية وخارجية، ولا شك أن الذين خططوا لمقتل الحريري كانوا يدركون أهمية الوقت والظروف واحتمالات تداعيات الإغتيال على مختلف الأصعدة :

- على الصعيد الداخلي اللبناني كانت هنالك فترة التحضير للإنتخابات النيابية، تحت ظروف عدم التوافق على قانون انتخابات يرضي جميع الطوائف اللبنانية، وظروف مشادات –كما رأينا– حول الوجود السوري في لبنان، في حين كان الحريري قد أخذ طرفا ثالثا ذو بعد وطني بين هذين الصراعيين يكون أكثر واقعية ليحقق ما يفيد لبنان اقتصاديا دون أن يؤثر ذلك على مكاسب لبنان وبالخصوص السياسية(مكاسب التوافق والعيش المشترك)، ولهذا كان لعملية الاغتيال تداعيات واسعة على الداخل اللبناني، خاصة عندما تركت الجهة المسؤولة عن الاغتيال مفتوحة على كل التكهنات.
- على الصعيد العربي وعلى مستوى العلاقات السورية اللبنانية جاءت عملية الاغتيال، لكي تسير بهذه العلاقة إلى مرحلة تأزم غير مسبوقة نتيجة تحميل سوريا وجهاز مخابراتها مسؤولية الاغتيال وطلب برحيل فوري للوجود السوري.
- على الصعيد الإقليمي جاءت العملية في ظروف جعلت من المنطقة كلها في مرحلة تغير وإعادة رسم للأدوار بما يتوافق والإستراتيجية الأمريكية في ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير الساعي إلى جعل إسرائيل الفاعل الأول في المنطقة ، فجاء اغتيال الحريري ليفتح المجال أمام كل الصراعات خاصة في ظل الوضع العراقي، والملف النووي الإيراني، وتنامي الجماعات الجهادية في المنطقة.[2]

---

[1]–أميمة عبد اللطيف،«**ماذا تريد المعارضة اللبنانية** »، **مجلة العصر اللبنانية** ،2005/03/05.

[2]–أشواق عباس،**العلاقات السورية اللبنانية**،**مرجع سابق.**

وأمام هذه الأوضاع والظروف تم الانسحاب السوري الرسمي في أفريل 2005، وهو الانسحاب الذي ترك أثرا كبيرا في الحياة السياسية اللبنانية على كل المستويات، بانقسام المشهد السياسي لطوائف اللبنانية مرسوما بهواجس ومخاوف الطوائف من بعضها البعض، مما ترك أثرا كبيرا على التوافق بين الطوائف نتيجة بروز ما يسمى:

-**الشيعة السياسية**:استكملت عملية توحيد القوة الشيعية ولاسيما الشبابية منها حول محور حزب الله وحركة أمل، مستفيدة من كل الرساميل المادية والرمزية التي تملكها في عملية التعبئة والتنظيم والمقاومة والممانعة والتثقيف والتعليم والخدمات، لتؤسس لشبكة أتباع ليس كما كان الحال لحركة أمل سابقا أو أي زعيم سياسي تقليدي، بل كتلة سياسية جماهيرية متحد عناصرها مع بعضهم البعض ويجمعهم الوازع العصبي والديني معا.

-**السنة السياسية** فإنها شهدت بدورها وبعد اغتيال الحريري والانسحاب السوري وما رافقت ذلك من تداعيات متلاحقة ولاسيما حول المحكمة الدولية، حالة انعطاف خطيرة حول التماثل مع حالة حزب الله أي مع حالة الشيعة السياسية، بجعل حزب سياسي واحد (تيار المستقبل)معبر عن الطائفة السنية وهو ما لم يكن من قبل حيث كانت قيادة الرئيس رفيق الحريري بمشروعها التنموي الرأسمالي الواسع وتوجهها التحديثي الليبرالي المواكب للعولمة، قيادة إستعابية واحتوائية شعبيا وعابرة للطوائف، وإن ظلت تأخذ في عين الاعتبار في سلوكها السياسي وتحالفاتها، الحساسيات والأولويات الطائفية والمذهبية في النظام السياسي اللبناني، ولكن من دون أن تجعل من الكتلة الحزبية الممثلة للسُّنة،سنيةً خالصة[1]. على عكس ما حصل بعد إغتياله.

وهو أمر لا تدفع إليه معطيات الداخل فحسب بل معطيات شتى سياسية وإيديولوجية عربيا وإسلاميا في طليعتها ما تثيره المعطيات السياسية لنشاط السلفيات السنية الجهادية والتكفيرية على امتداد المجتمعات العربية والإسلامية وزيادات احتمال اختراقها للمجتمع اللبناني،لأن بيئة العوز والفقر التي تعيشها بعض مكونات الطائفة السنية قد تدفع إلى ذلك الاختراق، ولذلك تطلب الأمر أن تتجه الطائفة السنية إلى التمحور حول الحزب أو القيادة الطائفية ،وأن يقوم الحزب بجزء كبير من مهمات الإنفاق الاجتماعي والخدماتي والصحي على مناطق متجانسة ديموغرافيا أو ذات أكثرية مذهبية طاغية فيها، في

[1]- دوجيه كوثراني و فاضل الربيعي،**مرجع سابق**.ص ص(168-169).

هذا السياق الوظيفي اندرجت مساعدات السنية في المناطق الأكثرية السنية في مقابل إندراج المساعدات حزب الله في المناطق الأكثرية الشيعية[1].

وبالنسبة إلى **الحالة المسيحية** وخصوصا المارونية، فإنها لم تشهد ذلك الانقسام المذهبي الشديد الذي شهدته الطوائف الإسلامية، حيث أن عملية الانتقال من حالة التهميش التي كانت تعيشها في ظل الوصاية السورية إلى حالة التعددية الكبيرة التي شهدتها الحياة السياسية اللبنانية بعد أزمة 2005 يعد إرباكا كبيرا لهذه الطائفة، في ظل وضع لبناني جديد بدأ يتحكم في الحياة السياسية فالطائفة السياسية اللبنانية لم تعد تتمثل بزعامة طائفة واحدة بل باستحداث شبكة أتباع مختلفة من مختلف الطوائف.[2]

والمحصلة انه وبعد اغتيال الحريري وانسحاب السوري من لبنان وما ترتب عنه من انقسام مذهبي إسلامي بين السنة والشيعة وتشرذم القوى السياسية المسيحية بين أحلاف تابعة لإحدى القوتين، زاد الإنقسام الداخلي، مما تسبب في خلق نظام زبائني طائفي تترسخ ثقافته وبنيته من خلال الصراع السياسي بين الطوائف أخذ شكل التجسيد الشعبي في الشارع، والتوتر الأمن الجزئي في شكل مظاهرات مليونية ولا سيما المذهبية الدينية منها وأسلوبا نديا في المواجهة ، وكل هذا كان على حساب الديمقراطية التوافقية اللبنانية التي كانت المتضرر الأول من هذه الأوضاع وتداعياتها، ومن ثم على حساب النظام السياسي ومهمته اتجاه المجتمع في ضمان الاستقرار السياسي، بدخول لبنان في مرحلة جديدة من العنف الطائفي أوصلها إلى شفير حرب أهلية جديدة كادت أن تسقط كل أسس التوافق.

المطلب الثاني: تداعيات أزمة 2005 على الخارطة الحزبية اللبنانية

كانت نقطة التحول الأكبر في لبنان بعد اغتيال الحريري وفي ظل الصراع السياسي الذي أخذ الشكل المذهبي بين السنة والشيعة وفي ظل التدهور الإقليمي خاصة بعد التطورات التي حدثت بين 2005و2008، انقسام الحياة الحزبية اللبنانية إلى قوتين شهدت معهما لبنان حالات من الاحتقان والجمود السياسي، وهو ما كان له التأثير الأكبر على النموذج التوافقي اللبناني، نتيجة أن الأحزاب السياسية اللبنانية تقوم على حقيقة واقعية مفادها أنها نشأت من طبيعة البيئة الطائفية اللبنانية وموقعها وهمومها وتطلعاتها*، لذلك كانت الحياة الحزبية اللبنانية هي المتأثر الأول من الإنقسام الطائفي المذهبي الذي شهدته لبنان بعد سنة 2005.

---

[1]-**المرجع نفسه**،ص 170.

** ثمة أحزاب نشأت من خارج البنى الطائفية نسبيا لكن الدراسات الواقعية للأحزاب السياسية اللبنانية ترى أن الفكر الحزبي الحديث مهما كانت توجهاته يخترقه الخطاب الطائفي

1-عبد الرحيم محمد جاموس،« لماذا كل هذه الحرب على لبنان»،**جريدة الرياض** ،28يوليو 2008.

وتجدر الإشارة أن ظاهرة نشأة الأحزاب في لبنان تعود إلى مطلع القرن 19م واتسعت في مرحلة الانتداب الفرنسي ثم أكثر في مرحلة الاستقلال،إلا أنه لا يوجد نص في الدستور اللبناني يتعلق بالأحزاب السياسية حيث اكتفت المادة13 من الدستور على حرية تكوين الجمعيات ضمن الإطار القانوني، وقد كان هنالك صعوبة في تصنيف الأحزاب السياسية (وان كان يعتمد سابقا على اتجاه اليمين أو اليسار أو الليبرالي أو الاشتراكي...)[1]، حيث لا تضع الأحزاب السياسية اللبنانية برنامجا بمعنى خطة عمل ممكنة الانجاز خلال فترة زمنية محددة لعملها السياسي يمكن على أساسه تصنيف الأحزاب ، فما يوضع أحيانا تحت ما تسميه بعض الأحزاب برنامجا هو في لبنان عبارة عن مزيج من التوجهات الإيديولوجية والإستراتيجية مقرونة بمواقف سياسية، ولكن بعد أحداث 2005 ومما مهد لها من وقائع، أصبح يحكم تصنيف الأحزاب السياسية على أساس معيار **الموالاة والمعارضة**، وهو المعيار الذي أصبح سائدا الآن.

وبالرغم من أن هذا المعيار ملتبس قليلا بسبب طبيعة النظام اللبناني وخصوصيته، فمعيار المواقف من القضايا التي تمر بها الحياة السياسية اللبنانية أصبح هو المتحكم في تصنيف الأحزاب السياسية بين فريق يسمى الموالاة أي إتجاه قبول تلك القضية،وإتجاه بالمقابل يسمى المعارضة فمثلا الموقف من الصراع الدائر حول لبنان وعليه، الخطاب السياسي الراهن للأحزاب السياسية إنقسم بين إتجاهين، الأول يرى الانحياز إلى المحور الأميركي – الأوروبي هو المطلوب كما تراه أحزاب الموالاة وهو الأفضل لواقع لبنان، والثاني يرى الانحياز إلى المحور الإيراني – السوري كما تراه أحزاب المعارضة هو من يخدم مصلحة لبنان، والاتجاه الثالث من القوى الحزبية طالبت بالوقوف على الحياد لأن ذلك هو من يخدم مصلحة لبنان أكثر، ناهيك عن الموقف من القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، وقضية المحكمة الدولية وسلاح المقاومة والموقف من الانتخابات الرئاسية والحصص في التركيبة السياسية في الدولة....، والمهم أن هذا الانقسام البارز والفاعل متبلور ضمن الاتجاهين التاليين:

الاتجاه الأول: اتجاه 14 آذار: وهو أساساً مكون من القوى التي اعترضت على التمديد لرئيس الجمهورية إميل لحود في أيلول/ سبتمبر 2004 وحمّلت النظام السوري مسؤولية الاغتيالات السياسية، وشكلت بعد اغتيال الرئيس الحريري، ما عرف بـ"لقاء البريستول"، ودعت إلى تظاهرة في 14 آذار/ مارس 2005، وأطلق عليها بعد استقالة وزراء حركة أمل وحزب الله من الحكومة قوى **الموالاة**(القوى الداعمة لحكومة السنيورة)، وتلتقي قوى هذا الاتجاه المتحالفة سياسياً حول:

1-حسن قادري،**مرجع سابق**، ص 33.

- إقرار المحكمة الدولية لتحقيق في قضية إغتيال الحريري.
- وضبط سلاح حزب الله في إطار مؤسسات الدولة.

ويشتف من هاتين النقطتين:

- تحميل النظام السوري مسؤولية الاغتيالات السياسية والعمل على عدم إقرار المحكمة.
- تحميل حزب الله أعباء حسابات إقليمية انعكست سلباً على لبنان.

كما يحكم هاتين القضيتين:

- خيار الالتزام بحياد لبنان عن الصراعات الإقليمية والدولية في المنطقة وعليها، مع ميل نحو المحور الأميركي – الأوروبي
- خيار بناء الدولة اللبنانية .

ويضم هذا الاتجاه قوى متباينة في خلفيات الموقف من القضيتين الأساسيتين وما يحكمهما وما يشتق منهما، وهذا من طبيعة أي تحالف، والأحزاب المكونة لهذا الاتجاه هي: تيار المستقبل، الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب القوات اللبنانية، حزب الكتائب اللبنانية، حزب الكتلة الوطنية، حزب الوطنيين الأحرار، حركة اليسار الديمقراطي، فضلاً عن قوى وهيئات أخرى تعلن الالتزام بذلك دون التشكل التنظيمي ضمنه.

الاتجاه الثاني: اتجاه 8 آذار، وهو أساساً مكون من القوى التي أيدت التمديد لرئيس الجمهورية إميل لحود في سبتمبر 2004 ودافعت عن الوجود السوري في لبنان، ورفضت اتهامه بالاغتيالات، وشكلت بعد اغتيال الرئيس الحريري ما عُرف بـ"لقاء عين التينة" ودعت إلى تظاهرة 8 آذار، تحت شعار الوفاء لسوريا ،ويطلق عليها إسم **المعارضة**، وتلتقي هذه القوى حول قضيتين أساسيتين :

- التمسك بمجموعة من الشروط لإقرار المحكمة الدولية منها عدم تحميل حزب الله مسؤولية الإغتيال ورفض التدخل الخارجي في عمل المحكمة.
- حرية عمل المقاومة واستمرار سلاحها.

ويشتق من هاتين القضيتين:

- الدفاع عن النظام السوري وعن وجوده في لبنان وعدم تحميله مسؤولية الإغتيال.
- المطالبة بحكومة تضمن فيها الثلث الضامن لطائفة الشيعية، والمطالبة برئيس توافقي للجمهورية.

و يحكمها

- خيار الالتزام بعروبة لبنان بما يعنيه ذلك من التزام بالصراع ضد إسرائيل والتعاون مع المحور الإيراني – السوري في مواجهته للمحور الأميركي.
- خيار بناء دولة قوية قادرة على منازلة إسرائيل.

ويضم هذا الاتجاه قوى متباينة في خلفيات الموقف من القضيتين الأساسيتين وما يحكمهما ولكنها تتفق في نقطة محورية وهي الدفاع عن الوجود السوري في لبنان، والدخول في محور النظام السوري وطبيعة سياسته الخارجية، وهذه القوى هي: حزب الله، حركة أمل، التيار الوطني الحر، والحزب السوري القومي الاجتماعي وجبهة العمل الإسلامي وحركة الشعب والحزب الديمقراطي الشعبي والتنظيم الشعبي الناصري وحزب الاتحاد.

الاتجاه الثالث اتجاه الاعتدال: وهي تلك القوى التي لا تنتمي إلى أي من القوتين السابقتين، ورفضت الدخول المباشر في الصراع السياسي بينهما، بالرغم من إقترابها أحيانا من طرح أحد الإتجاهين والأحزاب المكونة لهذا الإتجاه: منبر الوحدة الوطنية، الحزب الشيوعي اللبناني، وحزب طليعة لبنان العربي، والتجمع الشيوعي الثوري، ومنظمة العمل الشيوعي، وحزب التحرير الإسلامي[1].

1–قوى 14 من آذار:

سميت هذه القوى بهذا الاسم نسبة إلى المظاهرة المليونية بمناسبة مرور شهر على مقتل الحريري ردا على تظاهرة 8من آذار الشاكرة للوجود السوري،وهذه القوى تحظى بدعم غربي أمريكي– سعودي بصفة خاصة ، ومن بين الأحزاب المكونة لهذا القوى نجد:

- **تيار المستقبل:**

هو جمعية سياسية أسسها الراحل رئيس الوزراء رفيق الحريري، يطغى عليه الطابع الإسلامي السني ولكنه خلافا للأحزاب الأخرى، فإن تيار المستقبل يضم العديد من اللبنانيين المنتمين إلى طوائف أخرى،وشهد هذا الحزب مع تولي الحريري السلطة في أوائل التسعينات بعد الحرب الأهلية اللبنانية، تطورا سياسيا وانتخابيا ليصبح قاعدة انتخابية قوية برزت خلال انتخابات 2000حين حقق الحريري نصرا انتخابيا لم يكن متوقعا، ومع اغتيال الحريري في سنة 2005 زادت قوة ومكانة الحزب في الساحة السياسة اللبنانية والتي ظهرت بشكل كبير خلال مظاهرات 14 من آذار في ذكر اغتياله[2].

---

[1]–شوكت أشتي، **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**، بيروت:المركز اللبناني لدراسات،2007،ص ص (59– 60).

[2]– بشير الخوري،القوى المشاركة في أحداث 2008 في لبنان، BBC لندن.

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7393000/7393088.stmتاريخ التصفح 2014/04/14

أما عن أهداف تيار المستقبل وتوجهاته فانه يسعى لتجسيد ميثاق العيش المشترك وفق أسسه التوافقية. ويملك الحزب قوة إعلامية بارزة في بلبنان من خلال تلفزيون المستقبل، وإذاعة الشرق التي تبث من بيروت ومن باريس، وجريدة المستقبل[1]، كما للحزب علاقات قوية مع الغرب ومع ما يسمى معسكر الاعتدال العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، لذلك نجح من خلال دعم هذا المعسكر والقوة الإعلامية في تمرير رسائل سياسية قوية ضد قوى 08 من آذار في ظل التراشق الإعلامي الكبير الذي كان بينهما والذي جر معه حتى طوائفهم الدينية مما أثر بشكل كبير على التوافق الذي كان بينهما في ظل الصراع الإسلامي المذهبي.

- **الحزب التقدمي الاشتراكي:**

أسس هذا الحزب الزعيم اللبناني الدرزي"**كمال جنبلاط**" سنة 1939 كحزب جامع لكل الطوائف في لبنان لا لطائفة واحدة، إلا أن التطورات جعلته واقعيا وعمليا ممثلا للطائفة الدرزية،[2].وتمكن **كمال جنبلاط** الزعيم الروحي لهذا الحزب من بناء ميليشيا لعبت دورا بارزا في الحرب الأهلية اللبنانية بين سنتي 1975-1976، قبل أن يغتال في 16مارس 1977،ليخلفه ابنه "**وليد جنبلاط**" في قيادة الحزب الاشتراكي[3] ،وبعد مشاركة الحزب في اتفاق الطائف سلم سلاح ميليشيته، وأخذ يشارك في المجالس المنتخبة والمجالس البرلمانية وهو حاليا يشكل أحد أقطاب قوى14 آذار ،وبعد اغتيال الحريري حمل وليد جنبلاط سوريا مسؤولية قتل والده إلى جانب مقتل الحريري[4].

ويسعى الحزب إلى تحقيق سياسة توافقية تتطلب التوافق بين الدولة والنخبة، بين المواطن والجماعة، في محاولة سعي بناء وطن لبناني كما أراده كمال جنبلاط لبنانيا، بغض النظر عن التنوع الطائفي لذلك يسعى الحزب للإلغاء الطائفية السياسية التي هي عنصر الانقسام بين المجتمع اللبناني، ولتحقيق بعض المطالب الاجتماعية والاقتصادية وحماية الديمقراطية[5].

- **حزب الكتائب:**

أحد أبرز الأحزاب اللبنانية المسيحية تأسس كحركة قومية عربية لبنانية في سنة 1936 على يد "**بيار الجميل**" وتحول إلى حزب سياسي في سنة 1952.وقد تعرض الحزب إلى عدة عمليات اغتيال

1- شوكت أشتي، **مرجع سابق**،ص 112.

2-مهدي أنيس جردات،**الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**،ط1،عمان:دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006،ص 237.

3- حسين قادري،**مرجع سابق**،ص 21.

4-______،**القوى السياسية في لبنان**، موقع arabic.cnn.com تاريخ التصفح 2014/04/02.

5-مهدي أنيس جرادات،**مرجع سابق**.ص 238.

لرموزه بدأت باغتيال رئيس الجمهورية اللبنانية "**بشير جميل**" وصولا إلى الوزير "**بيار أمين جميل**" الممثل للكتائب في الحكومة في نوفمبر 2009[1] .

لقيت الكتائب الدعم والمساندة والتأييد من الزعماء السياسيين حكاما وأفرادا وهيئات منذ الانتداب الفرنسي وفي مختلف مراحل نشاطها السياسي،حيث مثلت الكتائب مصالح الطائفة المسيحية المارونية، الأمر الذي أهلها لاحقا لتكون أحد أقطاب الثنائية المجتمعية(الإسلامية–المسيحية)، ومن ضمن النظام السياسي القائم وحركته الطائفية،ولهذا اعتبرت الكتائب النموذج الأول والأساسي والأصلي في الجغرافية الطائفية التي تجسدت سياسيا[2].

- **حزب القوات اللبنانية:**

نشأ كميليشيا من طرف "**بشير جميل**" في سنة 1976 وكذراع عسكري للجبهة اللبنانية، وخلال فترة الحرب الأهلية كانت القوات اللبنانية التنظيم الأبرز بوجه القوى الفلسطينية واللبنانية الإسلامية الداخلية، خاضت معركة دامية مع وحدات الجيش بقيادة ميشال عون، ثم بعد اتفاق الطائف سلمت القوات سلاحها ودخلت في العملية السياسية بقيادة سمير جعجع، والذي اعتقلته سوريا في سنة 1994 وظل في السجن إلى غاية الانسحاب السوري في سنة 2005.[3]

وينطلق الحزب في قواعده من إقراره بان الديمقراطية التوافقية المنطلقة من التعددية اللبنانية هي النتيجة المناسبة للبنان لأنها تنطلق من واقع الحياة المجتمعية اللبنانية، حيث أن المشاركة في الحياة السياسية ينبغي ألا تكون عبر علاقة مباشرة بين الدولة والمواطن، بل عبر وسيطات تجعل المشاركة الفعالة ذات مردود عال للفرد، وتحصنه ضد سلطان الدولة[4].

هذه هي الأحزاب الأكثر قوة وتأثيرا في الحياة السياسية اللبنانية، ومن بين الأحزاب التي تحالفت مكونة قوى 14 من آذار التي تشكل بعد الانقسام المذهبي الذي أخذ بعدا سياسيا، بالإضافة إلى مجموعة من الأحزاب السياسية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والتي تندرج تحت لواء هذه القوى.

1–الموقع الرسمي لحزب الكتائب اللبنانية،www.Kataeb-online.org/alkataeb.htm تاريخ التصفح 10مارس 2014.

2– مهدي أنيس جرادات،**مرجع سابق**، ص 228.

3–______،**القوى السياسية في لبنان**، موقع arabic.cnn.com تاريخ التصفح 2014/04/02.

4– مهدي أنيس جرادات،**مرجع سابق**،246.

2-قوى 08 من آذار:

هي القوى المعارضة لاتجاه الأول من الأحزاب السياسية، اتخذت من مظاهرات التي أقيمت في 08 من مارس لشكر سوريا كشعار لهذه القوى، ومن بين الأحزاب المكونة لهذه القوى نجد:

- **حزب الله:**

يعتبر حزب الله الحزب الأقوى تنظيما وعسكريا في لبنان، تأسس رسميا يوم 1985/02/16، بعد انشقاقه عن حركة أمل،وقد تم اعتماد تسمية حزب الله الثورة الإسلامية في لبنان في ماي 1984،حيث تم إنشاء مكتب سياسي للحزب[1]، ويعرف حزب الله على أنه حركة إسلامية سياسية تتمثل في ثلاث مستويات،أولا أنه حزب يمثل جزءا هاما من الطائفة الشيعية المهيمنة ثقافيا في لبنان،ثانيا هو حزب وطني لبناني يقاوم ضد التهديد الإسرائيلي للبنان، ثالثا هو جزء فعال من محور التأثير الإيراني السوري في الشرق الأوسط[2].

يملك من ناحية التنظيم الهيكلي الحزب مؤسسات متنوعة التوجه تعد أكثر تنظيما بالمقارنة مع غيرها من المؤسسات التابعة لمختلف الأحزاب أو مؤسسات الدولة، كما قسم الحزب الساحة السياسية اللبنانية إلى ثلاث مناطق مرتبطة مع مجلس الشورى الأعلى بأحد أعضائها باعتبار الحزب هيئة سياسية عسكرية تنظيمية معقدة ،وهي إقليم بيروت والضاحية الجنوبية، إقليم البقاع،وإقليم الجنوب.[3]

ودخل الحزب منذ توقيع اتفاق الطائف الحياة السياسية بشكل مباشر ، بعد أن تعززت العلاقات مع سوريا على خلفية التعاون السوري الإيراني، ويشكل الحزب داخل البرلمان كتلة معروفة باسم "الوفاء للمقاومة"، حيث كسب شرعية عربية ومحلية نتيجة مقاومته الاحتلال الإسرائيلي وتبنيه شعار تحرير القدس[4] ولكن بعد اغتيال الحريري غير الحزب من أسلوب عمله مما شكل بداية المواجهة مع تيار المستقبل الممثل الأول للطائفة السنية مع بداية الصراع المذهبي بينهما نتيجة التراشق السياسي، واهتزاز شرعية سلاحه نتيجة توجيه الحزب لسلاحه إلى الداخل اللبناني وحتى إلى الداخل العربي من خلال التدخل في سوريا وما ترتب عنه من أحداث حُمل حزب الله مسؤولية كبيرة فيها.

---

[1]-عبد اله بلقزيز،**حزب الله من التحرير إلى الردع(1982-2006)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 34.

[2]- Olivier Roy, **The Politics of Chaos in the Middle East**،London: Hurst & Co, 2008, p. 103

[3]-مسعود أسد اللهي، **الإسلاميون في المجتمع التعددي حزب الله في لبنان نموذجا**، (ترجمة دلال عباس)، ط1، بيروت: مركز الاستشارات والبحوث، 2004 ، ص 220.

[4]______**لأحزاب السياسية اللبنانية**،موقع وزارة الإعلام اللبناني، http://www.ministryinfo.gov.lb/main/main.aspx

- **حركة أمل "أفواج المقاومة اللبنانية":**

هي حركة إسلامية شيعية أسسها الإمام "**موسى الصدر**"، فبعد انتقال هذا الأخير إلى لبنان في سنة 1959 وجد الطائفة الشيعية في ظل وضع مهمش، ونظام سياسي لم يكن بصالح الطائفة الشيعية بمقارنة مع الطائفة المارونية والسنة المكونتان معها ترويكا النظام السياسي، فقام بإصلاحات لتحقيق مصالح الشيعة في لبنان[1]، ومن أجل تأسيس هذه الإصلاحات قام بإنشاء مجموعة من المؤسسات، من بينها حركة المحرومين، ثم بعد قيام الحرب الأهلية وبروز البعد الإسرائيلي قام بتدريب بعض الشباب اللبناني لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية فأعلن على ولادة حركة أمل وهي مختصر الأحرف الأولى"أفواج المقاومة اللبنانية" عام1975 [2].

وبعد اختفاء موسى الصدر في ليبيا سنة 1978، قاد "**نبيه بري**" الحركة منذ سنة 1980 كما أنه ترأس مجلس النواب منذ عام 1992، وهو يشكل مع حزب الله تحالفا شيعيا قويا فرض نفسه بقوة في الحياة الحزبية في لبنان، ومن أقوى قوى 08 من آذار حيث يبرران الدعم السوري بينهما بحجة وجود علاقات متميزة عسكريا وأمنيا واقتصاديا وثقافيا مع سوريا والمجتمع اللبناني عموما والطائفة الشيعية بصفة خاصة.

- **التيار الوطني الحر:**

تأسس التيار الوطني الحر ليضم عناصر مؤيدة لقائد الجيش السابق "**ميشال عون**" المشهور برفضه لاتفاق الطائف وبسببه دخل في مواجهات عسكرية مع القوات السورية انتهت بفرار عون إلى فرنسا في سنة 1991، لكنه عاد بعد اغتيال الحريري وشارك مؤيدوه في تظاهرة 14 من آذار الرافضة للوجود السوري، لكن بعد إختلافه معها حول توزيع المقاعد الانتخابية النيابية، وقع على وثيقة التفاهم مع حزب الله سنة2006 وبالتالي أصبح ينضوي تحت شعار قوى 08 من آذار[3].

ومن أهم المبادئ التي يسعى التيار إلى تحقيقها من خلال موقعه في الحياة السياسية اللبنانية هي الجمهورية الثالثة، وهي جمهورية ما بعد التحرر من سوريا تقوم وفق مبادئ ديمقراطية دستورية،

---

[1] – Saad Ghorayeb Amal, **Hizbu'llah: Politics and Religion** ،London: Pluto Press, 2002, p. 89.

[2]– ______**لأحزاب السياسية اللبنانية**،موقع وزارة الإعلام اللبناني، http://www.ministryinfo.gov.lb/main/main.aspx

[3]–منال شبعا، «العونيون من التيار إلى الحزب»، **جريدة النهار اللبنانية** ، 10أوت 2005.

تعترف بحق الاختلاف وتحترمه وتصون حرية المعتقد والرأي والتعبير،فتقدم النموذج الرائد في الحوار والتفاعل الحضاريين.

- **تيار المردة:**

هو حزب سياسي يرأسه حاليا "**سليمان طوني فرنجية**" ، يتشكل أغلب أعضائه من الطائفة المسيحية المارونية،تأسس في سنة 1976 على يد سليمان فرنجية بعد انفصالها عن الجبهة اللبنانية، لمواجهة الأحزاب اليسارية والفلسطينية خلال الحرب الأهلية، وبعد توقيع اتفاق الطائف سلم الحزب سلاح ميليشيته ودخل معترك الحياة السياسية الحزبية بعدما أعاده "**سليمان طوني فرنجية**" الحفيد من جديد ، ولكن كحزب سياسي معارض، شارك زعيم التيار سليمان فرنجية بعد فوزه بمقعد نائب في الحكومات اللبنانية التي تشكلت بعد اتفاق الطائف ،غير أن خسارته لمقعده في انتخابات 2005 ،جعلته يتحالف مع قوى المعارضة قوى 8 آذار في مواجهة تيار 14 آذار[1].

هذه هي القوى المشكلة لتيار 8 من آذار إلى جانب مجموعة من أحزاب سياسية أخرى، ومنظمات سياسية تتنوع بين الجمعيات الخيرية حتى إلى وجود الحركات الرجعية لها قاعدة جماهرية لكنها لا ترقي إلى مستوى نفس التأثير الذي تمارسه هذه الأحزاب الكبرى المذكورة سابقا نتيجة طبيعتها التنظيمية.

أما الاتجاه **الثالث** يطلق عليهم صفة منبر القوة الثالثة الذي تزعمته مجموعة من الأحزاب السياسية،أخذت موقفا معتدلا بين القوتين الأوليتين أو اختلفت معه حول أولوية المواضيع السياسية، وسعت إلى الخروج من الأزمة اللبنانية والانقسام السياسي الحاصل والتقرب بين مختلف وجهات النظر المختلفة ، من خلال الدعوة إلى الحوار وإيجاد صيغة توافقية تكون أكثر قدرة لتجاوز الأوضاع اللبنانية الداخلية، انطلاقا من قناعة أنه مهما تصادمت القوى السياسية اللبنانية فانه في الأخير لن يتخلى عن طبيعة التوافق التي ميزت الطوائف السياسية منذ وجودها وهيكلتها وسعيها لبناء النظام السياسي اللبناني، ومن بين أحزاب هذه الاتجاه نجد:

---

[1]-الموقع الرسمي لتيار المردة ،تاريخ التصفح 2014/04/05.http://el-marada.net/ar/index.php?option=com

- **منبر الوحدة الوطنية:**

أسس على يد رئيس الوزراء اللبناني الأسبق **سليم الحص** ومعه شخصيات لبنانية أخرى في مارس2005 بهدف السعي للخروج من الأزمة الداخلية ،بطرح مبادرة يرى فيها إنقاذًا للبنان من حالة التوتر السياسي التي تمر بها منذ التمديد للعماد إميل لحود لفترة رئاسة أخرى،وتصاعدت مع اغتيال الحريري وما تبع ذلك من تداعيات،وتقوم المبادرة على ثلاث نقاط هي :

1-إعلان رئيس الجمهورية عن استقالته التي تتزامن مع إجراء انتخابات نيابية مبكرة.

2- إصدار قانون انتخاب خلال مدة شهرين يتضمن حل مجلس النواب.

3-إجراء انتخابات نيابية بعد ستة أشهر من إعلان لحود استقالته، ويقوم المجلس النيابي الجديد بانتخاب رئيس توافقي جديد للجمهورية[1].

- **الجماعة الإسلامية:**

هي الفرع اللبناني لجماعة الإخوان المسلمين، تأسست بشكل رسمي في 1964، ويرأسها حاليا الشيخ" **فيصل هولوي**"، وهي تنتشر في المناطق ذات الكثافة السنية خاصةً في الشمال، وقد شاركت في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي عبر التشكيل العسكري "قوات الفجر"، ولم تشهد الجماعة أي انشقاق في صفوفها منذ تأسيسها، بالرغم من مغادرة مجموعة من الكوادر صفوفها[2].

شاركت الجماعة في عدة انتخابات بعد اتفاق الطائف ،ولكنها أبت المشاركة في انتخابات 2005 لرفضها الدخول في الصراع السياسي الذي كان سائدا، وحاولت أن تجد لنفسها موقعا بين الطرفين المتنازعين من خلال تأييد حزب الله في مقاومته للاحتلال الإسرائيلي من جهة، وتأييد تيار المستقبل ومن ورائه الطائفة السنية من جهة أخرى باعتباره إمتداد لطائفة السنية، وتدعو إلى الحوار بين الأطراف اللبنانية للتوافق حول كيفية تسيير البلاد [3]. ولكن نتيجة ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين في مصر في إطار علاقة مرجعية فقهية ومن ورائها أيضا التمويل المالي جعلها كغيرها مرتبطة بالدعم والتدخل الخارجي، تجاوز الجانب الفقهي والإيماني إلى الجانب السياسي لذلك فان مشروعها الداعي إلى تجاوز الخلافات دائما ما يصطدم بهذا المشكل أي الارتباط بالخارج مهما كان نوعه.

---

[1]-محمد زين العابدين محمد، **مرجع سابق**، ص 107.

[2]- مهدي أنيس جرادات، **مرجع سابق**، ص ص (231-232).

[3]-شكوت أشتي،**مرجع سابق**، ص 65.

هذه هي الانقسامات السياسية التي شهدتها القوى الحزبية في لبنان بعد اغتيال الحريري من خلال تيارين شكلا قطبي الحياة الحزبية اللبنانية، وهو ما كان له تأثير كبير على نموذج الديمقراطية التوافقية حيث أصبحت الحياة السياسية عبارة عن فريقي صراع لتغير السلطة في ظل الاتفاقات التي عقدها كل طرف لمواجهة الطرف الآخر للمحافظة على مجموعة من توازنات مما عطل أسس التوافق الذي أسسه اتفاق الطائف، والذي حضرته جميع القوى الحزبية بصفتها فواعل في الحياة السياسية وليس بصفتها قطبي للصراع، من أجل بناء دولة لبنان الديمقراطية، ولكن ما حدث العكس فبعد انقسام الحياة الحزبية إلى هذه الثنائية زادت حدة التراشق السياسي وتأثرت الحياة الحزبية كثيرا خصوصا بعد شيوع خطاب التخوين بينهما مما أدخل لبنان في دوامة من الأزمات عجزت الأحزاب السياسية في ظل هذا الانقسام عن إيجاد صيغة لحلها وإخراج لبنان من هذه الدوامة، بل هنالك من اعتبر أن هذا الانقسام الذي أخذ هذه الثنائية هو من صعب إيجاد حلول للأزمة اللبنانية وعطل ديمقراطيتها التوافقية، ولو رجعنا إلى البناء النظري للتوافقية نجد أن ليبهارت ينصرف إلى أن من العوامل المساعدة على تجسيد التوافقية ونجاحها هو تجسيد التعددية الطائفية في التعددية الحزبية، وطالما أن عامل التعددية الطوائف في لبنان مجسدة في التعددية الحزبية فإنه يعتبر من المفروض عاملا قويا لضمان التوافقية، لكن بعد هذا الانقسام القطبي أصبح عاملا معرقلا لتحقيق التوافق، مما صعب التنبأ بإمكانية القضاء على حالة الاحتقان السياسي طالما استمرت معطيات الانقسام الحزبي على ما هي عليه .

كما برز في ظل هذه الظروف أيضا ظاهرة التحالفات كمشروع سياسي، وأشهرها هو تحالف **حزب الله–عون** في 06 فيفري 2006 "، هذه الوثيقة التي ولدت تحت لافتة "صون لبنان وحمايته رسمت إطارا جديدا من التحالفات على الساحة السياسية اللبنانية بين الطائفة الشيعية والمارونية، في حين كانت خريطة التفاهمات التاريخية بلبنان لا تخرج عن الإطار المسيحي السني، وعن هذا التحالف قال سركيس أبو زيد(محلل سياسي لبناني) أنه لا يوجد تحالف أبدي أو توافق تام، ما يجري هو توافق ضرورة فليس من مصلحة أي طرف فرض هذا التحالف المشكل، ومؤكد أن التطورات في المنطقة هي وحدها من تحدد شكل وعمر وطبيعة هذا التحالف[1].

---

[1]–جهاد أبو العبس، **ستة سنوات على تحالف عون حزب الله**.http://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع 25أفريل 2014.

والتزم الطرفين في وثيقة باعتماد صيغة الديمقراطية التوافقية كتكريس لمبادئ العيش المشترك والتقاليد الخاصة بها في لبنان منذ الميثاق الوطني مرورا بصياغة اتفاق الطائف، مع الإشارة إلى أن المطالبة حزب الله بتطبيق مبادئ الديمقراطية التوافقية التي كان ينادي بها جزء كبير من المسيحيين في الماضي قبل أزمة 2005 قد يكون للأسباب ذاتها التي دفعت المسيحيين في الماضي إلى نشر مبادئ التوافقية أي حماية مشروع خاص لطائفة وتأكيد الخصوصية العقيدية لزعمائها[1] في ظل التفوق السياسي والديموغرافي، مع العلم أن خطابات الأمين العام لحزب الله وقوله أنه يسعى إلى التوافق بين العقيدة الدينية والسياسية، والبعد الوطني اللبناني والبعد العربي الإسلامي، ليس بالأمر السهل في ظل طبيعة طائفية لبنانية معقدة وفي ظل منطقة الشرق الأوسط التي تتعدد فيها الحسابات وفواعلها الإستراتيجية، كما انه من مفارقات هذه الدعوة إلى التمسك بالتوافقية وخصوصا خلال معركة اختيار الرئيس التوافقي في لبنان هو استغلال السلبي لطرفين لحق الفيتو الذي تكفله الديمقراطية اللبنانية لتحقيق مصالح ضيقة على حساب التوافق الوطني.

كما انه من التفاعلات السياسية أيضا لاغتيال الحريري على الحياة السياسية اللبنانية هو أن الأكثرية السياسية الفائزة في انتخابات 2005 بقيادة تيار المستقبل بزعامة سعد الدين الحريري ومن ورائها قوى 14 من آذار، لم تنجح في أن تفصل نفسها بين كونها فريقا سياسيا من جهة وبين كونها حكومة أو أكثرية حكومية من جهة أخرى، في إطار حوارها مع الأحزاب السياسية الفاعلة للخروج من الأوضاع السياسية التي شهدتها لبنان لذلك وصلت العملية السياسية في لبنان إلى نقطة سوداء من الممارسة السياسية كادت تدفع بلبنان إلى حرب أهلية جديدة ووصلت معها الديمقراطية التوافقية اللبنانية إلى المحك في ظل العنف الذي أخذ أبعادا طائفية ومذهبية وهو ما سنناقشه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: اتفاق الدوحة وتأثيره على الديمقراطية التوافقية في لبنان

كثر التساؤل بعد أزمة 2005 وما أعقبها من تأثيرات حول الاتجاه المستقبلي للبنان، في ظل الانقسام الداخلي بين السنة والشيعة وحلول الصراع بينهما محل الصدع الإسلامي المسيحي، وتفاقم المشاكل السياسية والأمنية في ظل الصراعات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط، والتي أدت إلى دخول لبنان في مرحلة من العنف أخذ أبعادا طائفية مذهبية، احتاج إلى ميثاق جديد بين الطوائف اللبنانية لإعادة تنظيم التوافق وهو ما كان له أثر على طبيعة الديمقراطية التوافقية في لبنان، ولدراسة هذا

[1]–جورج قرم ، **مرجع سابق**،ص ص(120–121).

قمنا بتقسيم هذه المبحث إلى مطلبين: الأول يبحث في العنف السياسي الذي شهدته لبنان بين 2005-2008، والمطلب الثاني يبحث في أثر اتفاق الدوحة على الديمقراطية التوافقية اللبنانية.

المطلب الأول: العنف السياسي في لبنان بين 2005-2008

دخلت لبنان في انزلاق امني كبير بين عامي 2005-2008 أين كثرت عملية الاغتيالات السياسية حيث تحول القتل إلى وسيلة تصفية النزاع بين الأطراف المتصارعة ولتصفية الخصوم السياسيين والعسكريين، وتم اتهام إسرائيل بقيام بعمليات الاغتيال حينما تم استهداف شخصيات لبنانية وفلسطينية التي كانت مقيمة في لبنان، كما تم اتهام سوريا ومؤسساتها الاستخباراتية في لبنان بعمليات اغتيال كثيرة استنادا إلى واقع التجربة التاريخية لسوريا في لبنان على طول تاريخ الوصاية السورية، لهذا السبب تطورت الأحداث في لبنان فنجم عنها فتنة داخلية بأبعاد إقليمية، ومن بين عمليات الاغتيال:

في **02من جوان 2005** :اغتيل الكاتب الصحفي "**سمير قصير**" بانفجار عبوة ناسفة وضعت بسيارته في منطقة الأشرفية، وهو أستاذ جامعي في معهد العلوم السياسية بجامعة القديس يوسف،عرف بجرأته بانتقاد النظام الأمني اللبناني-السوري، كما اشتهر بعمود في جريدة النهار اللبنانية الرافضة للوجود السوري في لبنان .

في **21 من جوان 2005**:جرت عملية اغتيال للأمين العام السابق للحزب الشيوعي "**جورج حاوي**"، اتهم الحزب الشيوعي إسرائيل والأجهزة الأمنية اللبنانية بالوقوف وراء هذه العملية، وقتل الحاوي الذي كان من المعارضين للوصاية السورية على لبنان قرب منزله في العاصمة بيروت.

في25 من سبتمبر 2005: محاولة اغتيال "**مي شدياق**" التي تعمل في المؤسسة اللبنانية للإرسالLBC ،وهي من الشخصيات المعروفة إعلاميا بمعارضتها للوجود السوري في لبنان، وأصيبت في العملية بجروح خطيرة أدت إلى بتر إحدى ساقيها[1].

والملاحظ على هذه السنة 2005 إلى جانب الاغتيالات السياسية الممنهجة ،هو كثرة التفجيرات التي هزت لبنان من ماي إلى غاية سبتمبر ، أين انتشرت التفجيرات العشوائية في المناطق المسيحية،من أشهرها انفجار عبوة ناسفة زرعت في سيارة في شارع"مونو" في بيروت الشرقية وهو أحد الأماكن المعروفة والتي تكثر فيها النوادي الليلية الأكثر نشاطا في المدينة، كما استهدف تفجير أخر مكتب المعلومات

[1]- ___________،**الاغتيالات السياسية في لبنان منذ 2004بالمواقع والتواريخ**، https://now.mmedia.me/lb/ar تاريخ التصفح 14 أفريل 2014.

الكويتي ، وكان الإعلام الكويتي ينتقد بصفة خاصة سوريا، ولاسيما صحيفة "السياسية" التي دأبت على نشر أخبار هي بمثابة السبق الصحفي معادية لسوريا[1].

و**21 من نوفمبر 2006:** اغتيال وزير الصناعة "**بيار جميل**" المحسوب على قوى 14 من آذار،بإطلاق النار على موكبه في العاصمة بيروت، وبيار من عائلة جميل المسيحية المارونية المعروفة في الحياة السياسية اللبنانية والمعارضة لتواجد السوري في لبنان منذ قيامه.

في13 من جوان 2007:اغتيال النائب عن تيار المستقبل "**وليد عيدو**" رفقة نجله الأكبر وأربعة آخرين في تفجير في بيروت.

19 من سبتمبر 2007:اغتيال النائب عن حزب الكتائب "**انطوان غانم**" في انفجار في بيروت.

12ديسمبر 2007: اغتيال مدير العمليات في الجيش اللبناني اللواء "**فرنسوا الحاج**" في انفجار ضخم في بعبدا في أول تفجير يستهدف المؤسسة العسكرية اللبنانية.

12 فيفري 2008: اغتيال عماد مغنية في حادث تفجير سيارة في دمشق.

15 ديسمبر 2008: اغتيال النقيب في فرع المعلومات بقوى الأمن الداخلي "**وسام عيد**" وهو له دور في مساعدة المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الحريري.

بعدها دخلت لبنان في مرحلة من الهدوء النسبي الذي تلى توقيع اتفاق الدوحة إلى غاية عودة موجة الاغتيالات من سنة 2012 من اغتيال رئيس فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي "**وسام حسن**" في انفجار بمنطقة الأشرفية راح ضحيته العديد من القتلى والجرحى.[2]

وآخرها كان في **27 من ديسمبر 2013** باغتيال وزير المال والاقتصاد السابق ومستشار رئيس الحريري "**محمد شطح**" في طريقه إلى حضور اجتماع 14 من آذار،وقد كان من رموز الاعتدال في لبنان، قتل الشطح بعد أربعة أيام من تغريدته في موقع تويتر بقوله "حزب الله يهول ويضغط ليصل إلى ما كان النظام السوري فرضه لمدة 15 سنة بتخلي الدولة له عن دورها وقرارها السيادي في الأمن والسياسة الخارجية"[3] .

1– نيكولاس بلافورد، **مرجع سابق**، ص 229.

2– __________،**لبنان.. تاريخ من الاغتيالات السياسية**/http://www.aljazeera.net/news تاريخ اطلاع 2014/04/17.

3–محمد دنغو، «**موجة الاغتيالات**» ،**صحيفة اليوم التالي اللبنانية**،2013/12/29.

هذه هي أكبر عمليات الإغتيال التي شهدتها لبنان بعد مقتل الحريري الذي فتح بموته سلسلة من الاغتيالات السياسية مازالت ممتدة إلى الآن، والشيء الذي يلاحظ على هذه العمليات هو نوعية المستهدفين من القتل فقد كانت شخصيات سياسية لبنانية لها ثقلها السياسي و الاجتماعي، والذين خططوا لهذه العمليات كانوا يدركون أهمية الوقت والظروف واحتمالات التداعيات على مختلف الأصعدة خصوصا في الواقع اللبناني المضطرب والمشحون طائفيا،وفي ظل الصراع الداخلي حول سلاح حزب الله، وحول قضية ضرورة استقالة لحود و انتخاب رئيس توافقي جديد للبنان.

وفي ظل هذه الظروف والصراع الداخلي أعلنت إسرائيل الحرب على لبنان، وقد وصفها الإسرائيليون أنها الحرب الأطول وأكثر تكلفة وفشلا في تاريخ حروب إسرائيل ضد العرب، حيث جاءت نتائج الحرب عكس توجهات إسرائيل والولايات المتحدة ومن ورائها بعض الأنظمة العربية التي اعتبرت ما قام به حزب الله في البداية(قضية خطف الجنود) مغامرة غير محسوبة العواقب، أين صمدت المقاومة أكثر من شهر وتكبدت إسرائيل معها خسائر غير مسبوقة في تاريخ حروبها، حين أظهر حزب الله قدرات قتالية وتنظيمية وإستخبارتية وإعلامية هائلة جدا، بالرغم من الخسائر الداخلية الكبيرة التي شهدتها لبنان باستشهاد 1400لبناني منهم 1084 مدنيا، و40عنصرا من قوى الجيش والأمن،كما فقد حزب الله 250 من مقاتليه،وحركة أمل 17 من نشطائها،أما الخسائر المادية فقد فاقت 6ملايير دولار نتيجة التخريب المباشر للمنشآت[1]، و من النقاط المهمة في هذه المرحلة والتي سببت فشل العدوان إلى جانب المقاومة العسكرية هو التفاف كل الطوائف اللبنانية حول المقاومة، ودعمها بكل طوائفها المسيحية والمسلمة فزادت من مصداقيتها.

ولكن وبعد انتهاء الحرب عادت القوى السياسية إلى الصراع داخل البرلمان، في ظل التراشق السياسي والإعلامي الكبير بين قوى 08 آذار و14آذار، وفي ظل عنف سياسي مستمر، كاد أن يعود بالأوضاع إلى الحرب الأهلية 1975 خاصة بعد اجتماع الكثير من المسببات منها عودة انفجار الصراع الفلسطيني في لبنان، باندلاع أحداث مخيم نهر البارد، في 20 من ماي 2007 بين القوى الأمنية

[1] ليلي نقولا الرحباني،**نجاح المقاومة في لبنان**،مقال على شبكة الانترنت **http://www.ALOUFAK.NET/Articl** تاريخ التصفح 2014/03/02.

اللبنانية وعناصر من فتح الإسلام*، انتهت بمحاصرة الجيش للمخيم إلى غاية أن تم التوصل إلى وقف إطلاق نار تام داخل المخيم في صيف 2007.[1]

وهكذا شكلت موجة الاغتيالات والحرب الإسرائيلية على لبنان وأحداث مخيم نهر البارد انطلاقة جديدة لتداعيات كبيرة على الساحة السياسية اللبنانية الداخلية التي أثرت بشكل كبير على التوافق اللبناني، في ظل الانقسام القوى السياسية اللبنانية الحزبية، بعودة العنف الطائفي في شكله المذهبي إجتمعت على تدعميه مجموعة مسببات داخلية وخارجية شكلت أساس الصراع الاسلامي المذهبي الذي عجزت الديمقراطية التوافقية عن تجاوزه أو التعامل معه، فإن كانت الديمقراطية التوافقية التي بنيت في ظل الميثاق أو الاتفاق على أن الصراع اللبناني قائم على أساس انقسام طائفي بين المسيحيين والمسلمين، في حين أن أزمة 2005 والعنف الطائفي الذي تلاها أظهر انقساما حادا داخل كل مجموعة من المجموعتين، وهو انقسام أخذ بعدا طائفيا مذهبيا عند المسلمين ويأخذ طابعا سياسيا تقليديا عند المسيحيين بين من يوالي الغرب، وبين من يرى أن يبقي لبنان بعيدا على كل مشاريع الهيمنة على المنطقة التي طالما أدت إلى خراب لبنان.

وبدأت هنا تتشكل بوادر الأزمة داخل لبنان التي بدأت من أزمة الحكم أو أزمة الحكومة وما انجر عنها من تداعيات، فبعد انتهاء الحرب الإسرائيلية على لبنان وخروج المقاومة منتصرة، أعلنت المعارضة المشكلة في قوى 08 آذار رغبتها في إنشاء حكومة وحدة وطنية جديدة، ورفضها لاكتساح السنة البرلمان بعد الانتخابات البرلمانية 2005 التي سيطر تيار المستقبل ومن ورائه قوى 14 آذار فيها حينما فازت ب82 مقعدا من أصل 128، فطالبت المعارضة بزيادة عدد أعضائها في الحكومة لتحصل على ما أسمته"الثلث الضامن" الذي يمنحها قوة أكثر في الحكومة، وهو ما رفضته الأكثرية البرلمانية مما أجج الصراع السياسي في ظل التراشق الإعلامي الذي أخذ طابع التخوين.

كما حدث أيضا في هذا الإطار انقسام أكبر بين القوى السياسية اتجاه إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بمقتل الحريري ورفقائه، حينما تم اقرار مشروع المحكمة من خلال عقد جلسة استثنائية في

---

*يعود تاريخ ظهوره إلى سنة 2006 حينما صدر بيان يحمل اسم فتح الإسلام،شرح الأطر العامة للحركة، والتي تقوم على الجهاد في فلسطين، وهي منظمة شبابية منشقة عن الحركة الأم حركة فتح الفلسطينية عن طريق مجموعة من الشخصيات الفلسطينية من بينهم شاكر العيشي.

[1]–مالك عبد الرؤوف أيوب، «**أحداث مخيم نهر البارد "إدارة الجانب الإنساني للأزمة»**، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 345، نوفمبر 2007.ص 14.

13نوفمبر 2006، تم من خلالها إقرار نظام المحكمة بإجماع الحاضرين خلال ساعة واحدة بعد استقالة وزراء المعارضة في 11 نوفمبر 2006، حيث أدى تجاهل الحكومة لتأجيل اجتماع مجلس الوزراء أو عقده في الموعد الدوري للانعقاد المقرر له في 16 من نوفمبر من نفس السنة، إلى استقالة جماعية من الحكومة، وبعد إقرار هذه المحكمة في الجلسة الاستثنائية طعنت المعارضة في مشروع على أساس أن الحكومة ناقصة التمثيل، لكن الحكومة استمرت في التمسك بمشروع وطالبت مجلس الأمن من خلال رئيسها "**فؤاد سنيورة**" بإصدار قرار تشكيل المحكمة الدولية، وهو ما تم بالفعل بصدور القرار 1757[1].

وبعد إقرار مسودة المحكمة بدأت الأزمة اللبنانية تأخذ أبعاد أخرى في ظل تصاعد موجات الاغتيالات السياسية، فخلاف حول المحكمة زاد من حدة التوتر السياسي، خاصة بعد 10ديسمبر 2006 عندما نصب مؤيدو المعارضة 1000خيمة في ميدان "رياض صلح" و"الشهداء" في بيروت، وتحديدا عند مقر الحكومة معلنين مطالبهم في إسقاط الحكومة، وفي المقابل كان هنالك الحشد السني الملتف حول حكومة سنيورة، الأمر الذي زاد من الاحتقان السياسي بين السنة والشيعة، وأدى إلى احتكاكات دموية في بيروت ومنطقة بعلبك، وصولا إلى أحداث جامعة بيروت في جانفي 2007، ليتوسع إلى خارج الجامعة واتسع ليشمل الأحياء المحيطة بها مما أعاد إلى الأذهان شبح الحرب الأهلية[2] في ظل الفراغ الرئاسي الذي بدأ تعيش فيه لبنان.

فبعد انتهاء فترة حكم لحود وبتمديداتها وفي سنة 2007 ، دخل لبنان في حالة من الفراغ الرئاسي، فموقع الرئيس من المواضيع الكثيرة التي شكلت نقطة الأصعب من نقاط التوافق اللبناني، لكن تأثيرات ما بعد لحود جعلتها أكثر صعوبة من ذي قبل في ظل الانقسام داخل الحياة السياسية اللبنانية، حيث لم تتوافق الكتل النيابية على شخصية معينة تكون خليفة للحود، وفي لبنان إن كانت حالة عدم التوافق بين القوى السياسية حول شخصية معينة لمنصب الرئاسة، توكل مهام الرئيس إلى مجلس الوزراء، ولكن لبنان خلال هذه الفترة كانت الأمور استثنائية في ظل انسحاب قوى المعارضة من الحكومة وتشكيكها في شرعيتها الأمر الذي ترتب عنه عدم شرعية قيام مجلس الوزراء بمهام رئيس الجمهورية في

---

[1]–أسماء أحمد النمر، الآثار السياسية لحرب يوليو**2006 على الداخل اللبناني** . الحوار المتمدن www.ahewar.org تاريخ التصفح 2014/04/24.

[2]– **http://www.march14forces.org/news/19818.html** تاريخ التصفح 2013/05/23.

هذه الحالة، مبررة ذلك بانسحاب الشيعية من مجلس الوزراء المنعقد بشرعية الميثاقية والدستورية، ومن ثم فهو لا يصلح لممارسة السلطة لتناقضه مع ثلاث مبادئ دستورية أساسية وهي:

1-مبدأ العيش المشترك.

2-مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين وبعد استقالة وزراء الشيعة أصبح المسيحيون أكثرية في مقابل المسلمين وهنا يسقط مبدأ المناصفة.

3- مبدأ المثالثة بين الطوائف الكبرى، حيث أصبحت الطائفة الشيعية غير ممثلة باستقالة وزرائها وهنا أيضا سقط هذا المبدأ.[1]

دخلت لبنان مع كل هذا في حالة فراغ رئاسي إبتداءا من نوفمبر 2007 بالإضافة إلى تعطيل كافة مؤسسات الرسمية للدولة، وهو ما اعتبر تأثيرا كبيرا على النموذج التوافقي، ويوجد من اعتبر أنه وفي ظل هذا الوضع هنالك تهديد كبير لإمكانية استمرارية الديمقراطية التوافقية في لبنان، حيث أصبح الواقع السياسي يتسم بالجمود والصراع، الأمر الذي مهد لأحداث أيار(ماي) 2008 ،التي انطلقت شرارتها بتصريح "**وليد جنبلاط**" زعيم الحزب الإشتراكي جاء فيه أن حزب الله يتنصت بالكاميرات على مدرج 17 في مطار بيروت المخصص للشخصيات الهامة، وعلى اثر ذلك أصدرت حكومة سنيورة بيان اعتبرت شبكة اتصالات حزب الله غير شرعية وغير قانونية، وتشكل اعتداء على سيادة الدولة والأمن العام، وقررت إطلاق ملاحقات ضد جميع الأفراد والهيئات والشركات والأحزاب التي ثبت تورطها في هذه الشبكة، وصدر بيان ثاني قررت فيه إقالة قائد جهاز أمن مطار بيروت الدولي العماد"**وفيق شقير**" من منصبه وهو المقرب من حزب الله،ورد حزب الله على هذه الاتهامات والقرارات الصادرة عن مجلس الحكومة بقوله أن أي محاولة لتعرض لهذه الشبكة سيواجه بمقاومة شرسة من الحزب معتبرا أن شبكة اتصالات المقاومة توأم سلاح المقاومة، ومن سيوجه سلاحه لاتصالات يعني أنه سيوجه سلاحه للمقاومة[2].

وتحت تأثير ذلك دخلت لبنان في موجة من العنف هددت بسقوط أسس التوافق ومواثيق العيش المشترك مجددا، فقد ردت المعارضة على كل ذلك بإضراب عمالي في 07 من ماي ليتحول من أشهر إضراب إلى عملية عسكرية نفذتها قوى المعارضة في بيروت وبعض مناطق جبل لبنان، أسفرت عن

1- أسماء أحمد النمر، **مرجع سابق**.

2- http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/default.stm

محاصرة القيادات السياسية لقوى 14آذار في بيروت ومقر رئاسة الحكومة، والسيطرة بالنار على شوارع العاصمة واستهدف مقاتلون من حزب الله مناطق معروفة لمؤيدي 14 من آذار مما أسفر عن مقتل العديد منهم ،كما تم حرق محطة تلفزيون المستقبل وصحيفته، واستمرت أعمال العنف ثلاث أيام دون أن يتمكن الجيش من إيقاف المعارضين الموالين لحزب الله، ومن جهة المعارضين لإلغاء الحكومة القرارين الشهيرين[1]، مما جعل لبنان على شفا حرب أهلية جديدة في ظل التراشق الإعلامي حينما صرح "**وليد جنبلاط**" في 10 من فيفري 2008 ولمح إلى المعارضة بقيادة حزب الله "تريدون حربا أهلا وسهلا بالحرب لا مشاكل لدينا بالسلاح ولا بصواريخ..."

وجاءت ردود الفعل كبيرة على ما قام به حزب الله فكان رد فعل قوى 14 آذار على لسان النائب في كتلة المستقبل "**عمار خوري**" حين اعتبر أن فريق 08 آذار وخاصة حزب الله قد انهزم من أحداث أيار على عكس ما تصور، فلقد خسر عدد كبير من اللبنانيين ممن كانوا يؤيدون المقاومة، ولاسيما الشارع السني الذين وقفوا جميعهم إلى جانب المقاومة حينما كانت تواجه العدو الإسرائيلي، ولكن أحداث 7أيار وتوابعها أثبتت أن المقاومة تحولت إلى ميليشيات، ويؤكد أن حزب الله قام بهذه الجريمة لمحاولة فرض سيطرته على كافة المناطق، فرأى أن النقطة الأولى تبدأ من قلب لبنان من بيروت، حتى أن القوى المعتدلة في لبنان كانت لها ردود فعل على ما قام به حزب الله فأكدت على أن أحداث أيار كانت لها جملة من الانعكاسات،أبرزها زيادة الشرخ بين اللبنانيين ولاسيما بين الشعيين والسنين ، وأما الانعكاس الثاني والمهم أيضا فهو أن الأحداث شوهت صورة المقاومة في جميع الدول الإسلامية والدولية، خاصة أن حزب الله كان يؤكد على الدوام أن سلاح هو لمحاربة العدو الإسرائيلي،إلى أن نظريته هذه اضمحلت عندما توجه السلاح إلى الداخل لمقاتلة أبناء الوطن الواحد[2] .

فعادت من هنا قضية نزع سلاح حزب الله بقوة إلى الساحة السياسية اللبنانية حيث تصاعدت المطالب نزع سلاح حزب الله إلى جانب المطالب دولية وتنفيذ اتفاق الطائف الذي أقر بنزع سلاح كل الميليشيات. وكل سلاح خارج إطار مؤسسة الجيش.

ورد الحزب ومن ورائه قياداته على كل هذه الاتهامات إلى سلاحه بقولهم أن كل الطوائف اللبنانية حملت السلاح منذ عام 1840(الحرب الأهلية الأولى في تاريخ لبنان)، والذي تم توجيهه أحيانا

---

[1]–ثائر عباس،« لبنان 2008 عام الهدنة»، **صحيفة الشرق الأوسط**،03جانفي 2009.

[2]–فاطمة حوحو،«**سنة لبنان ينظرون بريبة لمشاريع حزب الله**»، **صحيفة الوطن السعودية**،2012/05/11.

كإرهاب حتى ضمن الطائفة الواحدة، هذا بينما كانت أسلحة حزب تستخدم دائما وحصريا ضد الاحتلال الإسرائيلي، وان كانت تتلقى الدعم من الخارج، فلا يوجد مقاومة لن تستمد الدعم العام من الخارج وخصوصا حين يقدم أو يدفع بجزء من الشعب على التعامل مع المعتدي أو المحتل(الشيعة في الحدود الإسرائيلية) ،أو حين يكون البلد غير قادر على إنتاج أسلحته، لذلك لا يمكن وصف حزب الله في أي حال من الأحوال بالمنظمة الإرهابية أو بالميليشيا،لان هذا التوصيف لا يتناسب إطلاقا مع حقيقة حزب الله على أرض الواقع[1].

لكن حجة الحزب كما رأينا أسقطتها حجة الواقع بكثير، ولكن يبقى في الأخير أن نقول أن البحث عن بيروت منزوعة السلاح، أمر لا يحتاج سوى قرار سياسي كبير وحازم لنزع السلاح ووضعه تحت سلطة الدولة،وهذا يتطلب قرار جريئا، وحتى هذه اللحظة لا يوجد مثل هذا القرار، فالبلد لا يزال مقسوما بين مؤيد ومعارض لفكرة نزع السلاح، وهذا الانقسام لن يؤدي إلى حل بل إلى حائط مسدود وقد ينتج عنه انفجار جديد يعود بلبنان إلى طيف الحرب الأهلية ، إذ لا يمكن نزع السلاح دون الوصول إلى حوار مفتوح بين الزعماء الكبار والنخبة السياسية المدنية التي تستطيع حماية أسس العيش المشترك بين الطوائف في ظل ديمقراطية توافقية قائمة بالأساس على قدرة النخبة السياسية في تجاوز كل أسباب الانقسام (كما رأينا في الفصل الأول وقوة النخبة ودورها في بناء وحماية التوافق) .

المطلب الثاني: أثر اتفاق الدوحة على الديمقراطية التوافقية اللبنانية

تغير كل شيء في لبنان ما بعد الحريري إلى اتجاه أكثر سلبا خصوصا حينما وصل التوتر السياسي إلى حدود الاحتقان مما أصاب الحياة السياسية بشلل تام في ظل غياب توافق كاد أن يؤدي إلى نسف التجربة اللبنانية التوافقية، وخوفا من الانزلاق أكثر نحو حرب أهلية جديدة والتي أصبحت العودة إليها في لبنان هي خط أحمر مهما كانت طبيعة الجهة والظروف المسببة لذلك، دعت مختلف الفواعل لضرورة الحوار، وهو ما تم بالفعل في العاصمة القطرية الدوحة، للخروج باتفاق جديد لا يعيد بناء الديمقراطية التوافقية ولكنه يحمي أسس التوافق بين مختلف الطوائف.

ولكن قبل البحث في طبيعة هذا الاتفاق سنبحث في المكاسب التي حققتها الموالاة والمعارضة في ظل الأوضاع التي وصلت إليها لبنان، دون البحث عن من يتحمل المسؤولية أسباب الأوضاع التي ألت إليها لبنان، فانه كلا الطرفين هما من أوصلا البلد إلى تلك الحالة، لأنه مما لا يدع مجالا لشك أن

---

[1]–جورج قرم، **مرجع سابق**.ص 138.

الأحداث التي عاشتها لبنان من 2005 إلى 2008 قد أحدثت واقعا جديدا لا يستطيع أحد تجاهله حيث كانت حصيلته مكاسب وخسائر لكلا الطرفين، وان كان الكاتب البريطاني "**روبرت فيسك**"**Robert Fisk** اعتبر أن ما حصل في بيروت كان انتصارا للولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها ومن هو متورط في مشروعها في المنطقة، في حين اعتبر الكثير من المحللين أنه كان لكل الأطراف المؤثرة في لبنان محليا النصيب الأكبر من المكاسب والخسائر من الأوضاع التي عايشتها لبنان.[1]

1.مكاسب قوى 14آذار وخسائرها:

يعتبر الكثير أن مكاسب قوى 14آذار ومن ورائها تيار المستقبل هو نجاح حكومة سنيورة في استدراج حزب الله وتوريطه سلاحه في الداخل وإظهاره أمام الرأي العام الوطني اللبناني والدولي على أنه مليشيا ولابد من نزع سلاحه، لكن فشلت قوى 14آذار بالمقابل في دعم حكومة "**السنيورة**" في المواجه مع حزب الله وقوى 08آذار التي وقفت إلى جانبه وبقوة خاصة حركة أمل وقائدها رئيس البرلمان"**نبيه بري**"، فحين اكتفت القوى الموالية للحكومة ببيانات التنديد والاستنجاد بالخارج وطلب الدعم الأجنبي لمواجهة حزب الله والقوة الإيرانية والسورية الداعمة له، لهذا اتهمت من قبل خصومها أنها أقحمت لبنان أكثر في لعبة التدخل الخارجي ودفعت ثمن خطأ عدم فهم المتغيرات الإقليمية والدولية[2].

وتجدر الإشارة هنا أن قوى 14 من آذار و من ورائها الحكومة فشلت في كسب الطائفة الشيعية حينما لم تستطع الفصل بين اهتمامات الشيعة كطائفة واهتمامات حزب الله كحزب سياسي، وبالتالي فشلت في حماية التوازن الطائفي في النظام السياسي اللبناني طالما يجري التعامل مع هاتين القضيتين على أنهما قضية واحدة، في حين كان جل اهتمام الطائفة الشيعية هو توفير تمثيل مناسب لهم باعتبارهم من أكبر الطوائف داخل لبنان، خاصة في ظل إحساس الطائفة بالظلم جراء عدم توفر التمثيل السياسي المناسب مع ازدياد الحجم الديموغرافي في ظل التوافقية التي تحتاج إلى ضرورة تغير في ظل التطور الديموغرافي بما يتناسب وحجم كل طائفة، مع الدعوة إلى ضرورة تحقيق تنمية اقتصادية، وطالما فشلت الحكومة في إدراك ذلك نجح حزب الله في استقطاب الطائفة الشيعية التي وجدت في ممارساته دليلا إضافيا على صحة موقفها الداعم له في خياراته السياسية والإستراتيجية، ورأت في الحزب القوة التي ستظهر قوة الطائفة الشيعية وتأثيراها في النظام السياسي اللبناني.

---

[1]–محمد زين العابدين محمد، **مرجع سابق**.ص 126.

[2]–**المرجع نفسه**، ص 128.

2.مكاسب قوى 08آذار وخسائرها:

اعتبر حزب الله أن كل ما قام به يعتبر مكسبا له ولحلفائه في المعارضة، توافقا مع اعتقاده بان قوى 14آذار كانت تهدف إلى تصفية المعارضة في بيروت ثم البقاع والشمال، بناء عليه كانت قوى 08آذار تهدف من وراء هذه الحرب إلى تحقيق تولي الجيش اللبناني مسؤولية فرض الأمن في بيروت،وذلك بعد أن يكون قد سيطر على جميع مراكز قوة القوى 14 آذار في جميع المناطق اللبنانية.

وتمثلت خسائر حزب الله وقوى 08آذار من ورائه في أن الحزب استند في مشروعيته على قضية المقاومة، حيث برر الحزب بقاء احتفاظه بسلاحه بعد اتفاق الطائف، ثم بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني عام 2000 لكون مزارع شبعا مازالت محتلة، وإنه يستخدم هذا السلاح ضد الاحتلال، ولن يستخدمه في الداخل اللبناني، ولكن بإقدام الحزب على استخدام هذا السلاح في الداخل لحسم صراعاته مع الأطراف اللبنانية الأخرى يكون قد أسقط هذه المصداقية[1] .

كما كشفت هذه الأحداث عن أن حزب الله حزب سياسي كغيره من الأحزاب، يريد الوصول إلى السلطة، لكنه لم يتمكن من تبني حل حقيقي لإشكالية المشاركة في العملية السياسية، حين كشفت هذه الأحداث عن ضعف قدرة الحزب على تحليل المواقف السياسية واتخاذ القرارات الصائبة، واللجوء إلى الحل السياسي لحل المشاكل دون الاعتماد الكامل على قوة السلاح، فماذا كان سيحدث لو استمرت قوى الأغلبية والحكومة في تبني سياسة التجميد، وعدم الرجوع عن القرارات التي أخذتها بشأن قضية أمن المطار[2] ؟وهو ما يضر في النهاية بالنموذج التوافقي اللبناني و الأسس التي يقوم عليها ويجعله دائما في حالة اضطراب واهتزاز دائم تبعا لمختلف الأوضاع السياسية وتبعا لخيرات ورؤى كل طرف على حساب التوافق الوطني العام (الانتماء الأعلى وفق ليبهارت)

وفي ظل هذه المكاسب والخسائر للقوى السياسية الفاعلة في لبنان وفي ظل الأحداث التي عاشتها لبنان والتي اعتبرت خروجا عن الديمقراطية التوافقية، مع فشل النخبة السياسية أو الاتجاه الوطني الثالث خارج هذه القوى المتصارعة من إيجاد حل وإحداث توازن يمكن على أساسه خروج لبنان من أزمة الصراع والعنف الطائفي وهيمنة كلمة السلاح، كان هنالك رغبة لإيجاد حل سياسي وطني شامل يمكن على أساسه إنقاذ التوافق من خلال إطلاق مجموعة من الحوارات السياسية اللبنانية من القوى المتصارعة

[1]أسماء أحمد النمر ، **مرجع سابق.**

[2]–**المرجع نفسه** .

نفسها، منها المؤتمر الوطني الذي عقد في أواخر عام 2007 برعاية رئيس البرلمان"**نبيه بري**"، حيث حرص هذا الأخير على تطويق أجواء الاحتقان السياسي والجمود الذي وصلت إليه الحياة السياسية اللبنانية، خاصة في ظل سياسة التحالفات التي شهدتها لبنان.

ولكن اعتبرت قوى الموالاة المتمثلة في قوى14آذار أنه من خلال المشاركة تحالف حزب الله–عون ومن ورائهم الموالين للنظام السوري كتحالف واحد فانهم يسعون إلى تحقيق هدف واحد من هذا المؤتمر وهو تطويق قوى 14آذار وليس السعي إلى الخروج من الأزمة ، ومعنى ذلك أن هذه المحطة تحولت إلى مشروع سياسي لديها يهدف إلى إغراق الأكثرية وإسقاط حكومتها عن طريق تعطيل النظام السياسي بفعل الفيتو الذي مارسه حزب الله، داخل مجلس الوزراء أكثر من مرة[1].

وبالتالي فشل المؤتمر في إخراج لبنان من الأزمة فاستمرت بعده الأحداث في التصاعد بأكثر حدة من ذي قبل إلى أن جاء اتفاق الدوحة ليضع حدا للتراشق السياسي الأسوأ بين القوى السياسية منذ تطبيق اتفاق الطائف، وقد جاء اتفاق الدوحة كضرورة أملتها وقائع الوضع اللبناني، حين اجتمعت اللجنة الوزارية العربية في 15من ماي في سنة 2008 والذي تعهدت فيه الأطراف اللبنانية بإطلاق الحوار الوطني اللبناني وتعهدت قطر برعاية ذلك، وصرح أمير الشيخ "**حمد بن خليفة آل ثاني**" على ضرورة الاتفاق حيث قال "بلغنا حافة لم تعد فيها الأمور خلاف أطراف، إنما مصير أوطان، عند هذا الخطر أمن الأوطان وليس خلاف الأطراف هو الأهم، الغالب هو لبنان والمغلوب هي الفتنة،وهذا ما يسعى أن يكون واضحا للجميع اليوم وغدا وللأبد"[2] .

وبالتالي استطاعت الحكومة القطرية أن تمسك بخيوط الأزمة الأساسية وما فيها من تعقيدات إقليمية ودولية نتيجة دورها الجديد الذي باتت تلعبه في المنطقة ، وأن تنتج الحل بعدما فشلت في ذلك الأطراف الداخلية اللبنانية، وهو ما لم يكن غريبا على التاريخ السياسي اللبناني فطالما الداخل لم يكن قادرا على حسم موقعه ودوره في حل الأزمة وبالتالي لم تكن أي مفردة من مفرداته السياسية حاسمة وقادرة على تقديم حل للأزمة و بشكل نهائي.

---

[1]–__________،مقالة على موقع رسالة بيروت، http://www.beirutletter.com/press/p2328.html تاريخ التصفح 2014/04/30.

[2]–أنطوان نصري مسرة،**عام على اتفاق الدوحة الظرفي ليس دستوري**،رسالة بيروت، http://www.beirutletter.com/press/p2328.html تاريخ التصفح 2014/04/28

وتضمن الاتفاق مجموعة بنود أساسية أهمها هو ما تعلق بالثلث الضامن للمعارضة والتي طالبت به من صيف عام 2006،من أجل المشاركة في صنع القرار وكانت الأغلبية دائما ترفض هذا المطلب، لكن بعدما تمت مراجعة الحسابات السياسية والأمنية عبر التطورات التي أعقبت أحداث أيار 2008 تم منح المعارضة هذا الحق[1]، والبنود الأخرى التي تم الاتفاق عليها هي:

1-اتفق الأطراف على أن يدعو رئيس مجلس النواب، البرلمان إلى الانعقاد طبقا للقواعد المتبعة خلال 24ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد "**ميشال سليمان**" رئيسا للجمهورية،علما أن هذه الأسلوب الأمثل لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الاستثنائية، وقال الرئيس مجلس النواب "**بري**" في الجلسة النيابية 25ماي 2008 حول ظروف انتخاب الرئيس"إن جلسة الانتخابات الرئاسية اليوم تشكل تتويجا لوفاقنا الوطني الذي تحقق نتيجة اقتناع ورغبة ولمصلحة ولضرورة لبنانية وعربية مشتركة".

2-تشكيل حكومة وحدة وطنية تتكون من 30وزيرا توزع على أساس 16 وزيرا للأغلبية، 11 وزيرا للمعارضة، و 3لرئيس، وتتعهد الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم إقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

3-اعتماد "القضاء" طبقا للقانون 1960 كدائرة انتخابية في لبنان بحيث يبقى

-قضاء مرجعيون – حاصبيا دائرة انتخابية واحدة، وكذلك بعلبك – الهرمل، والبقاع الغربي – راشيا.

-وفيما يتعلق ببيروت يتم تقسيمها على الوجه التالي:

-الدائرة الأولى: الأشرفية – الرميل – الصيفي.

-الدائرة الثانية: الباشورة – المدوّر – المرفأ.

-الدائرة الثالثة: ميناء الحصن – عين المريسة – المزرعة – المصيطبة – رأس بيروت – زقاق البلاط[2]

كما تم الاتفاق على تطبيق ما جاء في اتفاق بيروت الذي سبق اتفاق الدوحة، في 15ماي 2008 وخصوصا فيما تعلق بالمادة 4و5، حيث نصت المادة 4 على تعهد الأطراف اللبنانية بالامتناع على العودة إلى استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية، كما نصت المادة 05 على إطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية وعلاقتها مع مختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية

1- صبحي غندور،**الجيش والمقاومة وملاحظات على اتفاق الدوحة**، المركز الحوار العربي في واشنطن،
http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=890#a1

2- فاطمة حوحو، «**اتفاق الدوحة.. انتخاب رئيس للبلاد وعدم التعطيل**»، **جريدة الوطن** 2012/05/11.

بما يضمن أمن الدولة والمواطن، كما تم التأكيد على التزام القيادات السياسية والطائفية بوقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي على الغير[1].

وبعد الاتفاق على كل هذه العناصر والتوقيع على اتفاق في مدينة الدوحة القطرية في يوم 21 من ماي 2008 ،تم عقد مجلس النواب في 25من نفس الشهر لانتخاب الرئيس التوافقي في لبنان "**ميشال سليمان**"،بعد تعطيل مجلس النواب لمدة 8أشهر تخلله 19 تأجيلا لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية، ومن ثم فان اتفاق الدوحة الذي أدى إلى انتخاب "**ميشال سليمان**" قد أنهى جزئيا أزمة سياسية امتدت لأكثر من ثلاث سنوات بعد اغتيال الحريري وما تبعه من موجة الاغتيالات، وقد جاء هذا الاتفاق وفق توازن داخلي بين الأغلبية والمعارضة، كما تم تشكيل حكومة وطنية بقيادة "فؤاد السنيورة" بعد 53 يوم من الشد والجذب حول الحقائب الوزارية.

لكن الاتفاق الذي وقع بين القوى السياسية المتصارعة مهما كانت ايجابياته عبر الخطوات الفورية لتنفيذه، واستعادة الحياة السياسية في لبنان من خلاله، إلا انه واقعيا اختلف عن اتفاق الطائف الذي بنى أسس الديمقراطية التوافقية حيث اعتبره الكثير أنه لم يكن سوى مرحلة جديدة من فصول أزمة السياسية المستمرة، وبرغم من أن اتفاق الطائف واتفاق الدوحة كانا سببا خروج لبنان من مرحلة صعبة وان كانت الحرب الأهلية التي جاء بعدها الاتفاق الطائف لا تقارن بأحداث التي مرت بها لبنان في ما بعد اغتيال الحريري أين كانت الأولى أكثر عنفا،لكنهما كان يصبان كلاهما في تثبت التوافق اللبناني فقال وزير الخارجية السعودي الأمير "**فيصل**" إثر انتهاء عملية انتخاب الرئيس"إن كان اتفاق الطائف قد كرس التركيبة الدستورية للبنان ومؤسساته، فان اتفاق الدوحة جاء ليؤكد أسلوب الحوار والتوافق ويرفض منطق الصدام والمواجهة"[2]،إلا انه يمكن المقارنة بينهما من خلال:

- أن كل منهما أوقف نزاعاً داخلياً وفرض قواعد يتم على أساسها إنتاج سلطة، سواء من خلال تغيير شكل الحكم في اتفاق الطائف أو من خلال فرض قانون القضاء في اتفاق الدوحة.
- والمقارنة تجوز أيضاً من خلال الأحكام التي تم تطبيقها، فتم تعديل الدستور لتطبيق أحكام الطائف التي غيرت من بنية النظام السياسي وإعادة تشكيل أساسه المؤسساتي وفق أسس الديمقراطية التوافقية، أما أحكام اتفاق الدوحة فلم تكن بحاجة إلى تعديلات دستورية لأنها طبقت

1– اتفاق الدوحة،موقع الجيش اللبناني، http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?18669#.U3E7WYF_vOc

2– أنطوان نصري مسرة،**عام على اتفاق الدوحة الظرفي ليس دستوري**،رسالة بيروت، http://www.beirutletter.com/press/p2328.html تاريخ التصفح 2014/04/28.

فورا خصوصا ما تعلق بالأحكام الثلاثة انتخاب الرئيس وتشكيل حكومة وطنية وإقرار الانتخابات وفق قانون القضاء، وما تبقى من الأحكام هي باختصار تعهدات من الأطراف النخبة السياسية[1].

لكن اتفاق الدوحة الذي مهما كانت إيجابياته الظاهرة للعيان عبر الخطوات الفورية لتنفيذه واستعادة الحياة السياسية في لبنان من خلاله، يمكن– وإن اختلف شكلا وموضوعا عن اتفاق الطائف – أن يصيبه مستقبلا ما أصاب اتفاق الطائف، إذا بقي تنفيذ بنوده تنفيذا إجرائيا شكليا، ولم يتناول عبر الأطراف اللبنانية، وعبر الدول العربية والإسلامية، لاسيما التي يربط اسمها باستمرار بمراكز القوى في لبنان، جذور المشكلة اللبنانية بأساس ليكون بداية لعهد جديد، وليس مجرد بداية لمرحلة هدوء جديدة في أزمة مستمرة، ويعني هذا على أرض الواقع تحقيق النقطة الأساس في:

- أن يصبح الجيش صمام الأمان للبنان لمنع تحويل الأزمة إلى حرب أهلية داخلية، ويجب أن يبقى كذلك مستقبلا وفق ما أراده اتفاق الطائف، لا أن تتحول التصريحات العاجلة التي سبقت اتفاق الدوحة، حول الرغبة في تقويته وتسليحه الآن، إلى محاولة دعمه لصالح طرف ضد آخر(ضد سلاح حزب الله)، فآنذاك لن يكون لبنانيا، ولن يكون صمام أمان، وهذا أحد المداخل السياسية الأمريكية والفرنسية المحتملة في المستقبل المنظور، للتعويض عن الإخفاق في تثبيت الفوضى الهدامة بلبنان، ومن المفترض أن تستمر الجهود العربية– بروح اتفاق الدوحة لا بنصه فقط –على أن يكون دعم جيش لبنان دعما للبنان دون تمييز، ولمواجهة العدوان الخارجي وليس لتبديل موازين القوى داخليا، وبما يجعل من الجيش ومن المقاومة المسّلحة مع عدم قصرها كما هي الآن على طرف دون آخر أو طائفة دون أخرى عنصرين متكاملين تجاه كل خطر خارجي، لا أن يجعل منهما عنصرين متواجهين على الساحة اللبنانية،

حيث أن الخطر الأكبر على حصيلة اتفاق الدوحة يكمن في طريقة التعامل بين أطراف الأزمة الداخليين من أجل وضعه موضع التنفيذ، فإن تحولت المفاوضات إلى مساومات ومواجهات، وتحول الدعم العربي المشترك إلى دعم انفرادي لطرف ضد آخر، فلن يتغير الواقع اللبناني[2].

ومن هنا فان اتفاق الطائف الذي لم يطبق جزء كبير منه خصوصا ما تعلق بالأمور الإصلاحية وهذا لأنها تحتاج إلى فترات زمنية طويلة، في حين أن ما بقي من اتفاق الدوحة هو ملزم

---

[1]– ـــــــــــ،**من يحكم الاستقرار اللبناني اتفاق الطائف أم اتفاق الدوحة**،مركز بيروت لابحاث والمعلومات،قسم الدراسات والاستشارات القانونية،http://www.beirutcenter.net/default.asp?MenuID=65 تاريخ التصفح 2014/04/28.

[2]–محمد زين العابدين محمد ،**مرجع سابق**،ص 130.

باستمرار التطبيق وذلك لان الظروف التي حتمت توقيعه مازالت مستمرة إلى اليوم ولا تزال قائمة وبالتالي فان حكومة الوحدة الوطنية لا تزال ملزمة بموجب هذا الاتفاق، من أجل استمرار روح التوافق في لبنان، من جهة أخرى وجد من اعتبر أن اتفاق الدوحة قد أخلَّ بمعايير التوافقية في لبنان وتحولها إلى نقطة متأججة للاحتقان السياسي الذي قد يؤدي إلى عودة الصراع الأهلي نتيجة ما سمي بمنح حزب الله ومن ورائه القوى الشيعية"الثلث الضامن"، والذي اعتبرته القوى السياسية أنه كان ثلث معطل أكثر منه ضامنا، وهو ما ينسف الصيغة "الديمقراطية التوافقية"، لأنها تعطي الشيعة منفردين الثلث، وباقي المسلمين الثلث، وكل المسيحيين الثلث، ويصبح "الكيان اللبناني" عبارة عن ثلاث كتل طائفية، كل منها يملك حق التعطيل، شريطة اتفاق المذاهب داخل الكتلة الواحدة، المسيحية من جهة، والسنة والدروز والعلويين من جهة أخرى، بينما ينال الشيعة الثلث الصافي، وفي حال عدم الاتفاق بين المسيحيين، أو بين المسلمين من غير الشيعة، ينفرد الشيعة بحق "الفيتو" وحدهم، وفي حال تحالفهم مع طائفة أخرى، يملكون الأغلبية المطلقة، وبالتالي فلا "ديمقراطية توافقية" تقوم في هذه الحالة[1] .

وهو ما يشكل تحديا لتوافق وتهديد لتطور المؤسسات الدستورية نتيجة الضغط الطائفي، وما يجعل لبنان دائما على صفيح ساخن ومهيأة للانفجار الصراع الأهلي في أي وقت، وقد أثبت اللبنانيون ذلك فمنذ انتهاء اتفاق الدوحة لم يتوقفوا عن استخدام لغة السلاح فيما بينهم والواقع يشهد على ذلك،كما لم يتوقفوا عن استخدام لغة التخوين السياسي والمذهبي. مما يدل على أن الجو السياسي الذي كان سائداً قبل 7 أيار 2008، لا يزال قائماً ما بعده ،لان جو التخوين وجو استخدام السلاح مازال قائماً، لذلك يعتبر الكثير أن اتفاق الدوحة فشل بالرغم من مما حققه من نتائج ولكن تبقى ظرفية لا أكثر ولا أقل بدليل أن لم يمنع من عودة الاضطرابات والاحتقانات السياسية، فالإتفاقات أنيط بها في لبنان أن تبلور رؤية تكون محل توافق قدر الإمكان تحدد خيارات الطوائف وتصوغ إستراتيجية تراعي المتغيرات الجارية داخليا وإقليميا، إلا أن اتفاق الدوحة في هذه المرة انطوى على خلفيات وأبعاد يبدو في ظاهرها أنها تؤسس لمراحل جديدة مختلفة عن سابقاتها ومغايرة لها بصرف النظر على الأحجام والأوزان الإصطفاف السياسي في لبنان تحت مسميات جديدة ومختلفة، في ظل ترقب سياسي جديد لإعادة توزيع أدوار التأثير الخارجي

---

[1]– فادي شامية، «**قراءة في "صيغة المثالثة": مصير مجهول للكيان اللبناني عندما تنفرد طائفة بـ"الثلث الصافي"»، جريدة المستقبل اللبنانية.**
www.saidacity.net/Upload/2007.../NewsFile.

على لبنان، لذلك فانه من الصعب التكهن بالنتائج المستقبلية لتوافقية لبنان في ظل التغير الجديد الذي فرضه اتفاق الدوحة ومنحه قوة إضافية للطائفة الشيعية على حساب الطوائف الأخرى وعلى حساب التوافق بشكل عام في ظل التحديات والرهانات الكبيرة التي تعيش فيها والتي تأثر بشكل مباشر على الواقع السياسي اللبناني .

المبحث الثالث: الديمقراطية التوافقية اللبنانية بين الرهان الداخلي والتحدي الخارجي

بالرغم من تجاوز اللبنانيين لحالة الصراع بين مختلف الطوائف إبتداء من 1975 وصولا إلى بناء الاتفاق الوطني الذي لاحقته تطورات سياسية بدأت مع اغتيال الحريري جعلت لبنان رهينة حالة عدم الاستقرار السياسي، بدليل العنف الذي أخذ صبغة مذهبية إسلامية، إلى غاية اتفاق القوى السياسية في العاصمة القطرية والتي تمخض عنه ما يعرف باتفاق الدوحة، تبقى الديمقراطية التوافقية في لبنان رهينة مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية أفرزتها هذه الديمقراطية باسم التوافق اللبناني، وهو ما سنبحث فيه في هذا المبحث من خلال مطلبين الأول يبحث في الرهان الداخلي والثاني يبحث في التحدي الخارجي.

المطلب الأول: الرهانات الداخلية للديمقراطية التوافقية اللبنانية

لقد أبدى الكثير من المنظرين اللبنانيين تشاؤما كبيرا على تطبيق الديمقراطية التوافقية على الواقع اللبناني، خاصة عندما تكون المقارنة بين الماهية الاجتماعية للدول الأوروبية الأولى التي طبقت هذه الديمقراطية أو حتى دول العالم الثالث التي طبقت هذا النموذج مثل ماليزيا، ففي تلك الدول تأتي الفروقات الاجتماعية بين الفئات المختلفة عن أصول إثنية ولغوية وعرقية مختلفة، والتي من الممكن احتوائها ومن ثم إخراجها من التأثير السياسي لأنها ليست راسخة كفاية لكي تتحدى المتغيرات الداخلية ، أما في لبنان فالطوائف تمتاز بوجودها الاجتماعي الذي ينخرط فيه الفرد منذ ولادته إلى الحد الذي يجعل من المتعذر عليه التمتع بحقوقه خارج نطاق طائفته.

وليس المقصود هنا أن لبنان هو أكثر حاجة إلى الديمقراطية التوافقية من الدول الأوروبية، بل العكس هو المقصود أن النخبة السياسية تتناقض تماما مع نفسها عندما تطبق هذه الديمقراطية (التي لا تسعى إلى التخلص من التعددية الطائفية وإنما التماشي معها) وفي نفس الوقت تعرب عن أملها في

التخلص من الطائفية، بل إن رسوخ الطائفية في لبنان سوف يحول الديمقراطية التوافقية إلى غطاء دائم لها وليس إلى جزء من خطة تجاوز الطائفية السياسية[1] كمرحلة أولى إلى بناء ديمقراطي يبنى المواطن بغض النظر عن انتمائه.

ومن هنا إن أراد اللبنانيون التخلص من الطائفية فإن المنطق يقتضي إصلاح ديمقراطي معمق في لبنان من أجل إلغاء الطائفية السياسية، حيث أن النقطة الأساسية حسب الكثير التي تشكل رهان حقيقي لديمقراطية في لبنان، هو دور الطوائف الدينية فتساءل الكثير حول هل تتوافق الديمقراطية فعلا مع إدخال الطوائف الدينية ليس بصفتها كقاعدة للنظام العام فحسب، بل أيضا بصفتها محور للحياة السياسية؟ ففي الماضي انتقد المسيحيون اشد انتقاد دور الديانة الإسلامية في تسير الأمور وتسييس المشايخ وتأثيرهم على الطوائف الإسلامية في البلاد، غير أن الصورة اليوم وخاصة بالنسبة إلى لطائفة المارونية هو صورة خلط تام بين ما هو روحاني للكنيسة الذي أصبح ممحورا أكثر للدور السياسي الكبير لبطرياك الماروني الذي تخضع له الطبقة السياسية المسيحية كلها تقريبا، ويفسر هذا الخلط بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية للكنيسة عند المسيحيين من خلال الظروف الاستثنائية التي شهدتها لبنان في الظروف الأخيرة حين كان لابد أن يندرج دور الكنيسة في الحياة السياسية حتى لا تفقد مكانتها، ونفس الشيء بالنسبة إلى المسلمين ولكنه بقي أقل حدة من دور الكنيسة[2].

أما الرهان الثاني فقد تمثل في قدرة النخبة على إدارة الأزمة، فان كان أحد الشروط المهمة في الديمقراطية التوافقية هو مهارة النخبة السياسية في الائتلاف الواسع على حل النزاعات وإدارة الأزمات، وفي هذا السياق كانت النخبة السياسية اللبنانية في الماضي قد أنجزت عملا لا بأس به نسبيا ودليل ذلك هو ما تم بنائه من توافق من الميثاق الوطني إلى مرحلة الاتفاق الوطني، لكن النخبة حاليا لم يحالفها النجاح في المحافظة على البناء التوافقي من الاهتزاز، فقد ظهرت في هذه المرحلة تحت تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية وعوامل المحيط الخارجية مجموعات من النخب الفرعية داخل كل طائفة من الطوائف، فقد معها القادة التقليديون سلطتهم وزعامتهم المطلقة داخل الطائفة خاصة في ظل هيمنة السلاح في كل نزاع، مما زعزعت التكتلات التي كان أوجدها من قبل زعماء الائتلاف نتيجة بروز هذه الجماعات والنخب الفرعية وفشل الزعماء في وضع حد نهائي لمختلف النزاعات والحد من الأزمات.

---

[1] –رغيد صلح ،**الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني،مرجع سابق**.ص 53.

[2] –جورج قرم، **نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية و الاقتصادية، مرجع سابق**.ص 65.

كما تواجه الديمقراطية التوافقية في لبنان رهان أخر والذي شكل في مرحلة من المراحل أحد أسباب الأزمة وهو المتعلق بمكانة رئيس الجمهورية اللبنانية، فانطلاقا من الخلفية الطائفية تكون الصفة التمثيلية لرئيس ذات بعد الوطني شامل وفقا لما جاء في الدستور، وهو كذلك الضامن للتمثيل المسيحي في النظام السياسي اللبناني وفقا لما تم الاتفاق عليه من الميثاق الوطني إلى الاتفاق الوطني إلى أن يصار إلى إلغاء الطائفية السياسية ، هذه من حيث المبدأ أما من حيث الممارسة الواقعية، يرى الكثير أن المأزق الذي وجدوا فيه رؤساء جمهورية لبنان، أنهم يكونوا للطائفة كما توجب تعاقدية الميثاق، وأن يكونوا لشعب اللبناني كما يوجب الدستور، فبدلا من أن يكون رئيس الجمهورية مسؤولا أمام الشعب يصبح مسؤولا أمام الطائفة فيحاسب وتطرح عليه أسئلة:ماذا فعلت للطائفة، أين مصالحها،ماذا فعلت لأبناء الطائفة؟ ...وغيرها من الأسئلة، ومن هنا فان موقع رئيس الجمهورية الذي أريد له سياسيا تمثيل الطائفة المارونية وتمثيل الوضع اللبناني بشكل عام، ليس بالأمر السهل في وطن تتجاذبه الصراعات الإقليمية والدولية، ولاشك أنها تترك أثرا في نسيجه الديني والطائفي.

وأثارت مسألة تأثير موقع الرئيس على الحياة السياسية اللبنانية بعد أحداث العنف الطائفي وما تبعه من أثر الفراغ الرئاسي ، ضرورة أن ينتخب رئيس الجمهورية على أساس انتمائه للأغلبية البرلمانية أو على أساس تتوافق الكتل البرلمانية على شخصية بغض النظر عن كونه أكثر تمثيلا لدى طائفته، وذلك بغية تحقيق حد أدنى من الانسجام بينه وبين الأغلبية الداعمة للحكومة، لئلا يمضي معظم ولايته في مرحلة تعايش مع الحكومات التي تحظى بثقة هذه الأغلبية أو في مرحلة تعايش ضمن المواجهة[1]، الأمر الذي يجعل من الصعب على الرئيس القيام بدوره بالإضافة إلى التأثير السيئ لهذا الأمر على مسار الحكم في البلاد وعلى الاستقرار السياسي والاقتصادي ودليل ذلك أحداث 2008.

وانطلاقا من هذه الأحداث (2008) أيضا فان أهم تحدي كذلك تواجه التوافقية في لبنان هو تحدي استمرار العنف السياسي، حيث لم يكن العنف في لبنان قبلا أو حاضرا، يمثلا تغيرا وإنما هو انحراف على البناء التوافقي، كما أصبح أمرا معروفا وسائدا حينما تحول لبنان إلى أرض يعلوا فيها صوت الرصاص على أصوات أخرى، ولم تكن المعارك على أرض لبنان أمرا اختياريا بل ضرورة فرضها الواقع ومن نواح عدة، وكان هذا العنف يسلك دروبا عدة مألوفة ذات أبعاد وأشكال مختلفة حولت لبنان إلى بلد

[1]–أنطوان نجم، **موقع رئيس الجمهورية ودوره في النظام السياسي اللبناني قبل وبعد اتفاق الطائف،مرجع سابق**.ص 486–488.

المجموعات الراديكالية، وأكثر هذه الأعمال شهرة هي اختطاف والاغتيالات والتفجيرات في المناطق السكانية والقتل على أساس الهوية وغيرها.

وسأل رئيس لبنان السابق "**ريمون إده**" "**هنري كيسنجر**" ما سبب قيام الحروب على أرض لبنان؟ فكان جوابه أن الزلزال لا يضرب إلا الأرض المتصدعة، وهذا الكلام حقيقة جزء من الواقع اللبناني،[1] لذلك عاشت لبنان على طول تاريخها السياسي حروبا عدة كان أكثرها ليست ضد طرف خارجي بقدر ما كانت بين أطراف داخلية ضد بعضها البعض في ظل عدم وجود جهاز قادر على حماية كل هذه الطوائف داخليا أو من عدو خارجي، لذلك ففلسفة التوازن العسكري القائمة في لبنان بين الطوائف، تقوم على فكرة أن لبنان البلد الجريح خاض عدة حروب أهلية، وتعرضت لاعتداءات عسكرية إسرائيلية، كما تعرض جيشه إلى عدة انقسامات ودخل في صراع مع بعض القوى المحلية التي أنهكت قوته وجعلته غير قادر على أداء دوره الوطني، فيما استنزفت عملية الإعمار المتكررة القدرات المالية للدولة، الأمر الذي جعل السلطة غير قادرة على تأهيل الجيش للقيام بدوره بصيغة ملائمة لطبيعة لبنان، وأمام هذا الواقع يستلزم بروز دور الميليشيا المسلحة لكل طائفة من أجل حمايتها، حتى أن الفلسطينيين في المخيمات احتفظوا بأسلحتهم في ظل غياب سلطة تحميهم[2].

لكن جاءت عملية اغتيال الحريري لتؤكد ضرورة إعادة ترتيب أوضاع الجماعات المسلحة في لبنان والتي انتهت شبه كليا بعد تطبيق اتفاق الطائف باستثناء حزب الله، فدخول حزب الله في النظام السياسي ومراعاته لقواعد اللعبة السياسية ترك تأثيرا على الأطراف اللبنانية، حيث أوجدت مشاركته في المعارك الانتخابية ظاهرة جديدة غير معروفة في الساحة السياسية اللبنانية، فقد قلب دخول الإسلاميون إلى المجلس النيابي المعايير والأصول التقليدية المتعارف عليها بصورة جذرية، أين كانت اللعبة السياسية من قبل محصورة في إطار العائلات النافذة التي كان لها بحسب موقع كل واحدة منها دورا في البناء التوافقي اللبناني وصياغة مواثيق التوافق في لبنان، وبتعبير أفضل فإنه انتهت مرحلة العائلات التقليدية النافذة نفوذا قويا ودخلت ساحة السياسة اللبنانية قوى جديدة من نتاج الحرب[3].

---

[1]– بوليس عاصي و كنان طه و آخرون ، **مرجع سابق**، ص 40.

[2]–طارق ديلواني، «هل من دور لسنة لبنان في دعم المقاومة؟» **مجلة العصر اللبنانية،**http://alasr.ws/articles/view/8095#

[3]–مسعود أسد اللهي،**مرجع سابق**.ص 361.

وعلى الرغم من دخول حزب الله الحياة السياسية اللبنانية إلى أنه لم يلتزم بقواعد اتفاق الطائف ورفض التخلي عن ترسانته من الأسلحة بحجة أنها هي سلاح المقاومة ضد إسرائيل، حيث تمكن الحزب من خلال دخوله النظام السياسي اللبناني من نيل الاعتراف الرسمي والقانوني بالمقاومة الإسلامية، ولهذا تمكن من الاحتفاظ بأسلحته بعد نزع سلاح الميليشيات كلها، كما أوجد لنفسه نوع من التأييد لدى مختلف الطوائف الأخرى سواء مسلمة أو مسيحية، من خلال إيجاد توافق وطني حول ضرورة المقاومة ولذلك تم إنشاء في سنة 1997 "السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال" كان الهدف من إنشائها هو إتاحة الفرصة لكل الشباب اللبنانيين من الطوائف الدينية والأحزاب والتنظيمات اللبنانية على اختلاف ميولها واتجاهاتها الانخراط في صفوف المقاومة لتحرير الأراضي اللبنانية وحتى العربية من الاحتلال الإسرائيلي.[1]

ولكن ظل بالرغم من كل الانجازات التي مرت بها المقاومة في لبنان من تحرير جنوب لبنان إلى الوقوف في وجه كل العمليات الإسرائيلية التي تستهدف لبنان، سلاح حزب الله الأمر الذي لم يرضي كل الحكومات اللبنانية المتعاقبة فجاءت حادثة إغتيال الحريري وما تبعها من حراك داخلي وخارجي لتدويل قضية هذا السلاح لاسيما بعد اتهام أشخاص ينتمون اليه من طرف المحكمة الدولية المنصبة لتحقيق في الحادثة، ومع ذلك لم يقوى أي طرف على إجبار الحزب على التخلص من سلاحه كباقي الحركات المسلحة التي خاضت الحرب الأهلية، حيث ظل حزب الله متمسكا بسلاحه أكثر من ذي قبل، في ظل وجود دعم إيراني وسوري كبير، وأعلن حزب الله أن كل محاولة لنزع سلاحه ستعقبه عواقب وخيمة على لبنان ومن الممكن أن تعيد شبح الحرب الأهلية، وما أحداث 8 من ماي 2008 إلا خير دليل، وقد بلغت ثقة قيادات الحزب في قدراته العسكرية مداها الأقصى عندما أعلن أمينه العام في خطاب متلفز أن من يريد أن أن ينزع سلاح حزب الله عليه أن يتفضل في تحدي واضح لقوى الداخل والخارج معا.

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد أن القوى الغربية ليست جادة في نزع هذا السلاح رغم ما يمثله من خطر على إسرائيل وذلك لإستخدامه كذريعة لإبقاء التوتر في المنطقة، والعمل على توجهه لأطراف أخرى،وهو ما حصل بدخول حزب الله كطرف صراع في الأزمة السورية الأخيرة، والتي اعتبرت من قبل كثير المحللين أنها من العناصر التي أفقدت حزب الله الكثير من التعاطف العربي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تزايد رفض الداخل اللبناني لممارسات الحزب، مما أثر بشكل كبير على التوافق في لبنان

[1]– **المرجع نفسه**، ص ص(226–227).

بعودة موجة الاغتيالات والتفجيرات واللاستقرار السياسي، والتي يتحمل حزب الله جزء كبير منها باعتباره فاعل من الفواعل القوية في اللعبة السياسية.

وللتعامل مع كل هذه الرهانات – الأساسية – التي تواجه الديمقراطية التوافقية في لبنان وفق الطبيعة الطائفية الداخلية مع موازاة ثلاث تحديات أساسية مترابطة هي:

- التحدي الأول هو كيف يتم تطوير ديمقراطية أكثر شمولا كما تطالب بذلك منظمات المجتمع المدني ومنظمات الغير الحكومية.
- التحدي الثاني هو كيفية تشجيع قيام مجتمع أكثر عدلا على جميع المستويات.
- التحدي الثالث هو كيفية ضمان مشاركة سياسية فعالة وعادلة أكثر بالنسبة إلى المجموعات السياسية–الدينية الكبرى في انتظار تأسيس نظام خالي من الطائفية السياسية كشرط مسبق لتحقيق الاستقرار السياسي والتطوير المستدام.[1]

يجب القيام بمجموعة من الإصلاحات التي أقرتها مختلف الاتفاقات القائمة على أسس التوافق، من بين أهم هذه الإصلاحات هو الإصلاح المؤسساتي، فإذا أريد للمؤسسات اللبنانية السياسية أن تعزز مستوى الحكم وتتيح ضمانات أفضل للديمقراطية التوافقية بما يحقق استقرار البلاد يجب القيام بهذا الإصلاح، والخطوة الأولى تكون من خلال تشكيل هيئة وطنية من طرف مجلس النواب بقيادة رئاسة الجمهورية، تضم إلى جانب رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات فكرية واجتماعية، أما عن الأسلوب أو كيفية تشكيل هذه الهيئة فقد نصت عليها المادة 04 من الدستور الفقرة02، ومهمة هذه اللجنة هي العمل على إلغاء الطائفية في كل المجالات وبدون تخصيص، ويتم ذلك بإتباع خطة للوصول إليها وتحقيق خاتمها في إلغاء الطائفية السياسية في كل المستويات، ويرى الكثير أنه لتحقيق هذا الهدف فيبدأ بإلغاء كافة قوانين الأحوال الشخصية لدى جميع الطوائف وإبدالها بقانون أحوال شخصية مدني موحد يطبق إلزاميا على كل اللبنانيين، ويوحدهم بشكل لا يتعارض مع حرية ممارسة الحريات والطقوس الدينية.[2]

ومن المعروف لدينا على أن هذه الهيئة الوطنية التي تسعى لإلغاء الطائفية السياسية، لم تشكل حتى الآن رغم كثرة الدعوات في السنوات الأخيرة، منها دعوة "**نبيه بري**" رئيس مجلس النواب إلى إنشاء هذه اللجنة، وتثير دعوته لغطا سياسيا وردود فعل، من ردود الفعل تكرار خطاب مقفل"إلغاء الطائفية من

---

[1]–سمير المقدسي و فاديا كيوان، **مرجع سابق**.ص ص(212. 213).

[2]– جوي ثابت، «**إلغاء الطائفية**»، **مجلة الدبلوماسية**، لبنان: العدد16 جانفي 2013، ص 04.

النفوس قبل النصوص" ويلاحظ هذا الخطاب في الخطابات السياسية المارونية على اختلاف اتجاهاتها، حيث أصبحت هذه المقولة الشماعة التي تعلق بها كل الطوائف فشل محاولات إلغاء الطائفية .

وثمة حل آخر إعتمده اتفاق الطائف ومن شأنه بناء مناعة سياسية أكثر ضد الطائفية السياسية ونحو تمثيل أكبر في ظل الديمقراطية التوافقية، وهو إنشاء مجلس الشيوخ كي يتم تحرير مجلس النواب من القيود الطائفية في توزيع المقاعد النيابية، من خلال تمثيل كل الطوائف فيه والحفاظ على الإطار التعددي في هذا المجلس، لكن الأمر الذي يعرقله هو تمسك الطائفة الدرزية وزعمائها بحق رئاسة هذا المجلس، الأمر الذي يعزز أكثر فأكثر الطائفية المؤسساتية في إطار تقاسم الطوائف لرئاسة مؤسسات الدولة ضمن مثلث رئاسي .

وإلى جانب ضرورة إلغاء الطائفية السياسية كخطوة لبناء مجتمع مدني وتحقيق الإصلاح المؤسساتي كان هنالك ضرورة أخرى لإصلاح النظام النسبي، وذلك لان ارتباط الديمقراطية التوافقية الأساسية بالتمثيل الطائفي النسبي قد خلق عبر الزمن ليس فقط عدم المساواة بسبب التغيرات السكانية، بل ألغى على الدرجة نفسها من الأهمية مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين بالنسبة إلى الشأن العام مع أن منطق النموذج التوافقي يقوم على فكرة التوفيق بصورة دائمة، فان تنفيذه في لبنان كان اعتباطيا وجامدا، فالشأن العام كانت تنقصه مؤسسة معينة لمراجعة مسألة التمثيل الطائفي[1]، في ظل وقائع ديموغرافية مغايرة لواقع الذي بني على أساسه التوافق وفق إحصاء رسمي في سنة 1932، فرفض النظام السياسي اللبناني أو بالأحرى الفاعلين الأساسيين في اللعبة السياسية اللبنانية إجراء أي إحصاء رسمي، لأنه من شأنه أن يزيل الستار على التناقض الموجود في توزيع المناصب السياسية والإدارية وفق الديمقراطية التوافقية في مقابل الصورة الحقيقية للبلاد، رغم أن اتفاق الطائف قد ألغى أي امتياز لطائفة على حساب طائفة في التوزيع المناصب إلى أن المناصفة في الواقع غير موجودة عدديا.

وبالرجوع إلى التحليل التوافقي في لبنان الذي أقيم في الميثاق الوطني على أساس إحصاء 1932 والذي كانت المارونية هي الطائفة المسيطرة وعلى أساسها منحت حق الرئاسة باعتبار أنها كانت الداعي الأول إلى الإلتزام بالتفوق العددي، وبناء على هذا الأساس ولو رجعنا حاليا إلى الإحصائيات وان كانت نسبية وغير رسمية فهي تظهر تفوق الطوائف الإسلامية منها الطائفة السنية في المرتبة الأولى والثانية الطائفة الشيعية(بالتقريب) وعلى هذا الأساس ولو التزمنا بقواعد التوافقية فانه من المفترض أن

[1]–**المرجع نفسه**، ص 211.

تكون السنة في رئاسة الجمهورية والشيعة في رئاسة الحكومة وبعدها المارونية في مجلس النواب، بالإضافة إلى المناصب الإدارية الأخرى التي تقوم على هذه التراتبية، لكن الواقع اللبناني لن يقبل بمثل هذه التركيبة في ظل التخوف المسيحي الدائم من التفوق الإسلامي لذلك يتم رفض إجراء أي إحصاء رسمي، وتم استبدال معادلة التفوق العددي بمعادلة الأولوية الحضارية للمسيحيين على أرض لبنان.

وبالتالي هنا بالرغم من كل مسميات التوافق في لبنان فان معادلة التوافقية هي رهينة حسابات طائفية، لهذا السبب هي لم ترقى ولم تكن بذلك النموذج الذي كان في النماذج الأوروبية الأم أو حتى نماذج العالم الثالث الناجحة مثل النموذج الماليزي، وخلاصة الأمر أن لبنان معرض دائم إلى حروب وصراعات طائفية من أجل تغير المعادلة بما ويتماشى ومصالح كل طائفة، ففي مختلف التجارب استطاعت هذه المجتمعات بتوافقها أن تتجاوز صراعاتها وتخرج ديمقراطيتها من الحسابات الطائفية الضيقة على عكس الواقع لبنان.

وطرح هذا الواقع إشكالية المواطنة اللبنانية، فتقاسم وظائف الدولة أي سلطاتها وإدارتها وسوقها واقتصادها، تقاسم سمي في الأدبيات اللبنانية مشاركة، كان نتاج توازن قوى ديموغرافية، كما أنه تأثر بعدد من العوامل الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والدولية المتغيرة أيضا، فان معنى التوازن ومن ثم المشاركة أو المقاسمة متغير إلى ما لانهاية له في لبنان، بين التأزم والاستقرار وبين السلم والحرب، وكل هذا طرح إشكالية صعبة على المواطن اللبناني، مواطن يبحث عن مواطنيته في دولة مرتجاة، دولة يفترض أن تقوم على دستور فيه كثير من بنود الدولة الوطنية الحديثة وشروطها (البرلمان وفصل السلطات، والحريات وهو ما محقق في الدستور اللبناني) دولة تقوم وتتعايش مع مجتمع مدني، يحسب فيه التعدد لا على مستوى الطوائف وأحزابها فحسب، بل أيضا على مستوى الثقافة المدنية، وتعدد الأحزاب العلمانية، وتعدد الآراء والأفكار وهذا ما شهده و يشهده الواقع اللبناني[1]، لكن الإشكالية هي في كيفية الانتقال من مجتمع طائفي قائم على العصبية المذهبية إلى مجتمع وطني، في ظل هيمنة الطائفة ومصلحتها على حساب المصلحة العامة للبنان، حيث أصبح السؤال الأكبر حول كيف يتم الموائمة بين الديمقراطية التوافقية كبناء سياسي فرضته حقيقة الواقع اللبناني وبين بناء المواطنة اللبنانية الشاملة والجامعة لكل هذه المكونات الاجتماعية من أجل بناء مواطن لبناني بغض النظر عن هويته وانتمائه الديني والمذهبي في إطار علاقته بالدولة؟

---

[1]– وجيه كوثراني و فاضل الربيعي، **مرجع سابق**، ص 152.

وخلاصة القول أنه لكي ترقى الديمقراطية التوافقية اللبنانية إلى المستوى الذي توصلت إليه الديمقراطية التوافقية في التجارب الأوروبية أو التجارب الأخرى والوصول إلى بناء صرح ديمقراطي كامل، يتطلب تجاوز الفكر الظرفي حول ما تؤسسه الديمقراطية التوافقية من إستقرار سياسي ظرفي يتأثر بأول نكسة تصادفه، فالأهم من ذلك هو العمل على تكوين تيارات فكرية وديمقراطية مستوعبة لمفهوم الدولة ودورها، ولمفهوم المجتمع المدني ودوره، ولإشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني،وبين السياسة والدين، وكلها لا يؤديها الخطاب السياسي الحالي، في ظل انقسام رؤيوي استند إلى بعدين أساسين بين فريقي النزاع 14 آذار و8 آذار بحيث مال أحدهما للدفاع ومطالبة الفريق الآخر بضرورة الاعتراف والإقرار بمظلة دستور الطائف والركون إلى نصوصه الدستورية باعتبارها انبثقت عن إرادة وطنية تشكل الأساس في العبور نحو دولة المواطنة بكل ما تعنيه هذه الدولة من الاحتكام إلى المؤسسات الدستورية والتسليم بسيادتها على نفسها وأرضها وعلى أنها الحاضنة لأفرادها، أما الفريق الآخر فقد أعلن نفسه معارضاً للسلطة وليس لدولة الطائف مرتكزاً في طرحه على ثنائية تعدّ وفق رؤيته منطلقاً للتأسيس الدولة الوطنية تقوم على مبدأي القوة والعدالة، ولكن هنا نصطدم بتحديد طريقة وحقيقة العدالة التي تبحث هل تتحقق فقط بقوة السلاح؟ مع إدراك حقيقة وتأثير السلبي لذلك على الواقع الداخلي في ظل التحدي الخارجي الكبير وهو ما سنناقشه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: التحدي الخارجي ومستقبل الديمقراطية التوافقية في لبنان

أدت لعبة تسييس الطوائف وإدخالها منذ مئتي عام في شبكات النفوذ الإقليمي والدولي إلى نشوء دولة وطنية ضعيفة بقي استقرارها في كثير من الأحيان على الدعم الخارجي المباشر وغير مباشر، لدرجة أنه تم وصف النظام السياسي اللبناني بأنه لا يعبر عن ديمقراطية توافقية داخلية بين البنى والطوائف الوطنية بقدر ما يعبر عن توازنات إقليمية ودولية، حينما تحولت كل طائفة إلى زبون سياسي لدولة ما أجنبية تستخدمها لتحقيق أهدافها الجيوسياسية، فلبنان يعتبر ساحة الضغط والضغط المتبادل للرسائل السياسية بين الأطراف الأساسيين في الصراعات الإقليمية، فأصبح معه الخروج من أي أزمة داخلية لبنانية مرتبط بالتحولات السياسية التي تجري في الشرق الأوسط وخاصة بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وقضية التعامل مع الملف الإيراني.

ولهذا السبب فان سيادة الدولة اللبنانية سيادة مقيدة ومشروطة، لان لبنان في الحقيقة يلعب دور الدولة الحاجز، أي الدولة التي يتم فيها فض النزاعات الإقليمية أو استيعابها أو حصرها في أراضيها لمنع

تفجرها وانتشارها في حروب إقليمية دولية فتاكة[1] ،وهذا ما حصل مرارا في تاريخ لبنان منها أحداث 1958 والتي كانت بداية الاضطراب الحقيق للنموذج التوافقي اللبناني بعد الاستقلال، إلى الفتنة الحالية السورية، والجدير بالذكر أن التعديلات التي تدخل على النموذج التوافقي اللبناني بعد كل أحداث فتنة، تعكس توازنات إقليمية ودولية جديدة، وهي دوما تعديلات تجري من خلال وصاية أكثر لدولة أجنبية على مصير لبنان (البداية الوصاية السورية العسكرية بعد اتفاق الطائف، وحاليا الوصاية الخليجية المالية بعد اتفاق الدوحة).

و تجدر الإشارة إلى أن هذه التدخلات الخارجية في لبنان سواء من ناحية الأسلوب أو من ناحية الأدوات، لصالح طرف معين من الأطراف المتصارعة أو ضده ، وهذا لتطويع مختلف الإرادات السياسية الفاعلة أو لإستيعاب قوة من قوى المجتمع السياسي اللبناني، أو في استجابتها لعروض هذه أو تلك من القوى الداخلية، أخذت عدة مسالك يمكن حصرها في ثالث مستويات:

المستوى المادي: وهو يتمثل في المعونات، قد تكون مالا يصبح عصبا لأنشطة من يتلقاه ولمرافقه على اختلافها، وقد تكون المعونة خبرة وقد تكون معلومات استخباراتية، وقد تكون تسهيلات عملية أو خدمات مختلفة، وقد تكون سلاحا وتجهيزا عسكريا، وتدريبا وتخطيطا عسكريين، أو دعما عسكريا مباشرا في ظرف حرب خارجية أو أهلية، وقد تحول هذا الدعم المادي وخصوصا في وجهه المالي إلى نمط إنتاج سياسي يرمي إلى توجيه الولاءات السياسية لمتلقيه.

المستوى السياسي: وهو يتمثل في استخدام الطرف الخارجي إمكانيات نفوذه في الشبكات والمنظمات الإقليمية أو الدولية لدعم الطرف اللبناني التابع له، في مواقفه ومطالبه ولحمايته والحيلولة دون محاصرته ودون تنفيذ للإجراءات المحتملة من جانب الخصوم لإضعافه أو لضربه[2].

المستوى الرمزي أو التربوي: وهو يتمثل في منظومات من القيم والشعائر والشعارات وقوالب التفكير والشعور والسلوك الأخرى ذات الفاعلية التعبوية، وذلك سواء كانت تعبئة سياسية أو حربية أو رصاً لصفوف الجماعة وتحقيق التضامن في صفوفها وتغليب الولاء المشترك بينهم، ويفترض هذا التنوع في أنماط التعبئة أن له عائدا سياسيا أو سياسيا–عسكريا في نهاية المطاف خصوصا في لبنان من خلال

---

[1]–جورج قرم: **نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية والإقليمية،مرجع سابق** .ص ص 32–33.

[2]–أحمد بيضون،**مرجع سابق**،ص 100.

استغلال المستوى الرمزي المتشكل في الدين، وبمقدار ما يهيمن الدين على وجوه الحياة السياسية وتفاصيلها[1].

ولو رجعنا إلى الواقع وحاولنا إسقاط هذه المسالك الثلاث من التدخل الخارجي في لبنان لرأينا أنها تتطابق مع ذلك الانقسام السياسي وكذا الانقسام الطائفي على طول التاريخ اللبناني، وهذا الأخير الذي بني على أساسه التوافق في لبنان لتفادي الارتباط الداخلي بالخارج وبناء هوية وانتماء لبنان، لكن عندما تم بناء الديمقراطية التوافقية في لبنان من عهد الميثاق الوطني إلى الاتفاق الوطني، كان الإفتراض على أن مشكلة لبنان الأساسية هي موالاة كل المسيحيين إلى الغرب، واشتداد المسلمين إلى الوحدة العربية أو إلى التضامن العربي، وعلى هذا تم بناء التوافق على أساس تنازل كلا الطرفين على تبعيته وتأكيد عروبة لبنان هويةً وانتماءً، لكن غابت للقائمين على بناء النظام التوافقي وجود مشكلة إضافية كبيرة وهي ماذا يفعل اللبنانيون في حالة انقسام العرب فيما بينهم؟ أي عروبة يجب أن تتعلق بها لبنان؟ هل هي عروبة حلفاء واشنطن والعواصم الغربية التابعة لها(الارتباط السني السعودي)، أم عروبة الدولة أو الدول الرافضة لتوجهات السياسية الغربية في المنطقة العربية وارتباط بالعالم الإسلامي أكثر(الارتباط الشيعي الإيراني السوري)؟ وهو ما شكل تحديا إضافيا إلى الانقسام اللبناني في ظل تحدي جواري للوجود اللبناني المتمثل في الجوار الإسرائيلي.

تحدي الارتباط الشيعي بإيران:

مهد الحضور المكثف لإيران في لبنان خصوصا بعد قيام الثورة الإيرانية، الأرضية لاندماج مجموعات إسلامية شيعية صغيرة وتأسيس تنظيم حزب الله وإستيعابه الكثير لتعاليم الثورة الإيرانية في ظل سياسة التصدير للثروة، فقد حمل حزب الله الإيديولوجية الثورية الإيرانية، وهو ما يفسر اعتبار الحزب هو الامتداد الإيراني في المنطقة[2] ، وعن الحديث عن هذه العلاقة يقول "**السيد إبراهيم السيد**" الناطق الرسمي باسم حزب الله في الثمانينيات " نحن لا نقول أننا جزء من إيران، نحن إيران في لبنان، ولبنان في إيران" ويقول الشيخ "**علي ياسين**" أحد علماء الدين الشيعيين التابعين لحزب الله "لولا نجاح الثورة في إيران،

---

[1]- **المرجع نفسه**،ص 101.

[2] -Raymond Tanter،**The Peace between syria and Israël** ،Michigan: the University of Michigan ،spring 1997،p111.

لكانت الحالة الإسلامية للشيعة في لبنان تحتاج إلى ما يشكل عن خمسين سنة لكي تصل إلى الحال التي هي عليها اليوم[1]" .

وشمل لذلك التأثير الإيراني على شيعة لبنان كل جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية وغيرها ليتعداها إلى كل الحدود ويصل إلى الرموز الظاهرية كالملابس[2]، بالإضافة إلى استخدام الشيعة في لبنان ومن ورائهم حزب الله خصوصا الرموز والطقوس الدينية على الطريقة الإيرانية وخاصة ما تعلق بموسم عاشوراء، وشهادة الإمام الحسين "رضي الله عنه" وخلافة "علي كرم الله وجهه" ....الخ للحشد التأييد كسلاح سياسي لتجسيد مظالم المجتمع الشيعي في ظل النظام الطائفي اللبناني وماعاشه اللبنانيون الشيعة من مظالم وأوضاع اجتماعية مزرية في لبنان من عهد المتصرفة إلى عهد الاستقلال إلى غاية بروز حزب الله[3].

ويتلقى شيعة لبنان وخصوصا حزب الله مساعدات مالية من إيران سنويا بطريقتين:

1) مساعدات مالية تقدمها المؤسسات التي يشرف عليها قائد الثورة الإسلامية "**آية الله على الخمنائي**"ولها ميزانية مستقلة من الحكومة الإيرانية[4].
2) المساعدات التي تقدمها الحكومة الإيرانية والمؤسسات الرسمية، هذه المساعدات قيل أنها تضاءلت مؤخرا نتيجة الاكتفاء الذاتي لحزب الله.

ولم يكن الدعم الإيراني مخفيا ففي تصريح لزعيم الثورة الإسلامية أعلن، أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من خلال إنشائهما دولة إسرائيل كوسيلة لإيذاء الطائفة الشيعية في لبنان والتي تعيش حسبه حالة متردية، جعل من لبنان يكتسي أهمية كبرى بالنسبة إلى إيران لاعتبارات ترتبط أساسا بشيعة لبنان أولا، وكون لبنان منفذا على البحر المتوسط وفق اعتبارات جيوسياسية واقتصادية ثانيا[5].

لهذا وصف كل ما يقوم به حزب الله في لبنان أنه مقاتل بالوكالة لأهداف سياسية وعسكرية وجيوإستراتيجية إيرانية في المنطقة، فشكل سلاح الحزب الذي يحصل عليه من الدعم الإيراني مثار جدل وخوف ليس الأطراف اللبنانية وحدها، بل أصبح مثار جدل إقليمي ودولي خشية من القوة الإقليمية الإيرانية المتزايدة في ظل مشروعها النووي، وهو ما يؤكد حقيقة أن ما يجري في لبنان من صراعات بين

---

[1]–مسعود أسد اللهي، **مرجع سابق**، ص 316.

[2] -Hala Jaber، **Hezbollah Borm with a vengeamce**، New York: Columbia University، press 1997،p161.

[3] -Magmus Ramstorp: **Hizb allah in Lebanon** ،New York: Martin's Press 1997،p40.

[4] -Hala Jaber،op.cit.p.161.

[5]– مسعود أسد اللهي، **مرجع سابق**، ص 222.

الأطراف السياسية هو صراع بين إيران ودول إقليمية عدة، بحيث لا يبدو وفق التطورات الحالية أن تظهر إيران مرونة في التعامل مع الأوراق التي تملكها ومن غير المستبعد كذلك أن تتخلى عن ورقة حزب الله كورقة ضاغطة في المنطقة، فإيران وطموحاتها في المنطقة تشكل وحدها ومن غير ملفها النووي إشكالية كبيرة تبدأ من الخليج العربي ولا تنتهي في لبنان وإنما تنتج مجالا أوسع لمشاريع أكبر.

وبالتالي فان هذا الارتباط الشيعي الإيراني الكبير يعتبر تحديا كبيرا في وجه التوافق اللبناني، خاصة نتيجة التدخل الكبير لإيران عبر وسائلها السياسية في الشؤون الداخلية وتعبئتها العسكرية (الميليشيات التابعة لها في كل المنطقة)، جعل منها مسؤولة على تصعيد الطابع الطائفي المذهبي اللبناني، حيث تتأصل الطائفة أكثر، وهو ما جاء متعارضا إلى حد كبير بين السياسة الخارجية الإيرانية إزاء المسألة الطائفية، فمن جهة حاولت الجمهورية الإسلامية الإيرانية تصوير نفسها على أنها فاعل غير طائفي من أجل الحفاظ على جاذبيتها ودعمها لسكان السنة وغيرهم من الطوائف، ولكن من ناحية أخرى اكتسبت الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة صبغة طائفية محضة، لان شبكات الشيعة أثبتت أنها القنوات الأكثر وثوقا بالنسبة إلى المشروع الإيراني وخاصة في لبنان[1]، مما جعل القرار الشيعي اللبناني رهينة الرضا الإيراني وبالتالي يجعل منه ومن الدعم الذي يتحصل عليه على كل المستويات من أهم الأسباب المؤثرة على النموذج التوافقي اللبناني، خاصة بعد أن أخذ الطرف الثاني من الصراع المذهبي الإسلامي نفس التوجه و**ارتبط بالدعم الخليجي وخصوصا السعودية** أو ما يسمى بمحور الإعتدال في العالم العربي، بحجة حماية نفسه نتيجة غياب قاعدة عسكرية لسنة لبنان مثل الميليشيات الشيعة، وإن كان هذا الإرتباط إعتبر كغيره من العوامل السلبية في وجه توافق أكثر في لبنان، إلا أن طبيعته ليست بتلك الحدة للتدخل الإيراني.

حيث تحظي السعودية لبنان بدعم كبير جداً، فقال ملك السعودية الحالي"إن دعم لبنان واجب علينا جميعا، ومن يقصر في دعم لبنان فهو مقصر في حق نفسه وعروبته وإنسانيته" ، كما انه بعد اغتيال الحريري برزت مرحلتين في إطار الدعم السعودي للبنان، المرحلة الأولى هي مرحلة الحرب تموز 2006، والمرحلة الثانية هي مرحلة ما بعد الحرب وما تلاها من اشتداد الاختلاف، فا في الأولى وقفت المملكة داعما قويا سياسيا واقتصاديا، وفي الثانية عملت على تقريب وجهات النظر ودخلت كطرف في إطار التعاون الخليجي لحل الأزمة اللبنانية .

---

[1] – توماس بييريه، **الطائفية المترددة** ، المركز الإقليمي لدراسات الإستراتجية .RESS،القاهرة http://www.rcssmideast.org/

وكان للسعودية تأثير قوي في لبنان من خلال النقاط التالية:

- استقبال اللبنانيين وتأمين فرص العمل لهم من بينهم الرئيس "**رفيق الحريري**" الذي بنى إمبراطوريته المالية في السعودية.
- محاولة إنهاء الحرب الأهلية عن طريق القمم العربية المتعددة، العادية والاستثنائية، منها قمة الرياض في سنة 1976.
- إستضافة النواب اللبنانيين لإجتماع كمحاولة لإنهاء الصراع الأهلي في مدينة الطائف والذي انبثق عنه الاتفاق الوطني.
- دعم عملية الإنماء والإعمار[1].

وكانت فحوى هذه النقاط تصب في النقطة الأكبر في دعم السعودية للبنان وهي دعم الطائفة السنية بصفة خاصة ليس ضد شيعة لبنان بقدر ما هو وقوف في وجه المد الإيراني بالنظر إلى الحساسية السياسية بينهما، فتحملت لبنان من وراء ذلك تبعات هذه الحساسية، بإثارة الحساسيات الطائفية داخل لبنان خصوصا بعد انضمام طوائف مسيحية في ظل تكتلات سياسية إلى هذين الصراعين(تحالف عون–حزب الله و التقارب السني–المسيحي بين تيار المستقبل وحزب الكتائب والقوات اللبنانية بالإضافة إلى أحزاب الأرمن)، وتجلى الدعم السعودي أكثر في لبنان من خلال عمليات الاعمار والتي تولاها الحريري مع دخوله في اللعبة السياسية بقوة المال بفضل شركاته الكبرى التي كانت تحظى بدعم سعودي كبير، فحجم المساعدات المالية و الاقتصادية السعودية كبيرة وضخمة جدا التي كانت قبل 2005 وأصبحت أكثر بعد إغتيال الحريري.

ومن هنا وبالرغم من أن السعودية وفي خطابها السياسي لم تخصص دعمها لفئة معينة على حساب فئة أخرى، ولكن المتتبع لواقع الحياة السياسية اللبنانية يجد أن هذا الدعم كله مخصص للحكومات ذات القيادة السنية في كل المحافل الدولية أو عند كل استحقاق سياسي أو أمني وخصوصا في عهد السنيورة و سعد الدين الحريري لمواجهة الأوضاع الداخلية في ظل الصراع مع حزب الله وحركة أمل ولتطويق الحراك الإيراني داخل لبنان لمنع ما تم تسميته محاولة عرقنة لبنان، ليصبح الصراع الإسلامي المذهبي الشيعي–السني هو الصراع المتحكم باللعبة السياسية، كما يلاحظ أيضا ارتباط إقامة أي حكومة

[1] سمير شمس، «لماذا تدعم السعودية لبنان بشكل خاص»، **صحيفة الشرق الأوسط**.2008/12/25.

لبنانية واستمرارها مرهون بالدعم السعودي لذلك فان تشكيل أي حكومة والتوافق على اسم معين لرئاسة الوزراء يتم بموافقة ورغبة سعودية ليتم تزكيتها فيما بعد.

وخلاصة القول أن هذا الارتباط المذهبي اللبناني بالخارج شكل تحديا كبيرا للتوافق اللبناني ببقائه رهينة الفواعل الخارجية، فلكل جهة أجندتها التي تأخذ حدودا معينة من أجل أن تجعل من الانقسام اللبناني قاعدة لمزيد من التدخل ومزيد من التأثير على الفواعل الداخلية المشحونة طائفيا إتجاه بعضها البعض، الأمر الذي سينعكس بتداعيات كبيرة على الواقعين السياسي والأمني في لبنان في ظل الجوار اللبناني الغير ديمقراطي والمتوتر بين الدولة الإسرائيلية من جهة و الصراع السوري الداخلي من جهة أخرى.

الجوار الصهيوني:

وجود التوتر الجيوسياسي في المنطقة بإقامة دولة إسرائيل كدولة يهودية توسعية لا تنفك تحتل الأراضي العربية، وقيام الحركات الإسلامية المتشددة وذات النزعة الجهادية، كلها عوامل أثرت سلبا على استقرار لبنان، خصوصا أن إسرائيل معروفة بمفهومها الخاص للأمن القومي وهو ما طبع سياستها العدوانية والتوسعية إتجاه العالم العربي، وأكبر هدف لهذه السياسية بعد فلسطين هي لبنان حيث أن لبنان مرشح الدائم للهجومات الإسرائيلية، وخصوصا منذ تموز 2006 أين تعد إسرائيل العدة للثأر من المقاومة بانتهاكها المتكرر للقرارات الأممية الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي، فتدمير لبنان صيغة وموقعا ودورا هو هدف استراتيجي لإسرائيل على طول الحكومات المتعاقبة منذ إنشاء الكيان إلى اليوم، خاصة في ظل التفاف كل الطوائف اللبنانية مهما كانت الحساسية التي بينها حول المقاومة في حالة التعرض لهجوم من طرف إسرائيل.

ولهذا الوضع في لبنان غير مطمئن لجهة زيادة حدة التدخلات الإسرائيلية خصوصا بعد تزايد التصريحات حول إلحاق ضفة الإرهاب بسلاح لبنان وهي حجة لرفع الضغط الدولي لضرب لبنان أو دفع القوات التابعة لهيئة الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى الانسحاب وترك الساحة اللبنانية في الجنوب مفتوحة للحروب والموجهات، وهو الوضع المثالي الذي يخدم مصالح إسرائيل وما زاد من دعم ذلك هو الانقسام الداخلي حول سلاح حزب الله وما تبعه من اغتيالات لنخب السياسية، ومن خطاب مذهبي تفككي في ظل عجز عربي عن المواجهة[1] وهو ما جعل النموذج التوافقي اللبناني يعيش في تحدي دائم لمواجهة

---

[1]–عساف ساسين: **الوضع اللبناني الداخلي خلاصة مركّزة، تحليل واقتراح**، www.arabnc.org/.../Sasine%20Assaf%20–%20Lebano تاريخ التصفح:2013/11/10.

إسرائيل لما له من أثار على الواقع اللبناني الداخلي من اهتزاز الوضع الأمني الداخلي وعجز الأجهزة الأمنية التي أظهرت عدم فعاليتها في مواجهة مخابرات الموساد.

أما الوضع الثاني والذي يشكل تحديا حقيقيا على التوافق في لبنان(في فترة ما بعد اتفاق الدوحة) هو **الوضع الحالي في الجوار السوري:** فبعد اغتيال الحريري والانسحاب السوري منه وتدخلاها في الأحداث اللاحقة في لبنان،أخذت العلاقات السورية اللبنانية مسارا آخر حيث ساءت العلاقة أكثر فأكثر خصوصا بعد عمليات الاغتيالات السياسية و التي تم اتهام سوريا بها، رغم أنه في فترة من الفترات تم الاتفاق على إقامة علاقة دبلوماسية بين الطرفين وعودة الأمور والعلاقات إلى نصابها العادي .

لكن بعد أحداث ما يعرف بالربيع العربي أين شهدت الشعوب العربية في هذه الألفية حدثا مفصليا في حياتها، بإعلانها –ما سمي–الثورة على حكامها انطلقت من تونس شرقا مرورا على ليبيا ومصر واليمن وسوريا، واستطاعت هذه الثورات أن تطيح بأربع من أقدم أنظمة الحكم في العالم العربي وتتعلق الأمر بنظام "**بن علي**" في تونس ونظام "**القذافي**" في ليبيا ونظام "**مبارك**" في مصر ونظام "**عبد الله الصالح**" في اليمن، في حين مزال نظام سوريا يقاوم إلى يومنا هذا في ظل عنف والمجازر الكبيرة التي تشهده سوريا، وقد أحدثت هذه الثورات هزة عنيفة في كل الأدبيات السابقة حول الأنظمة العربية في ظل التساؤل الكبير عن مستقبل الديمقراطية في منطقة وفي ظل التجديد والتحديث الذي رفع شعاره ما سمي بالثوار، لكن بعد ملامح الفوضى التي أصبحت تتخبط فيها هذه الدول، أدت إلى ضرورة إعادة النظر درجة التفاؤل في ظل الصراع الدموي الذي تمر به دول المنطقة ،والذي أثر على منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة مع انتشار الجماعات المتطرفة .

ولبنان كحالة خاصة ونتيجة ارتباطه الشديد بالخارج اعتبرت المتأثر الأول بأحداث سوريا، خصوصا بعد تدخل حزب الله اللبناني ودعمه لنظام بشار الأسد ودخوله المستنقع السوري في ظل رفض داخلي لبناني لهذا التدخل نتيجة الوعي بان ذلك سيعقبه تأثيرات كبيرة على الواقع اللبناني المهيأ للاضطراب في أي وقت رغم بنائه على التوافق، بدليل أعمال العنف التي عادت إلى لبنان بداية من اغتيال "محمد شطح" في 27دسيمبر2013 ، وكذلك تفجير الذي استهدف السفارة الإيرانية في

19نوفمير2013، حيث اعتبر هذا التفجير هو انتقام من إيران نتيجة الدعم الثابت لنظام بشار الأسد، وعلى ما يقوم به وكيلها الميليشيا الشعية"حزب الله" في سوريا[1].

وهكذا يتبين من خلال كل الطرح السابق حول النظام السياسي اللبناني الذي يقوم على أسس الديمقراطية التوافقية والتي رافقت بنائه من الاتفاق الوطني إلى مرحلة الصراع الحالي، هو دائما في حالة هشة وعرضة لتوترات الخارجية، التي تجعله دائما مهيأ لأي اضطراب، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن حول مستقبل التوافق اللبناني في ظل استمرار الأوضاع الداخلية من انقسام حول تدخل أطراف لبنانية في الصراعات العربية في المنطقة مع الارتباط والانكشاف الداخلي الطائفي أمام العديد من الفاعلين الإقليمين والدوليين الذي تتباين مصالحهم، وبعبارة أخرى في ظل هذه التداعيات ستكون الاختبار العملي والفعلي على مدى التزام الأطراف اللبنانيين باتفاق الدوحة الذي يعتبره البعض اتفاقًا له مبرراته وظروفه ونتائجه المرحلية ،وبالتالي مدة صلاحيته قد انتهت وينبغي العودة إلى اتفاق الطائف، فيما يرى البعض الآخر أن اتفاق الطائف قائم ،ومستلزمات اتفاق الدوحة لا زالت موجودة وهي تدعم اتفاق الطائف وظروف استمراره، وبالتالي ينبغي التوفيق والتعامل مع ظروف وشروط الاثنين معا، الأمر الذي سيشكل مادة سجالية دائمة تخفي أبعادا وخلفيات سياسية أخرى قد تحتاج هي أيضا إلى اتفاق جديد لتنظيمها، خصوصا في حالة الترقب التي تمر بها المنطقة حول نتائج ما تشهده من تحولات سياسية لم يتم تحديد أي ثابت منها، مما ساد حالة من التشاؤم الكبير حول مستقبل التوافقية اللبنانية في الأمد القريب نتيجة عودة نفس مسببات اتفاق الدوحة من عنف ومشكلة الفراغ الرئاسي الحالي في ظل غياب شخصية توافقية.

---

1 –David Schenker، **Is Iran set to Lash out at Saudia arabia؟** the Washington Institute for near East policy .10/12/2013.

الخلاصة والاستنتاجات

تطرقنا في هذا الفصل إلى أزمة اغتيال الحريري التي شكلت تداعيات كبيرة على الاستقرار السياسي اللبناني الذي بناه اتفاق الطائف، وما انجر عنه من عنف طائفي على واقع الحياة السياسية الحزبية، وصولا إلى اتفاق الدوحة الذي حاول إعادة تحقيق الاستقرار السياسي والخروج من الأزمة وهو ما كان له أثر كبير على الديمقراطية التوافقية اللبنانية في ظل الرهان الداخلي والتحدي الخارجي، وتم التوصل من خلال هذا الطرح إلى مجموعة استنتاجات:

-الحجم المالي والاجتماعي والسياسي الذي يتمتع به الحريري على الصعيد الداخلي والوزن الخارجي جعل من جريمة اغتياله وخلفياتها تؤكد أنها كانت موجه إلى ضرب التركيبة السياسية والتوازن الطائفي اللبناني، حيث شهدت الساحة السياسية اللبنانية تغيرًا كبيرًا منذ اغتيال الحريري وانسحاب الجيش السوري من لبنان، فأصبح النموذج التوافقي اللبناني فوق صفيح ساخن بين مطرقة النفوذ السوري في لبنان وسندان التدخل الأجنبي في شؤون لبنان الداخلية بحجة حماية النموذج الديمقراطي، هذا التدخل الذي أثار العناصر الداخلية وأخرجها من كينونتها وجعلها أدوات للتوظيف.

-الأزمة اللبنانية هي أزمة دائمة مستمرة لم تعرف الحلول الجذرية لها حتى اليوم أما ما يقدم من حلول فهي عبارة عن حلول أو تسويات ظرفية سرعان ما تعود الأزمة فتولد من جديد على قاعدة الجدلية اللبنانية جدلية الأزمة والتسوية المستمرة، إذ أن مختلف عمليات التسوية اللبنانية كانت أقرب إلى عملية تجميل أو تزين للتوافقية والواقع هو الآن بات عصيا على العلاج بعد أن تلقى الكثير من عمليات التسوية مما جعله نظام معتل ولن يكتب له البقاء إلا بالتخلص من الطائفية السياسية ونتائجها على الحياة الاجتماعية والاستقرار السياسي .

- الواقع اللبناني في ظل الأحداث الأخيرة التي يمر بها الواقع الداخلي المتأثر بالوضع الإقليمي جعل من التوافقيون في لبنان يشعرون بحالة تشاؤم كبير حول مستقبل هذا التوافق لاسيما وأن سلوك وموقف القوى السياسية ومن ورائها الطوائف اللبنانية يتجه إلى تصعيد أكبر جعل الكثير يتنبؤون بعودة لبنان إلى ما قبل الطائف.

-الصراع الكبير على مصير لبنان نظرا لتشعب وجهات النظر الطائفية التي تريد توجيه لبنان ومساراته الداخلية وفق أجندتها الداخلية وارتباطاتها الخارجية، يحتاج إلى عملية إصلاح كبيرة من طرف قوة مدنية ضاغطة قادرة على ممارسة دور فعال لتطوير التوافق اللبناني ولما لا الوصول إلى ما أكثر ببناء مواطنة لبنانية شاملة بغض النظر عن الانتماء الطائفي.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات الطائفية، انطلاقا من مقاربة تحليلية تأخذ في عين الاعتبار الجانب النظري والجانب التطبيقي وفقا لمستويين هما: الكلي المتمثل في الإطار النظري للديمقراطية التوافقية والجزئي المتمثل في دراسة التجربة اللبنانية كنموذج معبر عن الخصوصية الطائفية العربية، خصوصا وأن الديمقراطية التوافقية أصبحت من أهم النماذج الديمقراطية في حقل السياسة المقارنة مع انتشار مفهوم التوافق السياسي في مجتمعات تتميز بالتعددية الاجتماعية، باعتبار أن هذه الأخيرة حقيقة إنسانية عالمية فلا توجد مجتمعات بشرية تعيش في نسق اجتماعي وديني ثابت وواحد، بل يعتبر التنوع من سمات التركيبة الاجتماعية لمختلف دول العالم خاصة في وجهها الطائفي. ولم يبرز المفهوم الأخير بشكله السلبي إلا عندما يتحول التنوع الديني إلى توظيف سياسي من أجل مصالح معينة تؤدي إلى صراع قد يأخذ شكل النزاع الأهلي، لذلك تطلب الأمر البحث عن آلية للتعامل مع هذا التنوع لا تخرج عن التوجه العالمي صوب الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي دون تنازل هذا المجتمع عن خصوصيته، فازداد التوجه نحو الديمقراطية التوافقية التي انطلقت من تجارب واقعية كمحصلة لصراع اجتماعي وليس كفلسفة مثالية.

وحاولت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل حول ماهية الديمقراطية التوافقية بالوقوف على التأصيل المفاهيمي لها، حيث يتداول الكثير مفهوم الديمقراطية التوافقية بمسمياتها العديدة من دون الوصول إلى تعريف دقيق لمفهومها وللنشأتها وللنماذجها التطبيقية في الواقع السياسي، وكيف تحولت إلى ضمانة لتحقيق الاستقرار السياسي في المجتمعات الأوروبية التي جسدتها كأحسن مثال واقعي يمكن الإقتداء به، وتوصلنا إلى أن الديمقراطية التوافقية مفهوم تطور وفق مسارات معينة ليصل ويتحول إلى بناء نظري قائم على مجموعة من الأركان ويتطلب مجموعة عوامل مساعدة، اعتبر أن توافرها في أي مجتمع تعددي قد يساعد على قيام النموذج التوافقي غير أنه لا يضمنه، كما أن غيابها يجعل من قيام مثل هذا النظام أمرًا صعبًا، إلا أنه لا يجعله مستحيلا، وأهم هذه العوامل والتي أعتبرت من الشروط الضرورية عند التوافقيين هي تقاليد التوافق عند النخبة السياسية التي تسعى إلى تجاوز الاختلافات وتصميم تراتبيات دستورية بدقة وبناء نظام سياسي بكل مكوناته يضمن عدم تجاوز دور أي طائفة في العملية السياسية، وهو ما يؤكد الفرضية الرئيسة للدراسة من خلال أن النموذج التوافقي هو محصلة تفاعل النظام السياسي بمكوناته الاجتماعية حول تقاسم السلطة ومنع مجموعة من الهيمنة على حساب مجموعة أخرى، ويدور هذا التفاعل في إطار بيئة تشمل مجمل العوامل والأوضاع والخصائص المجتمعية الداخلية

إضافة إلى تأثير البيئة الإقليمية والدولية ، في محاولة للبحث عن تحقيق الإستقرار السياسي ،وهو ما يؤكد فرضيتنا الأول في أنه كلما تعدد مكونات النظام السياسي الطائفي كلما صارت الديمقراطية التوافقية الأصلح لإدارته.

وأسقطنا من خلال حالة الدراسة نموذج للديمقراطية التوافقية على الواقع العربي في حالة تعتبر من أكثر الحالات تنوعا طائفيا ولا استقرارا سياسيا وهي التجربة اللبنانية، فبالرغم من أن تقاليد التوافق موجودة في لبنان منذ العهد العثماني إلى عهد الاستقلال والذي بنت نخبته السياسية الديمقراطية التوافقية لاعتقادها أنها النموذج الأفضل لتحقيق أهداف الاستقرار وبناء لبنان الديمقراطي في ظل خصوصيته الطائفية، غير أن الطرح الواقعي للتجربة اللبنانية أثبت أنه وبالرغم من تطبيق لبنان الديمقراطية التوافقية وتجسيد أركانها في البناء السياسي للنظام اللبناني ، لم ينهي حالة الجمود السياسي والصراع الطائفي واللاستقرار الدائم، فهي عوامل مازالت موجودة ومترسخة في الطبيعة اللبنانية، وهو ما يجيب على طبيعة تساؤلنا حول صلاحية التوافقية لكل التجارب التي تبنتها، فعلى الرغم من واقعيتها في الكثير من التجارب الناجحة إلا أنها ومن خلال حالة الدراسة أثبتت أنها ليست نموذج صالح ومثالي لكل المجتمعات الطائفية نحو بناء الاستقرار السياسي، مع الإشارة إلى أن الأمر هنا يتعلق بالصعوبة وليس بالاستحالة، وذلك راجع إلى طبيعة حالة الدراسة فوجه الاختلاف بين حالة لبنان وغيرها يكمن في أن المشكلة بين أطرافها أكثر تعقيدًا، والسبب الرئيسي هو ذلك النزعة الطائفية والتسييس الطائفي في ظل الارتباط الخارجي وواقع جواري مضطرب جعل الديمقراطية التوافقية اللبنانية تعيش في اضطراب دائم، وأصبح من خلالها النظام السياسي اللبناني نظاما هشا ومتأثرا بمختلف العوامل الخارجية وهو ما يبرهن عن سبب فشل النظام اللبناني في تشجيع الاستقرار السياسي على الرغم من مرور لبنان بفترات من السلام لا تعبر عن استقرار بقدر ما كانت فترات هدوء.

وما زاد من عمق الأزمات التي تتخبط فيها التوافقية اللبنانية هو ضعف المؤسسات الأمنية، وهيمنة سلاح الطوائف ذي الطبيعة الميليشيا، في ظل متغيرات إقليمية مساعدة على ذلك منها الوضع السوري الحالي هذا الواقع مرتبط بمعطيات الوضعين العربي والدولي، فإذا ما ذهبت الأمور إلى التصعيد أكثر مما هي عليه الآن، فإن الوضع اللبناني سيكون ساحة مناسبة لهذه الخيارات وستستخدم كل الأطراف أحجامها وأوزانها الطائفية والعسكرية في المعارك الداخلية، الأمر الذي يصعب التكهن بنهاياتها ونتائجها العملية على الوضع اللبناني تحديدا نتيجة التشظي في التنظيم البنيوي للدولة، فالحل التوافقي

الذي نجح في التخلص من الاختلافات الاجتماعية في تجارب الأوروبية وأسس لبناء دولة وطنية شاملة جامعة بمختلف المكونات، لم يعد يشكل الحل الكافي في الحالة اللبنانية للاستقرار السياسي حاليا، وهو ما ينفي صفة التأكيد على الفرضية الثالثة فالنموذج التوافقي اللبناني لكي يكون ناجحا أكثر يجب أن يكون بعيدا عن مختلف الصراعات الخارجية التي جعلت من الطوائف مجرد أوراق لعب في إطار جعل لبنان هي الخاسر الأكبر والوحيد.

وفيما يرتبط بالإشكالية المطروحة حول قدرة التوافقية على تقدم الحل للمجتمعات الطائفية لتعيش في كنف السلم والإستقرار، فقد أثبتت الدراسة أن المشكلة لا تكمن في طبيعة الديمقراطية التوافقية كما في البلدان الأوروبية بل في طريقة استخدامها في التجربة اللبنانية وتحميلها من قبل القوى السياسة في ظل الخطاب السياسي شحنات طائفية النابعة من الحساسية السياسية ليس لها علاقة بالطبيعة الدينية أو المذهبية التي يتسترون بها، وبالتالي فإن مجرد تبني النماذج التوافقية في المجتمعات الطائفية ليس هو العامل الحاسم في تحقيق الاستقرار السياسي وتجاوز الجمود والاحتقان والعنف السياسي، فليس من الصواب المبالغة في قدرة النموذج التوافقي على حل كل المشكلات بل من الأصوب إليه اعتبارها عاملا مكملا في ظل الشروط الضرورية التي تتمثل في إقتناع القوى السياسية بضرورة إلغاء الحساسية الطائفية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومن جهة أخرى فلابد أن تراعى النخبة السياسية معايير العدالة والمساواة عند تطبيق النموذج التوافقي بين الطوائف، وإلا تحول النموذج نفسه إلى سبب آخر من أسباب تكريس المزيد من الانقسام الطائفي نتيجة التوظيف السياسي له بشكل السلبي.

وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى حقيقة مفادها أن خروج لبنان من واقعها الحالي بالتوازي مع الحل التوافقي الذي اعتبر آلية لبناء الوحدة الوطنية على المدى الطويل فإنه يجب تكريس معايير جديدة غير الطائفية للمواطنة وإحلال منظمات المجتمع المدني الحديثة مكان المنظمات ذات الوجه الطائفي من أجل بناء قواسم مشتركة بين أفراد المجتمع، وتكريس مدنية الدولة نحو خطوة أكبر لإلغاء الطائفية السياسية، وتشكيل أحزاب سياسية تمثل كافة اللبنانيين تعبر عن التعددية في بعدها السياسي الوطني وليس التعددية الطائفية، كما يجب تهذيب الخطاب الديني من أجل إبعاده عن وجهه التعصبي الذي يعتبر أحد عوامل التفرقة ، هذا المسعى يتطلب سياسة شاملة قائمة على دعم الفرد المواطن وجعله الحقيقة الوحيدة والموجودة في الواقع بغض النظر عن الانتماء الديني والمذهبي، وصياغة القوانين وفق هذا المعطى أبرزها قانون الأحوال الشخصية الذي يجب أن يلغي الهوية الطائفية للفرد اللبناني ضمن

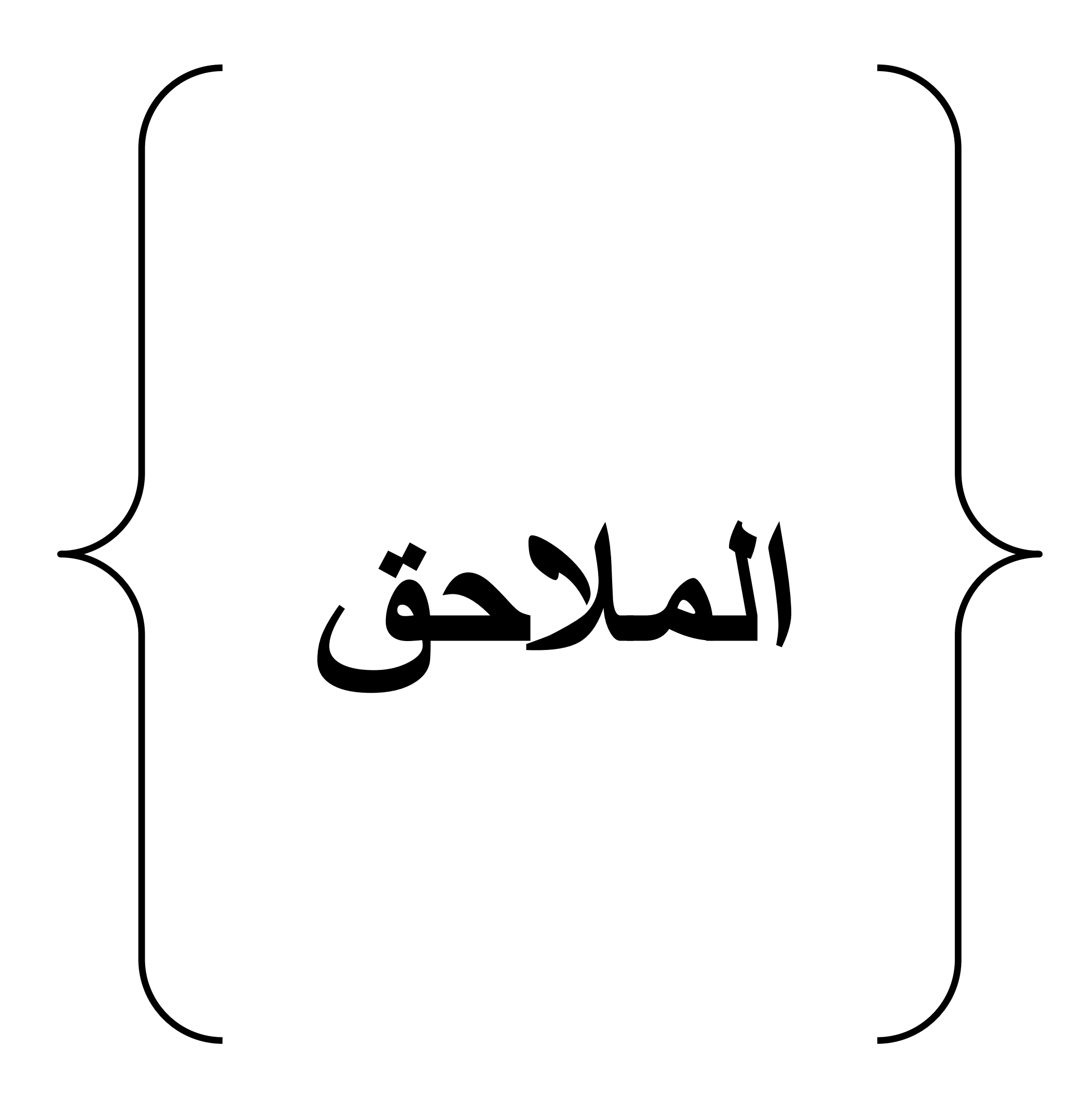
بطاقة الهوية الوطنية، وان كان هو رهان صعب وفق الواقع اللبناني إلا أن التجارب التاريخية تثبت أن ليس هنالك شيء مستحيل.

وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها فيما يلي:

1. في البلدان التي ترتكز بشكل كبير على مختلف الأولويات الاجتماعية وخصوصا الدينية تطلب الأمر لتحقيق الإستقرار السياسي البحث عن آلية لتحكم في النزاع الديني والصراع المذهبي من أجل التصدي بنجاح للتحدي المتمثل في كيفية بناء المجتمعات المندمجة سياسيا ومتنوعة ثقافيا كخطوة أساسية لتحقيق الوحدة الوطنية.
2. الطائفية لن ولم تكن في أي وقت من الأوقات موضوعا صراعيا في حد ذاتها أي ليست مادة بذاتها ولذاتها وإنما هي موضوع قابل للتوظيف وللتحول إلى أداة في الصراع السياسي،وبالتالي فالتعددية الطائفية ليست المبرر للجوء إلى الديمقراطية التوافقية بدليل وجود العديد من دول العالم التي لا تحمل ذلك التجانس المجتمعي ولكن لها ديمقراطية عريقة، ولكن ما الذي يدفع إلى تبني التوافقية هو غياب التجانس المجتمعي الذي يؤدي إلى الاصطدام و بالتالي اللاستقرار السياسي .
3. مر النموذج التوافقي في لبنان بمراحل عدة برز فيها الدور السياسي للطوائف في ظل تدخل من القوى الإقليمية والدولية حيث كانت أسباب الصراع والنزاع متوفرة دائما في لبنان انطلاقا من الخصوصية الداخلية وحيوية الجيوسياسية، لكن العناصر الداخلية لم تكن كافية لإيصال لبنان إلى الحالة التي وصلت إليها من النزاع المسلح، فما يميز الصراع اللبناني هو كثرة التدخلات الخارجية بأشكال مختلفة أثرت سلبا على العناصر الداخلية وأخرجتها من كينونتها الاجتماعية فعمقت الصراع المذهبي وزادت من حدته.
4. الديمقراطية التوافقية التي نجحت في التخلص من الاختلافات المجتمعية وأسست لبناء الدولة الوحدة الوطنية في كل من هولندا وبلجيكا والنمسا وسويسرا أو في ماليزيا، لم تلق النجاح الكافي في الحالة اللبنانية، لأنها تنطوي على حالات متفردة من الانقسام المجتمعي (رغم أنها لطّفت الحياة السياسية لعدة فترات من تاريخ لبنان) حيث أثبتت عجزها في التعامل مع التحولات التي تحدث في المجتمع اللبناني، لأن التصلب ورفض الإصلاح وتغيير الحصص ومعدلات تقاسم السلطة مع مجتمع يتحرك ويتطور ديموغرافيا واجتماعيا واقتصاديا، أثبت أن ديمقراطية الوفاق اللبنانية لم تعد قادرة على حل النزاعات وتكريس الإستقرار السياسي وضمان ديمومته.

5. واقع الأزمة السياسية والأمنية التي تعيش فيها لبنان تبدو مرجحة للتفاعل أكثر في ظل الجمود السياسي والصراع بين القوى السياسية المجسدة في قوى 14 آذار و 08 آذار أين تحول التوافق معهما إلى مساومات وموجهات وتحول الدعم العربي المشترك إلى دعم انفرادي لطرف ضد آخر خدمة لأجندات وخلفيات سياسية أخرى، وهو ما أسقط مقولة لا غالب ولا مغلوب في لبنان بل أصبح التوافق هو الخاسر الأكبر في حد ذاته.
6. لقد فرض الوضع الخارجي المضطرب الحياد على الديمقراطيات التوافقية الأوروبية الأربع في وقت من الأوقات عبر اتفاق واضح أو ضمني بين الدول الكبرى وجعله سبب من أسباب نجاح التوافق، غير أن لبنان البلد الصغير وفي ظل الجوار الذي يعيش فيه، فرضت عليه مشاركة تتجاوز قدراته على الاحتمال والتقرير خصوصًا في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي فالمجادلة حول نشاط المقاومة في لبنان تدور من منظور المقدرة، فالمسألة تتجاوز قدرة النموذج التوافقي على الاحتمال، ويكمن الحل في الاعتراف الدولي والعربي وفي اعتراف اللبنانيين أنفسهم بالحدود القصوى بالنسبة إلى تجربتهم التوافقية، كما أن ضمان استقرار النظام اللبناني بالنسبة إلى الصراع العربي الإسرائيلي أو الصراع العربي الداخلي يكمن في مزيج من "الانحياز" الواضح بين قطبي الصراع (قوى08 من آذار و14 من آذار) ، وفي إجماع دولي وعربي على وضع لبناني محايد عسكريًا ، وإلا ظل النظام التوافقي مسرحًا وضحية للحروب المستمرة التي تجري على أرض الآخرين .

وعلى ضوء النتائج السالفة فانه لكي ترقى الديمقراطية التوافقية اللبنانية إلى مستوى التجارب الأخرى الناجحة يجب على اللبنانيين بضرورة القيام بسلسلة من الإصلاحات الداخلية التي تمس الحياة السياسية والاجتماعية بشكل خاص والتي يمكن أن تسمح للنظام السياسي بتحسين أدائه وعلاج الأزمات التي يتخبط فيها، ومثل تلك الإصلاحات يجب أن تتضمن الموافقة على قانون انتخابي جديد، وتغيير تدريجي للنظام الطائفي في البرلمان مع خلق مجلس للشيوخ كهيئة تعبر أكثر عن التنوع الطائفي وتخرج مجلس النواب من جموده نتيجة النزاع الطائفي، بالإضافة إلى الموافقة على قانون جديد (اختياري) للأحوال الشخصية يمكن أن يعزز مبدأ المواطنة كبديل للطائفية، ومن دون تلك الإصلاحات، يبدو من غير الممكن الحصول على حكومة مستمرة ومستقرة في المستقبل القريب.


الملاحق

ملحق رقم 01: خريطة لبنان السياسية



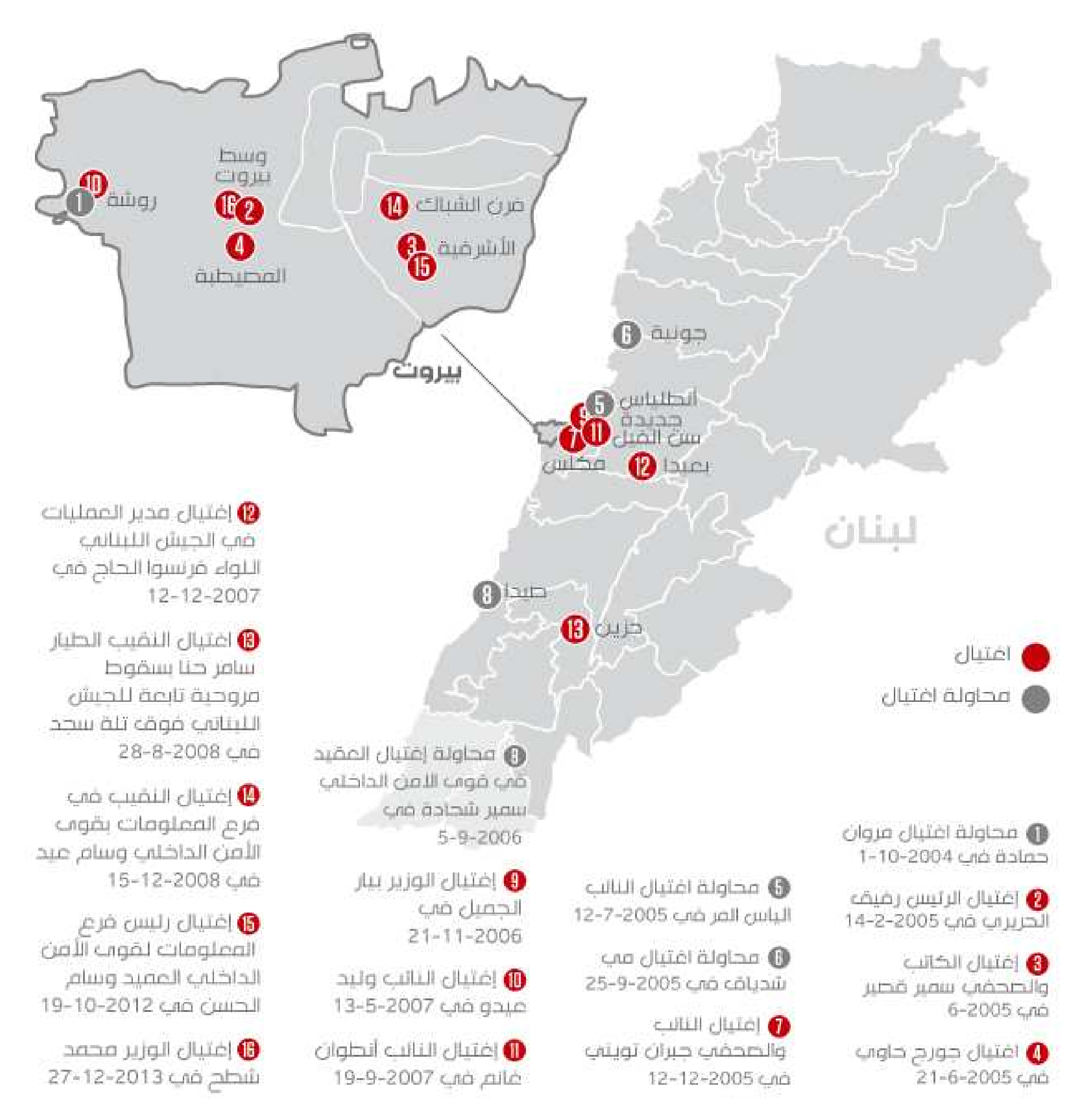
المصدر : = الموقع الالكتروني لموسوعة لبنان المعرفة، http://pw.marefa.org

الملحق رقم02:خريطة توزيع الطائفي في لبنان:



المصدر : = الموقع الالكتروني موسوعة لبنان المعرفة http://pw.marefa.org

الملحق رقم03:خريطة الاغتيالات السياسية في لبنان بعد 2005 بالتاريخ والموقع:



المصدر :موقع الإلكتروني ،https://now.mmedia.me/lb/ar

الملحق رقم04: خريطة توضح مسالك سلاح حزب الله:



المصدر: http://studies.aljazeera.net/

الملحق رقم 05:

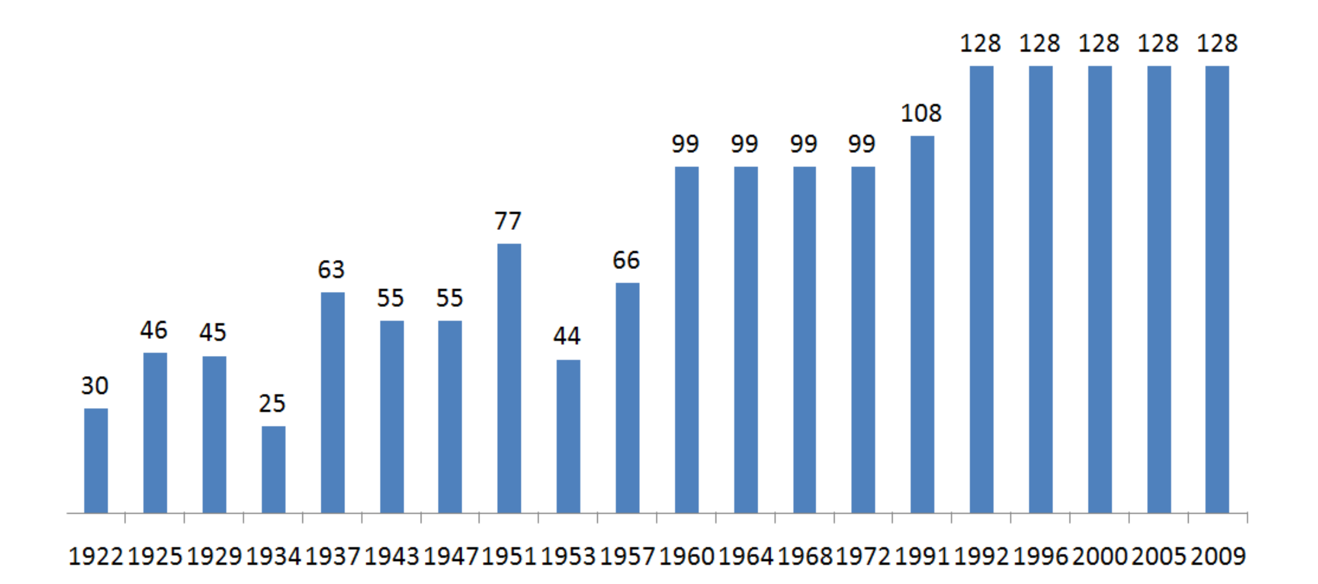
التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية على الطوائف بين 1922 و 2009

المجلس / الطائفة	1922	1925	1929	1934	1937	1943	1947	1951	1953	1957	1960	1964	1968	1972	1991	1992	1996	2000	2005	2009	الإجمالي	%
سنة	6	9	9	5	13	11	11	16	9	14	20	20	20	20	22	27	27	27	27	27	340	20.6
شيعة	5	8	8	4	11	10	10	14	8	12	19	19	19	19	22	27	27	27	27	27	323	19.4
دروز	2	3	3	2	4	4	4	5	3	4	6	6	6	6	8	8	8	8	8	8	106	6.4
علويون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2	2	2	2	2	2	12	0.7
موارنة	10	15	15	7	20	18	18	23	13	20	30	30	30	30	30	34	34	34	34	34	479	29
أرثوذكس	4	6	6	3	7	6	6	8	5	7	11	11	11	11	11	14	14	14	14	14	183	11
كاثوليك	2	3	3	2	4	3	3	5	3	4	6	6	6	6	6	8	8	8	8	8	102	6.2
أ. أذ	-	-	-	1	2	2	2	3	2	3	4	4	4	4	4	5	5	5	5	5	60	3.6
أ. ك	-	-	-	-	-	-	-	1	-	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	12	0.7
أقليات	1	2	1	1	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	22	1.3
إنجيليون	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	11	0.66
إجمالي	30	46	45	25	63	55	55	77	44	66	99	99	99	99	108	128	128	128	128	128	1650	100.0

المصدر: محمد مراد،**الانتخابات النيابية اللبنانية 1922-2009**.منشورات الجامعة اللبنانية ،2009.

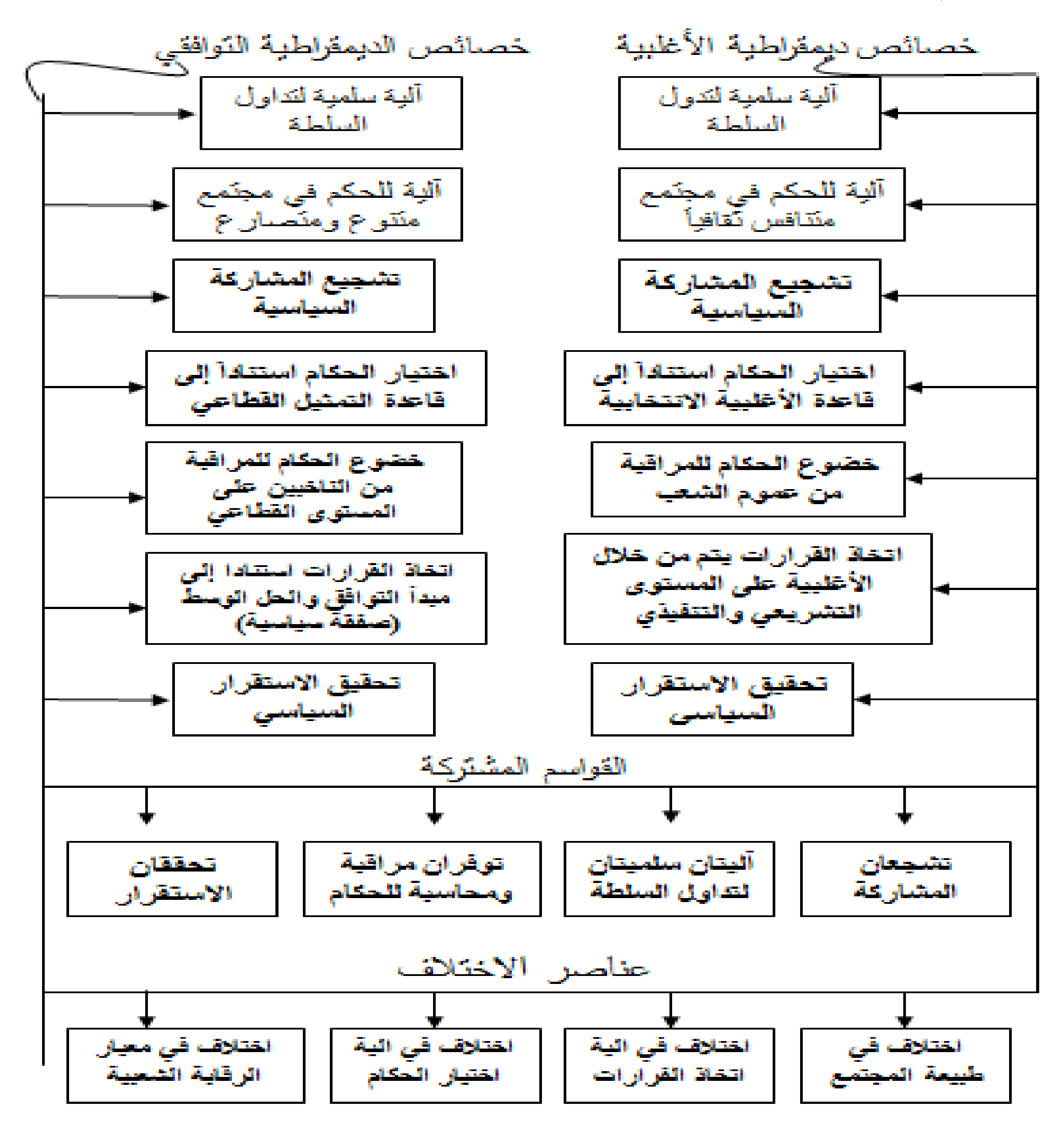
الملحق رقم 06:

التطور العددي للمقاعد النيابية في لبنان بين 1922 و 2009



المصدر: محمد مراد،**الانتخابات النيابية اللبنانية 1922-2009**.منشورات الجامعة اللبنانية ،2009.

الملحق رقم 07: مقارنة بين ديمقراطية الأغلبية والديمقراطية التوافقية.



المصدر: د خالد عليوي العرداوي : **الفيدرالية و الديمقراطية التوافقية و معطيات الواقع العراقي** ، مجلة الفرات.

الملحق 08: نص اتفاق الطائف

في ما يلي النص الرئيسي لوثيقة اتفاق الطائف التي أبرمت عام ١٩٨٩ وأنهت الحرب الأهلية) 1975-1990،بين الفرقاء اللبنانيين:

أولا : المبادئ العامة والإصلاحات

ثانيا : بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية

ثالثا : تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي

رابعا : العلاقات اللبنانية السورية

أولا : المبادئ العامة والإصلاحات

1المبادئ العامة

أ لبنان وطن حر مستقل ، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضا وشعبا ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دوليا.

ب لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها .وهو عضو في حركة عدم الانحياز .وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز الإنماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون ، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم لا توطين.

ي لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

2الإصلاحات السياسية

أ مجلس النواب

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

1ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

2للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل .وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

3كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

4الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

5إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقا للقواعد الآتية:

أ بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب نسبيا بين طوائف كل من الفئتين

ج نسبيا بين المناطق

6يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (108) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين . أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة ، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

7مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن .يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقا لأحكام الدستور .وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء .ويمارس الصلاحيات الآتية:

1يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

2يرئس المجلس الأعلى للدفاع.

3يصدر المراسيم ويطلب نشرها .وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية.

فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذا حكما ووجب نشره.

4يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب،كما يحق له بعد إطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقا لأحكامه ، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكما ووجب نشرها.

5يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

6يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استنادا إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسميا على نتائجها.

7يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفردا.

8يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

9يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

10يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

11يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة .ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء .وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة .أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة ، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

12يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

13يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

14لرئيس الجهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

15يدعو مجلس الوزراء استثنائيا كلما رأى ذلك ضروريا بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

16يمنح العفو الخاص بمرسوم.

17لاتبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولا عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء .يمارس الصلاحيات الآتية:

1يرئس مجلس الوزراء.

2يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها .وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوما . ولا تمارس الحكومة صلاحيتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

3يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

4 يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

5يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.

6يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس لجمهورية مسبقا على المواضيع التي يتضمنها،وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

7يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

8يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

9 يكون حكما نائبا لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د مجلس الوزراء.

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء .ومن الصلاحيات التي يمارسها:

1وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

2السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

3إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

4تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

5الحق بحلم جلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل .ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

6عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء. مجلس الوزراء يجتمع دوريا في مقر خاص .ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت .تتخذ القرارات بأكثرية الحضور.أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء .ويعتبر مواضيع

أساسية ما يأتي:حالة الطوارئ أو إلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الانتخابات،قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ الوزير

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلسا ل وزراء، أو بنزع الثقة منه إفر اديا في مجلس النواب.

و إستقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء.

1تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ إذا استقال رئيسها.

ب إذا فقدت اكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج بوفاة رئيسها

د عند بدء ولاية رئيس الجمهورية

هـ عند بدء ولاية مجلس النواب

و عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

2تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

3عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكما في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز إلغاء الطائفية السياسية

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية .مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية. ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقا لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

3الإصلاحات الأخرى

أ اللامركزية الإدارية

1الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

2توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلا لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محليا.

3إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

4اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى) القضاء وما دون(عن طريق انتخاب جلس لكل قضاء يرئسه القائمقام، تأمينا للمشاركة المحلية.

5اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب المحاكم

أ ضمانا لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعا لسيادة القانون وتأمينا لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

1 يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، ويسن قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

2ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن لانتخابات الرئاسية والنيابية.

3للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

)أ (رئيس الجمهورية

)ب (رئيس مجلس النواب

)ج (رئيس مجلس الوزراء

)د (نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب تأمينا لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق ب:

1الأحوال الشخصية.

2حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية

3حرية التعليم الديني.

ج تدعيما لاستقلال القضاء :ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ج قانون الانتخابات النيابية:

تجري لانتخابات النيابية وفقا لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة :يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية.

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأمينا لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ التربية والتعليم.

1توفير العلم للجميع وجعله إلزاميا في المرحلة الابتدائية على الأقل

2التأكيد على حرية التعليم وفقا للقانون والأنظمة العامة.

3حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي

4إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية .وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

5إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و– الإعلام.

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانيا : بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية

بما انه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني . تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجيا على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

1الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة اشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الونطي وإ قرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

2تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزيا ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع إتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب تعزيز جهازا لأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإ لى خارج الحدود برا وبحرا وجوا.

3تعزيز القوات المسلحة:

أ إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج يجري توحد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي

د عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

ه يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

4 حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذريا وإ قرار حق كل مهجر لبناني منذ العام 1975 م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي . ومن و اقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني ، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل بالقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإ ذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة .كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها .واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة
لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثا : تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا تتطلب الآتي:

أ العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة

ب التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 آذار 1949 م.

ج اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية ا لمعترف بها دوليا والعمل

على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعا : العلاقات اللبنانية السورية

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما .استنادا إلى ذلك، ولان تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال .وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممرا أو مستقرا لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا.و إن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

الملحق رقم 09:اتفاق الدوحة الذي توصل إليه اللبنانيون في 24ماي 2008 في قطر.

برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،واستكمالا لجهود اللجنة الوزارية العربية لمعالجة الأزمة اللبنانية برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة قطر والسيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية وأصحاب المعالي وزراء خارجية :المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتي وسلطنة عمان والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية، واستنادًا إلى المبادرة العربية في شأن احتواء الأزمة اللبنانية ، وتنفيذًا للاتفاق الذي تم بين الفرقاء اللبنانيين برعاية اللجنة الوزارية العربية في بيروت بتاريخ 2008 والذي هو جزء لا ي تجزأ من هذا الإعلان، فقد عقد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في الدوحة خلال15/05/2008/ بمشاركة القيادات السياسية اللبنانية أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الذين أكدوا 05/21 الفترة من 16حرصهم على إنقاذ لبنان والخروج من الأزمة السياسية الراهنة وتداعياها الخطيرة على صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي بين اللبنانيين والتزامهم مبادئ الدستور اللبناني واتفاق الطائف، وكنتيجة لأعمال المؤتمر وما دار من مشاورات ولقاءات ثنائية وجماعية أجرتها رئاسة اللجنة الوزارية العربية وأعضاؤها مع جميع الأطراف المشاركة في هذا المؤتمر، وقد تم الاتفاق على ما يلي:

أولا :اتفق الأطراف على أن يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني إلى الانعقاد طبقًا للقواعد المتبعة خلال 24 ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيسًا للجمهورية، علمًا بأن هذا هو الأسلوب الأمثل من الناحية الدستورية لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الاستثنائية.

ثانيًا :تشكيل حكومة وحدة وطنية من 30 وزيرًا توزع على أساس 16 وزيرًا للأغلبية – 11 للمعارضة – 3للرئيس، وتتعهد الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

ثالثًا :اعتماد القضاء طبقًا لقانون 1960 كدائرة انتخابية في لبنان بحيث يبقى قضاء مرجعيون – حاصبيا دائرة انتخابية واحدة، وكذلك بعلبك – الهرمل، والبقاع الغربي – راشيا.

وفي ما يتعلق ببيروت يتم تقسيمها على الوجه التالي:

الدائرة الأولى :الأشرفية – الرميل – الصيفي.

الدائرة الثانية :الباشورة – المدور _المرفأ.

الدائرة الثالثة :ميناء الحصن – عين المريسة – المزرعة – المصيطبة – رأس بيروت – زقاق البلاط.

كما تمت الموافقة على إحالة البنود الإصلاحية الواردة في اقتراح القانون المحال إلى مجلس النيابي والذي أعدته اللجنة الوطنية لإعداد قانون الانتخابات برئاسة الوزير فؤاد بطرس لمناقشته ودراسته وفقًا للأصول المتبعة.

رابعًا :وتنفيذًا لنص اتفاق بيروت المشار إليه وبصفة خاصة ما جاء في الفقرتين 4و 5 واللتين نصتا على:

–تتعهد الأطراف بالامتناع عن أو العودة إلى استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

–إطلاق الحو ار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كافة أراضيها وعلاقاها مع مختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية بما يضمن أمن الدولة والمواطنين وبذلك تم إطلاق الحوار في الدوحة حول تعزيز سلطات الدولة طبقًا للفقرة الخامسة من اتفاق بيروت، وتم الاتفاق

على ما يلي:

–حظر اللجوء إلى استخدام السلاح أو العنف أو الاحتكام إليه في ما قد يطرأ من خلافات أيًا كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين على العيش معًا في إطار نظام ديمقراطي، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي للبنانيين كافة وتتعهد الأطراف بذلك.

–تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية بحيث لا تكون هناك مناطق يلوذ إليها الفارون من وجه العدالة، احترامًا لسيادة القانون، وتقديم كل من يرتكب جرائم أو مخالفات إلى القضاء اللبناني، ويتم استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية، وبما يعزز الثقة بين اللبنانيين.

خامسًا :إعادة تأكيد التزام ا لقيادات السياسية اللبنانية بوقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي على الفور، وكما تتولى اللجنة الوزارية العربية إيداع هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمجرد التوقيع عليه.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في مدينة الدوحة في اليوم الحادي والعشرين من شهر أيار لسنة 2008 من قبل القيادات السياسية اللبنانية المشاركة في المؤتمر، وبحضور رئيس اللجنة الوزارية العربية وأعضائها.

الملحق رقم 10:ورقة التفاهم المشتركة" بين "حزب الله" و"التيار الوطني"

هنا نص "ورقة التفاهم المشتركة "بين "حزب الله" و"التيار الوطني الحر":

"1 – الحوار:

ان الحوار الوطني هو السبيل الوحيد لايجاد الحلول للأزمات التي يتخبط فيها لبنان، وذلك على قواعد ثابتة وراسخة، هي انعكاس لارادة توافقية جامعة، ما يقتضي توفر الشروط الضرورية الآتية لنجاحه:

أ – مشاركة الاطراف ذات الحيثية السياسية والشعبية والوطنية، وذلك من خلال طاولة مستديرة.

ب – الشفافية والصراحة، وتغليب المصلحة الوطنية على أي مصلحة اخرى، وذلك بالاستناد الى ارادة ذاتية، وقرار لبناني حر وملتزم.

ج – شمول كل القضايا ذات الطابع الوطني، والتي تقتضي التوافق العام.

2 – الديمقراطية التوافقية:

ان الديمقراطية التوافقية تبقى القاعدة الاساس للحكم في لبنان، لانها التجسيد الفعلي لروح الدستور، ولجوهر ميثاق العيش المشترك. من هنا فان أي مقاربة للمسائل الوطنية وفق معادلة الاكثرية والاقلية تبقى رهن تحقق الشروط التاريخية والاجتماعية للممارسة الديمقراطية الفعلية التي يصبح فيها المواطن قيمة بحد ذاته.

3 – قانون الانتخاب:

ان اصلاح الحياة السياسية في لبنان وانتظامها يستوجبان الاعتماد على قانون انتخاب عصري، قد تكون النسبية احد اشكاله الفعالة، بما يضمن صحة التمثيل الشعبي وعدالته ويسهم في تحقيق الامور الآتية:

1 – تفعيل عمل الاحزاب وتطويرها وصولا الى قيام المجتمع المدني.

2 – الحد من تأثير المال السياسي والعصبيات الطائفية.

3 – توافر فرص متكافئة لاستخدام وسائل الاعلام المختلفة.

4 – تأمين الوسائل اللازمة لتمكين اللبنانيين المقيمين في الخارج من ممارسة حقهم الانتخابي.

ان الحكومة ومجلس النواب مطالبان بالتزام اقصر المهل الزمنية الممكنة لاقرار قانون الانتخاب المطلوب.

4 – بناء الدولة:

ان بناء دولة عصرية تحظى بثقة مواطنيها وقادرة على مواكبة حاجاتهم وتطلعاتهم وعلى توفير الشعور بالامن والامان على حاضرهم ومستقبلهم، يتطلب النهوض بها على مداميك راسخة وقوية لا تجعلها عرضة للاهتزاز وللأزمات الدورية كلما احاطت بها ظروف صعبة، او متغيرات مفصلية، الامر الذي يفرض مراعاة الآتي:

أ – اعتماد معايير العدالة والتكافؤ والجدارة والنزاهة.

ب – ان القضاء العادل والنزيه هو الشرط الضروري لاقامة دولة الحق والقانون والمؤسسات، وهذا يستند الى:

1 – الاستقلالية التامة لمؤسسة القضاء واختيار القضاة والمشهود لهم بالكفاية عما يفعّل عمل المحاكم على اختلافها.

2 – احترام عمل المؤسسات الدستورية وابعادها عن التجاذبات السياسية وتأمين استمرارية عملها وعدم تعطيلها (المجلس العدلي والمجلس الدستوري) ويشكل ما جرى في المجلس الدستوري نموذجا لعملية التعطيل خصوصاً في مسألة الطعون النيابية المقدمة امامه والتي لم يجر البت بها الى الآن.

ج – معالجة الفساد من جذوره، حيث ان المعالجات الظرفية والتسكينية لم تعد كافية، وانما باتت مجرد عملية تحايل تقوم بها القوى المستفيدة من الفساد بكل مستوياته لادامة عملية نهبها لمقدرات الدولة والمواطن معا. وهذا ما يتطلب:

1 – تفعيل مؤسسات ومجالس الرقابة والتفتيش المالي والاداري، مع التأكيد على فصلها عن السلطة التنفيذية لضمان عدم تسييس اعمالها.

2 – اجراء مسح شامل لمكامن الفساد، تمهيدا لفتح تحقيقات قضائية تكفل ملاحقة المسؤولين واسترجاع المال العام المنهوب.

3 – تشريع ما يلزم من قوانين تسهم في محاربة الفساد بكل اوجهه والطلب الى الحكومة توقيع لبنان على معاهدة الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

4 – العمل على اصلاح اداري شامل يكفل وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، لا سيما اولئك المشهود لهم بالجدارة والكفاية ونظافة الكف، وذلك عبر تفعيل دور مجلس الخدمة المدنية وقيامه بصلاحياته الكاملة.

– وضع مهل زمنية لمعالجة هذه القضايا لان عامل الوقت بات مميتا، والامر يتطلب معالجات حكيمة وسريعة في آن، تستخدم الوقت لمصلحتها بدل ان يستخدمه الفاسدون لمصلحتهم.

5 – المفقودون خلال الحرب

ان طي صفحة الماضي واجراء المصالحة الوطنية الشاملة يتطلب انهاء ما بقي من ملفات الحرب العالقة. وان ملف المفقودين في الحرب يحتاج الى وقفة مسؤولة تنهي هذا الوضع الشاذ وتريح الاهالي الذي لا يمكن مطالبتهم المسامحة من دون احترام حقهم بمعرفة مصير ابنائهم، لذلك نطلب من جميع القوى والاحزاب التي شاركت في الحرب التعاون الكامل لكشف مصير المفقودين وأماكن المقابر الجماعية.

6 – اللبنانيون في اسرائيل:

انطلاقا من اقتناعاتنا ان وجود اي لبناني على ارضه هو افضل من رؤيته على ارض العدو فان حل مشكلة اللبنانيين الموجودين لدى اسرائيل تتطلب عملا حثيثا من اجل عودتهم الى وطنهم آخذين في

الاعتبار كل الظروف السياسية والامنية والمعيشية المحيطة بالموضوع لذلك نوجه نداء لهم بالعودة السريعة الى وطنهم استرشادا بنداء سماحة السيد حسن نصرالله بعد الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان واستلهاما بكلمة العماد عون في اول جلسة لمجلس النواب.

7 – المسألة الامنية:

اولا، في الاغتيال السياسي:

ان كل شكل من اشكال الاغتيال السياسي هو امر مدان ومرفوض لتناقضه مع الحقوق الاساسية للانسان، ومع اهم ركائز وجود لبنان المتمثلة بالاختلاف والتنوع، ومع جوهر الديموقراطية وممارستها.

من هنا، فاننا بقدر ما ندين عملية اغتيال دولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وما سبقها وما تلاها من عمليات اغتيال ومحاولات اغتيال وصولا الى اغتيال النائب جبران تويني نشدد على اهمية استمرار التحقيق وفق الآليات المقررة رسميا وصولا الى معرفة الحقيقة فيها، التي هي امر لا يمكن اخضاعه لاي مساومة، باعتباره الشرط الضروري لاحقاق العدالة وانزالها بحق المجرمين، ولوقف مسلسل القتل والتفجير.

لذا، من الواجب ابعاد هذه القضايا عن محاولات التوظيف السياسي التي تسيء لجوهرها، ولجوهر العدالة التي يجب ان تبقى فوق اي نزاعات او خلافات سياسية.

ثانيا، في الاصلاح الامني:

ان اصلاح الاجهزة الامنية جزء لا يتجزأ من عملية الاصلاح الشامل لمؤسسات الدولة الاساسية، ولاعادة بنائها على قواعد صحيحة وثابتة.

ونظرا للموقع الحساس الذي تحتله الاجهزة الامنية في حفظ الاستقرار الامني في البلاد وحمايته ازاء اي خروق او تهديدات تمسه، يجب ايلاء عملية بنائها عناية مركزة، من هنا فان الحكومة مدعوة لتحمل مسؤولياتها كاملة وفق الآتي:

أ – وضع خطة امنية متكاملة تقوم على مركزية القرار الامني تنهض على تحديد واضح للعدو من الصديق، ولمكامن التهديد الامني ومنها مسالة الارهاب والثغر الامنية الواجب معالجتها.

ب – تحييد الاجهزة الامنية عن الاعتبارات والمحسوبيات السياسية وان يكون ولاؤها وطنيا بالكامل.

ج – ايلاء مسؤولياتها لشخصيات مشهود لها بالكفاية ونظافة الكف.

د – ان الاجراءات الامنية يجب ان لا تتناقض مع الحريات الاساسية التي نص عليها الدستور وفي طليعتها حرية التعبير والممارسة السياسية، من دون ان يؤدي ذلك الى الاخلال بالامن والاستقرار العام.

هـ– تشكيل لجنة برلمانية – امنية تواكب عملية الاصلاح والبناء الامنيين وتراقبهما.

8 – العلاقات اللبنانية – السورية:

ان اقامة علاقات لبنانية – سورية وصحيحة تقتضي مراجعة التجربة السابقة باستخلاص ما يلزم من العبر والدروس ولتلافي ما علق بها من اخطاء وشوائب وثغر، وبما يمهد الطريق للنهوض بهذه العلاقات على اسس واضحة من التكافؤ والاحترام الكامل والمتبادل لسيادة الدولتين واستقلالهما على قاعدة رفض العودة الى اي شكل من اشكال الوصاية الخارجية. لذا يجب:

أ – اتخاذ الحكومة اللبنانية جميع الخطوات والاجراءات القانونية المتعلقة بتثبيت لبنانية مزارع شبعا وتقديمها الى الامم المتحدة وذلك بعد ان اعلنت الدولة السورية لبنانيتها الكاملة.

ب – ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا بعيدا من التشنجات التي تؤدي الى تعطيل العملية التي طالما احتاج لبنان وسوريا الى انهائها ضمن اتفاق البلدين.

ج – مطالبة الدولة السورية بالتعاون الكامل مع الدولة اللبنانية من أجل كشف مصير المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية في أجواء بعيدة من الاستفزاز والتوتر والسلبية التي من شأنها اعاقة البت في هذا الملف على نحو ايجابي.

د – اقامة علاقات ديبلوماسية بين البلدين وتوفير الظروف الملائمة لها بما ينقل العلاقة من الافراد والمجموعات الى علاقة بين المؤسسات بحيث تؤمن استمرارها وثباتها.

9 – العلاقات اللبنانية – الفلسطينية:

ان معالجة الملف الفلسطيني يتطلب مقاربة شاملة تؤكد من جهة احترام الفلسطينيين لسلطة الدولة اللبنانية والتزامهم بقوانينها، وتجدد أخرى التضامن مع قضيتهم واستعادتهم لحقوقهم وذلك حسب القواعد الآتية:

أ – ان الوضع الاجتماعي للفلسطينيين يستدعي الاهتمام الشديد لناحية تحسين الظروف المعيشية وتأمين المستوى اللائق لأسس الحياة الانسانية الكريمة وفق ما يقتضيه التعاون الثنائي وشرعة حقوق الانسان اضافة الى إعطائهم التسهيلات اللازمة للانتقال داخل الاراضي اللبنانية وخارجها.

ب – ان حق العودة للفلسطينيين هو أمر أساسي ثابت، ورفض التوطين هو أمر يجمع عليه اللبنانيون ولا يمكن التراجع عنه في أي شكل من الاشكال.

ج – تحديد العلاقة بين الدولة اللبنانية والفلسطينيين في اطار مؤسساتي فلسطيني واحد يكون ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني في لبنان بما يؤمن حسن التنسيق والتعاون.

د – معالجة ملف انهاء السلاح خارج المخيمات وترتيب الوضع الامني داخلها يجب ان يتم في اطار من الحوار الجاد والمسؤول والحثيث بين الحكومة اللبنانية والفلسطينيين بما يؤدي الى بسط سلطة الدولة وقوانينها على كافة الاراضي اللبنانية.

10 – حماية لبنان

وصون استقلاله وسيادته:

ان حماية لبنان وصون استقلاله وسيادته هما مسؤولية وواجب وطني عام تكفلهما المواثيق الدولية وشرعة حقوق الانسان خصوصا في مواجهة أي تهديدات او أخطار يمكن ان تنال منهما من أي جهة أتت. من

هنا، فان حمل السلاح ليس هدفا بذاته وانما وسيلة شريفة مقدسة تمارسها أي جماعة تحتل أرضا تماما كما هي اساليب المقاومة السياسية.

وفي هذا السياق فان سلاح حزب الله يجب ان يأتي من ضمن مقاربة شاملة تقع بين حدين: الحد الاول هو الاستناد الى المبررات التي تلقى الاجماع الوطني والتي تشكل مكامن القوة للبنان واللبنانيين في الابقاء على السلاح، والحد الآخر هو تحديد الظروف الموضوعية التي تؤدي الى انتفاء اسباب حمله ومبرراته.

وبما ان اسرائيل تحتل مزارع شبعا وتأسر المقاومين اللبنانيين وتهدد لبنان فان على اللبنانيين تحمل مسؤولياتهم وتقاسم أعباء حماية لبنان وصون كيانه وأمنه والحفاظ على استقلاله وسيادته من خلال:

1 – تحرير مزارع شبعا من الاحتلال الاسرائيلي.

2 – تحرير الاسرى اللبنانيين من السجون الاسرائيلية.

3 – حماية لبنان من الاخطار الاسرائيلية من خلال حوار وطني يؤدي الى صوغ استراتيجية دفاع وطني يتوافق عليها اللبنانيون وينخرطون فيها عبر تحمل أعبائها والافادة من نتائجها.

فهرس الجداول:

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الموسوعات

1-ابن منظور،**لسان العرب**، القاهرة: دار المعارف 1981.

2- الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **الموسوعة السياسية** ، بيروت، المؤسسة العربية لدراسات و النشر ، 1986.

3- ________ ، **قاموس المحيط.**

الكتب

باللغة العربية

-د أسد اللهي مسعود،**الإسلاميون في المجتمع التعددي حزب الله في لبنان نموذجا**، ترجمة: دلال عباس ط1،بيروت: مركز الاستشارات والبحوث، 2004

2-أسعد انطوان،**موقع رئيس الجمهورية و دوره في النظام السياسي اللبناني قبل وبعد اتفاق الطائف**، منشورات الحلبي الحقوقية (بدون تاريخ نشر).

3-أشتي شوكت ،**تطور الأحزاب السياسية في لبنان**،بيروت:المركز اللبناني لدراسات،2007.

4-أندريه هوريو ، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ترجمة: علي مقلد ،شفيق حداد، عبد الحسن سعد ،الجزء الاول،ط2،بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1977.

5-الدويهي ماراسطنان ،(بطرياك انطاكيا و سائر المشرق) **تاريخ الطائفة المارونية** ، صححها رشيد الخوري الشرتوني،بيروت:مطبوعات المطبعة الكاثوليكية ،(بدون تاريخ نشر).

6- الانباري شاكر ،**الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها**،ط1،العراق: معهد الدراسات الاستراتجية ، 2007.

7-الجبيلي باسل، **مبادئ علم السياسة المقارن** ،دمشق: دار الغرقد لنشر و التوزيع (بدون تاريخ نشر).

8-العبد عارف: **لبنان و الطائف تقاطع تاريخي و مسار غير مكتمل**،ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية. 2001

9- الكواري د علي خليفة ،**الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي** ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ،2004 .

10- الكواري علي خليفة و آخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000.

11- المقدسي سمير و البدوي ابراهيم، **تفسير العجز الديموقراطي في الوطن العربي**،ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

12-إسماعيل منير، **لبنان في السياسات الأوروبية 1840-1861**،بيروت:دار النشر لسياسة والتاريخ ، 2005.

13-برومبرغ دانيال،**التعدد وتحديات الاختلاف المجتمعات المنقسمة وكيف تسير**،ترجمة عمر سعيد الأيوبي، ط1، بيروت:دار الساقي،1997.

14-بلقزيز عبد اله ،**حزب الله من التحرير إلى الردع 1982-2006**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

15-بلانفورد نيكولاس، **زلزال لبنان -اغتيال الحريري و تأثيراته في الشرق الأوسط-**،ط1،القاهرة: مكتبة المدبولي ، 2007.

16-بيضون أحلام،**إشكالية السيادة و الدولة نموذج لبنان**،ط1،بيروت: مطابع يوسف بيضون، 2008.

17-بيضون أحمد،**لبنان الإصلاح المردود والخراب المنشود**،ط1،بيروت: دار الساقي لنشر والتوزيع، 2012 .

18--جردات مهدي أنيس، **الأحزاب السياسية والحركات السياسية في الوطن العربي** ،ط1، الأردن:دار أسامة لنشر والتوزيع ، 2006.

19- خليفة عصام كمال ،**أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر**، ط1،بيروت،دار الجبل ، 1985.

20- رباط ادمون:**التكوين التاريخي للبنان السياسي و الدستوري** ،جزء الأول،بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية ، (بدون تاريخ نشر).

21- ديدين احمد، ماضي عبد الفتاح وآخرون:**الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في العالم العربي**،ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

22-سليمان تقي الدين، **اليسار اللبناني وتجربة الحرب "منظمة العمل الشيوعي اللحمة والتفكك"**،ط1، بيروت، دار الفارابي، 2013.

23-شاهين فؤاد، **جذور الطائفية في لبنان حاضرها و جذورها التاريخية و الاجتماعية**، ط1،بيروت:دار الحداثة ،1980.

24-شبيب كاظم ،**المسألة الطائفية-تعدد الهويات في الدولة الواحدة-**،ط1، بيروت: دار التنوير لنشر والتوزيع، 2011

25-شلبي محمد ،**المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم المناهج الاقترابات، الأدوات)** ،الجزائر: دار هومة لطباعة والنشر، 2002.

26-شيحا ابراهيم عبد العزيز،**النظم السياسية و القانون الدستوري-دراسة تحليلية لنظام الدستوري اللبناني**- لبنان:الدار الجامعية(بدون تاريخ نشر).

27-ظاهر مسعود، **تاريخ لبنان الاجتماعي1914-1926**، بيروت: دار الفارابي 1974.

28-عامل مهدي، **مدخل إلى نقض الفكر الطائفي**،بيروت، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية 1980.

29- عبد السلام شيماء، **الطائفية**، مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية،2010

30- عبد فتوني علي، **تاريخ لبنان الطائفي**، ط1، بيروت: دار الفارابي ، جانفي 2013.

31-عدنان الامين وملحم شارول واخرون،**اشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان**،ط1،بيروت: دار الفارابي. 2009.

32-غسان طه، بوليس عاصي و آخرون،**المواطنة و الدولة مقاربات واتجاهات** ،ط1،بيروت: نشر جمعية المعارف الاسلامية الثقافية ، 2010.

33-غليون برهان، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**،مصر: شركة الفجر لطباعة والنشر والتوزيع ، 1988.

34-فرهاد ابراهيم، **الطائفية والسياسة في العالم العربي"نموذج الشيعة في العراق"،ط1**،مصر: مكتبة المدبولي، 1996.

35-قادري حسين،**لبنان الحرب الأهلية والتداخلات الخارجية**،باتنة: دار قانة لنشر و التوزيع ، 2008.

36-قرم جورج،**الطائفية، السيادة، والاستقلال نظرة تاريخية**،لبنان: الجامعة الانطوانية .(بدون تاريخ نشر).

37- قرم جورج ،**نظرة بدلية إلى مشكلات لبنان السياسية والاقتصادية**،ط1،بيروت: دار الفارابي ، جانفي 2013.

38-قرم جورج،**تعدد الأديان ونظام الحكم دراسة سسيولوجية وقانونية مقارنة**،ط4،بيروت:دار الفارابي،2011.

39-قرم منير، **من أجل الجمهورية الثالثة في لبنان**،ط1،بيروت: دار الفارابي، 2013.

40–كوبان هيلينا ، **لبنان 400 سنة من الطائفية** ،ترجمة سمير عطاء الله ،لندن: منشورات هايت لاين ، (بدون تاريخ نشر).

41– كوثراني وجيه و الربيعي فاضل، **الطائفية و الحرب**، ط1، دمشق :دار الفكر ، 2011.

42– لبيب عبد الستار،**التاريخ المعاصر للبنان** ،بيروت: دار المشرق، 1986.

43–لسلي ليبسون ، **الحضارة الديمقراطية**، ترجمة: فؤاد مويساتي وعباس العمر ،بيروت: دار الآفاق. (بدون تاريخ نشر).

44–ليبهارت ارنت ،**الديمقراطية التوافقية في المجتمع المتعدد**، ترجمة حسني رينيه، ط1،بغداد،دار الفراث لنشر و التوزيع ،2006.

45–ليندر قولف، **الديمقراطية السويسرية الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعددة الثقافات**، ترجمة هاني شلبي،ط1، بيروت: منشورات الجمل . 2013.

46– مجدي أحمد محمد عبد الله ،**السلوك الاجتماعي و ديناميات**ه ، مصر :دار المعرفة الجامعية ، 1996.

47–مجذوب محمد،**القانون الدستوري و النظام السياسي في لبنان (وأهم الأنظمة الدستورية و السياسية في العالم)**، بيروت: الدار الجامعية لطابعة والنشر والتوزيع، 2000.

48–مجموعة كتاب ومحللين الاستراتجيين الإسرائيليين، **33 يوم حرب على لبنان وأكثرها فشلا وتكلفة**،ترجمة أحمد أبو هدية،ط1،القاهرة :مكتبة المدبولي 2007.

49–د محمد كاملا حسين،**الطائفة الدرزية تاريخها و عقائدها**،مصر :دار المعارف. (بدون تاريخ نشر).

50– مسرة أنطوان مسرة ،**النموذج السياسي اللبناني واستمراريته "بحث في التوافقية و تنظيمها** "،بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1983.

51–منصور ألبير، **الانقلاب على الطائف**،ط1،بيروت:دار الجديد، 1993.

52– د.مهدي محمد عاشور ،**التعددية الإثنية وإدارة الصراعات واستراتجيات التسوية**،عمان: المركز العلمي لدراسات السياسية،2002.

53–نهرا فؤاد يوسف، صفير خليل أنطوان، **أحكام الأحوال الشخصية لدى جميع طوائف اللبنانية**،لبنان: منشورات صادر الحقوقية ، 2002.

54– نخبة من علماء الاجتماع، **المرجع في المصطلحات العلوم الاجتماعية** ، الإسكندرية:دار المعارف الجامعية ، (بدون تاريخ نشر).

55- وهبان أحمد،**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر،دراسة في الأقليات والحركات العرقية**، مصر:دار الإسكندرية الجامعية الجديدة للنشر و التوزيع .2001.

باللغة الاجنبية

1- Dahl Robert ، **democracy and Human Rights under different conditions of development** ،oxford .2005
2- Graham Keith, **The battle of democracy: conflict, consensus and the individual** ،Michigan : the University of Michigan، 2008.
3- Horowitz D، **Constitutional Design: Proposals versus Processes. In A. Reynolds (Eds.), The Architecture of Democracy: Constitutional Design**, Conflict Management and Democracy Oxford: Oxford University Press 2002
4- Jaber Hala ، **Hezbollah Borm with a vengeamce**، New York: Columbia University، press 1997.
5-Lijphart Arend، ***Democracies: Pattern of Majoritarian and* Consensus Government in Twenty-One Countries** ،Westford Mass: Yale University, 1984.
6-Lijphart Arend، **Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration**، New Haven: Yale University Press, 1977.
7-Lijphart Arend، **Pattern of Democracy**:**Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries** ،New Haven: Yale University Press، 1999.
8-Lijphart Arend، **Negotiation democracy versus consensus democracy Parallel conclusions and recommendations**، USA **:** Department of Political Science, University of California-San Diego,.
9- Ramstorp Magmus: **Hizb allah in Lebanon** ،New York: Martin's Press 1997.
10- Roy Olivier, **The Politics of Chaos in the Middle East** ،London: Hurst & Co, 2008.
11- Shehadi Nadim and Haffarmills Dana **:Lebanon A History of conflict and Consensus** .London centre of Lebanese studies .1988.
12-Tanter Raymond ،**The Peace between syria and Israël** ،Michigan: the University of Michigan ،spring. 1997.

الدوريات ومقالات

أولا **الدوريات:**

1-أسامة فاروق مخيمر،"الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية"،**دورية مختارات الايرانية**،العدد 59 http://albaimah.net

2–الجبوري ظاهر محسن هاني: "مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل"، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية** ،العراق: العدد 1 ، 2010 .

3– الصالح رعد قاسم ، "تداعيات الطائفة السياسية على العصبية القانونية لدولة لبنان الحديثة"، **مجلة مركز المستنصرية لدراسات العربية والدولية**، عدد 34 ، 2011

4–الصوفي عبد الحي هناء ،"الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التنافسية (حالة لبنان)"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، خريف 2006.

5–بول صبر عماد سلامة ، "التحول الديموقراطي والشعبوية الطائفية حالة لبنان"،**مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد403، سبتمبر 2012.

6– بيرمن شيري، توماس كاروترز : "كيف تنشأ الديمقراطيات" ، **مجلة الديموقراطية** ، العدد 18، جانفي 2007.

7– ثابت جوي ،"إلغاء الطائفية"، **مجلة الدبلوماسية**، لبنان: العدد16 جانفي 2013.

8–زيادة طارق ،"الدين والسياسة في لبنان"، **المستقبل العربي** ،مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1993.

9–سلمان عصام ، "اي انتخابات لمزيد من الديمقراطية في لبنان" ، **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 162، أوت 1992.

10–سنو عبد الرؤوف ، "لبنان حتى مطلع القرن الحادي و العشرين قراءة في تطور مقومات التعايش الطائفي وممارسته"، **حوليات جامعة القديس يوسف** ،لبنان: العدد09 ،2007.

11–عماد عبد الغني ، "خارطة الحركات والتنظيمات الإسلامية السنية في لبنان –ضمن سلسلة كيف ينظر الإسلاميون إلى بعضهم ؟"– **مركز المسبار للدراسات والبحوث** ،دبي: العدد 55 أفريل 2011.

12–عمارة رشيد ،"الديمقراطية التوافقية "دراسة في السلوك السياسي العراقي" ، **مجلة رانكوي سليماني**، العراق: جامعة السليمانية، العدد 30، تشرين الأول 2013.

13– عمير حسن تركي ، "اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق،دراسة في الديمقراطية التوافقية" ، **مجلة ديالى**، العراق: جامعة ديالى ، العدد 58، 2013.

14–فصلي نادية فاضل عباس ، "**التطورات السياسة في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية**"، **دراسات دولية** ،العدد 47.

15-مالك رؤوف أيوب، "احداث مخيم نهر البارد في لبنان" ،**مجلة المستقبل العربي** ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 345، نوفمبر 2007.

16-مالكي محمد ، "مستقبل الديمقراطية التوافقية . المغرب نموذجا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية،** بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، خريف 2006

17-ماجد زياد ،" لبنان نظام جامد لمجتمع متغير ...نهاية الديمقراطية"، **مجلة الكلمة**، لندن:تصدر عن الشركة السعودية للأبحاث ، يوليو 2011.

18- مصباح زايد عبيد الله ،"إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا :القيم و اتخاذ القرار"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 403، سبتمبر 2012

19-د معوش سالم ،" النمط الانتخابي اللبناني بين رهان الديمقراطية وحصار الطائفية"، **دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر: جامعة ورقلة، العدد05،2011

الثانيا الصحف:

1-الراشد عبد الرحمن ، "تداعيات الانسحاب السوري من لبنان"،**صحيفة الشرق الأوسط**2005/03/03.

2-الانباري شاكر، "هل يمكن لديموقراطية التوافقية أن تنجح في العالم الثالث"، **جريدة المستقبل اللبنانية** ، الاحد 24 ديسمبر 2006.

3-جاموس عبد الرحيم محمد ،"لماذا كل هذه الحرب على لبنان"،**جريدة الرياض** 28يوليو 2008.

4-حوحو فاطمة ، "اتفاق الدوحة.. انتخاب رئيس للبلاد وعدم التعطيل"، **جريدة الوطن** 2012/05/11.

5-حوحو فاطمة،"سنة لبنان ينظرون بريبة لمشاريع حزب الله"، **صحيفة الوطن السعودية،** 2012/05/11.

6-خلف صفاء، "الديمقراطية التوافقية (صيغة لتغذية الانقسام المواطني في ظل تشتت الهوية)"، دراسة نشرت في ملحق المجتمع المدني **لجريدة الصباح الرسمية،** www.alsabaah.com/articleshou

7-دنغو محمد ،"موجة الاغتيالات" ،صحيفة **اليوم التالي اللبنانية**،2013/12/29.

8- شامية فادية ، "قراءة في "صيغة المثالثة": مصير مجهول للكيان اللبناني عندما تنفرد طائفة بـ"الثلث الصافي"، **جريدة المستقبل اللبنانية**. www.saidacity.net/Upload/2007.../NewsFile

9-شمس سمير ،"لماذا تدعم السعودية لبنان بشكل خاص"، **صحيفة الشرق الأوسط**.2008/12/25.

10-طرادة حمادة، "الديمقراطية التوافقية موجودة في صلب الطائف" ، **جريدة الرأي اللبنانية**،أكتوبر 2009.

11-عباس ثائر ،"لبنان 2008 عام الهدنة"،**صحيفة الشرق الأوسط**،03جانفي 2009.

12-عبد اللطيف أميمة ،"ماذا تريد المعارضة اللبنانية"،**مجلة العصر اللبنانية**،2005/03/05.

13-علوش محمد مصطفى ،"أقصر حرب أهلية لبنانية،مكاسب وخسائر"، **صحيفة الحياة اللبنانية**، الصادرة في 11ماي 2008.

14-فنوح أحمد ، "الديمقراطية التوافقية هرقطة قانونية و دستورية"، **صحيفة النهار اللبنانية** ، 2006/11/04.

15-نجم أنطوان ،"حقيقة الديمقراطية التوافقية"، **صحيفة النهار اللبنانية**، 2008.

16-ولد أباه السيد ، "الديمقراطية التوافقية و أزمات الانتقال السياسي" ، **جريدة الاتحاد الاماراتية** ، 2013/08/19.

باللغة الاجنبية:

1. Barry, B. "The Consociational Model and Its Dangers", **European Journal of Political Research**. 3(4), 1975.

2-Bàchatiger Andre - Sporndli Markus – Steenbergen Marco – steiner Jurg": The Deliberative Dimensions of Legislatures"، Acta politica 40-2005.

3-Dr. Bick Etta،"The Limits to Consociational Democracy: Religious Politics and Political Legitimacy in Israel،" College of Judea and Samaria, Israel.

4-Kriesi Hanspeter , and H. Trechsel Alexander, "The Politics of Switzerland: Continuity and Change in a Consensus Democracy."_____________

5- Lehmbruch Gerhard : "Consociational Democracyin The International System"، **European Journal of Political Research**, no 3، 1975.

6- Lijphart Arend, "The Puzzle of Indian Democracy: A Consociational Interpretation," **American Political Science Review**, Vol.90 no. 2 ،June 1996

7- Mc Garry John and O'Leary Brendan ، Consociational Theory, Northern Ireland's Conflict its .Part 1**: Journal compilation Government and Opposition Ltd Published by Blackwell Publishing**, Oxford, USA . 2006.

8- Nelson Sally **":**Is Lebanon's confessional system sustainable**?**"، **Journal of Politics & International Studies**, Vol. 9, Summer 2013.

9-Taqi al-Din Suleiman**":**Relative National Need" .**Maaloumat A monthly Preidical journal Pulished** By the Arab Documentation center and Assafir Newspaper N96.2011.

قائمة المراجع

الدراسات غير منشورة

1-الاطروحات

1- السيد محمد محمد زين العابيدين ،**الديمقراطية التوافقية و أثرها في الحياة السياسية دراسة حالة لبنان** ،أطروحة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2009-2010.

2- بوضياف نوال ، **ادارة الصراعات الطائفية محاولة لتفسير الحرب الأهلية في لبنان-1975-1990-** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2008-2009.

3- بن يزة يوسف، **الدولة والطائفية في عصر العولمة –دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة – لبنان نموذجا-** ، اطروحة دكتوراه ،في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، الجزائر .2012-2013.

4-موسى موسى ،**مشروعية التدخل السوري في لبنان و تداعياته** ، مذكرة ماجيستر في القانون الدولي، جامعة الدنمارك المفتوحة ،2007.

باللغة الأجنبية:

1-Leif G. N. Nicolaysen**: Consociationalism and Segmented Cleavages: The Case of Lebanon** ،Master thesis in Political Science Department of Political Science، Faculty of Social Sciences University of Troms .May 2008.

2- Nasrallah Jana، **The Impact of External Intervention on Power Sharing Agreements:The Case of Lebanon's Presidential Elections** ،A thesis for the degree of Master of Arts in International Affairs Lebanese American University .February 2011.

الملتقيات والدراسات

-دراسة مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، في طبيعة النظام التوافقي اللبناني بيروت 2008 والحلقة الدراسية التي اقيمت تحت عنوان : الديمقراطية اللبنانية بين النظاميين الاكثري والتوافقي.فيفري 2009.

-سلسلة دراسات مجلس النواب اللبناني ، حول الديمقراطية التوافقية في اطارها العالمي و اللبناني ، و دراسة تحت عنوان : الدستور و نظام الحكم في لبنان دراسة مقارنة بين عهدي الجمهوريتين .

-دراسة الدكتور الطيب زين العابيدين حول الديمقراطية التوافقية طريقنا إلى الاستقرار بمركز البحث مامون البحيري.

- دراسة د .وجيه كوثراني :حول الأمل بشباب لبنان ورحيل النظام الطائفي ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر فيفري 2011.

المواقع الالكترونية

1-أبو العبس جهاد ،**ستة سنوات على تحالف عون حزب الله.**http://www.aljazeera.net تاريخ التصفح 25أفريل 2014.

2- الخوري بشير ،القوى المشاركة في أحداث 2008 في لبنان، BBC لندن.
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7393000/7393088.stm ،تاريخ التصفح 2014/04/14.

3-الرحباني ليلي نقولا ،**نجاح المقاومة في لبنان**،مقال على شبكة الانترنت **http://www.ALOUFAK.NET/Articl** ، تاريخ التصفح 2014/03/02.

4 العلواني طه جابر ،**الانقسامات الطائفية وأثارها السياسية،**
http://www.alwihdah.com/fikr/adab-ikhtilaf تاريخ التصفح 2014/02/14.

5- الكعبي عبد الستار ، **الديمقراطية التوافقية العراق نموذجا**، http://www.kitabat.com/ تاريخ التصفح 2013/09/12.

6- المصري شفيق ،**الطائف عناوين الوحدة و التحديث**،(مجلة الدفاع الوطني ،افريل 2006.
http://www.lebarmy.gov.lb تاريخ التصفح 04مارس2014.

7-بندجمان جمال: **المواطنة المسؤولية دليل مفاهيم و مواضيع** ، المعهد العربي لتنمية و المواطنة ، info@arabfdc.org تاريخ التصفح 2013/12/17.

8-بييريه توماس ،**الطائفية المتردده** ، المركز الإقليمي لدراسات الإستراتجية .RESS،القاهرة http://www.rcssmideast.org/ تاريخ التصفح 2014/04/25.

9-حميد علي فارس : **الديمقراطية التوافقية رؤية في المفهوم و النشأة** ، مدونة المركز العراقي للعلوم الأمنية، Security.elaphblog.com تاريخ الإطلاع 2013/11/15.

10-سالم بول : **صيغة الحكومات الائتلافية في الدول العربية ، دروس سويسرية** ،مقال عن دراسات مركز كارينغي للشرق الأوسط09/12/ 2010 نقلا عن موقع http://www.carnegie-mec.org تاريخ الاطلاع 2013/09/12.

11-صالح محسن:**النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف**،(قطر:مركز الجزيرة لدراسات.يونيو 2012 (http//studies.aljazeera.net

12-صبحي غندور ،**الجيش والمقاومة وملاحظات على اتفاق الدوحة**، المركز الحوار العربي في واشنطن،
http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=890#a1 تاريخ التصفح،2014/03/28.

13-عباس أشواق ،**العلاقات السورية اللبنانية**،الحوار المتمدن www.ahewar.org تاريخ التصفح 2014/04/24.

14-عساف ساسين: الوضع اللبناني الداخلي خلاصة مركّزة، تحليل واقتراح ، www.arabnc.org/.../**Sasine**%20**Assaf**%20-%20Lebano تاريخ التصفح:2013/11/10.

15-قرطاجي نهى ،**طوائف لبنان والمشي فوق الألغام**، (مكتبة صيد الفوائد).
www.saaid.net/book/9/2516.doc

16- مسرة أنطوان نصري ،**عام على اتفاق الدوحة الظرفي ليس دستوري**،رسالة بيروت، http://www.beirutletter.com/press/p2328.html تاريخ التصفح 2014/04/28

17-مسرة أنطوان نصري ،**عام على اتفاق الدوحة الظرفي ليس دستوري**،رسالة بيروت، http://www.beirutletter.com/press/p2328.html تاريخ التصفح 2014/04/28

18-د معتصم أحمد، **أثر الصراعات المذهبية و السياسية على حاضر لبنان**، منبر الرأي 20ديسمبر 2012. www.Sudamile.com تاريخ التصفح 15جانفي 2014.

19-مقداد حمداني : **التعارض و التوافق بين المواطنة و الطائفية و القومية** ، مقال على شبكة الانترنت من موقع http://www.76news.net/news.asp ،تاريخ التصفح 2013/12/02.

20-نواف الموسوي،**إقالة شقير لن تمر مرور الكرام**، www.shiaweb.org تاريخ التصفح 2013/03/12.

21-موسوعة المقاتل.موقع http://www.moqatel.com. تاريخ الإطلاع 15مارس2014.

22-_______________،الأحزاب السياسية اللبنانية،موقع وزارة الإعلام اللبناني، http://www.ministryinfo.gov.lb/main/main.aspx

23-______،**القوى السياسية في لبنان**، موقع arabic.cnn.com تاريخ_التصفح 2014/04/02.

24-الموقع الرسمي لحزب الكتائب اللبنانية،www.Kataeb-online.org/alkataeb.htm تاريخ التصفح 10مارس 2014.

25-الموقع الرسمي لتيار المردة، تاريخ التصفح 2014/04/05.http://el-marada.net/ar/index.php?option=com

26-___________،**الاغتيالات السياسية في لبنان منذ 2004بالمواقع والتواريخ** ، https://now.mmedia.me/lb/ar تاريخ التصفح 14 أفريل 2014.

27- _________،**لبنان.. تاريخ من الاغتيالات السياسية**/**http://www.aljazeera.net/news** تاريخ اطلاع 2014/04/17.

28-_________**الحرب على لبنان لمكافحة الإرهاب**،**http://alwaqut.com/blog-art/** .تاريخ التصفح 2014/04/09 .

29-موقع قوى 14 من أذار ، **http://www.march14forces.org/news/19818.html**

30-موقع قناة BBC، http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/default.stm

31-___________،مقالة على موقع رسالة بيروت، http://www.beirutletter.com/press/p2328.html تاريخ التصفح 2014/04/30.

32-____________اتفاق الدوحة،موقع الجيش اللبناني، http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?18669#.U3E7WYF_vOc

33- ______،**من يحكم الاستقرار اللبناني اتفاق الطائف أم اتفاق الدوحة**،مركز بيروت لابحاث والمعلومات،قسم الدراسات والاستشارات القانونية،http://www.beirutcenter.net/default.asp?MenuID=65

الاجنبية

1- Elizabeth Picard: **Is the Consociational system reformable** ?،http://halshs.archives-ouverter.fr. Jul 2012.p 12.2014 تاريخ التصفح 15مارس

2-David Schenker، **Is Iran set to Lash out at Saudia arabia**؟ the Washington Institute for near East policy .10/12/2013.

فهرس المحتويات

الملخص:

تؤدي ظاهرة التعدد في التكوين الاجتماعي باعتبارها حقيقة عالمية في كثير من دول العالم، إلى حالة من اللاستقرار السياسي نتيجة الصدام الأهلي بين المكونات الاجتماعية خصوصا ذات الطبيعة الطائفية، لذلك تطلب الأمر آلية لتعامل مع هذا التنوع، انطلاقا من واقعية هذه المجتمعات في إطار بحثها عن بناء نظام سياسي ديمقراطي، وهنا انطلقت الديمقراطية التوافقية كنموذج عالمي لمحاولة حل مشكلات المجتمعات التعددية، وقد افترضت هذه الديمقراطية وجود علاقة بين تبني النموذج التوافقي والتغلب على ظاهرة اللاستقرار السياسي والاحتقان المجتمعي.

وما سعت إليه هذه الدراسة هو محاولة دراسة واقع هذا النموذج من خلال التجربة اللبنانية، باعتبار لبنان هو بلد الطائفية الأول في العالم العربي حيث يتميز تكوينه الاجتماعي بنوعية من ناحية الخصوصية الكبيرة جدا المميزة لها عن مختلف المجتمعات الطائفية الأخرى فلا هو منقسم جدا ولا متماسك جدا.

وان أخذنا في عين الاعتبار هذا التنوع الطائفي في وجه المذهبي فان النموذج التوافقي اللبناني الذي اتفق عليه عشية الاستقلال اعتمادا على مختلف تجارب التوافق التي مر بها لبنان، كان يهدف إلى ضمان تحقيق استقرار سياسي في ظل ممارسات ديمقراطية، لكن اصطدم التوافق اللبناني بالرغم من الكثير من ايجابيته في الحرية السياسية لمختلف الطوائف اللبنانية بواقع يعاني من مشاحنات سياسية كبيرة أدت في كثير من الأحيان إلى حروب أهلية في ظل فشل النخبة السياسية في بناء مؤسسات وطنية ، ونتيجة لذلك تتعرض الحياة السياسة اللبنانية دوما لحالات كثيرة من اللاستقرار السياسي في ظل مؤثرات وتدخلات خارجية.

Abstract :

In several societies and countries, the phenomenon of ethnic diversity mostly leads to a political instability as a result of the clash between different social components, for that it required a mechanism to deal with this diversity. Here, launched the consensual democracy as a global solution for ethnic diversity problems.

This model of democracy has assumed a relationship between the adoption of the harmonic pattern and to overcome the phenomenon of political instability and communal tension.

This research try's to study the reality of this model through the Lebanese experience, from that Lebanon is the most Arabic country that has an ethnic diversity and from being that society characters has a huge difference than other ethnic societies because it's neither very split nor very cohesive.

If we took into account this ethnic diversity in its religious side, we know that the Lebanese compatibility model that was agreed on the eve of independence -depending on the different experiences there- was designed to ensure the achievement of political stability under democratic practices. Although the positives of this model especially in political freedom, it didn't prevent to collide a reality suffers from big political bickering led in many cases to the civil wars with the failure of the political elites in building national institutions. As a result, the Lebanese political life is always exposed to many cases of political instability under external effects and interventions.